واحد وعشرون عاماً على هزيمة حزيران: الأسباب، الحصيلة، الآفاق

عبد الإله بلقزيز

باحث عربي من المغرب.

واحد وعشرون عاماً مرّت على هزيمة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، واحد وعشرون عاماً مرّت على هزيمة السياسات والجيوش وأجهزة الإعلام العربية: الهزيمة التي أفقدت الأمة العربيةالضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس الشرقية وسيناء، وهضبة الجولان وجبل الشيخ والقنيطرة، وأفقدتها أمنها العام وكرامتها وشوكتها التي أهدرت الى حد لا يطاق، واستبيحت للاستهتار الصهيوني. واحد وعشرون عاماً مرّت على انكسار المشروع القومي العربي، الذي انعقدت سياساته على شعارات التحرير والوحدة القومية والتنمية الاشتراكية. واحد وعشرون عاماً مرّت وحدث الأيام الستة لا تزال آثاره تتفاعل سلباً وتخريباً في الجسم العربي. وبين الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ والخامس من حزيران/يونيو ١٩٨٧، ينخرط الوضع العربي في معادلة غير متوازنة النتائج والحصيلة. وبين الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ والخامس من حزيران/يونيو ١٩٨٧، يعيش الزمن السياسي العربي أضعاف أضعاف ما عاشه خلال حقبته الحديثة. وبين الحزيرانين معاً يخر الوطن العربي كما لم يخر من قبل، وينفتح التاريخ فيه على احتمالات رهيبة. إنها الهزيمة إذاً، وهي الهزيمة مضاعفة: أن تنتقل من الأرض الى الإنسان. وأن تدور رحاها دورتها الطاحنة، في القيم وفي الجاهزية الفكرية والسيكولوجية لدى العرب: الكثير الكثير من العرب حتى أولئك الذين كانوا الى عهد قريب، أصحاب قضية ورموز مؤتمنة على المصير العربي! إنها الهزيمة حقاً أن تصبح الخيانة والعمالة أمر لا يعاقب عليه، وأن تتحول في الكثير من السياسات والأفعال الى طقس يومي، يؤدى لقاء الاعتراف الأمريكي والصهيوني بواقعية أصحابه وأهليتهم ليكونوا رجال نهاية القرن العشرين. إنها الهزيمة حقاً أن لا تعود الذاكرة تختزن الأبعاد القومية للإنتماء، وأن يتداعى فضاء الانتماء الى الوحدات الإقليمية والقطرية، بل إلى أدق ما فيها من ذرات وجزيئات ـ غير تكوينية طبعاً ـ طائفية ومذهبية وعرقية، وقبلية وعشائرية وعائلية. إنها الهزيمة حقاً أن تصبح السياسة دجلاً وتجارة، وأن يصبح الانتهاز والارتزاق قانونين أو حدين للصعود الاجتماعي. ثم إنها الهزيمة أن يجري التشكيك في الثقافة العربية من قبل أهلها، فيما هم في ذروة خدر الاستسلام لـ «رسالة الرجل الأبيض»، وفيما ابناؤهم ـ الذين قذف بهم بين

الحزيرانين الى العالم ـ صريعو احط ما في تلك الرسالة من قيم وجماليات.

حقاً لم تكن الهزيمة انكساراً للجيوش وانفضاحاً لادعاءات السياسة، فهذه ليست منها سوى المدخل. بل كانت ـ بالتعريف ـ التصدع والشرخ اللذين حصلا ـ بنتيجة ذلك الانكسار والانفضاح طبعاً ـ في مرحلة بكاملها: قيمها، وارثها، ومحرماتها المبدئية. التصدع الذي أدخل الوضع العربي برمته ـ وعلى تفاوت قواه ومكوناته ـ الى العصر الصهيوني، ووضعه تحت نير أحكامه القاهرة.

هل هي صورة سوداوية عدمية تمتهن المبالغة والتضخيم هذه التي نرسم؟ بالقطع لا، بل هي قد تكون أعجز من أن تصف عصر الانحطاط العربي: هذا الذي نلجه عراة حفاة بلا عدة كما لو أننا نولد لأول مرة.

أولاً: في تفسير أسباب الهزيمة

كثيرة هي الخطابات التي تعاطت مع حدث الخامس من حزيران/يونيو ونتائجه، بهدف تفسير الأسباب والعوامل التي قادت إليه وجعلته مدوياً بهذا الحجم والى هذه الدرجة من الكارثية. فمن قائل، ان للأمر صلة بضعف الجاهزية العسكرية للقتال، وبسوء التدبير التخطيطي والميداني، بل وحتى بسوء التقدير، الى قائل بأن الأمر أعمق من هذا، ويرتبط ببنية نظام سياسي بكامله، وعجز الطبقة القائدة فيه على انجاز مهام التحرير الوطني[1]، الى قائل ان للهزيمة مقدمات في بنية المجتمع العربي المفوّق، وإنها تعبير عن حالة التأخر التاريخي فيه[2] (وهو ما يفسر العجز عن استيعاب الجيوش العربية تقنيات الحداثة، وما يفسر تخلف النظام السياسي العربي)، الى قائل ان الهزيمة تعبير عن مغادرة الجماعة لموقعها الإسلامي، وانفراط عقد الدولة والمجتمع الديني، والارتماء في أحضان الايديولوجيات العلمانية[3]... الخ. لكننا لن نهتم في هذا العنوان الا بموقف القوى، التي كانت خطاباتها الأكثر رجحاناً في معادلة الاصطراع السياسي ـ الايديولوجي، الذي شهدته فترة ما بعد الهزيمة مباشرة. وفي مقدمة هذه الخطابات، الخطاب القومي والخطاب الماركسي. على أننا نشير الى أن الحديث في أسباب الهزيمة، يجرّنا ـ كما جرّ الخطابات السابقة ـ الى الحديث في أسباب الحرب وأهدافها. كما نشير الى أن نقد هذا الموقف أو ذاك، أو التنويه بهذا وذاك لا يعني انتصاراً لأحدهما على حساب الآخر، فقد تضيع الحقيقة بينهما وقد يشتركان معاً في بعضها.

١ ـ ملاحظات حول المفهوم «العسكري» للهزيمة

نقصد بالمفهوم «العسكري»، ذلك الموقف الذي حصر جوانب الهزيمة في النطاق الحربي المؤسسي والتخطيطي والميداني. ويشترك في هذا المفهوم كلا الخطابين معاً، مع تفاوت واختلاف في التعبير عنه، وفي تقدير أثر هذا الجانب أو ذاك في صوغ صورة الهزيمة:

---

(١) الاطروحة الماركسية كما عبّر عنها اليسار الجديد الخارج من احشاء حركة القوميين العرب.

(٢) الاطروحة الليبرالية، ومنها التاريخانية. ويمكن الرجوع هنا إلى ما كتبه ياسين الحافظ والياس مرقص وعبد الله العروي.

(٣) الاطروحة الأصولية.

فالخطاب الماركسي، المعبّر عن نفسه من خلال يسار حركة القوميين العرب، وبعض اليسار المنشق عن الأحزاب الشيوعية وحزب البعث، عزا الهزيمة الى طبيعة المؤسسة العسكرية العربية، والى نمط الحرب النظامية التي «اختارتها» الأنظمة العربية، والتي تتوافق وتلك المؤسسة. بينما كان يُفترض بناء عسكري جديد، من شأنه ـ في رأي الخطاب ذاك ـ الحاق الهزيمة بالعدو وتدميره وتحرير الأرض. وليس ذاك كله سوى صيغة حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد[٤]. هكذا أتى اليسار، يطرح ضرورة تسليح الشعب، واطلاق المبادرات القتالية للجماهير، وتفكيك المؤسسة العسكرية البيروقراطية المسؤولة عن الهزيمة. فيما كانت التجربتان الصينية والفيتنامية، هما المرجع الأساسي لهذا الموقف.

أما الخطاب القومي كما عبّرت عنه أقلام ناصرية عديدة[٥]، وكما عبّرت عنه تصريحات مسؤولين مصريين ومنهم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، حول أسباب الهزيمة، فقد عزا أمر الهزيمة الى عوامل خارجية وداخلية. العوامل الخارجية وتتمثل في الدعم العسكري الأمريكي والبريطاني لاسرائيل ومنه اللوجيستي[٦]، وتقديم غطاء جوي لها، كما تتمثل في اختلال التوازن العسكري بين البلدان العربية واسرائيل[٧]. بينما تتمثل العوامل الداخلية، في ضعف الاستعدادات، وفي الأخطاء التي ارتكبها المسؤولون العسكريون، وسوء تقديرهم للموقف على الجبهة. لكن أهم ما أجمعت عليه أطراف هذا الموقف، هو أن الضربة الخاطفة للطيران الاسرائيلي للمطارات والقواعد الجوية المصرية والأردنية والسورية، هي السبب الأساسي في تقرير مسار المعارك وفي هزيمة الجيوش العربية، من حيث إن هذه الضربة المفاجئة شلت الفاعلية المفترضة للطيران العربي، وجعلت الجيش في موقف عسكري صعب دون غطاء جوي.

ويمكن في معرض الردّ على هذا المفهوم «العسكري» للهزيمة، أن نسجل الملاحظات التالية:

ـ إن أول ما يمكن أن نصف به أطروحة اليسار الماركسي العربي، هو أنها كانت ـ في تعاطيها «العسكري» مع الهزيمة ـ قفزة فكرية الى المجهول غير محسوبة، بل ومتجاهلة للواقع. إن طابعها التنظيري المفرط (نعني غير الواقعي) والذي كان يُحل المخططات الذهنية محل الوقائع وممكناتها، هو ما يفسر انشغالها بالحلول الجذرية بدل التساؤل عن الإمكان الواقعي. فهي لم يكن في عدتها النظرية من الواقعية، ما يجعلها تثير السؤال عن قدرة القوالب الفكرية عن تمثيل حركة الواقع الفعلي، ووجهة هذه الحركة. ومرد هذا الى أنها لم تضع العلاقة بين الفكر والواقع وضعاً صحيحاً (نعني لا مثالياً)، ولم تدرك أن المخططات النظرية لا تكون صحيحة، إلّا بقدر ما تشتق

---

(٤) يمكن الرجوع إلى مواقف وادبيات الجبهة الديمقراطية والشعبية ومنظمة الاشتراكيين اللبنانيين ولبنان الاشتراكي.

(٥) يمكن الرجوع مثلاً إلى مقالات محمد حسنين هيكل حول الهزيمة في جريدة **الأهرام**.

(٦) في رسالة من عبد الناصر الى الملوك والرؤساء (نشرتها جريدة **الأهرام** بعد ذلك بوقت طويل، ١٩٦٨/١/٥)، يحمّل الولايات المتحدة وبريطانيا «مسؤولية العون العسكري المركز والمستمر لاسرائيل»، ويشير إلى دورها من جديد في قوله: «ان القوى التي ناصبت الأمة العربية العداء وسهلت للعدوان الاسرائيلي يجب أن تتحمل تكاليفه». انظر: احمد نصار، «البرقيات والرسائل المتبادلة بين القادة العرب: بدأ العدوان... الوضع سيىء... انها النكسة،» **اليوم السابع** (٨ حزيران/يونيو ١٩٨٧)، ص ٢٩.

(٧) بتاريخ ١٩٦٧/٦/١١، جاء في بلاغ توضيحي أصدره حافظ الأسد (الذي كان آنذاك وزيراً للدفاع): «لقد دافع جيشنا عن كل قطعة من أرض الوطن... ولكن القوى غير المتكافئة بيننا وبين العدو الثلاثي وخاصة استخدام الطيران الغزير قد مكّن العدو من اختراق خطوطنا الدفاعية...». انظر: المصدر نفسه.

إمكانها من معطيات الواقع. فحرب التحرير الشعبية قد تكون صحيحة ضمن شروط مختلفة، وهي على كل حال أسلوب لا يولد بقرار، بل فاعلية تنشأ عن وضع شعبي ضاغط ومؤثر. فهل كل هذا هو حال الوضع العربي عشية حرب حزيران/يونيو أو غداتها؟ بل هل العمل الفدائي نفسه (الذي كان رهان أطروحة اليسار) حالة من حالات حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد؟ ولا شك أن اليسار سيعي بنفسه هذه الحقيقة (خصوصاً عام ١٩٧٣) متأخراً، وبعد فترة من المعارك الكلامية المجانية ومن المزايدات، هيمنت فيها المرجعية الصينية ـ الفيتنامية، وغاب عنها المصدر العربي.

ودون أن نذهب بعيداً في السجال مع هذا الموقف نقول: حسناً، لقد انهزمنا لأننا حاربنا بجيوش نظامية ولم نسلك أسلوب الحرب الشعبية، لكن هل انتصرت اسرائيل بحرب تحرير شعبية طويلة الأمد؟ ألم يكن الجيش الصهيوني أكثر نظامية من جيوشنا النظامية؟ وللمنطق وحده أن يجيب. واستطراداً نقول، لم تغيّر الحكومات العربية شيئاً في مؤسساتها وأنظمتها العسكرية، ولم تنشىء ميليشيات، ولم تسلّح الجماهير حين انتصرت ذلك الانتصار الجزئي في حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، وفشل الحرب لا علاقة له بالوضع العسكري العربي على الجبهة، بل هو فشل سياسي له صلة بحسابات السادات الخاسرة، التي استغرب لتهافتها صنّاع السياسة الأمريكية أنفسهم[٨].

ليست الهزيمة اذاً، نتيجة طبيعية لطبيعة المؤسسة العسكرية العربية، ولكون الحرب نظامية، ولعدم اعتماد أسلوب حرب التحرير الشعبية، بل هي، عسكرياً، نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل الطارئة منها والبنيوية، ويمكن تحديدها في العناصر التالية:

ـ هل كان ينبغي، بالضرورة، اغلاق مضايق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية، والقيام بحملة من الزعيق السياسي التهديدي ضد اسرائيل، وحشد الجيوش في سيناء والضفة، وعلى الجبهة السورية دون حساب لذلك. ألم يكن في حسبان القيادة السياسية والعسكرية انها تعطي المبرر لهجوم اسرائيلي ـ امريكي، لم تستكمل العدة العربية لمواجهته؟ (وهو الأمر الذي حذر منه الاتحاد السوفياتي)[٩].

ثم، ألم توضع المشاركة الأمريكية ـ البريطانية موضع احتمال ولتتخذ الاجراءات السياسية والعسكرية الكفيلة بمنع حدوثها؟ نطرح التساؤل لتجديد التفكير في هذا العنصر الحاسم، وهو عنصر حساب وتقدير الوضع الدولي والإقليمي.

ـ كانت المبادرة العسكرية العربية مقيدة بالتهديد الدولي (الأمريكي خصوصاً)، مما حكم الممارسة الحربية العربية بأن تكون رداً على المبادرة من اسرائيل، وهذا خطأ قاتل في عرف الخبراء العسكريين والباحثين في الشؤون الأمنية[١٠]. إذ ما إن بدأت[١١] اسرائيل المعركة بالطيران، حتى

---

(٨) انظر: محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣).

(٩) مراد غالب، في: **اليوم السابع** (حزيران/يونيو ١٩٨٧).

(١٠) يمكن الرجوع إلى سيل الكتابات التي تناولت هذه المعركة بالتقويم. وقد تكون كتابات امين هويدي والهيثم الأيوبي وطلعت مسلم من أبرزها.

(١١) ومع ذلك شنت اسرائيل حملة اعلامية على الصعيد الدولي لتضليل الرأي العام وايهامه بأنها هي المعتدى عليها، وأن البلدان العربية هي المعتدية، وذلك بهدف كسبه وتأليبه على العرب وتبرير الدعم الأمريكي لها، وتبرير احتلالها للأراضي العربية ولمقولة «الأمن الاسرائيلي» المرادف للتوسع والتدخل العسكري المستمر.

حسمتها لمصلحتها، وهـذا يعني أن المبادرة أو الضربـة المفاجئـة قد تكـون موجعـة بحيث يصعب استيعابها عسكرياً من الخصم، وهي لذلك مقررة وحاسمة. وقد أثبتت حرب تشرين الأول/اكتوبـر ذلك مجدداً.

ـ لم يشترك طيراننا و «نسورنا» في المعركة، بل ظلت في القواعد عرضة للقصف الاسرائيـلي، مما رفع الحماية الجوية الضرورية عن المشاة والقوات المدرعـة، ورفع من حجم الخسـائر، فضـلاً عن أن قرار الانسحاب من سيناء وتجميع القوات المرتبك، ضخّ الكثـير في قناة الخسـائر: خسـائر الأرض والبشر.

ـ أبانت المؤسسة العسكرية العربية، عن طبيعتها البيروقراطية في الحرب. فالمبادرة القتاليـة كانت مشروطة بالأوامر، التي كان إصدارها وزمن اصدارها وقنوات ذلك كله أموراً مقرفة للجيوش. الى هذا يضاف ان الوحدات القتالية العربية، كانت ضخمة ـ على خلاف الاسرائيلية ـ وهذا يؤثـر على حركتها وتنقلها وسيولة القرار بين قيادتها، مما يعمّق من طابعها البيروقـراطي، ويرهن الكثـير الكثير من المبادرات بها.

ـ تخلف وسائل الاتصال (اللاسلكي ـ الشيفرة) بين الحكومات العربية، التي جعلت العـدو يحصل على الكثير من المعلومات، ويصوغ للبلدان العربية معلومات زائفة.

ـ عدم دخول الاقطار العربية الثلاثة مجتمعة في حرب مباشرة مـع العـدو وفي الـوقت نفسه، مما أتاح لاسرائيل التفرّغ تباعاً لكل جبهة: المصرية، فالأردنية ثم السورية.

ومن المؤكد أن هذه العناصر، كانت جد حاسمة في تقرير نتائج الحرب. ولكنها ـ على أهميتها ـ لا تكفي لتفسير الهزيمة (إذا كانت تكفي للرد على الموقف «العسكري» القومي).

قد تكون أسباب الهزيمة ـ في جانب منها ـ عسكرية. وقد يكـون الدعم الأمـريكي لاسرائيل عاملاً في ذلك، بل قد يكون اختلال التوازن العسكري بين الأقطار العربية واسرائيل عاملاً أساسياً. ولكن حتى على هذا المستوى العسكري المحض، ألم تكن القيادات العربيـة على علم مسبق (وهـذا شرط لقـرار القتال ولأهليـة الحكم والتحكم بمصير الشعـوب وأراضيها) بـاختـلال التـوازن ذاك، وباحتمال الدعم الأمريكي؟ واذا كان الأمر كذلك، لماذا أقدمت عـلى سلوك سيـاسات تصعيـدية لا تستطيع مواجهة نتائجها، مثل اغلاق مضايق تـيران، والتهديـد العسكري لاسرائيـل، والطلب من قوات الطوارىء الدولية الانسحاب من خط الهدنـة، وحشد الجيـوش على الجبهـات و... و...؟ ثم لماذا كانت القيادات السياسية تجهل الخطط العسكرية (وهذا ما أثبتته الحرب)، بحيث لا تستطيع بسبب ذلك توجيه دفة الأمور؟ ولماذا وافقت على (أو تجاهلت) حـركة التسريـح واسعة النطـاق من الخدمة، والتي طالت الكثير من خيرة الكوادر العسكرية ـ خصوصاً الجوية ـ بسبب من الشـك في آرائها السياسية، أو ما الى ذلك؟

هذه التساؤلات لا تعني الا أمراً واحداً، هـو أن القيادات العـربية لم تكن تـأخذ التحـدي الصهيوني بالجد والحزم اللازمين، ولم تكن قد بنت مؤسساتهـا العسكريـة بعد عـلى قاعـدة هذا الحساب[١٢] (المواجهـة مع اسرائيـل). وقد اثبتت التطـورات اللاحقـة، أنها حـين رسمت سياسـة

---

(١٢) كان الجيش المصري قد استنزف في حرب اليمن، وكانت معظم الجهود العسكرية المصريـة منصبة عـلى اليمن.

جديدة وجدية للمواجهة، أعادت بناء جيوشها لتأتي النتائج ايجابية من الزاوية العسكرية في حرب تشرين الأول/اكتوبر. لقد كانت للهزيمة مقدمات عسكرية، سواء في التخطيط وحساب الاحتمالات والقوى، أم في العطاء الميداني، أم في الطابع البيروقراطي للقيادة العسكرية، أم في ذلك الشكل الذي يشبه الطلاق بينها وبين القيادة السياسية. وبالجملة ليس هناك أكثر دلالة على كل هذا من الأخطاء القاتلة التي ارتكبت خلال الحرب، وعلى رأسها القرار المصري بانسحاب جميع القوات من سيناء، وحيث أكثر القوات لم تشتبك بعد مع العدو (مما قد يتيح بعض الردع للتقدم البري الاسرائيلي)، أو القرار المصري ـ الأردني بإخلاء الضفة الغربية والانسحاب العسكري الشامل منها. وهكذا يمكن القول إن العنصر الداخلي في الهزيمة، عسكرياً، كان هو الحاسم والمقرر أكثر من العنصر الخارجي (الدعم الأمريكي... الخ)، هذا الذي لم تعد له من وظيفة سوى تبرير ما حصل. وعلى كل حال، لقد اعترفت القيادة العربية (العسكرية والسياسية) بالهزيمة، كل على طريقتها: انتحر المشير عبد الحكيم عامر، وتنحى الرئيس جمال عبد الناصر. وكان لهذين الحدثين دلالات كبرى. فانتحار الأول يدل على حجم مسؤولية العسكريين، وعلى المأزق الذي انحشروا فيه بعد أن حشروا فيه شعوبهم، وكان اعترافهم مدوياً وعاجزاً. أما تنحي الثاني، والخطاب الذي اتى يفسر أسبابه ويرسم آفاق الخروج من النفق، فقد كان اعترافاً بالخطأ، لكنه كان إصراراً حازماً على تخطي الحدث، واستيعاب نتائجه، والاستمرار في المعركة. وهذا ما فهمته الجماهير حين تظاهرت في الشوارع.

وبقدر ما كانت للهزيمة مقدمات عسكرية، كانت لها أيضاً مقدمات وعوامل سياسية، هي ما حاول الخطاب القومي التستر عليها أو تجاهلها.

إن أول تلك العوامل، هو تهميش القاعدة الشعبية عن مجال المشاركة السياسية، ومصادرة قرارها وتمثيلها الاجتماعي والسياسي، مما جعل المجتمع السياسي يضيق على مكوناته من النخب، ويتحول الى مرتع للبيروقراطية، وتتحول معه مؤسساته الى ميدان خصب لاستشراء الفساد، ونشر الإرهاب، والتحكم برقاب الناس، وبث وتكريس عزوف الشعب عن قضايا السياسة والوطن. فحين تغيب الحريات العامة، وتفرض سلطة الاستخبارات، ويتسع مجال تدخلها في الحياة اليومية للناس، وحين تحتكر المنابر الفكرية والسياسية من طرف نخبة الحزب والدولة، ويجبر «المستقل» منها على أن يمحض السلطة الولاء أو يهادنها في أضعف الأحوال، وحين تصبح تهم العمالة للموساد والخيانة القومية عملة تقذف يومياً، في وجه المعارضة الديمقراطية وفي وجه مطالبها الاجتماعية باسم موجبات المعركة القومية، وحين تجبر الأحزاب على حل نفسها والانضواء تحت لواء القوى الرسمية، حين يحصل كل ذلك، لا شك أن الاحباط واليأس والمرارة سوف تكون مجتمعة سيدة الموقف، وسوف يعيش الناس النكسة مضاعفة. فالشعب ضحى بقوته وحقوقه حينما «طلب» منه ذلك، في سبيل المعركة القومية ودحر الخطر الصهيوني، وعلّق كبير الأمل على هذا الهدف، لكنه سرعان ما شاهد انهيار ذلك الأمل بعد أن ضحّى بكل شيء.

والحقيقة أنه من الصعب الاستنتاج، بأن إهدار الديمقراطية والحرية في بلدان المواجهة، هو ما هيأ مناخ الهزيمة العسكرية. ولكن ليس من الصعب اطلاقاً الاستنتاج بأن ذلك الاهدار، هو بالذات ما كرسها وهيأ لشروط انتشارها في أوساط الشعب والنخب على السواء. هذا يعني أننا لا نفهم من الهزيمة جانبها العسكري فقط، أي ذلك الانكسار الذي طال جيوش الحكومات العربية ـ على هوله ودرجة كارثيته ـ وإنما نفهم منها، تلك الحالة المرضية التي يتعايش فيها المجتمع مع

الهزيمة العسكرية، تعايشاً سلبياً مديداً ليدور دورة انكفائية الى ما قبل تاريخ نهوضه، حيث تخرج من جديد، عاهات التجزئة والاقليمية والطائفية والصراعات الداخلية غير المبدئية، وحيث تتراجع قضايا الوحدة وتحرير فلسطين والتنمية المستقلة، لتستشري عدوى «النمو» الطفيلي، والتسليم بوجود الكيان الصهيوني، والتشكيك في الذاتية العربية الى غير ذلك. أي أن الهزيمة تعني هنا ـ لا الحدث العسكري المحض ـ وإنما النتائج السياسية والاجتماعية والفكرية والسيكولوجية له. فالمجتمع قد يستطيع استيعاب نكسة عسكرية، والمجتمعات لا تنتهي ولا ينتهي تاريخها، بالضرورة، حينما تخسر حرباً، ولكنها تنتهي فقط حينما تخسر ذاتها ومكتسباتها وتنحلّ، بحيث يسهل هضمها من طرف مجتمعات أقوى. وهي لا تصل هذه الدرجة، الا حين تكون قد نجحت في تدمير مضاداتها الحيوية وعناصر قوتها ونهوضها، وحين تدخل ذاتيتها مدار الشك في نفسها.

لم تنجح اسرائيل حين انكسرت الجيوش العربية، لكنها نجحت ـ فقط ـ حين انكسرت المجتمعات العربية، وتراجعت شعارات نهضتها الحديثة. ولم يفشل العرب حين هزموا عسكرياً في حزيران/يونيو، وإنما فشلوا حين لم يستطيعوا تجاوز أسباب الهزيمة، أي حينما ظل «الانتحار الديمقراطي» قانون الحياة السياسية، وحينما ظل الشعب قطيعاً من الرعاع، لا يعيش الا على هاجس الاستمرار الحيوي البيولوجي، فيما السلطة والمؤسسات السياسية، تظل تقطع رحلتها الانفصالية عن المجتمع، وتتحول الى مزرعة لنخب النخب أو مصرف لاستثمار النفوذ.

هكذا يمكن القول مجدداً ان المفهوم العسكري ليس مدخلاً صحيحاً لتفسير أسباب الهزيمة. قد يحيط ببعض جوانب الموضوع، لكنه بالتأكيد لا يذهب الى صلبه. وفرقاء هذا المفهوم ليسوا جميعاً، وبالضرورة، خاطئين، فقد تكون حرب الشعب صحيحة، ولكن حينما تكون شروطها الموضوعية والذاتية ممكنة؛ وقد تكون إعادة بناء المؤسسة العسكرية صحيحة، ولكن حينما يعاد بناء السياسة كسياسة مقاتلة (لا متهافتة كما أرادها الرئيس أنور السادات). لكن المؤكد في جميع الأحوال، أن تجاوز الهزيمة وتجنب هزائم أخرى ـ وربما تحقيق الانتصار ـ يفترض إعادة بناء جديدة للمجتمع وللدولة، بناء يستفيد ـ بالضرورة ـ من كل مكتسبات حقبتنا القومية الشامخة ليضيف عليها، أنه وحده الرهان الصحيح.

٢ ـ ملاحظات حول المفهوم الطبقوي للهزيمة

ومثلما هو قاصر ذلك المفهوم «العسكري» للهزيمة، كذلك هو المفهوم الطبقوي، الذي حملته مراجعات اليسار السياسية للهزيمة ومقدماتها وأسبابها البنيوية. ويقصد بالمفهوم الطبقوي هنا، تلك الأطروحة التي عزت الهزيمة الى أسباب طبقية، واعتبرت أن الطابع الطبقي البرجوازي الصغير للنظام (الناصري أساساً) هو الذي يفسرها، من حيث إن البرجوازية الصغيرة لا تستطيع كطبقة، انجاز مهمات التحرر الوطني والثورة الوطنية الديمقراطية.

ومجمل الموقف اليساري على هذا الصعيد، يمكن وضعه على شكل عناصر هي كالتالي:

ـ جاء صعود أنظمة برجوازية صغيرة في بعض بلدان المواجهة العربية، في سياق الردود القومية التي اطلقتها الهزيمة العربية الأولى لعام ١٩٤٨، واستنفاد النظام السياسي والطبقي المسيطر سابقاً، كل امكانات تحقيق مهام التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي، التي اعقبت مرحلة

الانسحاب العسكري الاستعماري والحصول على الاستقلال السياسي. ويشكل الصعود البرجوازي الصغير هذا تعبيراً عن تحول اجتماعي اقتضته هذه المرحلة، بدخول قضية التحرر الوطني طوراً جديداً مع قيام الكيان الصهيوني، واشتداد وطأة التدخل الامبريالي في المنطقة، وبتجدد مهمات تعزيز الاستقلال الوطني، بإطلاق سيرورة تنموية لبناء الاقتصاد الوطني المستقل. وقد دخلت هذه البرجوازية ـ يقول اليسار ـ في طور انجاز الكثير من هذه الحلقات، على الصعيدين الاجتماعي والقومي (التأميمات والتصنيع والاصلاح الزراعي، ومواجهة اسرائيل والاستعمار... الخ) قبل أن تدخل في الخامس من حزيران/يونيو عداً عكسياً.

ـ فشلت النظم البرجوازية الصغيرة في كسب الحرب، لاعتمادها أسلوب الحرب النظامية وعدم تسليحها الشعب، ولأنها لم تذهب في تناقضها العدائي مع الامبريالية والصهيونية، الى مرحلة الحسم الثوري التي تقتضي الزج بالجماهير في معركة التحرير، وهو الأمر الذي يعني أنها كانت ملجومة بسقف مصالحها الطبقية المتقاطعة مع مصالح الرأسمال، والتي كانت تمنعها من إحداث المزيد من التحوّلات السياسية، ومن تصفية بقايا المصالح الأجنبية والمصالح البرجوازية الداخلية. فكان اعتمادها الحرب النظامية، والمؤسسة العسكرية البيروقراطية، وتهميش المبادرة الشعبية، مطابقاً ومتوافقاً وحالتها ومصالحها الطبقية، التي تضمن استمرار نظامها السياسي.

ـ أعلنت الهزيمة سقوط البرنامج السياسي الناصري بشعاراته الثلاثة، ومعه سقوط النظام السياسي المستند الى سيطرة البرجوازية الصغيرة. إذ لم يعد من الممكن، لحركة التحرر الوطني العربية، أن تسير في ظل شعارات الوحدة القومية كطريق للتحرير، أو وحدة القوى العاملة لمواجهة اسرائيل وأمريكا والتغاضي عن المطالب السياسية والاجتماعية، كما لم يعد من الممكن لهذه الحركة أن تمشي في ركاب القيادة البرجوازية الصغيرة، التي استنفدت إمكانية الاستمرار بالحركة الوطنية العربية نحو استكمال مهماتها الوطنية والاجتماعية، والتي قادتها الى الهزيمة. إن الهزيمة أعلنت نهاية هذه الطبقة ونظامها وبرنامجها السياسي والعسكري.

ـ لا سبيل الى تحقيق مهمات التحرر الوطني والثورة الاجتماعية، وتجاوز الهزيمة واطلاق الرد الثوري على التهديد الاسرائيلي ـ الأمريكي، الا بتغيير القيادة السياسية الطبقية لحركة التحرر العربية، واستلام البروليتاريا زمام هذه القيادة من خلال ممثليها السياسيين. باعتبار أن البروليتاريا، هي الطبقة التي تترابط مصالحها الاجتماعية مع مصالحها الوطنية، بسبب من التداخل بين مصالح الرأسمال الداخلي الكمبرادوري ومصالح الرأسمال الاحتكاري الامبريالي، وبسبب علاقة الشراكة الامبريالية الصهيونية، فضلاً عن التهديد الصهيوني المستمر للشعوب العربية، وآمالها في التحرر والتنمية... الخ[١٣].

تلك هي باختصار شديد، أهم مفاصل الموقف اليساري ـ العربي المستند الى التحليل الطبقوي لتفسير أسباب الهزيمة. ويمكن ـ باختصار أيضاً ـ أن نسوق بعض الملاحظات الانتقادية على هذا الموقف:

ـ لا تسقط طبقة اجتماعية ـ كما يقول بحق ياسين الحافظ ـ بمجرد أنها خسرت حرباً.

---

(١٣) يراجع هنا كل من: محسن ابراهيم، **لماذا.. منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، و Mahmoud Hussein, *L'Egypte: Lutte de classes et libération nationale,* petite collection Maspero, 140-141, 2 vols. (Paris: Maspero, 1975), vol. 1.

فالحروب تُكسب أو لا تُكسب لأسباب قد تكون لها علاقة بالظرفية السياسية والعسكرية، وليس بالضرورة لأسباب طبقية. إن الطبقات لا تسقط الا متى سقط برنامجها السياسي ـ الاجتماعي والوطني. فهل سقطت ـ في حالة البرجوازية الصغيرة العربية[١٤] ـ شعارات التحرير، والوحدة القومية والاشتراكية[١٥]؟ أليست هذه الشعارات هي نفسها التي لا تزال مطروحة مع بعض التعديل[١٦]؟ وأليس النضال العربي ينعقد، في ظرفيته الراهنة، على القضايا ذاتها؟ فكيف تسقط ـ اذاً ـ طبقة فيما شعارات برنامجها لا تزال تلعلع في الفضاء. ثم كيف نفسر هذه الحسرة التي تكاد تكون شاملة على الحقبة العربية الحديثة وعلى الناصرية بالذات؟

ـ كيف ولماذا ترتبط الهزيمة بالبرجوازية الصغيرة، ويرتبط الانتصار بالبروليتاريا لدى اليسار؟ هل هناك تلازم ضروري بينهما؟ ثم هل كانت البروليتاريا (أو حزبها الشيوعي حتى) على رأس السلطة في الكيان الصهيوني حين كسبت اسرائيل المعركة؟ وهل صعدت نظم بروليتارية في الوطن العربي لتحقق نصر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣؟

من الثابت أن هذا التحليل الطبقوي، أي الذي غلبّ استعمال مفهوم الطبقة لتفسير الهزيمة، كان من التهافت الى حد ضاعت فيه القضية من بين يديه، بما هي قضية سياسية مريرة تحتاج قدراً كبيراً من الواقعية والروية. ولم يكسب هذا التحليل غير اكتشافه النظري، فانتصر لنفسه على التاريخ، وانتصر للرغبة على الضرورة وللمفهوم على الواقع. ولم يصحُ على الحقيقة، الا بعد أن كانت هذه «الطبقة» تغادر السلطة فعلاً، لا لكي تصعد البروليتاريا واليسار، ولكن ليصعد السادات: بطل الهزيمة العربية بامتياز، ليصفّي ما تبقّى من مكتسبات المرحلة القومية.

لا يستقيم الحديث عن الهزيمة، أو هو بالأحرى يظل ناقصاً ما لم تثر مسألة الأهداف الأمريكية ـ الاسرائيلية من قيام الحرب. إن هذه المسألة تلقي الضوء ـ في رأينا ـ على قضايا لم يهتم بها الخطاب اليساري، كما حاول الخطاب القومي ـ من جهته ـ الاستفادة منها لتبرير بعض جوانب الهزيمة، أو لتبرير الكثير من السياسات الداخلية التي ألحقت ـ في حينها وفي الأمد اللاحق ـ أبلغ الضرر بالقضية القومية العربية. فما هي الأهداف ـ إذاً ـ من العدوان الصهيوني ـ الامبريالي في حزيران/يونيو؟ وما دلالات موقف كل من الخطابين منه؟

ثانياً: في أهداف العدوان

قيل الكثير في الأسباب التي حدت بإسرائيل الى شن عدوانها في حزيران/يونيو على البلدان العربية المجاورة لفلسطين. وكان التركيز على هذا الهدف أو ذاك ـ من طرف القوى السياسية

---

(١٤) نحن لن نناقش دقة المفهوم وصحته النظرية ـ الواقعية، أي أننا لن ندخل في سجال نظري حول، هل هي فعلاً برجوازية صغيرة تلك الطبقة التي قادت حركة التحرر العربية خلال حقبة الخمسينات والستينات. بل سنبقي على التعبير ـ بالتباساته النظرية ـ كما استعملته أدبيات اليسار.

(١٥) دعنا هنا من المحتوى الذي يمكن أن يكسبه كل فريق سياسي لهذه الشعارات، والذي هو حق مشاع للجميع في دائرة من التعايش والصراع (أو التعايش الصراعي) المبني على الديمقراطية واحترام الرأي وحق الاختلاف والتعدد، لا المبني على الانكار المتبادل والتخويف وحوار الطرشان والحرب العشائرية.

(١٦) لا نقصد بالتعديل ذلك الصراع البيزنطي (ولمَ لا نقول الصراع العربي؟!) الشكلي الذي دار حول أولويات الشعارات: هل الوحدة تسبق التحرير والاشتراكية أم العكس، أم، أم.... الخ. وهو الصراع الذي لا يخفي ـ رغم ضجيجه الصاخب ـ اتفاق الجميع، واليسار تحديداً، على الشعارات نفسها!

العربية المختلفة ـ يعبّر عن حسابات سياسية عديدة، كثيراً ما حادت عن الحقيقة، واهتمت بما يبرر موقفها الدفاعي أو الهجومي، في الحرب الكلامية التي اشتعلت بعد حزيران/يونيو. وبعيداً عن الخوض في تفاصيل السجال العربي على هذا الصعيد (أهداف إسرائيل من شن الحرب)، وبغية التعريف بمجمل تلك الأهداف (دون الاهتمام بالأولويات فيها)، وبدلالات تعيين وتركيز كل طرف عربي على هذه أو تلك من الأهداف، يمكن أن نقف على أهمها، بما يجعلنا ـ أيضاً ـ أكثر قدرة على الإمساك بوظائف الكيان الصهيوني في قلب المنطقة العربية.

١ ـ الحركة القومية العربية كهدف للعدوان

ما من شك في أن الامبريالية، والحركة الصهيونية، وعتا منذ البداية خطر صعود الحركة القومية على وجود الكيان الاسرائيلي، وعلى استمرار النفوذ الاستعماري وبقاياه من المصالح الاقتصادية والعسكرية في المنطقة العربية. وهو وعي زاد تعاظماً وضغطاً مع وقائع الخمسينات الكبرى (صعود الناصرية والحركة القومية العربية، بداية المد الوحدوي). والوعي ذاك استند الى حسابات سياسية صحيحة. إذ إن من شأن قيام حركة قومية عربية، أن ينتهي الى توليد نتائج سياسية ذات طابع راديكالي في خريطة المنطقة وأوضاعها: من شأنه ـ أولاً ـ مواجهة حال التجزئة الموروثة عن العهد الاستعماري واتفاقاته التقسيمية، ببرامج الوحدة العربية (بصرف النظر عن أشكالها: اندماجية، اتحادية كونفدرالية... الخ)، يضع العرب ـ ولأول مرة في التاريخ الحديث ـ كقوة، تملك من العوامل البشرية والطبيعية والجغرافية والاقتصادية ما يؤهلها لأن تكون قوة دولية. ومن شأنه ـ ثانياً ـ أن يدفع المنطقة العربية في اتجاه التحرر التدريجي من علاقات التبعية التي تشدها الى الغرب، ونهج سياسة استقلال اقتصادي يحرر الثروة العربية من النهب، ويحرر الخطط التنموية من الارتهان لحاجات الأجنبي، ويستند الى سياسة السيطرة الذاتية على مصادر الثروة والتمويل، بما يؤمن تثمير الثروة تلك، والقدرة الذاتية على اقتحام عالم الانتاج والتنمية المستقلة. ومن شأنه ـ ثالثاً ـ أن يفتح ملف السيادة العربية على الأرض، بما يعني ذلك ضرورة تحرير الأراضي العربية من الاستعمار والصهيونية، خصوصاً وأن هذا التحرير هو الرافعة التي تنهض عليها باقي بنود البرنامج القومي، وباعتبار أن الأراضي المحتلة تلك (وفلسطين على رأسها) ستظل موطىء قدم الاستعمار الذي تتاح له إمكانية التدخل لشن حرب التخريب على البرنامج القومي العربي. ومن باب البداهة القول، إن الامبريالية والصهيونية تحتاجان لتنفيذ برنامجهما الاخطبوطي الى وطن عربي تنهشه التجزئة والتخلف والاحتلال، وطن مفكك مهلهل مشرّع للتدخل الاستعماري، عار من كل ما يمده بعناصر المقاومة. أي أنهما تحتاجان الى وطن عربي لا يتسع لتعبير قومي فيه، هو نقيض لما تريده له اسرائيل والاستعمار، لهذا، فقد نظّم الاستعمار والصهيونية ردوداً سياسية وعسكرية على الحركة القومية ومدّها الوحدوي. ولا يشكل العدوان الثلاثي على مصر، والتدخل الأمريكي في لبنان عام ١٩٥٨، والانزال البريطاني في الأردن، ودعم التيار الانفصالي في الجمهورية العربية المتحدة، ودعم القوى القبلية لاستنزاف الناصرية في اليمن... الخ، الا علامات في مسار سياسة استعمارية ـ صهيونية هادفة الى تحجيم التيار القومي وصولاً الى ضربه وإسقاطه، مثلما أتت تشكل محطات ضرورية (في تلك السياسة) لإنضاج ظروف وشروط انهاء التمرد الناصري على القوانين الاستعمارية في المنطقة العربية، أي أن تلك السياسة، كانت تقطع طور انهاك الوضع السياسي العربي الناشىء بنشوء الناصرية، قبل أن تطيح به. ولم تكن حرب ٥ حزيران/يونيو ـ في امتداد هذه الوقائع والأهداف ـ إلا المحطة الختامية التي رست

عليها وقائع الانهاك تلك، وهي ـ بهذا المعنى ـ أتت تشكل ما يمكن أن ندعوه بـ «الضربة القاضية» التي وجهتها امريكا واسرائيل لإسقاط الناصرية، ومن خلالها الحركة القومية العربية، وتصفية مكتسبات عقد ونيّف من تاريخ المنطقة العربية، واستعادة زمام المبادرة السياسية في المنطقة.

وبقدر ما كانت الحركة القومية العربية تعي نفسها من حيث هي ـ وسلطتها وقيادتها ـ أحد استهدافات هجوم حزيران/يونيو الأمريكي ـ الاسرائيلي، بقدر ما كانت تندفع لتصوغ برنامجاً سياسياً لاستيعاب ذيول الهزيمة، يعيد تنسيب العمل الوطني العربي وقضاياه وموضوعاته وأطره وتنظيماته،الى برنامج الناصرية الذي سارت فيه حتى الرابع من حزيران/يونيو، وخصوصاً على المستوى الداخلي المشتبك مع معضلات السلطة والتمثيل الشعبي وعلاقة الدولة بالمجتمع الأهلي. ولم يكن البرنامج القومي الذي صيغ بعد الهزيمة «برنامج إزالة آثار العدوان» ليضيف شيئاً الى سابقه، وعلى الصعيد الداخلي بصورة خاصة. حقاً، لقد رسم سياسة استراتيجية دقيقة ومنظمة لاستئناف المواجهة المصرية والعربية للمشروع الصهيوني؛ سياسة اعتمدت العمل على جبهات مختلفة تتكامل معطياتها ونتائجها لتصب في بؤرة واحدة. فمن اطلاق حرب استنزاف لإشاعة مناخ نفسي عربي مشدود للمواجهة، ولارباك الاستقرار العسكري والنفسي الاسرائيلي، الى دعم العمل الفدائي الصاعد بزخمه وبدلالات المقاومة الشعبية، الى إعادة بناء وتأهيل الجيش المصري وتسليحه، إلى إعادة محورة القرار العربي الرسمي على مواقف المواجهة الرافضة للاستسلام والصلح والاعتراف، الى محاولة عزل اسرائيل على الصعيد الدولي. لكن هذه السياسة التي طُلب من حركة التحرر العربية ومن الشعوب العربية التصديق عليها وعلى أوّليتها، لم تقدم تنازلات داخلية بالمقابل، ولم تفتح ملف المطالب السياسية المستعجلة وعلى رأسها مطلب الديمقراطية بأبعاده الصحيحة. ولذلك، فقد جاء رفض تقديم التنازل هذا عاملاً إضافياً (نوعياً) في توسيع الحرب الفكرية والسياسية التي خاضها اليسار القومي العربي ضد الناصرية، والتي ذهبت به تفاصيلها الى حد اعلان «إفلاسها التاريخي». وغير بعيد عن هذا السجال، فقد عبّر لاحقاً بعض رموز اليسار العربي[١٧] عن آراء أكثر تماسكاً حول «برنامج إزالة آثار العدوان»، وحول الحدود التي كانت متاحة أمام حركة التحرر الوطني العربية للعمل الوطني، وهي آراء أصرّت على وجوب النضال من أجل إرساء استقلال الحركة الشعبية، وانتزاع المزيد من مطالبها الديمقراطية في مواجهة شعار «الالتفاف حول الأنظمة التقدمية» الذي كان شائعاً، وعلى وجوب الحذر في التعامل مع شعار «وحدة القوى الوطنية التقدمية العربية» بما لا يجعله شعاراً لحجز حركة الصراع والفرز، التي كانت تعتمل داخل حركة التحرر الوطني العربية. وكانت، بالإجمال، آراء أقل حدة وأكثر نضجاً في قراءة الناصرية مما كانت تضخه الصحافة اليسارية بعد الهزيمة.

وإذا كان اليسار العربي ـ أو بعضه بالأحرى ـ أكثر قدرة على إدراك أهمية تقديم ردود وإجابات سياسية واجتماعية واقتصادية داخلية على العدوان، كمدخل لاستئناف المواجهة مع اسرائيل وامريكا، الا أن شططه في نقد الخط القومي (الذي كان خارجاً لتوه من احشائه)، جعله أعجز من أن يرى جانباً كبيراً من أهداف العدوان (وهو ما عبّر عنه بإسقاط الناصرية والحركة القومية)، وأكثر بعداً في الرهان على حل قومي للصراع العربي ـ الصهيوني[١٨]. في مقابل ذلك،

---

(١٧) انظر مثل هذا الرأي في: محسن ابراهيم، **الحرب الأهلية اللبنانية وازمة الوضع العربي** (بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٥)، ص ١٨٩ ـ ١٩٣.

(١٨) سوف تبدأ لاحقاً بوادر هذا الرهان القومي عند اليسار مع بداية السبعينات.... ولكن بعد أن اختبر =

كانت الناصرية الأنجح في رسم أفق متجدد (خارجي) للمواجهة، هو ما حددنا سلفاً بعض وقائعه.

ولكن، هل تقف أهداف العدوان عند سقوط الناصرية وضرب المد القومي العربي، أم هي تتخطى ذلك؟

٢ ـ حرب حزيران/ يونيو والتوسع الاستيطاني الصهيوني

إذا كان لعدوان حزيران/يونيو من سمة فهي تعدد أهدافه وتداخلها. ذلك أنه بقدر ما استهدف لجم اندفاعة المد القومي العربي بتوجيه الضربة الى النظام الناصري، بقدر ما استهدف الخروج بحلم الحركة الصهيونية التقليدي ـ في توسيع حدود دولة اسرائيل ـ الى حيز التحقق، وهو ما يعني أن هذه الاستهدافات كانت تتجاور مبكراً داخل البرنامج الصهيوني. بل إنه لم يكن من سبيل لنجاح سياسة التوسع الاستيطاني الصهيوني، وقضم الأرض الفلسطينية والعربية، وضمها عسكرياً الى حدود الكيان الاسرائيلي، إلا بتخطي العقبة الاعتراضية التي مثلتها، في حينه، الحركة القومية العربية، والناصرية على وجه التحديد.

وإذا كان التوسع الصهيوني يستجيب للحلم الذي راود قادة الحركة الصهيونية[١٩]، ويستجيب لحاجات الجغرافيا والديمغرافيا (وهي احد مصادر القلق الصهيوني المزمنة)، فإنه بالمقابل، يستجيب لحاجات ايديولوجية ونفسية مرتبطة بطبيعة العلاقة التي يقيمها المشروع الصهيوني مع الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. ذلك أن هذا التوسع ـ الذي لن يعني، في النهاية، الا مصادرة الأرض الفلسطينية وتهويدها وتخريب ذاكرتها العربية ـ سوف يكون من شأنه تبديد الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني وتشريده، وإنهاء المسألة الوطنية الفلسطينية ومعها التناقض الصهيوني ـ الفلسطيني من الأساس. وغير خاف أن المشروع الصهيوني، لن يتاح له أن يستمر أو يبرر نفسه طالما ظل الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية عنصراً في مدار الصراع القائم وعلى تخومه الأمامية. وهكذا تأتي تصفية القضية الوطنية الفلسطينية، بتصفية واقتلاع الشعب الفلسطيني وترشيده، حجة لقيام المشروع الصهيوني[٢٠] ذاك. وهو أمر لن يتأتى ـ بالنتيجة ـ الا باحتلال باقي الأراضي الفلسطينية ومصادرتها.

وغير خاف أن الاهتمام بالعنصر (أو البعد) الفلسطيني في البرنامج الصهيوني ـ الامريكي الذي أثمر حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، يخفف من غلواء التفسير القومي للهزيمة الذي يختزل أهدافها في إسقاط «الأنظمة التقدمية»، ويسمح بتفسير اكثر دقة وشمولاً لتلك الأهداف. بالإجمال، فإن من نتائجه سياسياً الاعتراف بالطابع الوطني للمسألة الفلسطينية، أي بما يجعلها قضية تحرر وطني للشعب الفلسطيني، الى جانب كونها قضية تحرير قومي للأمة العربية. وبما يجعل الممارسة الوطنية الفلسطينية مفهومة بوصفها ممارسة متمتعة بقدر من الاستقلال النسبي، هو بالذات شرط انتمائها الصحيح والأصيل الى الحل القومي للصراع العربي ـ الصهيوني.

= الحل اليساري في الأردن وجامعات بيروت والقاهرة وأثمر المأزق! وسوف تتكفل حرب تشرين الأول/اكتوبر ـ ايجاباً ـ والحرب الأهلية الطاحنة في لبنان، وكامب ديفيد، والتراجعات العربية ـ سلباً ـ بتعميق الاحساس لدى اليسار بأهمية الرهان المتجدد على الحل القومي.

(١٩) وبعضهم لم يرض بالحدود التي رسمها قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، واعتبر الكيان ناقصاً.

(٢٠) لنتذكر هنا تساؤل غولدا مائير الخبيث عن وجود شعب اسمه الشعب الفلسطيني. وهو تساؤل يقع، في النهاية، ضمن مدار الانكار، ووظيفته هي تبرير قيام الكيان الصهيوني.

وقد نستطرد لنعرض للأبعاد الاقليمية والأمنية في البرنامج الصهيوني، والتي كانت بدورها من الأسباب الأساسية لشن عدوانه في حزيران/يونيو. على أن هذه المسألة، ورغم أهميتها الكبيرة، لا تدخل ضمن أهداف هذه الدراسة. وقد تتاح لنا دراستها بشكل مستفيض ومستقل. نكتفي هنا بالخلوص الى النتيجة التالية: اذا كان ضرب الحركة القومية العربية قد شكّل مدخلاً صهيونياً عريضاً لاحتلال كامل فلسطين واراضٍ عربية أخرى متاخمة، باعتبار المطامع الصهيونية التاريخية في أرض فلسطين وجوارها العربي، وباعتبار الاستعصاء القومي (الناصري تحديداً) أمام هذه المطامع، فإن احتلال كامل فلسطين وجوارها اتى بشكل ـ بالتالي ـ مدخلاً صهيونياً ممتازاً للحؤول دون قيام وتجدد القومية العربية (النقيض الاستراتيجي للمشروع الصهيوني)، من حيث اتى (نعني الاحتلال) يعمل تقطيعاً في الأوصال الجغرافية العربية، ويرسي قاعدة للتدخل الصهيوني ـ الامبريالي المتجدد في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية، أي في كل ما من شأنه أن يشكل بنى تحتية لنهوض قومي عربي جديد. وباختصار، ففي تكامل هذه الأهداف وترابطها وتداخلها نستطيع، فعلاً، أن نمارس قراءة صحيحة وغير ايديولوجية لاستهدافات هجوم حزيران/يونيو، وليس في ذلك الانتقاء المجنّد في حرب كلامية لا تنتهي الا حيث تنهك الجميع وتصير عبئاً على الذاكرة.

ثالثاً: نتائج الهزيمة على الوضع السياسي العربي

وتحت هذا الباب، سنعرج على الوضع السياسي العربي لنحاول قراءة مسار تطوره في ضوء النتائج التي أسفرت عنها حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. ولنضع الكثير من التقديرات والشعارات التي ملأت دنيا السياسة العربية عقب الحرب مباشرة موضع تمحيص. ولا نخفي أننا سوف نكون مدفوعين في هذه المطالعة الى نهج سبيل التحليل السياسي الذي يعتمد الوقائع مادة له، دون أن يمنعنا ذلك من نهج سبيل التحليل البنيوي، الذي لن تستطيع أي قراءة تجاهل أهميته الحاسمة.

هل فتحت حرب حزيران/يونيو بنتائجها الكبيرة أفق تحوّل أو انعطاف ثوري في مسار المنطقة، أم أنها ـ على العكس من ذلك ـ أتت تشكل محطة بنيوية في مسار تراجعي انحداري سوف يسلكه الوضع العربي؟ هل فك سقوط الحركة القومية العربية عن العمل الوطني قيود الحجز «المفروضة» عليه بفعل قيادتها، الطويلة نسبياً، لحركة التحرر الوطني العربية، واطلق صعود قيادة ثورية جديدة، أم أنه وضع حجر الأساس لتفكك العمل الوطني ودخوله مأزقاً تاريخياً متجدداً؟ هذا هو السؤال المركزي الذي شد اليه مجمل المساهمات الفكرية التي قدمتها أطراف الساحة الوطنية العربية استجلاءً للهزيمة ونتائجها، واستكشافاً للآفاق السياسية المحتمل أن يلجها الوضع العربي. ولا شك أن الذين رأوا في سقوط الحركة القومية العربية على اثر الهزيمة مدخلاً لتحولات ثورية في المنطقة العربية، كانوا مدفوعين في رؤيتهم تلك بضغط عوامل ظرفية وسياسية وفكرية هي على سبيل الاشارة السريعة:

ـ عنف الهزة التي احدثتها الهزيمة في أوساط المثقفين القوميين، والتي ذهبت بالعديد منهم الى حد تعذيب الذات وتجريحها، في شكل هجوم على الماضي القومي والايديولوجيا القومية. وهكذا انتجت الهزة تلك ـ في وعيهم ـ قراءة سياسية أتت تماهي الهزيمة مع الخط القومي، لتترجم نفسها (نعني القراءة) في عملية انفصال فكري وسياسي وتنظيمي عن ذلك الخط.

ـ رفض الاستسلام للهزيمة والتعويض المعنوي النفسي عنها بالانعطاف الايديولوجي نحو الايديولوجيات الراديكالية (الماركسية)، ورسم أفق سياسي شمولي لتجاوزها.

ـ العلاقة الهشة بالنص الماركسي، التي انتجت تباعاً أولوية الفكر على الواقع، والايديولوجيا على السياسة.

وطبيعي أن تذهب رهانات اليسار ـ تحت وطأة أحكام الهزيمة والمناخ النفسي الذي أشاعته ـ الى تلاوة فعل الايمان القاطع بأن الأفق العربي بات مفتوحاً أمام سلطة الطبقة العاملة، وتحرير كامل تراب فلسطين، واستئصال السيطرة الأجنبية من المنطقة العربية. ولم يكن أمام تحليل اليسار البسيط جداً والمنساب كما الماء في النهر، ما يؤزّمه من وقائع واحداث معاكسة. ذلك أن بوادر نهوض جماهيري بدأت تلوح في الأفق فعلاً وبعد الهزيمة مباشرة: تصاعد العمل الفدائي وتناميه كماً ونوعاً، نهوض الحركة العمالية المطلبية والحركة الطلابية المسيّسة، انتصار الثورة في اليمن الديمقراطية، الانتشار المتعاظم للأفكار الماركسية في أوساط المثقفين والشبيبة التعليمية، فضلاً عن وقائع وأصداء انتصارات الشعوب وحركاتها الوطنية ـ في العالم الثالث ـ على القوى الامبريالية، وتراجع نفوذ هذه الأخيرة في غير منطقة من العالم. ولم تكن الظرفية العربية التي حملت معها كل هذه الوقائع تعني لليسار الا الشهادة التجريبية، والدليل القاطع على دخول الوطن العربي عصر التحولات الثورية الكبرى. هكذا استعصى عليه النظر اليها بصفتها ظرفية محكومة بقوانين ردود الفعل العنيفة على الفعل الأعنف: الهزيمة. وقد تطلب الأمر زمناً، تكفّل التاريخ العربي بوقائعه القاسية مثلما تكفلت الخبرة والتجربة والنضج الفكري والسياسي، للكشف عن طبيعة وطابع تلك الوقائع العنيفة ونسبتها العضوية الى الهزيمة. واستطراداً، لا يضير تلك الوقائع «الثورية» أن تنتسب الى تيار الرد العنيف على الهزيمة (وهي هنا جد مفهومة وجد مشروعة)، لكن ما «يضيرها» (أو بالأحرى ما يضير أصحاب الرهان عليها)، هو أن تحسب في عداد التظاهرات الأولى في موكب «التحول الثوري» الذي لم يأت، لأن الحكم عليها ـ بهذه النية أو بهذا الرهان ـ سيكون قاسياً جداً. وحتى يرتفع الإجحاف ليرتفع الرهان... ولتتخل السياسة عن قراءة الفنجان.

لم تفتح الهزيمة أفق تحول ثوري إذاً ولم تصعد الطبقة العاملة الى السلطة (أصبحت «تطالب» بحقها في العمل بشروط رأس المال)، ولم يتحرر كامل تراب فلسطين أو تُبنى الدولة الديمقراطية العلمانية عليها (أصبح الحل الكونفدرالي مع الأردن حلماً يسيل له لعاب الكثيرين)، ولم تندحر الامبريالية عن أرضنا (دخلت مدارسنا وبيوتنا فضلاً عن سياساتنا). ما حدث عكس ذلك تماماً: افتتحت الهزيمة عصر انحطاط عربي جديد ومروّع. ولا بأس من الوقوف على حقيقة هذا الحكم بتتبع مسار الانحدار والتفكك الذي قطعه الوضع السياسي العربي. وهو تتبع يقع في صلب الاهتمام بموقع هزيمة عام ١٩٦٧ في تاريخنا الحديث.

١ ـ أسفرت الهزيمة عن استعادة حثيثة ـ من قبل الامبريالية ـ لمواقع ومصالح كانت قد فقدتها منذ الخمسينات، اثر صعود المد القومي العربي الكاسح، الذي أتى على الكثير من حصون الامبراطوريات الاستعمارية القديمة. وبدأت هذه الاستعادة تتخذ مظاهر اكتساح سرطاني تدريجي، إذ استأنف الهجوم الامبريالي زخمه العسكري ـ عبر أداته الصهيونية الضاربة ـ مستفيداً من الاختلال الفادح الذي شهده ميزان قوى الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبدأت نتائجه تنتقل ضغطاً على الوضع السياسي العربي واستدراراً لتنازلاته. هكذا نظمت الهجمة

الامبريالية المتجددة عملية إنضاج طويلة لظروف انهيار سياسات المواجهة العربية، وانخراطها في مدار السياسة الأمريكية، فكانت سياسة تطويع المواقع الاعتراضية الوطنية المتبقية، بفك ارتباط السياسة العربية ببرنامجها القومي (والتي كان مهندسها السياسي هنري كيسنجر)، المحطة الأولى في مسار انهاء التناقض العربي ـ الصهيوني من الأساس، ووأد محاولات نهوض المنطقة العربية المنعقدة على شعارات الوحدة والاستقلال الاقتصادي، توصلاً الى تنظيم عملية مصالحة عربية مع الاستراتيجيا الأمريكية بالمنطقة.

ولم يكن لهذا الهجوم الامبريالي المعاكس أن يلقى النجاح وأن يستقر بنتائجه في العمق العربي لولا هزيمة حزيران/يونيو، ولولا سقوط المركز القومي الاعتراضي الذي كثيراً ما استنفر الأطراف للرد على محاولات اختراق غربية في غير منطقة عربية (لبنان، الأردن، اليمن). وحين كانت الامبريالية تضغط سابقاً على المركز القومي، كانت تعرف طريقها جيداً الى اسقاط «النهضة العربية الثانية»، وكانت تتهيأ لأخذ موقعها من جديد في منطقة فقدتها وهي تجر أذيال الهزيمة، وأن تتخطى مجرد استعادة مواقعها السابقة لتستحوذ على مواقع جديدة. بل ـ وهذا هو الأخطر ـ لتفرض هيمنتها الشاملة عبر الإمساك التام بمقاليد الوضع السياسي العربي وتوجيهه الوجهة التي تتلاءم والبرنامج الامبريالي في المنطقة. وحين نتأمل اليوم في خريطة هذه الهيمنة، نكتشف كم هو مهول ذلك المدى الذي بلغه انهيار الأمن القومي العربي أمام الاستباحة الأمريكية ـ الاسرائيلية، وكم هي خطيرة تلك الصورة التي استقر عليها القرار السياسي العربي من جراء تبعيته وارتهانه للقوى الأجنبية.

٢ ـ لم تكن استعادة الامبريالية لمواقعها دون نتائج سلبية على علاقات التوازن بين القوى الداخلية العربية، إذ سرعان ما سجلت تطورات الوضع السياسي الناشىء عقب الحرب، اختلالاً في توازن القوى بين معسكري الساحة العربية النظاميين، أدى الى إمساك الأنظمة العربية البرجوازية التقليدية بمقاليد السياسة العربية، وأحكامها ربط القضايا العربية بالبوابة الأمريكية وبخيار «السلام». وترافق هذا التحول في ميزان القوى العربية مع تحول معاكس، مثّله الانهيار السياسي التدريجي للأنظمة المسماة وطنية، والذي اتى بنتيجة تصفيتها ـ على امتداد السبعينات ـ لمجموع المكتسبات الوطنية التي حققتها على رأس الحركة الوطنية العربية خلال عقدي الخمسينات والتسينات، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً؛ وهي ـ استطراداً ـ المكتسبات التي رافقت الصعود التاريخي لهذه الأنظمة، وزخم التسوية ـ التي مثلتها ـ بين القوى الاجتماعية العربية الصاعدة على انقاض تحالف البرجوازية التقليدية وكبار ملاك الأراضي[٢١]، والتي لم تكن تصفيتها ـ بالتالي ـ سوى الاعلان المدوي عن استنفاد التسوية تلك زخمها التاريخي، وولوج التاريخ الطبقي ـ السياسي الخاص لهذه الأنظمة طور الارتداد التدريجي عن كل مكتسبات فترة الصعود، وطور الانخراط في محصلة الوضع السياسي العربي الرسمي.

والحقيقة أن نتائج هذا الانقلاب في رأس القيادة السياسية الرسمية في الوطن العربي، لم تكن بسيطة في حساب السياسة، إذ على الرغم من التماهي الذي حصل بين المعسكرين النظاميين العربيين على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من أن الفرز والتمييز بينهما لم يعد ممكناً على قاعدة الانتساب الى المعادلة التقليدية: تقدمية، رجعية؛ إلا أن درجة

---

(٢١) انظر: Hussein, *L'Egypte: Lutte de classes et libération nationale.*

الانتساب الى الانخراط في الاستراتيجيا الأمريكية تظل مختلفة مع ذلك، وان كان الأمر ـ إجمالاً ـ محكوماً بقانون التفاوت الذي، وإن كان لا يضع عناصر البنية على الدرجة نفسها، فهو لا يُحدث أي تعديل جوهري في انتمائها كعناصر الى البنية ذاتها. وبالجملة، فإن أخطر ما حمله الانقلاب في التوازن المشار اليه، هو أنه منع أي شكل من أشكال المقاومة الاعتراضية العربية لقانون الاكتساح الأمريكي ـ الصهيوني، برهانه المفرط واللامشروط على الحل الأمريكي، وكشف البنية العربية على اختراقاته.

٣ ـ وبقدر ما اسفرت هزيمة عام ١٩٦٧ عن عودة النفوذ الامبريالي الى المنطقة العربية، وعن تحكم محور الأنظمة البرجوازية التقليدية في مقاليد السياسة العربية، بقدر ما أسفر عن اختلال مهول في ميزان قوى الصراع العربي ـ الصهيوني عسكرياً وسياسياً. بل يمكن القول ان هذا الاختلال هو ـ بالذات ـ ما أرسى أسس تلك التطورات ورشحها لتلعب أدوارها بسلبية بالغة، إذ في أجواء وفي كنف هذا الاختلال الرهيب، نضجت شروط تطويع القرار السياسي العربي للتصديق على الحل الأمريكي بوصفه الحل الممكن، والتسليم بدور حاسم لأمريكا في اخراج قضايا المنطقة من مأزقها المزمن. وفي أجواء هذا الاختلال، انعقد الاجماع العربي على الانتقال من سياسة المواجهة الى سياسة «السلام». وفي أجوائه نشطت الحلول الانفرادية المتهافتة، وعمّت الهدنة معظم الجبهات العربية، وعلقت المواجهة على تحقيق «التوازن الاستراتيجي»... الخ.

والواقع أن هذا الاختلال في ميزان القوى، ما كان ليمارس كل هذا التأثير لو لم تكن البنى السياسية العربية على استعداد لتمكينه من ذلك، ولو لم تكن ارادة الاعتراض قد خبت لدى القيادات السياسية، بخاصة في بلدان المواجهة. وهنا تنبغي الإشارة الى أن هذا الاختلال، أصبح يمارس وظيفة معاكسة (ايجابية) لدى الكثير من الجهات العربية النافذة، إذ أصبحت تحتاجه ذريعة لتبرير تقاعسها عن المواجهة، وعن حماية أمن الأمة العربية وحقوقها من الهضم الامبريالي ـ الصهيوني. والحال أن هذا الاختلال في توازن القوى ليس جديداً، بل لقد كان من الحدة بحيث لا يوصف عقب حرب عام ١٩٦٧ مباشرة. ومع حدته وخطورته لم يمنع مصر الناصرية من شن حرب الاستنزاف، ومن دعم العمل الفدائي الفلسطيني، ومن رسم خطط محسوبة للمواجهة. بل لم لا نقول بأن التعديل الذي طرأ على ميزان القوى هذا في حرب تشرين الأول/اكتوبر، كان يسمح للسياسة العربية بأن تتحرر كثيراً من أحكام وقيود ذلك الاختلال توصلاً الى تغييره، بينما نجدها قد انعطفت سلباً ـ وعلى قاعدة ذلك التعديل(!) ـ لتسلك وجهة الاستسلام لتيار السياسة الأجنبية وترانيمها «السلمية».

والواقع أن هذه التحولات الكبرى التي وصفنا سابقاً، لا تشكل الا عناوين عامة وعريضة لمرحلة مرعبة التفاصيل عاشها الوضع السياسي العربي، مرحلة تلقّى فيها ـ بكثير من السلبية ـ نتائج حرب عام ١٩٦٧، وسار فيها مسار تفكك وانحدار هدّد ـ وما زال ـ بإطاحة ثوابت المدنية العربية الحديثة بطوريها النهضويين. ويمكن أن نوجز هذه التفاصيل والوقائع المروعة ـ والتي تقع تحت تلك العناوين الثلاثة العامة وبأثر منها ـ في التالي:

أ ـ تراجع الحركة والوعي القوميين وتعمق النزوع القطري

لا يمثل فشل الحركة القومية العربية في الاستمرار في قيادة العمل الوطني على الجبهتين الرسمية والشعبية، والصعود البديل لقوى المحور السياسي التقليدي الا التعبير الاجمالي عن ذلك

التراجع. لكن هذا التعبير ينطوي على أبعد من معناه السطحي؛ انه يخفي (أو يكشف) تراجع البعد القومي في القضايا العربية، وصيرورتها قضايا اقليمية أو قطرية ضيقة. هذا مثلاً هو حال التعريف الدارج حالياً للصراع العربي ـ الصهيوني كصراع حدودي بين اسرائيل والأقطار العربية (أين منه التعريف القومي لهذا الصراع بوصفه صراعاً بين القومية العربية والمشروع الصهيوني؟). وهذا هو حال الصراعات العربية الكيانية الطاحنة المنعقدة على مسائل الحدود (التي رسمها الاستعمار أساساً). وهذا هو حال سياسة تغذية النعرات الاقليمية والقطرية الجوفاء والتركيز على الخصائص المحلية اللغوية والثقافية ومعارضة الهوية الثقافية القومية بها، والاهتمام ـ المشكوك في نياته ـ بالتواريخ الاقليمية المفصولة عن فضائها العربي. بل هذا هو حال سياسة الهزء والهجوم السافر على القومية العربية المتراوح بين الخطاب القبلي ـ العشائري ـ الطائفي، والخطاب الجامعي الأكاديمي المطبوخ في مطابخ الاستعمار والاستخبارات الأجنبية[٢٢].

لقد بلغ هذا التراجع في الوعي بالأبعاد القومية مداه، وبات مفتوحاً على نتائج كارثية ليس أقلها فقدان المناعة الثقافية، بما يجعل التبعية والهضم والتفتت والذوبان في المدنيات الكبرى حقائق مستعصية على الرد، وأفقاً وحيداً أمام المصير العربي. ناهيك عن أن هذا التراجع القومي عمّق من وتيرة الانحلال والضعف العربيين أمام الجرافة العسكرية الصهيونية والأجنبية، وحوّل الاختلال الأصلي في ميزان القوى اختلالاً مضاعفاً. وهكذا أتى ينتج حالة من الشلل والمراوحة السلبية في السياسة العربية؛ ولم تكن ثماره الا الحلول الانفرادية للصراع العربي ـ الصهيوني، والارتماء الكامل في أحضان القوى الأجنبية، وارتفاع معدلات التبعية الاقتصادية والغذائية بصورة خاصة.

ب ـ الانقسام السياسي الداخلي وانهيار «التضامن العربي»

اتخذ انهيار «التضامن العربي» اشكالاً مختلفة، من الشلل الذي أصاب مؤسسات الجامعة العربية، وعلى رأسها مؤسسة القمة (التي أصبح انعقادها، الذي كان سابقاً شبه اعتيادي، مشكلة مزمنة تستدعي الكثير من التسويات والمصالحات على عكس ما هو مفترض)، إلى فشل ولا حجيّة ميثاق الدفاع العربي المشترك، إلى انقسام «التضامن» الجماعي الى تضامنات فرعية أتت تمثلها محاور سياسية غالباً ما قامت على أساس قضايا ثانوية ـ ولا قومية ـ معنية بصورة أساسية بالتوازنات والمصالح الجهوية. وكان من نتيجة انهيار «التضامن» هذا أن أفرز انقساماً سياسياً حاداً ورهيباً بين الحكومات العربية، سرعان ما عبّر عن نفسه في شكل صدامات وحروب عسكرية وصراعات سياسية تقريعية عنيفة، عادت فيها أجهزة الصحافة والاعلام الى المخزون العصبوي العشائري لتنهل من قاموسه ومن قيمه. واذا كانت الحروب العربية ـ العربية التي خيضت وتخاض هي أبلغ مظهر خطير لهذا الانقسام، فإن أخطر ما يحمله الصراع الداخلي العربي، وأكثر ما يهدد الأمن العربي والمصير العربي برمته، هو لجوء بعض الحكومات العربية الى نسج تحالفات مع قوى خارجية (اقليمية ودولية) في سعيها للاستقواء بها على حكومة أو حكومات عربية أخرى، بل في سعيها الى حسم صراعها معها (!).

لماذا انهار الوضع السياسي العربي الرسمي الى هذه العتبة الكارثية، وكيف أمكن الدفع

---

(٢٢) مثالاً على ذلك، الأبحاث التي تمولها وترعاها الوكالة الدولية للتنمية (A.I.D.).

بالصراعات السياسية الداخلية الى فتح جبهات عسكرية جهوية عربية، والالتجاء الى الاحلاف الخارجية لحسم هذه الصراعات؟ لا نجد في حوزتنا من المبررات الكفيلة بتفسير هذه الكارثة، الا ما يتصل منها بالتراجع القومي العام وأثره المباشر في التذرر السياسي العربي. ذلك أن «التضامن العربي» نشأ في عقد الستينات[٢٣] كمحاولة لانتاج نظام اقليمي عربي فاعل وقادر على مواجهة قضايا المنطقة العربية. واتت سياساته تنعقد على شعارات لم تخلُ من بعد قومي صريح، وإن كانت أضعف مما كان مطلوباً[٢٤]. ونجاح «التضامن العربي» إنما كان يعزى أساساً الى خلفيته القومية تلك. أما وقد غادر مواقعه ليصطدم بالنزوع الاقليمي المستشري في السياسة العربية والمؤسس على نمو مصالح محلية ضيقة، فلم يعد من الممكن الا أن يحمل معه عاهات الجزر القومي، بل ويمارس وظيفة معاكسة لوظيفته الأصلية. وليس أدل على ذلك من أن هذا «التضامن» ـ الاجماع، اذا انعقد، ينعقد على سياسات وشعارات معاكسة لما كانته سابقاً. وخذ مثالاً على ذلك من اجماع الحكومات العربية على الانتقال من برنامج المواجهة الى برنامج «السلام»، واجماع الحكومات العربية على تعطيل الاجماع.

ج ـ الحلول الانفرادية الاستسلامية للصراع العربي ـ الصهيوني

ومثالها الصارخ اتفاقات كامب ديفيد واتفاق ١٧ أيار/مايو اللبناني ـ الاسرائيلي. وهي اتفاقات أطاحت بالتعريف القومي للصراع العربي ـ الصهيوني، وفككت جبهة المواجهة العربية لاسرائيل، بل عطلتها وخصوصاً من خلال إخراجها لمصر من دائرة المواجهة، وادخالها في المحور الأمريكي المعادي. وإذا كانت الحلول الانفرادية الاستسلامية للصراع العربي ـ الصهيوني قد انعكست سلباً على جبهة المواجهة العربية، وشلت الفاعلية القتالية العربية عبر اخلالها المضاعف بميزان القوى الاقليمية، فهي قد انعكست سلباً كذلك على الحكومات العربية التي انخرطت فيها، اذ لم تحقق منها مكاسب تذكر على الصعيد الداخلي. فعودة سيناء لم تحصل كاملة، حيث ظلت السيادة المصرية عليها مشروطة ومقيدة كما نصت الاتفاقية وملاحقها، وظلت هناك مناطق منزوعة السلاح واخرى مقننة التسليح لا تسري عليها السيادة كاملة (ناهيك عن التضبيع ـ اعني التطبيع ـ والاعتراف الدبلوماسي بالعدو)، وعودة جنوب لبنان. وانسحاب اسرائيل لم يكن يعني شيئاً حتى داخل النصوص (ناهيك عن الواقع)، اذ نص الاتفاق على حق اسرائيل المطلق في التدخل في الأرض اللبنانية: سواء في مراقبة الوضع الامني الموكول للجيش النظامي، أم في تسيير دوريات اسرائيلية في المناطق الجنوبية، كما نص على تجريد مناطق من السلاح وتحديد نوع السلاح في اخرى... الخ. وبقدر ما كانت هذه الاتفاقات تشكل ذروة الانهيار للوضع السياسي العربي، بقدر ما جاءت ثمرة لتنازلاته التي سَرَتْ بالاقساط الى ان صاغت الفضيحة فيه. ويمكن التأريخ لبداية هذه التنازلات في اتفاقات فك الارتباط على الجبهات العربية التي اعقبت حرب تشرين الأول/ اكتوبر، والتي صنعتها ببراعة دبلوماسية الخطوة خطوة الامريكية، وقبلتها ـ

---

(٢٣) نعني هنا بخاصة مؤسسة «القمة العربية».

(٢٤) من الثابت أن الرعاية الناصرية لـ «التضامن العربي»، واعتماد صيغة مؤتمرات القمة، هي ـ في جانب كبير منها ـ رد على نكسة انفراط الوحدة المصرية ـ السورية، ومحاولة للتعويض السياسي راهنت على فضاء عربي أوسع. لكنها ـ مع ذلك ـ رعاية استهدفت أمرين اثنين على الأقل: ١ ـ ضبط القرار السياسي العربي الرسمي ضمن حدود قومية معتدلة لا ينهار عنها بما يجعله مرتهناً لايرادات أجنبية. ٢ ـ انضاج شرط عربي أقوى بالتفاعل مع المبادرات الوحدوية القومية التي كانت عقيدة للناصرية.

ببلاهة ـ دبلوماسية التهافت العربي. ولم تكن مفاوضات خلدة ـ الخالصة التي افرزت اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ اللبناني ـ الاسرائيلي، الا النتيجة المنطقية لسريان مفعول الحل الانفرادي في السياسة العربية، ونشوء حال الاعتراف الفعلي بالواقعة الاسرائيلية. واذا كان المركز قد سقط، فماذا ننتظر من الأطراف[٢٥]!؟ وبالجملة لن نتردد في القول مجدداً، بأن دخول السياسة العربية نفق الحلول الانفرادية المظلم، ما هو سوى الثمرة الطبيعية لضعف التيار القومي، ونمو الكيانية القطرية ومصالحها القزمية الانتحارية.

د ـ خطر انفراط الوحدة القطرية ونشوء الكيانات العصبوية

وقد مثلت الساحة اللبنانية الساحة العربية الرئيسية التي عبّرت عن هذا الخطر. تكفي نظرة الى الوقائع الجارية على صعيد الوضع اللبناني لتأكيد ذلك. فالانقسام الاهلي الرهيب، والاصطراع الطائفي الطاحن الذي انفتح ـ في طوره الراهن ـ على تعبيرات مذهبية مروعة، لم يعد عنواناً مؤشراً الى خطر انفراط الكيان اللبناني (القائم على تسوية عام ١٩٤٣)، بل غدا عنواناً يعلن بوضوح قاطع وقوع هذا الخطر فعلياً، بل يشي اعلانه هذا باحتمالات رهيبة، يقع على رأسها، احتمال انتقال عدوى الانقسام والانفراط ذاك الى كيانات عربية اخرى. وما نشهده من تطورات موضوع جنوب السودان، والحوادث الطائفية المتوالية في مصر ليس الا علامات على ذلك. لقد بات الوضع العربي ـ بالجملة ـ مفتوحاً على مخاطر طور جديد من التجزئة الكيانية، هو طور التجزئة الكيانية القطرية الى وحدات عصبوية تجزيئية طائفية ومذهبية وعشائرية وعائلية. وهو طور، اذا كان له ان يعكس حجم الاختراق الامبريالي المتجدد في الحياة السياسية والاجتماعية العربية، وقدرته على فبركة اوضاع انقسامية مستفيداً من التركيبة الاجتماعية التعددية في الكيان العربي، فهو يعكس أيضاً واقع استنفاد صيغة الدولة القطرية امكان تجددها وفق المعادلات التي قامت عليها سابقاً. لكن الخطير في امر استنفاد زخم هذه الصيغة، هو ان بديلها المرشح لن يكون الا رهيباً وبشعاً ورديئاً. ولا نضيف جديداً اذا قلنا ان هذا الطور الذي تلجه الحياة السياسية والمدنية العربية بأخطار التفكك القطري والتذرر العصبوي، ليست الا حصيلة انهيار الحقبة القومية وانفلات العصبيات قبل ـ القومية من عقالها. ذلك ان هذه العصبيات غالباً ما مالت الى الانصهار في الفضاء القومي الاعرض، وتوقفت عن ان تشتغل كوحدات مستقلة أو ان تمثل تهديداً كيانياً على الصعيد العربي.

هـ ـ تراجع حركة التحرر الوطني العربية

ومظاهر هذا التراجع عديدة وخطيرة[٢٦]. فبقدر ما مسّ جماهيرية احزابها ومنظماتها التي بدأت تفقد بالتدريج قدرتها على استقطاب الكتلة الشعبية الى برامجها وتنظيماتها، وبقدر ما مسّ الحالة النضالية العامة داخل هذه الاحزاب التي ولجت طور شلل سياسي رهيب، بقدر ما مسّ فكر هذه الحركة وخططها السياسية والبرنامجية، واحدث ما يشبه الانقلاب في تاريخها المعاصر. هكذا

---

(٢٥) ينبغي أن لا ننسى أن مفاوضات الناقورة بين لبنان واسرائيل، التي كان يراد منها وضع ترتيبات أمنية بعد فشل اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣، حصلت برعاية عربية، مما يعني أن الحل الانفرادي لا يزال امكاناً في السياسة العربية يجري تجريبه في جبهات صغرى.

(٢٦) تناولنا هذا الموضوع في: عبد الاله بلقزيز، «موضوعات في أزمة حركة التحرر الوطني العربية،» **الوحدة**، السنة ٣، العددان ٢٩ ـ ٣٠ (شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٨٦).

سنشهد عملية انحدار في سلوكها السياسي لن يكون رجحان الهم القطري الضيق (وغالباً الشوفيني) الا التعبير الصارخ عنه. وهكذا ايضاً سنشهد تحولات في ادوارها ووظائفها السياسية، من حركة تشكّل نقيضاً سياسياً للحالة الرسمية وبديلاً من نظمها وبرامجها، الى شريك لها في لعبة السلطة، وحتى دون أن تأخذ ثمناً «محترماً» لقاء هذه الشراكة، مما يحيلها الى شراكة مجانية. وهكذا سنشهد طغيان اسلوب المساومة في سلوكها السياسي على ما عداه من اساليب، مما سيكون له اكبر الأثر في فك الارتباط بين السياسة والاخلاق. واذا كانت قوى حركة التحرر العربية محكومة في معظمها ـ على الصعيد الوطني ـ بهذه القيم والمسلكيات وبهذا الانقلاب في الوعي، فهي محكومة على الصعيد القومي ـ ايضاً ـ بعوامل شبيهة ليس اقلها موالاة السلطة التي تتخذ هنا شكل انخراط طوعي ولا مشروط في سياسات المحاور الناشطة عربياً، وهو انخراط كان من نتائجه ـ على الاقل ـ ان افقدها استقلاليتها السياسية في التعامل مع القضايا القومية، ورهنها بقرار السلطة المتحكمة بالمحور، وانتج حالة صدام بينها وبين قوى المعارضة داخل ذلك المحور. وحين تفقد حركة التحرر الوطني العربية انتماءها القومي الأصيل، وتصير جماع احزاب قطرية (وبعضها احزاب طائفية ومناطقية)، وحين تنحدر سياساتها الى المساومة الرخيصة وموالاة السلطة دون شروط (وبعضها بتبجح تبريري)، لا يصبح غريباً ان تشهد حالة فرز جماهيري ينتهي الى البقرطة، وانفراط القاعدة الجماهيرية، والشلل التنظيمي والسياسي التام.

و ـ تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية

ابرز مظهر لهذا التراجع هو ما مثّله الانقسام السياسي، الذي عصف بمنظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.) منذ ايار/ مايو ١٩٨٣، والرهان السياسي على التسوية. واذا كان الانشقاق التنظيمي والحرب الاهلية الفلسطينية (في البقاع وطرابلس) ونشوء «جبهة الانقاذ»، هي الوقائع التي تحركت تحت عنوان الانقسام السياسي في (م. ت. ف.)، فإن «اتفاق عمان» الفلسطيني ـ الاردني وسيناريوهات الوفد المشترك «وبيان القاهرة»، هي التعبير الصريح عن ذلك الرهان. والواقع ان هذا التراجع لم يكن وليد مرحلة ما بعد بيروت فقط، ولم يكن نتيجة مباشرة للضربات العسكرية التي تلقتها (م. ت. ف.) في حرب لبنان فقط، بل هو ينحدر من فترة سابقة على الحرب. ونستطيع القول إنه تراجع محكوم[٢٧] بواقع نشوء وتمركز المقاومة خارج الارض المحتلة، وخضوعها لاحكام الوضع العربي نتيجة اقامتها الاضطرارية على الارض العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة، وانجرارها التدريجي الى سياسات التسوية، التي انتهت بالثورة الى الانضمام الطوعي الى محصلة الوضع العربي الرسمي. ويزيد من أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية تعفّن الوضع السياسي العربي وتهافت سياساته الرسمية وولوجها مسالك لا وطنية ولا قومية، مما يجعل الساحة الفلسطينية تتلقى نتائج هذا الانحدار العربي مضاعفة وتحمل أكبر الاعباء في الصراع العربي ـ الصهيوني. وهكذا يشكل الوضع الفلسطيني بأزماته العاصفة، ذروة التعبير عن التراجع الذي طال الوطن العربي من اقصاه الى اقصاه. فحين تصاب الثورة الفلسطينية بأعطاب من هذا الحجم ـ وهي التي شكلت أكبر العقبات الاعتراضية في وجه الجرّافة الامبريالية/ الصهيونية ـ وحين يسقط لبنان في قبضة صراعات العصور الوسطى الداخلية وفي قبضة الهيمنة الصهيونية ـ

---

(٢٧) انظر: عبد الاله بلقزيز، «أزمة منظمة التحرير الفلسطينية: العوامل البنيوية والأوضاع الراهنة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦).

وهو الذي شكل المقاومة العربية المتبقية ـ لا شك ان الوطن العربي على شفير انقلاب مهول في اوضاعه... فهل دخلنا فعلاً العصر الصهيوني؟

ربما تسمح هذه المطالعة السريعة للوضع السياسي العربي بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بتأكيد الحكم الذي اطلقناه في مطلع هذه الفقرة من الدراسة، بأن الوضع السياسي العربي انما يتلقى نتائج هزيمة عام ١٩٦٧. وبأن وقائع الانحدار والتردي الشامل التي نشهدها بوضوح قاطع انما هي مفاعيل وذيول سياسية لتلك الهزيمة. ورغم ان الحكم الذي اطلقناه في معرض توصيف الوضع العربي، يكشف عقم الرهان الذي انعقد في حينه على صيرورة الهزيمة محطة في تحول انعطافي ثوري «قادم»، فهو (اي الحكم) غير معني هنا بشطب مكتسبات سياسية عديدة عرفتها فترة العقدين التي تفصلنا عن الهزيمة، وبخاصة الطور الأول منها، وجاءت تشكّل ما يشبه حالة ممانعة ضد السقوط. ونستطيع احصاء اهم تلك المكتسبات وتحديد جوانب القوة فيها، قبل ان نقرأ موقعها من مسار التطور الاجمالي للوضع العربي كما هو محكوم بثوابته البنيوية والتاريخية العميقة.

فهزيمة عام ١٩٦٧ لم تمر دون ردود وطنية عربية، تراوحت في مجملها بين الرد المباشر وبين الرد الاستراتيجي، وكانت لها مكانتها في تاريخ ما بعد حزيران/ يونيو، اذ سرعان ما اطلقت مصر الناصرية حرب استنزاف عبر جبهة قناة السويس المحتلة، كانت ذات اثر بالغ في تأمين استمرار شعور عام بالمواجهة امام احباط شامل، لف الوطن العربي من أقصاه الى اقصاه، وفي ارباك الاستقرار العسكري والنفسي للجيش الاسرائيلي. فضلاً عن انها كانت رسالة صريحة الى الجميع، ناطقة بدلالات العلاقة التي تزمع الناصرية ارساءها مع الجبهة الصهيونية ـ الامريكية. وموازاة لهذه الحرب، خطت الناصرية خطوة نوعية باحتضانها المقاومة الفلسطينية، وتقديم كل اشكال الدعم السياسي والعسكري لها، وتمكينها من حقها المقدس في الكفاح عبر الجبهة المصرية. وفيما كانت الحرب الاستنزافية مستعرة والمقاومة متعاظمة، كانت مصر تعد وتباشر خطة اعادة بناء الجيش المصري بتسليحه واعادة تأهيله لمعارك مقبلة، وكانت تتحرك على الجبهة السياسية العربية، بهدف محورة الموقف الرسمي فيها على شعارات المواجهة الرافضة للاستسلام والصلح والاعتراف. وهي كلها مواقف واجراءات تعلن بوضوح رفض الواقع الناشىء في حرب الايام الستة، وتتحدد كرد وطني عليه لم تعوزه الرؤية الاستراتيجية، حتى وهو محكوم بظرفية الحدث وقانون ردود الفعل المباشرة عليه.

كما شكّل صعود الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة مسرح الصراع العربي ـ الصهيوني، عبر صيرورة العمل الفدائي، قوة سياسية ومسلّحة جماهيرية ومؤثرة، واحداً من اهم تلك الردود الوطنية على الهزيمة. وكما ان هذا الصعود فك الحجز عن الطابع الوطني للقضية الفلسطينية، وفرض تعريفها على انها قضية تحرر وطني للشعب الفلسطيني، مما كان يمثل رداً على سياسة المصادرة والهضم الصهيوني للقضية الوطنية الفلسطينية وعلى سياسة التبديد القومي لشعبها، فهو (نعني الصعود) قد سمح ـ بالعمليات الفدائية الكثيرة والكبيرة التي نفذتها المقاومة ـ بإيقاع اكبر الخسائر في صفوف العدو وبالمساهمة النشطة في مواجهته، بل في اعطاء هذه المواجهة طابعاً شعبياً على الصعيد العربي، واطلاق زخمها على غير صعيد. والى هذا كله، يضاف النمو المحسوس للحركة النضالية المطلبية العمالية والطلابية، التي شهدتها العديد من البلدان العربية، والتي اتخذت وجهة التسيّس والانخراط في المدى الوطني والقومي الأوسع. وهي ظاهرة اجتماعية رافقت ظاهرة سياسية كان لها كبير أهمية في بلورة خط وطني عربي عريض، هي

ظاهرة انعطاف الحركة الشيوعية العربية نحو نهج خيار قومي في كفاحها، والخروج من وعلى عزلتها الجماهيرية وهامشيتها السياسية، وهي ظاهرة لم تعدم نظيراً لها من حيث الاهمية، ولعل أهمه على الاطلاق نمو الوعي الوطني الجبهوي المسنود بحركة جماهيرية عريضة، وبرنامج ديمقراطي صريح هو ما جاءت تمثله الحركة الوطنية اللبنانية بقيادة الشهيد كمال جنبلاط.

وغير بعيد عن طوق المواجهة، كانت تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية تخطو خطوتها الأولى، لتعزيز العملية الوطنية العربية في واحدة من اهم البقاع العربية استراتيجياً، وتقدم مساهمتها الاصيلة في دحر الاستعمار وتقرير المصير، وتعديل التوازنات الاقليمية.

وعلى أهمية هذه الردود جميعاً، تظل حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، اهم تلك الردود القومية على حدث الهزيمة. واهميتها تكمن في انها ـ علاوة على كونها محصلة لمجموع تلك المكتسبات التي كانت بمثابة مقدمات لها ـ احدثت تعديلاً محسوساً في ميزان قوى الصراع العربي ـ الصهيوني، وأطاحت بأسطورة الجيش الاسرائيلي «الذي لا يقهر»، بقدر ما أعادت الاعتبار لخيار المواجهة، التي راهنت اسرائيل[٢٨] وامريكا على استنفاد امكان انبعاثه عربياً بعد زلزال عام ١٩٦٧. ولا ينتقص من اهمية وقيمة حدث تشرين الأول/ اكتوبر، كون القيادة السياسية العربية اغتالت النصر العسكري العربي، وصادرته بسياساتها المتهافتة التي اهانت الجيوش والشعوب العربية. وذلك لأنه نصر صنعته بطولات الجنود العرب والضباط الوطنيين، ونضالات الجماهير اليومية الضاغطة من اجل القتال وسياسات وخطط السلف القومي. واذا كان يحق لجميع هؤلاء ان يفخروا بأنهم صنعوا الحدث العظيم في رمضان عام ١٩٧٣، فلا يحق للذين قطفوا ثماره من ساسة المساومة والمفاوضة (على عتبة الكيلومتر ١٠١)، ان يطمعوا في ان يكتبه التاريخ لهم.

ولا يفوتنا هنا، ونحن نستعرض تلك الردود الوطنية على الهزيمة، ان نشير الى جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، تلك الحالة السياسية والعسكرية المقاتلة التي نشأت في اعقاب الاجتياح الصهيوني للبنان، وانسحاب المقاومة الفلسطينية من بيروت كرد وطني لبناني ـ فلسطيني على الاحتلال، وهي مقاومة تجد جذورها في التربة اللبنانية الوطنية منذ عام ١٩٦٩. انها، بمعنى من المعاني، ثمرة الحراثة الفلسطينية والوطنية اللبنانية في بيروت والبقاع والاقليم والجنوب وغيرها. ويكفي جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية فخراً، انها طاردت فلول «التساحل» (الجيش الاسرائيلي) الى «الحزام الأمني»، وحررت بيروت والاقليم وصيدا، قبل ان يأتي عليها قانون التطييف والمصادرة الفئوية التي اجهضت تجربتها الرائدة.

رابعاً: الثوابت والمتغيرات

١ ـ التراجع قانون شامل في الوضع العربي

أ ـ هذه هي، على وجه الاجمال، اهم الردود السياسية على حدث الهزيمة، والتي اتت تشكّل في حينها خطوطاً دفاعية ضد التيار الجارف الذي اطلقته الهزيمة، وهي بهذا المعني «لم تكن مجرد

---

(٢٨) لنتذكر ان غولدا مائير ظلّت خلال الحرب وبعدها على مقربة من هاتفها بانتظار مكالمة من عبد الناصر يعلن فيها استعداده للسلام!

تفاصيل في تاريخ المنطقة العربية خلال النصف الأول من السبعينات»[٢٩]، بل كانت لها مكانتها الكبرى من هذا التاريخ، وكانت تملك من عناصر القوة والاصالة ما جعلها قادرة ولأزيد من ست سنوات، على لجم اندفاعة تيار الهزيمة، وعلى مد الوضع العربي ببعض عناصر الممانعة الذاتية ضد الانهيار الشامل، يقول محسن ابراهيم: «صحيح ان معظم الردود... لم يسفر في النهاية عن تحولات جذرية، وكان لوناً من الوان السباحة عكس التيار المتدفق من بحر الهزيمة الاصلية الواقعة عام ١٩٦٧ على غير انقطاع، لكن الصحيح ايضاً ان المنطقة العربية عاشت ما يقارب السنوات الست، فترة نهوض متجدد انخرطت ضمن نضالاته قوى وطنية ديمقراطية عربية حاشدة الصفوف»[٣٠]. لكن هل تندرج وقائع النهوض العربي في سياق رد جذري على الهزيمة، وهل عادت المنطقة العربية تطل على (أو تشرئب الى) مرحلة تحول جديدة في تاريخها، استناداً الى وقائع النهوض ذاك، أو بتعبير صريح، هل خرج الوضع العربي من أحكام وقيود الهزيمة؟ لا يمكن ـ اطلاقاً ـ الخلوص الى هذا الحكم، وليس هناك ما يعززه في الواقع، بل العكس هو الصحيح، ذلك أن «ما ظهر لنا خلال النصف الأول من السبعينات في صيغة ردود هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، عاد يندرج خلال النصف الثاني من السبعينات نفسها في عداد مضاعفات الهزيمة ونتائجها وآثارها. مما جعل كل الردود التي اشرنا اليها عاجزة عن التحول رداً جذرياً شاملاً على الاختلال البنيوي العميق الذي اتت هزيمة حزيران/يونيو تؤشر اليه»[٣١]. وهكذا لا نجد أنفسنا ـ ونحن في معرض تقويم اثر وقوة هذه الردود ـ الا أمام القول بمحدوديتها، وبأنها محكومة بظرفية الهزيمة العنفية.

ب ـ وهنا ألا يحق ان نتساءل عن السبب الذاتي الاصلي لعدم تحول هذه الردود جميعاً الى رد جذري قوي على الهزيمة. ما هي نقطة العطب أو الخلل التي حالت دون ذلك؟ أو بتعبير آخر، هل كان الوضع العربي في حاجة الى عامل ما، يخرج ولادة الوضع العربي من عسرها، ويرشح تلك الردود للتحول نقضاً جدياً للهزيمة؟

مرة أخرى، لا نجد من سبب لتفسير عسر هذا الامكان لتحول تلك الردود الى رد جذري، سوى في غياب الخلفية القومية في معظم هذه الردود. ولا نسوق هذا على سبيل التعلّل المجافي للحقيقة، أو تبشيراً بغير مناسبة بالفكرة القومية. ذلك ان التاريخ العربي المعاصر يقدّم لنا من الشواهد ما يكفي للاطمئنان الى صحة هذا الحكم الذي اطلقناه. ففضلاً عن ان معظم هذه الردود كانت في حدود الدائرة الوطنية (القطرية)، فإن الرد القومي الوحيد (حرب تشرين الأول/ اكتوبر)، اخفق بسبب الاستبعاد القصدي ـ من جانب السياسة العربية الرسمية ـ لابعاده القومية، وتجيير نتائجه لخدمة اهداف ومصالح اقليمية ضيقة. وليس ادل على ذلك الاستبعاد القصدي وتلك المصادرة الواعية، من أن حرب تشرين الأول/ اكتوبر هي التي فتحت شهية الحكم العربي الى انهاء التناقض العربي ـ الصهيوني من الأساس[٣٢] (كتناقض قومي)، وهي التي ساقت السادات إلى القدس المحتلة ومنها الى كامب ديفيد، وهي التي أعادت للعلاقات العربية ـ الامريكية زخمها الذي انقطع. وبهذه المقاييس اذاً، ننسب للسياسة الرسمية الاتهام بتجويف حرب تشرين الأول/ اكتوبر كرد وكمكسب قومي. والى هذا كله نستطيع ان نضيف

---

(٢٩) ابراهيم، **الحرب الأهلية اللبنانية وازمة الوضع العربي**، ص ١٩٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(٣٢) ربما كانت «فضيلة» السادات الوحيدة هي صراحته بالقياس إلى غيره. قال أولاً ان الحرب حرب تحريك وليست حرب تحرير، ثم قال ثانياً ان حرب تشرين الأول/أكتوبر ستكون آخر الحروب العربية ـ الاسرائيلية، فما كذب (لأن حرب لبنان ١٩٨٢ لم يشارك فيها العرب إلى جانب الفلسطينيين واللبنانيين).

القول، بأن تلك الردود القطرية كان يمكن لها ان تكون أكثر جذرية لو كانت مسنودة بموقع قومي حقيقي. لذلك، فهي لم تستطع ـ في غيابه ـ ان تمارس تأثيراً اكبر مما كشفت عنه. هكذا كان فشلها محكوماً بغياب الموقع ذاك، وصعود نقيضه التدريجي.

وبالجملة، اذا كانت هزيمة عام ١٩٦٧، قد اطلقت ردود فعل وطنية اعتراضية على أكثر من صعيد، فإن نتائجها المدمرة كانت من القوة، بحيث لم تستطع تلك الردود ان تشكّل نقضاً جدياً لها. فتداعت تباعاً المتغيرات الوطنية العربية أمام الثابت الحزيراني. وامسى التراجع القانون الاقسى الذي يحكم الوضع العربي.

٢ ـ من السياسة الى الثقافة: في العودة الى الجذور

قد لا يسجل للسياسة في الوطن العربي فضل الذهاب الجريء الى حد صوغ الاجابات المطلوبة على مأزق الوضع العربي، وعلى المسار الانحداري الذي يسير فيه منذ أزيد من عقد. وقد لا يسجل للسياسة في الوطن العربي هاجس مراجعة نفسها في ضوء حقائق الواقع المرّة والعنيدة. ولكن ما يسجل لها هو أنها بإخفاقها المدوّي، أتاحت للفكر والثقافة (حتى دون ان تريد أو تدري) فرصة الاتصال بقضايا وأوضاع الوطن العربي والتفكير فيها والتعبير عنها، بشيء من الاستقلال عن سلطان السياسة بمعناها الحزبي. وبدل ان ترضى الثقافة بأن تظل موضع رقابة ومراقبة من قبل الحزب، صارت تطالب بل وتسعى الى ان تمارس هي هذه الوظيفة. ولعل اخفاق السياسة وفساد رهاناتها هو ما سمح لهذا التمرد (أو لهذا العصيان) من جانب الثقافة والمثقفين، بأن يتمتع بكامل شرعيته، وهو ما جعل المثقف يتأفف من وضعه القزمي الذيلي الذي عاشه، ليقول رأيه دون ان يشعره الحزب بأنه غِرّ هامشي، أو انه يضع الذات موضع تعال واستعلاء على الموضوع. وغالباً ما جرى التمرد من قبل مثقفين عاشوا تجربة الاخفاق من موقع الانخراط لا من موقع التفرج، ولعل هذا دليل عافية في فكرهم وما يصدر عنهم من مراجعات[٣٣]. فلنلق ـ إذاً ـ نظرة ولو سريعة على ثمار هذه الحرية التي انتزعها الفكر العربي من الحركة السياسية، وعلى دلالاتها.

لا شك ان هذه الثمار كثيرة وغنية، ولكن لنقف عند اهمها ـ وتحديداً في الجانب النظري ـ وهنا لا يسعنا الا ان نسجل منها اثنتين: اشكالية الديمقراطية واشكالية التراث.

أ ـ **اشكالية الديمقراطية**: وقد بدأت تهيمن في الفكر السياسي العربي منذ عقد على الاقل. رغم ان الاشكالية هذه ليست جديدة في الفكر العربي (حيث عرفتها حقبة النهضة وما اعقبها مباشرة)، الا ان حضورها الراهن يكتسب قيمة وأهمية كبيرتين. فهي من جهة محكومة بظرفية الاخفاق الذي بلغه النظام السياسي العربي «الليبرالي» والمدولن، وبتأكد فشل نظام الحزب الواحد وحال الطوارىء وديمقراطيات النخب والطوائف ومجالس الاعيان وسياسات تفكيك المجتمع المدني. وهي من جهة ثانية محكومة بوعي ضرورة تنمية المجتمع المدني وتنظيماته وضمان تماسكه واستقلاله في وجه الدولة. وهكذا، فالتعبيرات الاكثر نضجاً عن هذه الاشكالية تدور حول مسألتين اساسيتين: دمقرطة السلطة وفتحها امام التداول الجماعي، وإخراج قنواتها من مأزق الانسداد

---

(٣٣) ليس من الصعب على المرء أن يميّز في فئة المثقفين تلك بين الصادق والشامت والمتعلل والناطق بالحق سعياً إلى ضلال. ولعل حبل الكذب قصير كما يقال.

الذي ولجته بفعل سياسات البيروقراطية والتمثيل الفئوي ونبذ الكتلة الشعبية، ثم تطوير اطر المجتمع المدني الاجتماعية والثقافية والسياسية والنقابية، ودمقرطتها واخراجها من مأزق التمثيل الفئوي التقليدي أو التسلطي فيها. وبالجملة، تستطيع اشكالية الديمقراطية والمساهمات النظرية التي تدور حولها ان تقدم جديداً للفكر العربي، كلما احتضنت المسألة الاجتماعية الاوسع التي تطول اوضاع وحقوق الكتلة الشعبية العريضة، وكلما غادرت المفهوم النخبوي للديمقراطية، بوصفها جواز مرور لاندماج النخب الثقافية في المجتمع السياسي، وهو الذي لا يزال يشد اليه اغلب السلوك السياسي للاحزاب في الوطن العربي.

ب ـ **اشكالية التراث**: اذا كان من مدلول لهذه العودة الكثيفة من جانب الفكر العربي الى قضية التراث، فهو الشعور المتزايد بالمأزق الثقافي الراهن، والنمو الحثيث للوعي بالذات، بالثقافة العربية، وبدورها في تعبئة المجتمع العربي لمواجهة تحدياته الداخلية والخارجية. لقد عاش الفكر العربي، ومنذ أزيد من ستة عقود، في كنف اشكالية الحداثة والتقدم، لا من موقع المنتج بل من موقع التابع، ومن موقع المغلوب الذي يسلّم للغالب بغلبته ولمنظومة الغالب بكونيتها. ولم تنته رحلة الثقافة العربية في كنف اشكالية الغالب (الليبرالية والاشتراكية) بسلام، ولم تحصد منها الثقافة العربية ما يحق لها به ان تدّعي الحداثة الاصيلة التي تتيح لها (كما اتاحت لها في عصورها الذهبية) المساهمة في صنع ثقافة انسانية، اذ لم تسفر هذه الرحلة سوى عن التقليد والترجمة الرثة والادعاء الاخرق بمضاهاة الآخر (وهل يستطيع المغلوب غير أن يقلد الآخر؟) لكن اخفاق المجتمع العربي سمح بأن يضع الثقافة العربية امام اسئلة كبرى. وكان من نتائج ذلك ان تم وصل ما انقطع بين الثقافة العربية وماضيها وحاضرها. هكذا شهدنا خلال العقدين الاخيرين ركوب المسرح[٣٤] والشعر[٣٥] موجة الرمز التراثي، ودخول الموسيقى مرحلة الصحوة النظرية في التعاطي مع المصادر الموسيقية[٣٦]، ودخول الفلسفة والفكر النظري والاجتماعي[٣٧] عموماً، مرحلة الحوار مع التراث دراسة وتنقيباً وتحقيقاً وتأصيلاً. وهي موجة اصبح بالامكان وعي دلالاتها في سياق تطور المجتمع العربي وعلاقة الثقافة العربية به، وأصبح بالامكان التنظير لها[٣٨].

---

(٣٤) مع سعد الله ونّوس ومحمد الماغوط في سوريا، ومحمود دياب ونجيب سرور في مصر، والطيب الصديقي وعبد الكريم برشيد في المغرب، ومسرح الحكواتي والمسرح الغنائي للرحابنة في لبنان... الخ.

(٣٥) ادونيس والبياتي والسياب وأمل دنقل وسعيد يوسف... الخ.

(٣٦) اتخذت هذه الصحوة شكل انكفاء إلى أعمال سيد درويش الموسيقية، ودراستها من جديد ومحاولة تجاوز الحداثة الفاشلة التي قادها محمد عبد الوهاب منذ أكثر من أربعين سنة (الحداثة التي فتحت مرحلة انهيار الموسيقى العربية)، بالانطلاق المتجدد من تراث سيد درويش. وقد قاد هذه الموجة الريادية العظيمة ـ بتفاوت ـ الاخوان رحباني، عبد الحليم نويرة، وليد غلمية، سليم سحاب، منير بشير، زياد رحباني، زكي ناصيف، توفيق الباشا، ومرسيل خليفة في عمله الأخير «غنائية أحمد العربي».

(٣٧) نفكر في الاهتمام المستجد ـ على صعيد الدراسات اللغوية ـ بالجرجاني وابن جني والسكاكي، وكذا بإبن خلدون على صعيد الفكر الاجتماعي. أما الفلسفة والفكر الاسلامي عموماً، فكانت حصتها من الاهتمام هي الأكبر. وتظل أعمال محمد أركون ومحمد عابد الجابري وحسين مروة والطيب تيزيني وحسن حنفي وعبد الرحمن بدوي ـ على اختلافها وتفاوت درجة أهميتها ـ هي الأكثر تأثيراً في الأوساط الفكرية العربية.

(٣٨) نفكر بالأساس في كتابات عبد الله العروي، هشام جعيط، برهان غليون، سهيل القش، عزيز العظمة، وغيرهم على اختلاف منطلقاتهم.

نعم، لهذه العودة الى التراث دلالة قاطعة في وضوحها. فالممانعة التي يبديها المغلوب لا تكشف الا عن صحوة، وعن رفض لغلبة الغالب، ولكن لنقل انه رفض واع يقبل بالحوار بدل الانكار. انه رفض يعكس توازنات ثقافية جديدة لن نذهب في تعيينها الى حد القول، بأنها تضع الثقافة العربية في مواجهة ندّية للثقافة الغربية؛ لكنها بالتأكيد تحررها من عبء الشعور بالدونية وتخرجها حثيثاً من الاتباع الى الابداع.

اشكالية الديمقراطية تجابه الدولة والمجتمع، واشكالية التراث تجابه الفكر والثقافة، وفي كلتيهما يتعرف المجتمع العربي على بوابات العبور الى مساءلة نفسه. لكنها بوابات محفوفة بمخاطر جدية ليس اقلها الخطأ في امتلاك الموضوع والسيطرة عليه، ومن ثم اضاعة الفرصة التي قد لا تتاح دائماً.

وإذا كانت الثقافة قد قالت كلمتها المتميزة في الازمة وبطريقتها الخاصة، فلا مناص للسياسة من ان تخطو خطوتها الجريئة، لتعيد الاعتبار لنفسها قبل ان تعيده للمجتمع.

خاتمة: من أجل محتوى ديمقراطي للنضال القومي

نصل من هذه الاطلالة العامة على الوضع السياسي العربي الى اطلاق الحكم التالي: لا خيار امام نهوض الشعوب العربية الا الخيار القومي. ولا تنتمي هذه القناعة الى الماضي، أوليس الماضي (القومي) بوقائع النهوض العربيالتي اسفر عنها،هو ما يمنحها المصداقية ؟ (رغم ان هذا الامر لا يخلو من صحة)، بل هي على علاقة بمتطلبات الحاضر وتحديات المستقبل. لن نضيف جديداً اذا قلنا ان العصر الراهن هو عصر الامم والوحدات القومية الكبرى، ولن نضيف جديداً اذا قلنا، إن حظوظ الحياة ليست متاحة امام الكيانات القزمية والهشة كالكيانات القطرية العربية. وهذه الحقيقة تكفي لوحدها ـ مضروبة في واقع انهيار وتفكك الوطن العربي ـ كي تدق ناقوس الخطر، وكي تشير الى الاخطار التي ينطوي عليها التمادي في سلوك السياسات الانعزالية والاقليمية: اخطارها ليس على المصير القومي العربي فقط، بل وعلى مصائر الكيانات القطرية كذلك.

والخيار القومي الذي نعنيه لا يمكن الا ان يكون ديمقراطياً أو لا يكون. فالديمقراطية تضمن للحل القومي العربي استمراره. ذلك ان اي برنامج قومي مدعو للإجابة عن معضلات التعددية الاجتماعية والدينية واللغوية والثقافية والسياسية. وهي تعددية قد تنفلت من الضبط كلما جوبهت بسياسة مركزية ادماجية قسرية، او انها قد تنكفىء تحت وطأة الممارسة التحكمية، لكنها لا تنتهي، بل تعاود الظهور كلما نشأت ظرفية ملائمة لذلك. ولا يفيد الممارسة القومية في شيء ان تتجاهل هذا الواقع الفسيفسائي، او ان تجابهه بسياسة كليانية، بل ان استيعاب هذا الواقع وضخه في القنوات القومية، هو أقوم سبيل لتفادي آثاره السلبية، بل وللاستفادة من غناه. فقد يكون التنوع عنصر تخريب، وقد يكون عنصر اغناء، وفي جميع الاحوال تكون السياسة وحدها مسؤولة عن ذلك □

الصراع الطبقي والانتلجنسيا العربية

د. ايليا حريق

استاذ العلوم السياسية في جامعة اندیانا ـ الولايات المتحدة الامريكية

لو عدنا بالنظر إلى الأنظمة السياسية للبلدان العربية عند منتصف القرن الماضي وسألنا أنفسنا: إلى أي مدى كان لأهل الفكر فيها من نفوذ أو سلطان، لكان الجواب بالنفي. ولكن ان نحن راجعنا السؤال ذاته، بالنسبة إلى القرن الحالي حتى يومنا هذا، لظهر حالاً ما بلغه رجال الفكر من عزة وشأو في فترة قصيرة من الزمن. وذلك ليس فقط من حيث إن الأفكار المكونة للدولة والسائدة فيها، هي من حصاد ما قدمه أهل الفكر العرب المحدثون، لا بل من حيث إن المفكرين أنفسهم، قد تسلموا زمام الأمور السياسية وشؤون الحكم في كثير من البلدان العربية (باستثناء نسبي في دول مجلس التعاون الخليجي)، إذ إنه علينا أن نقرّ أن عبد الناصر وزعماء حكم البعث في سوريا والعراق وبن بللا وبورقيبة والسادات وياسر عرفات والقذافي وغيرهم، يعتبرون من الانتلجنسيا العربية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، نظام الحكم وإن طغى عليه فرد واحد، فهو مؤلف من مجموعة، معظم أعضائها من أهل الفكر. ونحن مهما شدّدنا على الاختلاف الوظيفي بين الحاكم والمفكر[1]، علينا أن لا ننسى أن مجموعة أهل الفكر، هي البيئة التي يُستقطب (leaders Recruitment)، منها السراة السياسيون.

نحن إذاً مسؤولون، ونحاسب عما جنته أقلامنا. لا بد إذاً من توجيه النظر إلى الداخل، إلى أنفسنا، نتأمل ونقوّم ما قدمناه، وما له دعونا. التقويم أصعب وأبعد مدى في مفاهيمه من تسجيل النتائج، فالنتائج كانت ولا تزال مفجعة: التهور والهزائم العسكرية المتتالية، الحكم المنفرد المستبد، الفشل في تحقيق الوحدة العربية، نصرة بلدان عربية في الحرب لدول غير عربية، النزاع بين الأشقاء إلى درجة الاسفاف المخجل، محاولات تصفية المقاومة الفلسطينية عربياً، حرب الفصائل الفلسطينية لبعضها بعضاً، تفاقم شأن الطائفية وانهيار المجتمع السياسي اللبناني،

(١) سعدالدين ابراهيم، «تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٤).

انتهاك حرمة وحقوق الانسان العربي، استمرار تفشي الفقر بين مجموعات كبيرة في كثير من البلدان العربية. السجل طويل، ويكاد يحبط العزيمة ويقضي على الآمال، لولا أن هناك من الانجازات ما يجعلنا نتعلق بحبال الهواء. لسنا هنا في مجال سرد سجل الفشل او الانجازات، إنما نذكر ما ذكرنا للتنبيه إلى أمر مهم، وهو أن هناك رابطة وثيقة بين المفكر العربي وما حصل. كيف نفهم ذلك؟ ومن هو المفكر العربي هذا المتهم؟

أولاً: من هو المثقف ومن هو المفكر؟

استعملت في الدعوة إلى هذه الندوة كلمتان: الانتلجنسيا والمثقف. وفي حين أن تعبير «مثقف»، قد درج استعماله للدلالة على أهل الفكر (Intellectuales)، فالواقع، ان التعبير العربي هذا، لم يعد صالحاً اليوم للدلالة على أهل الفكر لأنه عام جداً. فمن هو المثقف وغير المثقف بين مئات الألوف من حملة الشهادات الجامعية في يومنا هذا؟ في الستينات كان العالم السوسيولوجي، ادوارد شيلز، يستخدم تعبير المثقف في العالم الثالث، للدلالة على كل من تلقى ثقافة ثانوية فما فوق، بذريعة أنهم جميعاً يتميزون عن سواد الشعب المتفشية فيه الأمية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، إن وظيفتهم الاجتماعية القائمة أساساً على العمل الذهني تفصلهم عن الغير. ولعل شيلز في ذلك، يسير في ركاب انطونيو غرامشي. المثقفون عامة جماعات متعددة ومتفرقة، وما يمكن أن يقال عنهم سوسيولوجياً كمجموعة واحدة أمر عام، لدرجة أنه يفقد الكثير من أهميته. ومهما يكن من أمر، فهم ليسوا فريقاً، والحاكم فريق آخر، بل إنهم فرقاء متعددون، نجدهم بين مختلف الجماعات المتصارعة والمتنافسة في الجسم السياسي.

إن موضوع اهتمامنا هنا هم أهل الفكر في الدرجة الأولى، أي القادة بين من درجنا على تسميتهم بالمثقفين، لا المثقفين عامة. وأهل الفكر كانوا في القرون السالفة، يسمون بأهل القلم، واليوم أصبحنا نستعمل كلمة المفكرين. على سبيل التخصيص إذاً، نُعرّف هنا أهل الفكر على أنهم الذين يتعاطون الأفكار خلقاً واقتباساً وترويجاً، فيتميزون بوظيفتهم الاجتماعية. وليس من الضروري أن يكون أحدهم محترفاً، بل كل ما يلزم أن يكون الفرد ذا شخصية عامة، أي أن يخاطب الغير ذهنياً بغرض التأثير. فمن كتب شعراً في غرفته الخاصة وعرضه على الناس، يكون بحكم ذلك قد أصبح ذا شخصية عامة، كونه مؤثراً في الغير فكرياً.

لذلك، نعتبر مسألة الترويج عنصراً مهماً في تعيين من هم أهل الفكر، والترويج هو عرض الأفكار على الغير من الجماعات. فالمفكر بالمعنى الاجتماعي، لا يقتصر بالضرورة على الخلّاق أو المبدع، كما يفهم الأدباء الإبداع، بل قد يكون ناقلاً او مُنسقاً او محوّراً او مقتبساً او مركّباً للأفكار على أوضاع جديدة، والذي يلزمه هو أن يكون عارضاً للأفكار بغرض التأثير[٢]. إنما من المفهوم أن المفكر قد يكون خلاقاً كذلك.

أما تعبير المثقف، فإنه يدل على جميع هذه الأمور، مضافاً إليها الاستهلاك، وتغلب على التعبير صفة الاستهلاك. المثقفون إذاً، هم أكبر فئة على الاطلاق، والاشارة إليهم لا تعني بالضرورة المفكرين. الكاتب والشاعر والروائي والصحافي والفنان والخطيب والأستاذ الجامعي، هم

---

(٢) المصدر نفسه.

جميعاً من أهل الفكر، تمييزاً لهم عن المثقفين عامة. يبقى علينا أن نزيل التحفظ حول ما يتعلق بالأستاذ الجامعي. الأستاذ الجامعي الذي يقتصر دوره على ايصال المعلومات في اختصاصه، قد لا يعتبر من أهل الفكر، ولا يصح ذلك حسب مفهومنا للتعبير هنا. إن الذي ينقل معلومات في الكيمياء أو في المواد الدستورية، يتعاطى الأفكار ويروّج لها. بالتالي، المادة المنقولة لا علاقة لها بالموضوع، وعلى من أراد التخصيص أن يفعل ذلك. بعبارة أخرى ان الضابط العسكري الذي يدرّس المواد العسكرية في الكلية الحربية، يعتبر أيضاً من أهل الفكر. الفرق أن استاذي الكيمياء والمواد العسكرية، هما من المفكرين الفنيين، ومفعولهما الاجتماعي عادة، يقل عن مفعول غيرهما من المفكرين.

إن الذي يهمنا هنا بصورة خاصة هم أهل الفكر، المتعاطون بشؤون المجتمع سياسياً واقتصادياً وعقائدياً ومناقبياً. ومن هنا، تكتسب العلاقة بين الخلّاق المروّج من جهة، والمستهلك والمنفذ للأفكار من جهة أخرى، أهمية خاصة. فبقدر ما الرابطة بين الفريقين قوية وفاعلة، بقدر ما ازداد شأن المفكر سياسياً، وعظم دوره الاجتماعي.

عندما ننظر إلى العلاقة بصورة خاصة بين المفكر والمستهلك، يبرز أمامنا مستهلك من نوع خاص بالغ الأهمية، هو الحركي (Activist of Militant). والحركي غالباً ما يكون من المثقفين المستهلكين، أي انه يتسلم أفكاراً من الغير، ويحاول نقلها بنشاط بين الآخرين، بغرض حملهم على تقبّلها والعمل بموجبها. هذا النوع من الحركي، رغم أهميته، قد لا يكون موضع اهتمامنا بقدر ما يهمنا الحركي المفكر، أي الفرد الذي يجمع بين الخلق والترويج، والعمل والتنظيم. هؤلاء ولو أنهم قلة، فهم من السراة السياسيين، أي من أصحاب النفوذ والسلطان السياسي.

قد عرفنا في الوطن العربي بين المفكرين فئة تتميز بوظيفة سلطوية، وتُخضِع هذه الفئة المفكرين الآخرين وغيرهم. فالمفكر الحركي يخضع غيره من المفكرين ويحصر لهم دورهم في حيز ضيق قسراً. أي انه يلزم الآخرين بلعب دور الحياد، أو الترويج المحدد لا غير. العلاقة هذه لا يحددها الفكر أو العلاقات الفكرية، بل تحددها الغلبة والقهر والاغراء، بعبارة أخرى الترغيب والترهيب. المفكر الحركي بحكم نفوذه السياسي يستحوذ الآخرين. المفكرون الذين يخضعون لمثل هذه الحالة هم تحت الحفظ (Confiscated Intellectuals)، إرادتهم مرهونة بإرادة العهد. دورهم في المجتمع، هو أن يروجوا أفكاراً معتمدة للمفكر الحركي. يمكن طبعاً أن نصف هذه الحالة على أنها قائمة بين أصحاب النفوذ من السراة السياسيين، وبين أهل الطاعة، ليس أهل الطاعة من العامة، بل أهل الطاعة من المفكرين.

من هنا، نرى أن من المفكرين العرب، من هم في موضع الحكم والسلطة، ومنهم من هم في الخارج، ومعظمهم في حال خضوع، يعملون في خدمة الآخرين من المتسلطين. وبالتالي الحديث عن الفجوة بين المفكر وبين السلطان يأخذ طابعاً جديداً، ويصبح النظر إليها على أنها قائمة بين أهل الفكر أنفسهم[٣]. فمنهم من هو حاكم ومن أهل الحكم، ومنهم ممن هم في الخارج، يعملون في تبعية للسلطان، أو هم معارضون له بقدر المستطاع، أو عاملون من أجل تقديم مصالحهم الفردية والجماعية تجاه الغير، أو منزوون في هامش الحياة العامة.

---

(٣) الطاهر لبيب، «تساؤلات حول المثقف العربي والسلطة،» **الوحدة**، السنة ١، العدد ١٠ (تموز/يوليو ١٩٨٥).

السؤال إذاً هل لدى المفكرين، بخاصة منهم الواقفون في الخارج، أي على عتبة السلطان، شيء من الاستقلالية تؤهلهم أن يقدموا فكرياً ما تعتدل به الشؤون العربية؟ ثانياً، هل يفسح لهم السلطان، أن يقدموا ما فيه خير البلد بحرية وصدق؟ هل العلاقة ذات خط في اتجاه واحد، حيث يتلقى المفكرون في الخارج الكلمة من المفكرين في الداخل أم انها تسير في خطين؟ أخيراً، هل بإمكاننا أن نعيّن صفات اجتماعية أو فكرية، تميز المفكر الحركي صاحب النفوذ والمفكر المحجوز المستحوَذ؟ لا أدّعي أن الأجوبة عن هذه التساؤلات من السهل التوصل إليها، إنما سأحاول بقدر استطاعتي.

أول ما أودّ التنبيه إليه، هو أن العلاقة بين المفكر الحاكم في البلدان العربية وبين المفكر في الخارج، تختلف من بلد إلى آخر، من حيث حيّز التصرف الحرّ المتوافر لأهل الفكر. نلاحظ مثلاً، على أن الأنظمة التي يتميّز حكامها بكونهم من أهل الفكر، وتسود فيها العقائد السياسية الرسمية، يضيق فيها حيّز التصرف الفكري للانتلجنسيا التي في الخارج. أما في الأنظمة الأخرى، نلاحظ أن الحيّز أكثر اتساعاً، ولكنه بصورة عامة، يخضع لحدود صارمة ويظل حقل العمل فيه حذراً. الواقع إذاً صعب، إنما لا نرى أن الأبواب جميعها مسدودة في طريق من أراد أن يقدم رؤية جديدة يؤمن بجدواها. المعضلة الرئيسية، هي أن الكثيرين من أهل الفكر أنفسهم، لا يختلفون في الرؤيا أو النهج عن السراة الحاكمين أنفسهم. والبراءة لا تليق بنا، فأخطاؤهم أخطاؤنا وأخطاؤنا أخطاؤهم.

الملاحظة الثانية، هي أن فئة المفكرين الحاكمين، ليست مؤلفة بصورة عامة من الخلّاقين الفكريين، بل ممن اكتسبوا كثيراً من الأفكار من المفكرين السابقين لهم، أو من معاصريهم. بعبارة أخرى، يمكن اعتبار المفكرين الحاكمين، من النوع الذي يتميز عمله بالاقتباس والترويج والاستهلاك أكثر من الخلق.

نستخلص من الملاحظة هذه ومن الملاحظة السابقة المتعلقة بتغاير نسبة حيّز التصرف الحرّ من بلد لآخر، أن هناك أملاً، في أن المفكر الواقف في الخارج لا يزال، في الإمكان، عنصراً ذا فاعلية وتأثير؛ أولاً، لأن الحاكم كمقتبس وكمستهلك، لا يزال يستقبل الأفكار ويتأثر بها. اضافة إلى ذلك، إن الأفكار الحرة ذات الجدوى التي قد يدعو لها مفكرو اليوم، لا بد أن تؤثر في حاكم الغد الذي سوف يترعرع عليها. فإن صحّ هذا القول، تقع مسؤولية القيادة الفكرية على عاتق أهل الفكر الذين يقفون في الخارج، وعلى هؤلاء أن يقدموا ما فيه الدواء الناجع؛ ثانياً، إنه حتى في البلدان التي يكاد حيّز التصرف الحر فيها أن يكون مفقوداً، فالنتاج الفكري يتسرب إليها من البلدان العربية الأخرى، حيث مجال العمل أوسع. فهل لدينا، نحن الذين في الخارج، ما نقدمه، أو أن العملية عملية تسابق على السلطة والجاه. هل المطلوب تحول نحو ما هو جديد ناجع، أو ان المطلوب في الواقع هو عملية انقلاب هدفها: «قم لآخذ مكانك»، واستمرار لعبة قنص المفكرين للمفكرين والاستئثار وحجز الحريات؟

يلاحظ المراقب في السنوات العشر الأخيرة، تحولاً نوعياً وكمياً في الاتجاهات الفكرية العربية، فمنها ما يبشّر بالخير، إلّا أنه لا يزال حديث العهد، ومنها ما يبدو كبوادر خجولة وسريعة، وربما انفعالية. نسمع مثلاً كثيراً عن الديمقراطية والمطالبة بها، وهذا حسن، إنما يجدر بنا كمفكرين وعلماء جديين أن نقف لحظة ونتساءل، كيف لنا أن نقتبس الديمقراطية في مجتمعاتنا العربية؟ ماذا نعرف، خبرة أو تجربة، عن الديمقراطية؟ ما هي مشاكلها في مواطنها الأصلية؟ وما هو

المحتمل حصوله لها في بيئتنا العربية عند التطبيق؟ الديمقراطية ليست سلعة إذا ما رغبنا بها نذهب إلى المتجر ونشتريها. إن أي محاولة لإدخال الديمقراطية الغربية إلى بلداننا العربية، دون سابق فهم أو درس ومراعاة الأوضاع الخاصة، سوف تبوء بالفشل وتشكل نكسة كبرى لا تقل عن غيرها من النكسات التي بُلينا بها حديثاً. أنا أسمع مناداة بالديمقراطية، ولا أرى أنها شاغلنا الفكري. لا أسمع نقاشاً متواصلاً حولها، ولا أجد إلّا ما ندر من الكتب التي تعالجها، ولا أرى تنظيماً يحاول جاداً الوصول إلى صيغة محلية معقولة لها.

يمكننا أن نلاحظ الأمر ذاته في القضية الاشتراكية. البلدان العربية التي تنعت نفسها بالتقدمية، وهي كثيرة، قد مارست الاشتراكية لأكثر من عقدين من الزمن ولا يزال اقتصادها متقهقراً، والفقر بين أبنائها شائعاً إلى درجة أن الأصوات قد علت تدعو للتحول عنها. ولا يزال النقاش جارياً بين المناصرين لها والمعارضين، إلّا أنه نقاش من باب اثبات المثل والإصرار عليه.

للاشتراكية مزاياها ومشاكلها. فأين هي الدراسات التي قامت بتحليل تجاربنا الاشتراكية وتقويمها؟ إنها قليلة جداً، وأرى معظمها من نوع التأويل والتبرير. فالإدعاء بأنها لم تجرب بعد، إنما هو من باب المكابرة، ولا يضيف شيئاً ذا أهمية إلى النقاش. كوننا قد جربنا الاشتراكية واحتفلنا بها طويلاً، ولا نزال إلى الآن بعد أن خفّ وهجها، من دون صيغة لها ملائمة ومناسبة لمجتمعاتنا وهو أمر غير مشجع.

يبدو أننا معشر المفكرين، لا نزال في دوامة التقليد والنقل إلى درجة تفوق ما نتصوره. لقد أخذنا الاشتراكية كوصفة من الكتب، ونحاول اليوم، كما يبدو لي، أن نفعل الأمر ذاته في مسألة الديمقراطية، دون تأهيل الأفكار تلك للأوضاع المحلية. خذ مثلاً، مسألة الصراع الطبقي، وكم من المفكرين يشحذون أقلامهم في معالجتها. ولم يقتصر الأمر على الكتابة في موضوع الطبقية فحسب، بل قامت على أساس تلك النظرة سياسات فعلية، لا نزال نشاهد أثرها الاجتماعي والاقتصادي المعيق؛ ولا نزال نسمع الأصوات التي تدعو إلى القضاء على الطبقية في الوطن العربي، ناسبين الفقر والعوز والتأخر جميعاً إليها. رغم أن الأفكار الماركسية والليبرالية أيضاً، ظلت محصورة بين قلة من المثقفين العرب[٤]، فهذا لا ينفي تأثير الماركسية الكبير، في صياغة السياسات القومية وتبريرها.

يدفعني هذا الوضع إلى خوض النقاش في المسألة الطبقية بالتفصيل، في الدرجة الأولى لأن النقاش قد يساعد على الوضوح في التحليل النظري، وفي الدرجة الثانية تفادياً للنتائج السياسية المخالفة للصالح العام. إن بعض المفكرين العرب، قد جعلوا من النظرية الطبقية، مسألة عمل سياسي، وبالتالي، لا بد أن نعيرها اهتماماً خاصاً، ونجزم في خطورتها في مجال العمل القومي.

ثانياً: ظهور الطبقات

من الوجهة التحليلية، نحن في الوطن العربي اليوم، بحكم تطور مجتمعاتنا، أمام ظاهرة تنوع الأدوار والوظائف الاجتماعية، وبالتالي، تعدد الجماعات المرافقة لذلك التنوع. إن الظاهرة

---

(٤) محمد عبدالباقي الهرماسي، «القومية والديمقراطية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/فبراير ١٩٨٤).

هذه، لا شك تبدو شبيهة بما قد حصل في مجتمعات سبقتنا في سياق التطور الاجتماعي. أنا شخصياً أرى أنه على الرغم من أن العديد من كتّابنا العرب، وفي الواقع الأجانب، الذين كتبوا عنّا أيضاً[٥]، قد جزموا بصورة فاصلة عند الكتابة في هذا الموضوع، واستمرار الغموض فيه، يشير إلى أننا في الواقع، لا نزال في حيرة أمام هذه الظاهرة. ولا بد أن العوامل الايديولوجية التي رافقت البحث في هذا الموضوع، تُلام على بعض ما قد حصل.

إن ظاهرة تنوع الجماعات الوظيفية الحديثة، قد بدأت بصورة ملحوظة في البلدان العربية المنتشرة حول حوض البحر الأبيض المتوسط، بعد العقد الثاني من القرن الفائت، على اثر انتشار التجارة الدولية، وما أحدثته من انفعالات خطيرة في المجتمعات العربية. ومن أهم تلك الآثار، تنشيط التجارة الداخلية إلى درجة يمكن معها أن نقول بنشوء السوق الداخلية بشكل صريح لأول مرة في المجتمعات العربية الحديثة. ولهذه الظاهرة آثار متعددة، وأود هنا أن أنوّه بعجالة، إلى اثنين منها ذوي علاقة بالنسبة إلى تأريخ القومية: أولاً، حصل على اثر ظهور السوق الداخلية النشيطة اشتداد في الترابط الاقتصادي والسياسي على صعيد القطر، مثلاً مصر، بلاد الشام، تونس... الخ، مما ساعد على ترسيخ قواعد الدولة القطرية العربية[٦]. وقد تلا ذلك عامل آخر كان له الأثر ذاته، وهو إضعاف التجارة المتبادلة بين الأقطار العربية مع بعضها البعض، وبدء الظاهرة التي قد بلغت اليوم حد التفاقم، ألا وهي التجارة بين كل قطر عربي وحده والعالم الخارجي، بخاصة البلدان الأوروبية. قوة الاقتصاد الأوروبي، هي التي دفعت بهذا الاتجاه، وقد زاده قوة النفوذ السياسي والاستعمار الأوروبي للبلدان العربية.

الأثر الآخر لهذه المسألة، هو أن الاقتصاد التجاري هذا، سبَّب أخطر انشطار اجتماعي طبقي في المجتمعات العربية. فقد أحدث مؤسسة الملكية الخاصة للأراضي الزراعية، وحوّل الريف إلى طبقتين أساسيتين: مُلّاك الأراضي والفلاحون. وهنا يجب التذكير، بأنه فيما سبق ظاهرة الملكية الخاصة، كانت العلاقة قائمة بين الدولة (الملتزم) والفلاحين. طبقة المُلّاك الزراعيين الكبار إذاً حديثة العهد، وما نعتها بالإقطاعية إلّا من باب الذمّ. أما تاريخياً، فلا بد من إثبات الوقائع على ما هي عليه، والإشارة إلى أن التطورات تلك، أحدثت شبه ثورة اقتصادية واجتماعية ذات أثر كبير على أوضاعنا المعاصرة. ثانياً، نلاحظ أن التطورات الاقتصادية تلك، بعثت أيضاً إلى الوجود بفئة وظيفية اقتصادية أخرى، وهي تجّار المحصول في الداخل، كما وأن تجار الخارج الذين كانوا يقتصرون على الأقليات الأجنبية المقيمة، اتسعت رقعتهم بعد حين لتشمل مواطنين أصليين. وهكذا تكون قد ظهرت طبقة من الذوات، مؤلفة أساساً من الملّاك الكبار والتجار. وقد كانت اللحمة بين فئتي المُلاك والتجار قوية ومتداخلة. ثالثاً، ضعفت فئة الحرفيين في المدن الكبرى، وفئة التجار التقليديين الذين كانوا يعملون عبر القارات. ومقابل ذلك، ظهرت في المدينة فئة طبقية جديدة هي:

---

(٥) انظر مثلاً: Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), and James A.Bill, «Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 3, no. 4 (October 1972).

(٦) Iliya Harik: «The Ethnic Revolution and Political Integration in the Middle East,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 3 (July 1972), and «The Impact of the Domestic Market on Rural-Urban Relations,» in: Richard Antoun and Iliya Harik, eds., *Rural Politics and Social Change in the Middle East and North Africa,* International Developmennt Research Center, Studies in Development, no. 5 (Bloomington: Indiana University Press, 1972).

موظفو الحكومة، والعاملون في الخدمات، بخاصة في المدينة العاصمة. وهؤلاء أصبحوا أجراء مداومين وأصحاب دخل نقدي. طبعاً كانت هذه الظاهرة نتيجة العمل المتزايد في النقد ومركزية الدولة المستحدثة.

نرى إذاً، إن التركيبة الاجتماعية تحولت بشكل جذري ابتداء من العقد الثالث للقرن الماضي، وتتابع المجرى هذا وتشعب ولا يزال إلى يومنا. والملاحظ من هذه العجالة أن التطور الطبقي، أو بعبارة أخرى التنوع الوظيفي وتعدد الجماعات الوظيفية، حديث العهد، بما في ذلك فئة ملاك الأراضي والتجار. ثم إن هؤلاء الذوات، في الريف والمدن، أصبحوا بالمشاركة مع فئة أخرى حديثة مؤلفة من أصحاب المهن الحرة والمثقفين، قادة الحركة القومية ضد الاستعمار. تلك الفئات المستحدثة هي التي قادت حركة الاستقلال في البدء، وورثت المستعمر في النهاية. ولما كانت تلك الجماعات حديثة التكوين وضعيفة البنية، فإنها اندحرت بسرعة أمام القوى العسكرية التي كانت تؤازرها الجماهير الشعبية من أهل الكفاية وأهل الكفاف.

١ ـ التحليل الطبقي

يلاحظ من هذه العجالة، أن تطور المجتمع العربي قد وُضِعَ في اطار التفسير الطبقي. ورغم ذلك، أودّ الآن أن احذر من أمر المبالغة والتمادي في التفسير الطبقي الايديولوجي للمجتمع العربي وللسياسة العربية. ذلك، لأن اعتبار فكرة الطبقة كمدركة (Concept) تصلح كلياً للتحليل النظري، ليس بأمر مُسلّم به، ويحتاج إلى معالجة.

الإشكال النظري حول مسألة الطبقية والصراع الطبقي، يبدأ في كون التنوع الوظيفي في المجتمع له علاقة ملحوظة بالاتجاهات السياسية عند الجماعات، وبالتنافس من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية. وهذا الأمر هو أحد الأسباب التي توجّه أنظار الباحثين، للتعرض للجماعات الوظيفية ودراستها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يظل أمر ربط الاتجاهات السياسية والفكرية بالجماعات الوظيفية، أو كما يشاء بعض الباحثين، الطبقات، في مرحلة التكهن، ينقصه الاثبات العلمي ويثقله العبء الايديولوجي. وتصح هذه الملاحظة في الاتجاهات الاقتصادية والسلوك الفعلي أيضاً. أضف إلى ذلك، أن الارث الماركسي الكبير في هذا الشأن، قد اضفى على مفهوم الطبقة صفة الاطلاق، مما يكبّل ويعرقل مجرى التحرّي العلمي الاستقرائي.

سعياً وراء الوضوح الفكري، حول مسألة الطبقية، سوف نقوم بعرض وتحليل بعض المحاولات النظرية، لتفسير المجتمع العربي تفسيراً طبقياً، ونبدأ منها بما له جذور ماركسية، أو ينتمي إلى الإرث الماركسي بصراحة.

قبل الدخول في المحاولات العربية للتحليل الطبقي، تجدر الاشارة بعجالة إلى محتوى النظرية الطبقية، وهي على مستويين. سوف نشير إلى المستوى الأول بتعبير «التفصيلة القصوى»، والمستوى الثاني بـ «تفصيلة الحد الأدنى».

فالتفصيلة القصوى، كنظرية عامة، تقوم على الأسس التالية:

ـ أفراد الطبقة الاجتماعية، يَعون بصراحة انتماءهم الطبقي الواحد، فيشعرون بهويتهم الجماعية وتميّزها عن سائر الطبقات.

ـ يحتل أعضاء الطبقة الواحدة موقعاً مشتركاً تجاه وسائل الانتاج، وبالتالي، يشكلون وحدة اجتماعية متلاحمة ومتماسكة.

ـ للطبقة ايديولوجيتها السياسية المميزة، والتي تعبّر عن موقع افرادها المشترك من وسائل الانتاج. وهذه المقولة مبنية على المبدأ الماركسي القائل: بأن الأمور الحضارية، ليست سوى مظاهر فوقية للأوضاع المادية.

ـ إن وجهات النظر والمصلحة لكل طبقة في المجتمع، تتناقض مع وجهات النظر ومصلحة الطبقات الأخرى.

ـ تستوجب هذه الاختلافات حدوث صراع طبقي بين سائر الطبقات، الغرض منه السيطرة السياسية والاقتصادية.

ـ تستغل الطبقة الثرية الطبقة أو الطبقات الأدنى منها.

ـ ان السراة الحاكمين، أي الأفراد المتسلمون مناصب في الدولة، مجرد اداة تعبّر عن مصلحة وإرادة الطبقة السيدة.

أما تفصيلة الحد الأدنى، فهي عامة إلى درجة كبيرة، وتكاد تكون وصفية بحت. ومن أسسها ما يلي:

ـ إن البُنية الاجتماعية، تأخذ شكلاً عمودياً، بحيث تكون هناك طبقة تعلو فوق الطبقات الأخرى بالجاه والثروة.

ـ إن الطبقة لها صفات اجتماعية تتخطى الفروقات اللغوية والطائفية.

ـ إن الطبقات العليا تتمتع بالامتيازات السياسية والاقتصادية، وتستفيد على حساب الطبقات الدنيا.

ـ تتشابه اتجاهات الرأي بين أفراد الطبقة الواحدة، والتشابه هذا احصائياً وليس مطلقاً.

ـ تعير تفصيلة الحد الأدنى أهمية خاصة للفروقات المهنية (Occupational) وفئات الدخل.

نتحول الآن الى بحث النظرية الطبقية، التي اعتمدها المفكرون العرب في معالجاتهم للمجتمعات العربية. وسوف نرى أن معظمهم أبدوا ميلاً للتفصيلة القصوى ذات الطابع الماركسي، إنما دون ان يكلّفوا انفسهم عناء البحث المنهجي الاستقرائي لاثبات ما ادّعوه.

يرى محمود حسين[٧] في كتابه حول **الصراع الطبقي في مصر**، ان المجتمع المصري يتألف من الطبقات التالية: طبقة كبار الملاك العقاريين والبرجوازية الكبيرة وتنقسم الى جزءين: المتمصرون من الأقليات الأجنبية والبرجوازية المصرية الأصل وعمادها من أصل ريفي ممن استثمروا اموالاً لهم في المدينة، أمثال مجموعة مصر وعبود ويحيى والفرغلي. وقد كانت هذه الفئة الطبقة الحاكمة في الفترة التي خضعت فيها مصر للاستعمار، كما وأنها كانت تستغل البروليتاريا وأشباه البروليتاريا. طبقة البرجوازية المتوسطة، وتتألف من جناح حضري وآخر ريفي. تعيش هذه الطبقة عن طريق استغلالها لعمل الغير. فالجناح الحضري منها لم يلعب أي دور سياسي، بل كان تابعاً للبرجوازية الكبيرة. أما الجناح الريفي (٢٠ الى ٥٠ فداناً)، فقد كان ذا وزن سياسي. وينقسم هذا الجناح الى قسمين: شريحة محافظة دنيا تتمسك بالتقاليد، وشريحة عليا من المزارعين المحترفين التي تعمل بأسلوب رأسمالي. يقول حسين، إنه رغم ان للشريحتين مصالح طبقية

---

(٧) محمود حسين، **الصراع الطبقي في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١).

مشتركة، إلا أن الأولى مندمجة مع النظام القائم، والأخرى تعارضه وتسعى للتغيير. طبقة البرجوازية الصغيرة، وتتألف هذه الطبقة من شرائح غير متجانسة، و«تضم جميع المراتب التي تملك رأس مال صغيراً أو قطعة صغيرة من الأرض أو مهارة معينة أو مستوى من الثقافة، بحيث تستطيع ان تعيش من عملها... دون أن تكون بحاجة إلى بيع عملها ودون أن تشتري قوة الآخرين»[٨]. إن هذه الطبقة، مؤلفة من شرائح مفتتة، ولا تعرف من التماسك الاجتماعي سوى «التضامن القومي»، وهي طبقة مقهورة ومحرومة من سبل الترقي الاجتماعي. ويرى حسين، أنه تتجاذب هذه الطبقة، نزعة استغلالية رأسمالية من جهة، ونزعة تعاطف مع الطبقات المُستَغَلة الكادحة من جهة أخرى.

يعير حسين هذه الطبقة اهتماماً خاصاً، وليس هذا بأمر مستغرب، فقد استرعت هذه الطبقة اهتمام معظم المنظرين الطبقيين، ولأسباب عقائدية واضحة. فعندما ينظر حسين الى البرجوازية الصغيرة في مصر الناصرية، يرى فيها شرائح متعددة: ريفية مستغلة وجامدة ايديولوجياً، وأخرى حضرية حيث البيئة مهيأة أمام البرجوازية الصغيرة للصعود الاجتماعي من جهة، ومن جهة ثانية، وهذا أمر يهمنا بصورة خاصة، يُقسّم حسين البرجوازية الصغيرة، إلى تلك التي تكسب عيشها بواسطة عملها اليدوي، وأخرى تكسبه بالعمل الذهني. العاملون اليدويون هم، في الريف، الفلاحون المتوسطون (٥ إلى ١٠ أفدنة)، والطرف الأدنى بينهم من الموظفين الصغار في الدولة. أما أصحاب العمل الذهني فهم فئتان: العوام ومعظمهم من صغار الموظفين ولا نفوذ لهم يذكر، بل إنهم من المستغلين المقهورين على أمرهم. أما النخبة منهم فيشكلون «المرتبة العليا من البرجوازية الصغيرة المثقفة»، وبعبارة أخرى «المثقفين». هكذا يعيّن حسين موضع أهل الفكر طبقياً في البرجوازية الصغيرة، ويعتبرهم ذوي تأثير سياسي كبير بين صفوف الطبقات الشعبية وفي الأجهزة الحكومية. والمثقفون هؤلاء هم: المهنيون والاداريون والعسكريون، مثل ضباط الجيش والشرطة، وأساتذة الجامعة والصحافيين، والمهنيين الفنيين، وموظفي الحكومة من ذوي الدرجات الوسطى. ومنهم أيضاً طلاب الجامعات، وتلاميذ المدارس الثانوية، والطلبة، هؤلاء هم أكثر فروع البرجوازية الصغيرة نشاطاً سياسياً.

يقدّم حسين تحليلاً شيقاً لهذه الشريحة من المثقفين. فهو يرى أولاً، انهم يتميزون عن الشرائح الأخرى من البرجوازية الصغيرة بثقافتهم، ومستوى معيشتهم، وتربيتهم السياسية (Political Socialization) أثناء قيامهم بالخدمة داخل أجهزة الدولة المُستغلة والقمعية. فهم مهيأون بتكوينهم الفكري وخبراتهم التجريبية في الوظائف، لأن يرتقوا إلى الوظائف القيادية وان يندمجوا في الطبقة الحاكمة. إلا ان هؤلاء يصابون بالاحباط، لأن طريقهم الى القيادة مسدود بجمود النظام والتبعية، والاستعمار وكبار الملّاك من الارستقراطية وكبار الموظفين. لذلك تتوافق تطلعات أهل الفكر هؤلاء مع تطلعات اغنياء الفلاحين، والاثنان يدعوان لتحرير الرأسمالية من القيود الخارجية والداخلية، كي تتمهد سبلهم الى تزعّم الحركة الوطنية الرأسمالية. إلا أن هاتين الشريحتين تعاديان فكرة اطلاق الحرية للجماهير الشعبية، وتقفان حائلاً دون توصلها الى أي استقلالية ذاتية.

أهل الفكر إذاً في نظر حسين، ينتمون الى طبقة دنيا، وهم في خدمة السلطان، وهم يطمحون في الوقت ذاته ان يرثوه، دون أن يكون في ذلك وعد من أجل تحرير الجماهير الشعبية، أو تمكينها من القبض على مرافق السلطة، أو الثروة القومية.

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٥.

الطبقة الرابعة والأخيرة التي يذكرها حسين، هي البروليتاريا واشباه البروليتاريا. أشباه البروليتاريا ريفياً في مصر، هم العمال الزراعيون وعمال التراحيل؛ وحضرياً الباعة المتجولون، الخدم، المجرمون وحراس الابنية أو من يسميهم محمود عبد الفضيل بالقطاع غير المنظم، الا ان حسين يشمل بينهم فئة عمال البناء رغم ان أوضاع هؤلاء متقدمة جداً عن غيرها.

أما البروليتاريا، فهم العمال الصناعيون، ويشكلون الطبقة الواعية اجتماعياً والقادرة على الاتصال والتأثير في جميع الطبقات الشعبية والبرجوازية الصغيرة. وهو يعتبر أن البروليتاريا هذه قادرة أيضاً على التأثير في المثقفين بحكم وضعها من قوانين الطبيعة، وان لها رصيداً كبيراً في محاربة الاستعمار والرأسمالية. ويعتبر حسين هذه الشريحة قادرة على لعب دور قيادي سياسي، وكسب تأييد شرائح الطبقة البرجوازية الصغيرة.

نلاحظ مما سبق ذكره، ان حسين يرى في المجتمع المصري، اربع طبقات وثلاث عشرة شريحة. لم يعرف حسين ولا غيره من الكتّاب الذين تحدثوا عن الشرائح معنى هذا التعبير، ولا كيفية تلاؤمه مع تماسك الطبقة ووحدتها.

يقدم محمود عبد الفضيل[٩] صورة للطبقات في المجتمع المصري، على أساس شبه استقرائي بني على معيار المهنة والدخل، ويستخلص ان المجتمع المصري الحضري مؤلف فقط من اربع طبقات هي: البرجوازية، البرجوازية الصغيرة، العمال البروليتاريون، اشباه البروليتاريا. ويصنّف عبد الفضيل بدقة الشرائح أو الفئات التي تتشكل منها الطبقات هذه في مصر عبد الناصر والسادات، ويقدم أرقاماً احصائية تحدد حجمها. سوف نقتصر منها هنا على تقديم جدول بالطبقات وفئاتها.

البرجوازية

- كبار موظفي الدولة، من وزراء ونواب ووكلاء الوزارات وشاغلي الدرجة الأولى.
- شاغلو وظائف الادارة العليا في القطاع العام.
- كبار المهنيين من أطباء ومحاسبين ومحامين وصحافيين وفنانين.
- تجار الجملة.
- رجال الأعمال، المديرون من الصناعيين.
- المقاولون وغيرهم من رجال الأعمال.
- المديرون المتوسطون.
- الكادرات الخاصة في الحكومة، مثل القضاة أو أساتذة الجامعات والشرطة وغيرهم.

البرجوازية الصغيرة

الحديثة

- الفنيون والمهنيون الاداريون العاملون في قطاع الصناعة والخدمات.

---

(٩) Mahmoud Abdel-Fadil, *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952-72,* Occasional Paper, 52 (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1980).

- الموظفون في الحكومة من الكادر العام: درجة (٢ - ١٠).
- الموظفون في الحكومة من الكادر الخاص: القضاة وأساتذة الجامعات والشرطة... الخ. (قابلها مع ما ورد أعلاه في (ح -).
- المشرفون ورؤساء العمال.

التقليدية

- الشريحة الدنيا من أرباب المهن.
- صغار تجار التجزئة.
- الحرفيون الذين يعملون لحسابهم الخاص.
- الباعة ومساعدوهم.

البروليتاريا

- عمال الانتاج بما في ذلك عمال السكك الحديد والموانىء.
- العمال في الخدمة المدنية (الدرجة (١١ و١٢)).

أشباه البروليتاريا

- عمال البناء العرضيون.
- عمال النظافة والصيانة والأمن (بما في ذلك البوابون والحراس).
- خدم المنازل.
- العاطلون عن العمل في المناطق الحضرية.
- الأشخاص الذين لا حرفة أو مهنة مشروعة لهم.

في دراسة أخرى وسابقة لمحمود عبد الفضيل للريف المصري[١٠]، يصنّف المؤلف الطبقات الريفية بدقة حسب مستوى الدخل لكل منها، وذلك في عقد الستينات. يعيّن المؤلف في تلك الدراسة خمس طبقات مزارعين، أو بالأحرى فئات دخل هم: الأغنياء والمتوسطون والصغار والفقراء والمعدمون.

وتعيّن دراسة محمود عبد الفضيل أربع طبقات في الحضر وثلاث وعشرين شريحة، وفي الريف خمس طبقات، وكمحمود حسين، لا يبيّن عبد الفضيل كيف تنقسم الطبقة إلى شرائح وتظل وحدة متماسكة تمثل تفكيراً ومصلحة واحدة.

نشرك في هذا العرض كاتبين آخرين فقط، ليس لقلة الكتّاب بل لأسباب عملية، فالواقع أن التفسيرات الطبقية بين علماء الاجتماع العرب هي الأكثر شيوعاً. الكاتبان هما: عادل غنيم وجون وتربري، وقد حاولا تفسير المجتمع المصري الحديث كالكاتبين السابقين. وان حظيت مصر بالانتباه الأساسي هنا فلا غرو، فالكتابة فيها أوفر بكثير مما هي عليه في البلدان العربية الأخرى، ومجتمعها أكثر تطوراً واستقراراً[١١].

---

(١٠) Mahmoud Abdel-Fadil, *Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952-1970* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1975).

(١١) يمكن اعتبار كتاب: سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية**=

غنيم، والى حد ما وتربري، يستقيان من مصادر ماركسية، ومن ميلوفان دجيلاس، ويظهر ذلك في اعتبارهما للبيروقراطية الحكومية كطبقة اجتماعية؛ ومن ثم في ربطهما مفهوم الطبقة بوسائل الانتاج بصورة عامة.

يعتبر غنيم[١٢] البيروقراطية الحكومية في مصر الستينات طبقة جديدة، ليس لأن البيروقراطية المصرية ظهرت في ذلك العقد، بل لأنها اصبحت ذات طابع جديد، بعد أن أخذت على عاتقها، اضافة إلى ادارة الدولة، السيطرة على القطاع العام. كما وأنه يرى ان البيروقراطية هذه هي صاحبة الحل والربط، أي صنع القرار. ويبدو أنه يماشي في نظرته إلى البيروقراطية الرأي السوفياتي لمرسكي (G.I. Mirsky) في عهد خروتشوف القائل، بأن البيروقراطية قيّمة على رأسمالية الدولة الوطنية، وأن الدولة الوطنية في بلدان العالم الثالث، رغم أنها في مرحلة لا مكان لها في سلم التطور التاريخي، فهي في الواقع ظاهرة حديثة لاحقة لجيل كارل ماركس، وهي تقدمية وتشكل خطوة نحو الانتقال إلى الاشتراكية العلمية.

يعرّف غنيم الطبقة الجديدة هذه في مصر بأنها «تلك الفئة الاجتماعية التي تتولى الوظائف العليا في ادارة الدولة وفي القطاع العام [تتألف من كوادر ادارية، وعسكرية، وفنية] (النابعة من أصول برجوازية صغيرة ومتوسطة..)»[١٣]. ويرى غنيم، ان أفراد هذه الطبقة، يوجدون في موقع متماثل من وسائل الانتاج، في الاطار القانوني لملكية الدولة لتلك الوسائل. فالطبقة هذه «هي التي تحدد طريقة التصرف في الفائض الاقتصادي المتولد في قطاع الدولة (...) فهي التي تقوم بوضع الخطة الاقتصادية القومية (...) وهي في النهاية التي تتابع تنفيذها»[١٤].

مما يلفت النظر في هذا العرض الذي يقدمه غنيم، انه يعتبر الطبقة هذه «غير متجانسة لا في تركيبها الاجتماعي، ولا في تكوينها المهني او الايديولوجي». ثم يعيّن أربعة اتجاهات ايديولوجية مختلفة شائعة بين أفرادها، كما يراها هو.

يماشي جون وتربري[١٥] عادل غنيم في الرأي أن الفئات العليا من بيروقراطية الدولة تشكل طبقة اجتماعية. فهو يعرّف الطبقة على أنها: «اية جماعة تقع في موضع متماثل في علاقتها من وسائل الانتاج وتتمتع بمستوى معيشة متماثل وتتساوى في الامتيازات والنفوذ»[١٦]. إن طبقة رأسمالية الدولة هذه، لها القدرة على تغيير موقعها الطبقي، وموقع الطبقات الأخرى أيضاً من وسائل الانتاج. وتستطيع بواسطة السياسات التي تتبعها، أن تحوّل ذاتها إلى طبقة رأسمالية صرف، أو تعمل على خلق طبقة من ذاك النوع. لذلك يرى وتربري، أن المُلكية العامة لوسائل الانتاج لا تحول دون استمرار ظاهرة الطبقات في المجتمع، ولا دون استمرار استغلال الطبقات العاملة. والذي يراه الكاتب، هو أن ما من طبقة اجتماعية في مصر استطاعت أن تستأثر بالحكم، بل إن الدولة منذ عهد محمد علي، تعمل

تطبيقية، تعريب جورج ابي صالح (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٢)، من الكتب التي تسير في خط تفصيلة الحد الادنى.

(١٢) عادل غنيم، «حول قضية الطبقة الجديدة في مصر،» **الطليعة**، السنة ٤، العدد ٢ (شباط/فبراير ١٩٦٨).

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(١٥) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983).

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٨.

باستقلال عن المجتمع. ويترجم ذلك الوضع في عهد عبد الناصر، على أنه عصر حكمت فيه برجوازية الدولة، أي الطبقة البيروقراطية.

البيروقراطية الحاكمة هي ذاتها التي يحددها غنيم: الفئة العليا من الاداريين ولا تتعدى في شريحتها الأولى بضعة آلاف وتشمل: الوزراء، ووكلاء الوزارات، وأعضاء مجالس الإدارة، والمحافظون. الشريحة الثانية وتتبع الأولى في المقام، يبلغ عدد أفرادها حوالى (١٧٠٠٠٠) ممن يحتلون المناصب الادارية العالية في الحكومة، وشركات القطاع العام. ويرى المؤلف أن هذه الطبقة، تتمتع بوعي طبقي صريح خلاف الفئة البيروقراطية الواسعة القاعدة دونها. لا يوضّح الكاتب لماذا يتمتع السراة من البيروقراطيين بالوعي الطبقي، ويقتصر على القول، إنهم يسيطرون (Control) على وسائل الانتاج وأنه «من الواضح ان الفئة القوية تكون اكثر شعوراً بالروابط المشتركة فيما بينها»[١٧]. أما الفئات الوسطى والدنيا من البيروقراطية المصرية، فتواجههم مشاكل معيشية متنوعة، تبعدهم عن العمل المشترك العام ويلجأون «إلى اساليب فردية خاصة من اجل البقاء»[١٨]. وتحول مصاعب حياتهم اليومية دون توصلهم إلى مستوى الوعي الطبقي[١٩]. بعبارة أخرى، لا يشكل طبقة اجتماعية سوى البيروقراطيين الكبار.

لا نجد، هنا في معالجة وتربري للمجتمع المصري، ذكراً لأي طبقة سوى البيروقراطية العليا، اما سائر موظفي الحكومة في الدرجات الوسطى والسفلى، فهو يعتبرهم شرائح اجتماعية لا غير. وبينما درج بعض الكتّاب على اعتبار أغنياء الريف طبقة اجتماعية، (Binder وغيره)، فإن وتربري، لا يرى فيهم سوى شريحة من طبقة (Class Fraction)، ويرى انهم خاضعون (Subordinate) لبرجوازية الدولة في المقام الأول[٢٠]. من المستغرب ان وتربري في بحث الطبقية في مصر، لا يعير اهتماماً سوى للبيروقراطية وأغنياء الفلاحين. فهو في بحثه للريف، يصنف سائر الفلاحين من حيث حيازاتهم فقط، ولا يربط الموضوع بمدركة الطبقية. والأغرب من ذلك، انه يهمل العمال الصناعيين وغيرهم من فئات المجتمع المصري، فلا ندري انشملهم في معرض الطبقية أم لا.

٢ ـ نقد التحليل الطبقي

ماذا يمكن القارىء أو الباحث ان يفهم من هذه الدراسات التي تحاول ان تبرز المجتمع العربي بزي طبقي؟ بداية، لا بد ان نعترف ان تلك المحاولات، تنطلق من احساس صريح بتنوع الفئات الوظيفية واختلاف اتجاهاتها وتصرفاتها، وأن نقدّر ما ورد في بعضها من تشديد على مظهر الصراع الاجتماعي والاقتصادي، رغم انهم لم يظهروا فعلاً ان الصراع حاصل بين الطبقات، هذا من جهة ومن جهة أخرى، يصعب على المراقب للوطن العربي،ان يتعرف على المجتمع الذي تصفه تلك الكتابات. على سبيل المثال، نتساءل اين هي الطبقة الصناعية العاملة المتماسكة، والتي تلعب دوراً فكرياً وسياسياً قائداً في المجتمع المصري؟ حسب رأي حسين. لقد احتار المنظرون العرب امام ظاهرة التنوع الاجتماعي الشديد في بعض المجتمعات العربية، وميوعة شخصية الجماعة

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٨.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٣ وسائر الفصل.

وعلاقاتها، فالتجـأوا الى فكرة الشريحـة، أي الى تقسيم الطبقة الى فئـات مختلفة، دون ان يكلفـوا انفسهم امر التوفيق بين هذه الفكرة والنظرية الطبقية.

لم يلتزم الكتّاب العرب لا بالصيغة القصوى من نظرية الطبقات، ولا بصيغة الحـد الادنى، بل كان اتجاه معظمهم انتقائياً مرحلياً مقيداً بالظروف الخاصة للحالة. ثم إنهم عندما خـرجوا عن الـوصفية واعتمـدوا التحليل، لم يحـاولوا اثبـات ما ادعـوا استقرائيـاً. الواقـع هو ان المنظّـرين الطبقيـين انفسهم، قد خـرجوا عن النظـرية الطبقيـة، بحكم اضطرارهم أن يراعوا الواقع الماثـل امامهم.

اذا نظرنا الى المسألة من هذه الزاوية، نرى ان غنيم ووتربري لا يتبعان في الواقـع تفسيراً طبقياً، بل تفسيراً سراتياً (Elite Approach)، ويبدو ان غنيم ذاته قـد لاحظ ذلك، فـأشار بطـريقة عابرة الى مذهبه (Approach) الطبقي هذا، فوصفه بقولـه: «وهذا المفهـوم للطبقة الجـديدة هـو اقرب إلى مفهوم الصفوة»[٢١]. وينطبق هذا القول طبعاً على ما فعله وتـربري، إذ إن كبـار البيروقـراطيين الـذين يتحدث عنهم، هم افراد سراة محدودو العدد، لا جماعة متآلفة.

والواقع ان بين المذهب السراتي، والمذهب الطبقي تقارباً قديماً. فمن بين السراتيين من ينظر الى الصفات الاجتماعية التي يتميز بهـا السراة، ويستنتج من ذلـك انهم يمثلون طبقـة اجتماعيـة تماثلهم في الصفات. فإن كانت صفاتهم الغالبة ريفية فهم يمثلـون الريف، وإن كـانوا من الطبقـة الوسطى فهم يمثلون مصالح واتجاهات الطبقة الوسطى. وهذا بالفعـل ما يفعلـه اصحاب المـذهب الطبقي انفسهم، انما ابتداء من الطرف الآخر الذي يُقرّ أولاً بوجود طبقة اجتماعية، ترفع ابناءها الى سدة الحكم، وتسيطر بواسطتهم على سائر الطبقات في المجتمع.

أصحـاب الاتجاهـين الاثنين طبعـاً، واقعون في إشكـال واضـح. ففي حـين يمكن ان نفـرز احصائياً جماعة من أصحاب الدخل والمهنة ومستوى المعيشة متمـاثلة، ليس هنـاك من دليل يثبت مسبقـاً وجود عـلاقة بـين جماعـة في الحكم، وأخرى ممـاثلة لهـا في الصفات خـارج الحكم. أمـا الاستنتاج الذي يحصل في كثير من الأحيان، فنادراً ما يتم اثباته استقرائياً، وما هـو الا تخميناً لا يمكن القياس عليه. وينطبق هـذا القول عـلى أصحاب المـذهبين، الـذين يتفق بعضهم احيانـاً على مقولة من النوع ذاته، وهي ان السراة الحاكمين تسيطر عليهم طبقة اجتمـاعية معينـة، ليست هي ذاتها في المناصب الحكومية. مثلاً ان يكون البرجوازيون الرأسماليون، هم المسيطرون الفعليون على السراة الحـاكمين من ابنـاء البرجـوازية الصغـيرة. فإذا أظهـرت البحوث عـلى أن اولئـك السراة انفسهم المحسوبين على الطبقة المذكورة، قد قاموا بالفعل باجراءات تُعَدّ في غير صالح الرأسمـالية البرجوازية، فإن المنظّرين يستطردون انه على الرغم من ذلك، فإن سياستهم في المدى البعيد تخدم الرأسماليين. وهذا القول طبعاً مكابرة وتعبير عن التزام ايديولوجي لا يستجيب لمعطيات الواقع.

أما إذا ما نظرنا الآن الى الباحثَين الأوّلين، محمود حسين ومحمود عبدالفضيل، فإننا نجد انهما اتبعا احساسهم السليم في فرز الفئات الاجتماعيـة، وحاولا التـوفيق بين الـواقع، ومـا تمليه النظرية الطبقية الماركسية القاعدة. فقد قدما لنا بالفعل، تبويباً احصائياً لفئات المهنـة والدخـل في المجتمع المصري، لا طبقات تتمتع بوحدة الشعور، أو تتصارع مع بعضها بعضاً. وإن دلّ عرضهما

---

(٢١) غنيم، «حول قضية الطبقة الجديدة في مصر».

على شيء، فعلى ان النظرية الطبقية لا يمكن ان تتفق مع الواقع، وبحاجة الى تعديل. لذلك نجد ان ما قدماه، هو أقرب الى نظرية الجماعات المصلحية (Interest Group Theory)، فهما قد قدما لنا، قائمة طويلة بالتجمعات التي وإن كانت مصنفة على اساس المستوى المعيشي والمهني، فإنها تبدو كأن لها مصالح متشابهة، بحكم احتلال كل واحدة منها لموقع اجتماعي واحد. والمصلحة المذكورة هذه تظل في كتاباتهما افتراضاً وتخميناً لم يتم اثباته. وهما طبعاً لم يذكرا اذا ما كان لتلك التجمعات تنظيماً وقيادات تعمل لمصلحتها. الشرائح الوصفية التي عيّناها، تتفق الى حد ما مع الملاحظ استقرائياً، أو عندما يجمعانها في بوتقة واحدة ويسميانها طبقة، فلا يعود بإمكاننا ان نتعرف عليها، كما وانها لا تنطبق نظرياً على مُدرَكة الطبقة في مفهومها المعهود، فهي تنفي مبدأ اللحمة والتماسك، ومعظم أسس النظرة الطبقية القصوى.

قد يعترض الكاتبان على ان تعدد الجماعات التي اورداها، تمثل شرائح داخلية ضمن طبقة أساسية. الا ان مثل هذا الاحتجاج لا يستقيم في وجه التحليل. ذلك انه إذا اردنا ان نحول دون تفريغ مُدرَكة «الطبقة» من أي مفهوم ومادة، فلا بد من ان يكون هناك اتفاق بين الجماعات الموصوفة من جهة، وتعريف الطبقة من جهة اخرى. وبالتالي، لا بد للجماعة المُعتَبَرة طبقة، ان تتمتع بالخصائص التي ذكرناها آنفاً، والتي تمثل النظرية الطبقية الشاملة، أي التفصيلة القصوى. فهل لهما ان يوضحا ما هي الشريحة؟ وما هي علاقة الشريحة الواحدة بسائر الشرائح في الطبقة الواحدة أو الطبقة المناقضة لها؟ فمثلاً، ما الذي يربط الطبقة الوسطى الشريحة الريفية بما يوازيها في المدينة؟ هل هما في موقع واحد؟ هل تعيان انهما طبقة واحدة؟ هل لهما مصلحة واحدة تعملان من أجلها؟ اسئلة متروكة دون اجوبة.

اول ما نلاحظه من إشكال في النظرة الطبقية، هو صعوبة الفصل بين طبقة وأخرى. خذ مثلاً البرجوازية المتوسطة الريفية، وهم حسب مفهوم حسين، مَن يستغِل (ملكاً وايجاراً) بين ٢٠ و٥٠ فداناً من الأرض. هؤلاء يستغلون عمل الآخرين، فما هو الفرق بينهم وبين الملاك الكبار الذين يستغلون اكثر من ٥٠ فداناً، مثلاً ٧٠ فداناً، من حيث موقعهم من وسائل الانتاج او تفكيرهم؟ فالاثنان حائزان على وسائل الانتاج، ويستغلان عمل الغير، وليس من فارق مادي سوى حجم الحيازة النسبي. في الوقت ذاته، نجد ان البرجوازية المتوسطة الريفية لا تتصف بايديولوجية واحدة، حسب إقرار حسين ذاته، رغم اعتباره لها كطبقة واحدة ذات موقع واحد من وسائل الانتاج. فالذين يؤجرون ارضهم للغير، حسب رأيه، يختلفون في النمط الفكري والايديولوجي عن الذين يستخدمون الآخرين بالأجر. اذا كانت البُنية الفوقية بالفعل، ليست سوى تعبير عن علاقات الانتاج، فالفرق البسيط هذا بين الجماعتين، لا يبرر نشوء بنية فوقية مختلفة، ويجب ان نرى اتفاقاً فكرياً وسلوكياً بينهما. ربما ما توصل اليه حسين هو نتيجة الملاحظة الاستقرائية او الشخصية، ولا يمكن تفسيره على اساس النظرية الطبقية الماركسية. وهذا هو الامر الذي جعلنا نشير سابقاً، الى ان نظرية الطبقة هذه، هي اقرب الى نظرية جماعة المصلحة.

المآخذ من هذا القبيل على ما ذكره حسين حول الطبقة البرجوازية المتوسطة كثيرة، ولن نسترسل بها هنا؛ ما يهمنا اكثر هو النظر الى تحليل الطبقة البرجوازية الصغيرة والتي منها، حسب رأي حسين، تنبثق جماعة المثقفين.

يصف حسين هذه الطبقة بأنها مفتتة، وغير متجانسة، ولا تعرف من التماسك الطبقي سوى

التضامن القومي «الغريزي» و«المتحقق من خلال اللغة والثقافة الوطنيتين»[٢٢]. يعني هذا، ان التضامن ليس بظاهرة ناتجة عن علاقة واحدة من وسائل الانتاج، كما تقتضي النظرية الماركسية للظواهر الفوقية، بل هو حاصل بحكم التلقين التربوي. أي بنية فوقية ترافق وضع تلك الطبقة اذاً؟ لا شيء، وهذا غير متسق (Consistent) مع النظرية الطبقية الماركسية. وإذا كان شرط الطبقة، ان يكون هناك تماسك (Social Solidarity) ووعي ذاتي عند افرادها لكونهم جماعة واحدة، فكيف يمكن اعتبار من يُسميهم حسين الطبقة البرجوازية الصغيرة طبقة؟ ولا يساعد حسين هنا كون كارل ماركس ذاته، قد وصف فلاحي فرنسا على انهم طبقة ينقصها الوعي، لان ماركس ذاته، اعتبر الوعي مظهراً عارضاً وتبعياً بالنسبة الى الوضع المادي، ومن الانصاف ان نحكم عليه بنواميسه، فيستوي بالخطأ مع حسين. استقرائياً قد يكون ماركس على حق بوصفه للفلاحين الفرنسيين على انهم بطاطس في كيس، والوصف هذا يصح على البرجوازية الصغيرة أيضاً، ولكن القول هذا لا يتفق مع الفلسفة الماركسية. اضافة الى ذلك، ينفي حسين عن هذه «الطبقة» صفة الاستغلال، من حيث إنها لا تبيع عملها للغير، ولا تستغل عمل الآخرين. من الصعب فهم هذا التعميم ماركسياً أو استقرائياً. يضيف حسين، ان هذه الطبقة مُستَغَلة بطريقة غير مباشرة، وذلك بسبب الاحتكارات الاجنبية، والظروف التي تخلقها الطبقة البرجوازية المتوسطة، وهذا رأي أقرب الى مذهب التبعية.

فمحمود حسين كان على حق في اطلاق نعت «طبقة» غير متجانسة على هذه الطبقات. فما الذي يجمع بين صغار الفلاحين (من واحد الى ١٠ أفدنة) وبين الحرفيين في المدينة؟ هل نجد بينهما شعوراً واحداً بالانتماء؟ هل هناك بينهما تماسك وتعاضد اجتماعي أو سياسي؟ لا اعتقد ان أحداً يعرف مصر، أو أي مجتمع عربي آخر، ويمكنه ان يدّعي ذلك. إذاً بأي معنى يشكل هؤلاء طبقة واحدة؟ ألا يعني اصرارنا على ذلك اننا قد افرغنا تعبير «طبقة» من معناه التقليدي واستخدمناه بمعنى «جماعة المصلحة»؟ طبعاً، يمكن ان نسترسل في هذه التساؤلات عن علاقات الفئات الاخرى التي تشملها هذه الطبقة، مثل علاقة المفكر بالحرفي في المدينة، أو بالفلاح الصغير في الريف، وما الى هنالك من فئات.

وتواجهنا ايضاً مسألة رسم الحدود من جديد. كيف يمكن الجمع بين الفلاح الذي يستغل خمسة عشر فداناً والذي يستغل فداناً واحداً في المنظار الماركسي للطبقات؟ يعتبر حسين، ان الذين يستغلون أقل من ٢٠ فداناً من الأرض هم ينتمون إلى طبقة اجتماعية واحدة!

اما في ما يتعلق بالمثقفين، فمن المستغرب ان يصفهم حسين كطبقة لا تستغل عمل الغير، ولا يستغل عملها الآخرون. اليس معظم المثقفين، الذين يشير اليهم حسين، من موظفي الدولة؟ الا يبيع الموظف عمله للغير؟

خلاصة الحديث، هو انه ان لم يكن في استطاعتنا تعيين الطبقة المتوسطة الصغيرة بوضوح، فذلك لأنه ليس هناك من طبقة، بل جماعات عديدة ومتنوعة يمكن جمعها وتفريقها بغرض التحليل. وبالتالي، لا قيمة لما نسب ويُنسب الى هذا المُسمى، الذي شغل اقلام المنظرين للطبقات الاجتماعية سنوات طويلة ولا يزال. إن مدركة «الطبقة الاجتماعية» بالمدلول الماركسي، لا تساعد على فهم المجتمعات العربية المعاصرة، ولا بد لنا ان نتحرر من الوصفات الجاهزة، المكونة أصلاً في

---

(٢٢) حسين، **الصراع الطبقي في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠**، ص ٤٥.

مجتمعات مرحلية غريبة، لا يتوافق تركيبها الاجتماعي مع مجتمعاتنا العربية المعاصرة بشيء. أعطونا نظرية تلائم المجتمعات الآسيوية ـ الافريقية. كفانا تقليداً.

الانسان حر في ان يتصور العالم حوله كما يشاء، انما عليه ان يدرك أيضاً ان مصيره يتوقف على صحة وخطأ ذلك التصور. إن التحدي الفكري الذي يواجهنا اليوم ضخم، ولا يصح ان نستمر في دوامة مفرغة. المجتمع العربي امامنا حقل واسع للدرس، فليكن المنهج الاستقرائي الذي يرافقه وعي نظري ومتحرر، سبيلنا إلى فهم أوضاعنا مهما كانت النتائج.

يمكن القول من هذا المنظار، ان المدركات المستعملة تكراراً مثل «طبقة» و«جماعة»، تشكّل عدة من جهاز التحليل النظري. مدركة «الجماعة» (Group) تتميز بأنها أكثر مرونة أو أكثر تخصيصاً (Specificity) من مدركة الطبقة، بخاصة في التجاوب مع التحليل الاستقرائي. اضافة الى تعدد جماعات المصلحة، نجد أن الجماعة الاثنية، وجماعة المذهب الديني، وجماعة الرأي، لها كيان وتأثير بالغ، اجتماعياً وسياسياً في المجتمعات العربية، ولا يمكن تجاهل ذلك بحجة ان هذا الامر «وعي فاسد». إن العلم لا يُقِرّ بشيء يُسمى وعي حقيقي ووعي زائف، فالميتافيزيقيا وحدها تفعل ذلك.

كيف تكون إذاً مُدرَكة «طبقة» من أدوات التحليل بعدما ورد من نقد لها هنا؟ ان الطبقة مصطلح يشمل أكثر من جماعة واحدة، والتحليل النظري يتطلب درجات مختلفة من التخصيص والتعميم، فمثلاً عندما نحتاج أن نشير الى ظاهرة تعم أكثر من جماعة خاصة واحدة، نلجأ الى تعبير «طبقة». وهكذا يصبح التعبير اداة طيعة للتحليل، لا مقولة موضوعية جامدة. الاساس هو تحديد دينامية الجماعة المحددة. ومن ثم، فإن مصطلح طبقة، يصلح كحالة وصفية للعلاقات العامة التي يمكن ان تكون مشتركة بينها، أي أن التبعير وصفياً يطلق على الجماعات المركبة. والجماعات المركبة لا تصلح كنواة أولية للتحليل، بل تقتصر على كونها أداة للاشارة الى روابط عامة جداً.

ثانياً: المنهجية والمفكر العربي

إن النهج المقترح أعلاه، لا يحرمنا من الاستفادة من بعض الملاحظات القيمة في الماركسية، أو من سوسيولوجية المعرفة[٢٣]، وفي الوقت ذاته، لا يكبلنا أو يقيدنا حرفياً بتلك النظريات. وسوف نعتمد في ما يلي تفسيراً للمجتمع العربي وللمثقفين، يرتكز على سوسيولوجية معرفة استقرائية، قريبة من أفكار مانهايم دون ان نتقيد بميتافيزقيته، أو بالربط المطلق بين الموقع الاجتماعي والايديولوجي، إذ إننا من جهة نسلم فقط بأن هناك ظاهرة ترابط، تحدد قيمتها الاجراءات الاستقرائية. ومن جهة أخرى، نعتمد مبدأ الصراع والمنافسة بين الجماعات، من أجل السيادة والكسب. كذلك نستخدم مصطلح طبقة بالمعنى الاستقرائي الوصفي الذي سبق وذكرناه.

لماذا نشدّد على هذه المسألة المنهجية هنا؟ الجواب لأن الانتلجنسيا العربية مسؤولة مسؤولية ضخمة امام مجتمعنا العربي المتحول بسرعة كبيرة، مما يقتضي من الباحث خبرة منهجية أكثر من مواقف ايديولوجية مقفلة. والواقع ان التركيبات النظرية التي قدمناها نحن أهل الفكر،

---

(٢٣) انظر: الطاهر لبيب، **سوسيولوجية المعرفة** (عمان: دار ابن رشد، ١٩٨٦).

هي التي سادت مجتمعاتنا العصرية، وأدّت بنا جميعاً الى المأزق الشرس الذي نعاني منه اليوم. نحن الذين رفعنا العقيدة القومية الى مرتبة القداسة، ولم نقيدها بشروط حقوق الانسان العربي، والفرد العربي، والعائلة العربية. نحن الذين رفعنا العقيدة الاشتراكية، وناديا بحرب الطبقات واستغلال الطبقات لبعضها بعضاً وإعلاء شأن الدولة فوق كل شيء، وأهملنا ان نقيّد الاشتراكية بمسؤولية الحكم وديمقراطيته، فانفرد الحاكم بالقرار، واستبد وأهدر الثروة القومية، وحطّم العناصر الفعالة، وفشل في حل مشكلة الفقر. ونحن اليوم مواجهون بتحديات لا تقل خطورة عن سابقاتها، وعلينا ان نتنبه اليها جيداً. مجتمعاتنا العربية معرضة اليوم لظهور (او استمرار) فاشية مميتة لاسباب عديدة، اهمها اننا مجتمع مهزوم، ليس عسكرياً فحسب، بل اجتماعياً أيضاً.

إن رد الفعل التلقائي عند المواطن العربي اليوم، هو التركيز والتشديد على الحلول العسكرية، والحلول الجذرية التي تقتضي حكماً فاصلاً وسريعاً. إن مثل هذه النزعة من شأنها ان تشوه شخصية المواطن العربي، وتجرده من انسانيته دون ان تشفي له غليلاً، لأن الحلول القهرية ليست بحلول اطلاقاً. نحن مدعوون لأن نضع حداً، ونحول دون نشأة مواطن عربي يكون إما انكشارياً او عقائدياً مقفلاً. والتحدي هذا، ليس بالامر السهل على نفسية المفكر العربي في تكوينه الحالي، فهو ذاته قد ساعد بشدة على تعظيم شأن الدولة واستبدادها، ولأسباب تعود الى خلفيته الاجتماعية والفكرية.

نسمح لأنفسنا هنا، ان نعتمد نهجاً تجريدياً في بحثنا للمجتمعات العربية، من أجل ان نتوصل الى النتيجة التي سبق ذكرها، هي تحميل المفكر العربي مسؤولية كبرى في ما جرى لنا منذ نصف قرن. وبالتجريد، سوف نرسم صورة نموذجية واحدة لعدد كبير من المجتمعات العربية (البلدان المحيطة بالبحر المتوسط والعراق)، والتي يمكن ان تدرج تحت نمط متماثل، في مسألة تطور التنوع الوظيفي، ونشوء الجماعات والطبقات. فلنتصور اذاً مجتمعاً عربياً واحداً.

إن خللاً في التركيبة الاجتماعية، قد وقع منذ ابتداء التنوع الوظيفي والطبقي في المجتمع العربي، وذلك منذ اواسط القرن الماضي، واستمر الخلل إثر ذلك الى يومنا هذا. التنوع بدأ بظهور مُلّاك الاراضي الزراعية، على اثر ازدهار التجارة الخارجية والداخلية، وادخال مؤسسة الملكية الى الريف. ومن ثم انشق الريف الى طبقتين اساسيتين: الملاك الكبار والفلاحون. الظاهرة هذه رأسمالية، ومن المتوقع في مثل ذلك الحال أن تحدث ثورة اقتصادية. الا أن الثورة الزراعية المتوقعة لم تحصل. الذي حدث هو تراكم كمي في الحيازات، واستمرار وسائل الانتاج على ما كانت عليه في المرحلة السابقة للرأسمالية، أي الاعتماد على الانتاج الفلاحي العائلي.

النتيجة السوسيولوجية الاولى التي تهمنا هنا، هي تزايد اعداد الفلاحين الفقراء، دون ان يتزايد الحجم الكلي لرأس المال أو الثروة الوطنية، اللهم الا من حيث جلب مساحات ارض اضافية تحت الزرع. نلاحظ هنا، ان خللاً اجتماعياً وديمغرافياً قد وقع: عدد صغير جداً من الملاك الكبار، واعداد هائلة من الفلاحين المحرومين او شبه المحرومين، بينهم فئة صغيرة من الملاك المتوسطين. اما اقتصادياً، فلم يحصل نمو مطّرد في الثروة القومية، ولا في تحديث وسائل الانتاج. النتيجة الثانية، تباطأت وفشلت تلك الفئة الرأسمالية الزراعية الأولى في ان تتحول الى فئة مستثمرة، في مجالات اقتصادية اخرى من صناعة وخدمات. في مصر، بدأت فئة رجال الاعمال (Entrepreneurs) تظهر في العشرينات، وظلت حركتها بطيئة، وتأخرت عن ذلك في البلدان الاخرى. يعني ذلك انه في مطلع مرحلة الاستقلال، كانت طبقة الذوات المؤلفة من المُلّاك الزراعيين

ورجال اعمال المدن ضعيفة، وغير مؤهلة من حيث قواها الاجتماعية ان تتحمل القيادة السياسية القومية التي تسلمتها بعد مغادرة المستعمر. قد بدأنا اذاً مرحلة الاستقلال، والسراة السياسيون من الضعف إلى درجة لا تؤهلهم لقيادة المجتمع الذي تحملوا مسؤوليته.

اما الفئات التي هي دون طبقة الذوات فعديدة، يمكن شملها من أجل غرض التحليل المطلوب هنا الى طبقتين هما: أهل الكفاية وأهل الكفاف[٢٤]. اما أهل الكفاية، فهم بصورة عامة الفلاحون المكتفون رزقاً، الموظفون من الدرجات الوسطى، المهنيون، المعلمون، تجار التجزئة، الضباط، العمال الصناعيون والحرفيون. اما أهل الكفاف فهم من الفقراء المعوزين، من العمال الزراعيين، صغار الفلاحين، الخدم، صغار الموظفين، العساكر، انفار الشرطة، العاطلون عن العمل، أو شبه العاطلين عن العمل وغيرهم من الفقراء. والفئتان هما من أصحاب الملكيات الصغيرة، أو ممن لا ملكية لهم على الاطلاق. معظم المثقفين (من حملة الشهادات الثانوية والجامعية) هم من أهل الكفاية، ومنهم من تعود جذوره الاجتماعية الى أهل الكفاف. اما أهل الفكر من طبقة الذوات فهم قلة، لأن طبقة الذوات نفسها صغيرة العدد أصلاً.

للذوات بحكم وضعهم الاقتصادي، اتجاهات سياسية تختلف باختلاف فئاتهم، انما منها ما هو مشترك. أهم الاتجاهات المشتركة، هي حاجتها الى حرية العمل الاقتصادي والسياسي، وبالتالي، حرصها على الحد من امتيازات السلطان بواسطة النظام الدستوري. الواقع، ان فكرة الحرية في اساسها فكرة «ارستقراطية»، بمعنى انها مطلب اصحاب الامتيازات والأقوياء اجتماعياً. والمجتمعات الديمقراطية هي تلك التي توسعت فيها تلك الامتيازات مع الزمن، لتشمل الفئات التي هي دون طبقة الذوات. من بين البلدان العربية، مصر ولبنان فقط، كادا ان يسيرا في تلك الطريق، انما اجهض التاريخ الحديث ذلك المسار.

إن الرعاية والحماية، هما المطلبان الرئيسيان المشتركان بين أهل الكفاية وأهل الكفاف، وذلك امر طبيعي، إذ إن العوز يدفع هذه الفئات في الاتجاه المذكور. لذلك نجد ان أهل الكفاية وأهل الكفاف غير آمنين اقتصادياً أو اجتماعياً، وهم كثيرو المطالب من الدولة، من عمل وخدمات. لذلك نجدهم ممن يؤيدون تعظيم شأن الدولة، ودفع السياسة القومية نحو تأسيس النظام الوقائي الرعوي.

من الخصائص الخطيرة التي تتميز بها هذه الفئات من أهل الكفاية وأهل الكفاف، ان اعداداً ضخمة منهم مُستأصَلون (Uprooted) من قواعدهم التقليدية جغرافياً واجتماعياً وعملياً. لذلك نلاحظ عند معظمهم شيوع اتجاهين مهمين: انحلال الضوابط الاجتماعية والانتمائية التقليدية، والانتقال الى روابط جديدة لم يعتادوا الالتزام بها ملياً بعد، وانتماؤهم اليها لا يزال واهياً. وضعهم الانتقالي هذا، أدى الى ظهور ضعف في الاخلاق التقليدية والتملص من قبضتها، ذلك ان الضوابط الاجتماعية المرافقة لتلك الاخلاق في موطنهم المحلي الاصلي، قد أصبحت قليلة التأثير في المكان الجديد، عادة المدن.

هذا التحول النفسي له توابع اجتماعية وسياسية خطيرة: أولاً، تتقد في ظروفه وتحتد الروابط

---

(٢٤) ايليا حريق، «السراتية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٠ (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥).

الانتمائية الاثنية والطائفية والعقائدية بين تلك الفئات، وتتضارب اتجاهاتهم[٢٥]. ثانياً، يرافق التحول المذكور عدم استقرار سياسي، نظراً لتقلب الاوضاع الاجتماعية والنفسية والاقتصادية؛ وتترجم تلك النزعة عادة الى اضطراب سياسي، ومناهضة السراة الحاكمين من الذوات عادة، الذين تنقصهم القدرة على فهم الاتجاهات الجماهيرية والتجاوب معها. ثالثاً، ضعف مستوى الاخلاق بين هذه الفئات، وتظهر روابطها الانتمائية المتذبذبة سياسياً بين السراة الجدد، الذين اعتلوا سدة الحكم بما هيأته لهم تلك الفئات من أوضاع سياسية مضطربة، فأطاحوا بالسراة الحاكمين من الذوات. (اما في الجزائر وتونس، فإن مرحلة الانتقال قد تمت مباشرة على أيدي الزعماء المنتسبين الى طبقات أهل الكفاية وأهل الكفاف، الذين قادوا حركة الاستقلال القومية). والمستوى الاخلاقي الضعيف هذا، ينعكس في تصرفات السراة الجدد، من فساد واضطهاد لحقوق الانسان، والاستئثار بالسلطة، وتجاهل حقوق المواطنين، واللجوء الى العنف اجمالاً. ويظهر سياسياً بين الجماهير، وعدم اكتراثها بما تشاهده من انتهاك حقوق المواطنين، والحريات العامة دون احتجاج، وسعيها للاستزلام السياسي،والكسب السريع، بأي طريقة كانت. ثم إنها تبدي إلحاحاً شديداً على ان تستجيب الدولة لمطالبها المعيشية، التي تحتل مكان الصدارة.

والاخلاقيات تلك تترعرع في بيئة تعمّ فيها حضارة الفاقة وهي في طور انتقالي. فحضارة الفاقة في مجتمع تقليدي مستقر، لا تتصف بتلك الصفات، ولها اخلاقيات ثابتة يمكن الاعتماد عليها. اما في المجتمع المتحول، فالاخلاقيات لا تعود واضحة، وتكون متقلبة، والالتزام بها واهٍ. فالفرد يسعى أولاً الى ارضاء رغباته دون مراعاة المسلك السليم، وتحظى فلسفة الغاية تبرر الوسيلة بالقبول.

المثقفون إجمالاً بحكم انتمائهم الى تلك الفئات من أهل الكفاية وأهل الكفاف، يُظهرون صفات اجتماعية واخلاقية مثيلة لتلك المذكورة أعلاه. المثقفون، وأخص بالذكر النخبة بينهم، أي أهل الفكر، يعانون من آفات ثلاث: أولاها أنهم لا يتمتعون بمزايا القيادة الأخلاقية، لكي يصوبوا المسار السياسي المأساوي. ثانيتها، معظمهم اليوم يعمل داخل نوعين من المؤسسات هما: الصحافة والجامعات، والمؤسسات هذه هي ملك للدولة وتحت اشرافها، بالتالي، لا تتمتع بالاستقلال الذاتي (Autonomy) الكافي لأن يلعب افرادها دور القيادة المُصحّحة. ثالثتها، يشكو العدد الكبير من أهل الفكر، من الثقافة المحدودة التي تلقوها في المؤسسات الثقافية الوطنية، ومن العجز البالغ في الحصول على الكتب ذات القيمة الفكرية، ومن أسبابها صعوبة انتقال الكتاب العربي عبر الحدود القطرية.

إن الهزيمة السياسية التي مُنيَ بها الذوات على أيدي سراة منافسين لهم من أهل الكفاية، يؤيدهم في ذلك أهل الكفاف، اطاحت باحتمال ترسيخ الحكم الدستوري في المجتمع العربي، وافسحت في المجال لقيام الحكم المنفرد المستبد. (بعض البلدان كالجزائر وتونس، تم فيها الانتقال الى الحزب الواحد مباشرة بعد طرد المستعمِر).

كان لأهل الفكر العرب الدور الفعّال في ظهور الدولة القومية الرعوية، يؤيدهم في هذا الاتجاه المثقفون وجماهير الشعب من أهل الكفاية والكفاف. استخف المثقفون واهل الفكر بالدستورية

---

(٢٥) Harik: «The Ethnic Revolution and Political Integration in the Middle East,» and «The Impact of the Domestic Market on Rural-Urban Relations».

السياسية، ولم يعيروا أي انتباه أو تقدير للحد من سلطة الذين استولوا على الحكم، وهؤلاء أفراد من صفوفهم، كانوا في مواقع استراتيجية سياسياً ساعدتهم على الاستيلاء على الحكم. وكان أهل الفكر قد روّجوا، اضافة الى القومية المتطرفة، للصراع الطبقي واستغلالية طبقة الذوات التي نعتوها بالطبقة الطفيلية، ودعوا الى إزالتها واقامة نظام اجتماعي وقائي (Welfare State) مكانها. واتفقت دعوتهم هذه مع اهداف السراة الجدد. إن ما ابداه اهل الفكر هؤلاء، من مَيل نحو نظام عقائدي للفكر القومي والرعوي، متأثر بواقعهم في التركيبة الاجتماعية، وتربيتهم الفكرية التي تحملهم على اختزال الواقع وتجريده.

لو نحن راجعنا الاجهاضات القومية منذ القرن الماضي لوجدنا أولاً، فشل طبقة الذوات في ان تتحول الى طبقة رأسمالية زراعية وصناعية؛ ثانياً، فشل الحكم الدستوري في ان يترسخ؛ ثالثاً، فشل الدولة القومية الرعوية في الاداء، إن في حماية الوطن والمواطن أو في تأدية الخدمات الوقائية. فلا هي قضت على شبح الفقر، ولا نجحت في التنمية الاقتصادية، ولا في حماية الارض العربية.

إن الإحباط الذي قد حصل من جراء الفشل في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، كان شديد الوقع على الجماهير العربية، ولا يضاهيه في ذلك سوى الفشل في حماية الارض العربية، وليس ذلك لأن هذه المسائل تنال الجماهير مباشرة فحسب، بل أيضاً لأن الدولة القومية ـ الرعوية، بررت قيامها بادعائها الجدارة والحرص على تحقيق هذه القضايا بالذات.

كانت حصيلة تلك الاتجاهات خيبة كبرى. فإضافة الى نكبة الحريات السياسية والقومية، حصلت نكبة انمائية، إذ استأثرت بالحكم أقلية استراتيجية، هدرت الثروة القومية بسوء فهمها وتصرفها، وضربت أصحاب المبادرة من رجال الأعمال (Entrepreneurs)، وهم الفئة المؤهلة للدفع بعملية الانماء الى الامام. مهما يكن اعتراض المرء على رجال الاعمال، فإنهم يؤدون وظيفتين مهمتين، يجب ان لا يغفل أحد منا أهميتهما. الوظيفة الأولى، قدرتهم على الخلق وزيادة الثروة القومية. طبعاً عندما تكون هذه الفئة ضعيفة، لا بد للدولة، بخاصة ان كانت مؤهلة، ان تدخل بذاتها الحقل الاقتصادي، وتلعب دور رجل الاعمال. انما من سوء طالع البلدان النامية، ان قلة هي الفئات الحاكمة المؤهلة للقيام بتلك الوظيفة. الوظيفة الاخرى لرجال الاعمال، هي تعاطفهم مع فكرة الحرية السياسية، إن لم يكن خدمة للقيم الانسانية، فهي خدمة لمصالحهم. فعلى الدولة ان تصوّب مسلك رجال الاعمال إن رأت في سلوكهم شواذاً أو اساءة بالمصلحة العامة، لا ان تقضي عليهم. إن السراة الجدد من الحاكمين العرب بتشجيع من المفكرين، قد أحدثوا تراجعاً تنموياً خطيراً بضرب تلك الفئة الصغيرة الناشئة، وكان الحري بهم ان يعملوا على تهيئة اعداد كبيرة من المواطنين، وان يوسّعوا ويكبّروا تلك الفئة لا ان يقضوا على رأسمال بشري نادر.

نستخلص من ذلك، انه على المفكرين المعاصرين، الذين بدأوا يتيقظون لأهمية الحرية وحقوق الانسان، ان يعوا ان الحرية لا تظهر في فراغ، وان نجاح مساعيهم مرتبط مع التفاف جماعات اخرى حولهم، ذات مصلحة في تعميم الحريات السياسية. ولعله من أهم ما نتعلمه من الماركسية، هي نظرتها الحركية الى المجتمع، على انه حلبة صراع بين الجماعات من أجل السيطرة والكسب. فالسياسة اذاً عملية منافسة، وصراع مستمر من أجل تقويم مكانة أو مصلحة أو رأي، في نطاق تعمّه اعتبارات المصلحة القومية. أهل الفكر هم من هذه الجماعات المتصارعة مع بعضها بعضاً، وليسوا فقط فريقاً مواجهاً للأمير. انهم يتصارعون مع بعضهم بعضاًمن مواقع مختلفة، إما في المصلحة أو الرأي أو المكانة، اضافة الى صراعهم مع السراة المسيطرين من أهل الحكم. لذلك لا

يمكننا ان نضع المفكرين في خانة الكتبة، او أهل النصح للسلطان. فإذا اعتبرنا ان الحاكم هو صاحب القرار، وان المفكر يقدم له النصح في الوسيلة الفضلى لتنفيذ ذلك القرار، نكون قد عدنا الى عهد المماليك، حيث أهل السيف يفصلون في الأمور، وأهل القلم كتبة في خدمتهم.

إن صلة النصح هذه بين المفكر والامير، والتي يسميها سعدالدين ابراهيم[٢٦] الجسر الخشبي، باعتبارها بديلاً للعلاقة الفضلى، أي للجسر الذهبي، مرفوضة جملة وتفصيلاً، فهي تُجَرّد المفكر من جوهره وذاتيته وانسانيته، وتحوّله الى آلة طيّعة لا قول لها في ما هو حق او مثالي أو جميل، باعتبار ان القيم والبتّ فيها من اختصاص السلطان. ذاك وضع مقيت، والجواب ان نحرق الجسر الخشبي ونجعله طي النسيان. رحم الله المتنبي حين قال:

حتى رجعت واقلامي قوائل لي المجد للسيف ليس المجد للقلم
فاكتب بنا ابدا بعد الكتاب به فانما نحن للاسياف كالخدم

إن جعل دور المفكر نصيحة الملوك، يتضمن افتراضاً ما، وهو انه بالامكان تحييد السياسة، فلا تدخل المعاطاة فيها حقل القيم وتقرير الغايات. وهذا امر لا يتفق مع واقع الحياة السياسية، التي هي عبارة عن الصراع من أجل الفصل في امور القيم. وخلاصة القول، إن دور المفكر، هو الصراع من أجل اعلاء أمر القيم التي يؤمن بها، لا نصّ الشروط والسلوك المفروض اتباعهما بين الحاكم والمحكوم.

هناك فكرتان ماركسيتان اضرتا بالمجتمع العربي ضرراً بالغاً. الأولى، فكرة استغلال الانسان للإنسان المحصورة في نطاق ضيق، قائم على التصرف في القيمة الفائضة (Surplus Value)، والثانية، فكرة التنمية التي تضع التوزيع في المقام الاول، والانتاج في الدرجة الثانية من الأهمية. إن الفكر الماركسي، أظهر بساطة بالغة في اعتبار التغيير الهيكلي (Structural Change) في علاقات الانتاج، كفيلاً بحل قضية الانتاج، ولعل فشل السياسة الزراعية في عهد ستالين، وعهد ماو تسي تونغ اوضح دليل على ذلك.

طبعاً لم يكن التأثير الماركسي ليحصل في مجتمعنا، لو لم يجد فيه السراة الحاكمون افكاراً تناسب وضعهم. ففكرة الملكية العامة أو التأميم، زادت في معطيات نفوذهم، وأضفت شيئاً من الشرعية عليه. والمفكر العربي، وهو اجمالاً من شبه المجردين من الملكية الخاصة، لم ير في التأميم ما يضيره مباشرة، بل على العكس، شعر بتوافق الملكية العامة واتجاهه السياسي المنبعث من وضعه الاجتماعي. انما الذي لا يغتفر له، هو سهوه عن ان ملكية الدولة، أي التأميم، لا يعني الملكية العامة.

قليلون هم الذين لاحظوا، تعارض فكرة الملكية العامة الماركسية، مع فكرة ملكية الدولة اللينينية، وهو أمر بالغ الغرابة في أنظمة سياسية، تنفرد فيها اقلية استراتيجية بالحكم، دون ان يكون للشعب قول أو مشاركة. إلا أن فكرة التأميم والسياسة الرعوية الماركسيتي الجذور، تتفقان أصلاً مع حضارة الفاقة الشائعة بين أهل الكفاف وأهل الكفاية المتحدر منهما جل المفكرين. هذا ما يفسر انتشارهما السريع بين عامة الناس.

إن الفكرة الماركسية الرئيسية القائلة بالاستغلال القائم على أخذ القيمة الفائضة ركيكة للغاية، ولا بد من أن نتعرض لها هنا، ولو بعجالة، لما لها من أهمية في الدعوة إلى حرب الطبقات.

---

(٢٦) ابراهيم، «تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي».

العمل، في نظر ماركس، هو الذي يولّد القيمة الاقتصادية الفعلية، والغبن يحصل عندما يقوم صاحب العمل بتعويض العامل ليس بما يقابل انتاجه، بل بما يسد رمقه، أي تسديد جزء من قيمة ما أنتجه العامل بشغله. يعني ذلك أن تعويض العامل، إما أن يكون بمنحه ما يبقيه على قيد الحياة كي يقوم بعمله، أو باعطائه ما يقل عما أنتجه.

الموقف الذي نأخذه من هذه النظرية، هو أنه ليس هناك ما يمكن تسميته فائضاً، لأن هذه الفكرة ذاتية (Subjective) للغاية. فلو قيل إن الفائض هو ما فاض عن حاجة العامل للبقاء، فلا بد من ان يحدد أحد ما هذا الفائض، وما الذي يفي ببقاء العامل. هل يعني البقاء المأكل والمشرب والمسكن فقط؟ أم يعني العناية الصحية أيضاً؟ هل يفترض التعليم وكلفة النقل الى مكان العمل؟ هناك حالات تستوجب ان يكون للعامل منزلاً مجهزاً بالماء والكهرباء والتدفئة، وان يكون لديه وسيلة نقل خاصة كي يستطيع ان يقوم بعمله؛ وهناك حالات لا تستوجب كل هذه الامور. اما اذا كان التعويض هو ما قلّ عما انتجه العامل في ساعات شغله، فلا بد أيضاً من أن يعين احد ما مقدار ذلك التعويض، ما دام العامل لا يعوض بالمثل. يمكن ان نتكلم هنا، عن جزء من الناتج قد نُزع من العامل. ولكن ان نحن سمّينا ذلك الجزء فائضاً، لاعترفنا بعدم حاجة العامل له وما هذا بالأمر المقصود. لو تركنا للعامل، أو لأي انسان، ان يقول متى يصبح مدخوله فائضاً عن حاجته، فإننا سوف نضطر ان ننتظر زمناً طويلاً. أنا لا أود ان أدخل هنا، في ملابسات نظرية اخرى، ترافق فكرة القيمة الفائضة، مثل دور الممتلكات والمعدات والفرق بين الثمن والقيمة، او الفرق بين قيمة عمل عامل فني وآخر يدوي، أو صعوبة تحديد قيمة العمل في الخدمات والمؤسسات الكبيرة، مثل ان نعيّن قيمة ما يقوم به استاذ الجامعة من عمل، في حين انه لا ينتج سلعة. كل ما اردته هو الاشارة الى صعوبة الاخذ بتلك الفكرة الرئيسية في الفكر الماركسي.

هناك معضلة نظرية أخرى ترافق فكرة القيمة الفائضة الماركسية لا بد من ذكرها، لأنها تخصنا مباشرة في السياسة التنموية. هناك حالات عمل لا وجود للاستغلال فيها بالمعنى الماركسي، أي أن العامل قد ينتج أقل من كلفة تشغيله، مما يجعل حياته مغمورة بالفقر. بمقدور صاحب العمل أن يؤدي لعامل من هذا النوع جميع ما انتجه ولا يكون ذلك كافياً لسد رمقه وهذا فعلاً ما نراه اليوم في بلدان نامية عديدة، منها ما هو اشتراكي ومنها غير اشتراكي، حيث لا يفي ما ينتجه العامل بتكاليفه المعيشية، فتعوضه الدولة عن ذلك بما يُسمى دعم الاسعار. يعني هذا، ان ما ينتجه العامل، قد لا يوفر أي فائض، لا بل يقع في النقصان. فالماركسية بتشديدها على التصرف في «الفائض»، لا تخاطب المشكلة الرئيسية في البلدان النامية، حيث تشكل الانتاجية المنخفضة المعضلة الرئيسية، هذا من جهة. ومن جهة اخرى، نجد أن انواع الاستغلال، أي استغلال من الانسان لأخيه الانسان، متعددة ولا يمكن حصرها في علاقة واحدة كما تفعل الماركسية. الا اننا لسنا هنا في معرض الخوض في أنواع الاستغلال، ولا شك ان الواحد منا، يمكنه ان يستعيد ذلك في الذاكرة لنفسه.

الخلاصة، ان البؤس الاجتماعي ليس نتيجة الاستغلال فقط، لا بل في وطننا العربي الذي هو جزء من العالم النامي، معالجة الفقر يجب ان تعود الى الاسباب الرئيسية وهي إرث الفاقة، السياسات الخاطئة، الانتاجية المنخفضة والتأهيل غير الكفوء. التوزيع ليس كل ما في الأمر، حتى التوزيع المطلق في بلد فقير لا يحل مشكلة الفقر. خذ مثلاً مصر، الذي يُقال انها عادت الى الرأسمالية وتتفاقم فيها الفروقات الطبقية، لو وُزِّع الدخل القومي برمته على المواطنين بالتساوي،

لكانت حصة الفرد تقتصر على ٥٠٠ دولار في السنة فقط. احصاءات الدخل القومي للفرد، تعطي صورة نظرية عما يبلغه دخل الفرد في حال توزيع الثروة القومية بالتساوي بين جميع المواطنين. ان مراجعة جداول احصاءات بلدان العالم الثالث غير المنتجة للنفط، تدل على صغر حصة الفرد من الدخل القومي، لدرجة أنها لا تفي بما يحتاجه معيشياً. يفيدنا ذلك على ان مشاكل العالم الثالث الاقتصادية، ليست مسألة استغلال او توزيع في الأساس، مع العلم اننا لا ننكر، بل أيضاً نستنكر، وجود الاستغلال وسوء توزيع الدخل وانتشار الفساد.

إن مسألتي العدالة الاجتماعية والتنمية، لا يمكن تحقيقهما باتباع خيار ذي حدين لا غير: إما طريق التوزيع أو طريق الانتاج. الاختيار ليس بين الواحدة أو الأخرى. في مجتمع الفاقة، ومعظم مجتمعاتنا من ذلك النوع، مسألة الرعاية والحماية لعدد كبير من المواطنين، واجب قومي ولا يمكن تجاهله. وفي اسوأ الحالات، على الدولة ان ترسم خطاً ادنى لحالة اجتماعية غير مقبولة انسانياً. فالدولة الوقائية الصالحة، تعمل على رفع مستوى المعيشة بين المواطنين، باتباع مسلك ايجابي يعي على ان القدرة على رعاية المعوزين من المواطنين، لا تنفصل عن القدرة على بناء نظام اقتصادي سليم فعال. فالمجتمع الوقائي، لا يمكن ان يقوم على الاخذ من المنتج والعطاء للمستهلك. إن هذا النظام الذي قامت عليه سياسة الدعم للاسعار، أدّى الى تفاقم أمر الفاقة. وكان الاجدر بالقيادات السياسية ان تدعم الانتاج لا الاستهلاك، لانها بذلك توفر السلع الضرورية وبأسعار في متناول اليد. وما من شك، في ان التفكير المعادي تجاه ذوي القدرات الانتاجية، لعب دوراً في سنّ مثل تلك السياسة المعيقة للتقدم. ومن مظاهرها في مصر التأييد شبه الكلي لسياسة الدعم من قبل المفكرين، واهمال شبه كلي لمعاناة المنتجين، حتى عندما يكون المغبون من المنتجين الصغار.

إن نمط التوزيع الذي تحمس له أهل الفكر، من الذين في الحكم وخارجه، مستقٍ في الواقع من القطاع الزراعي، حيث نجد بساطة في نظام الانتاج. إن توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين، ليس أمراً يتفق مع العدالة الاجتماعية فحسب، بل امر قابل للتطبيق دون ان يؤدي بالضرورة الى هدر وخراب الثروة القومية. ذلك ان الانتاج الزراعي، يمكن ان يتم على اساس وحدات انتاجية صغيرة، بخاصة اذا ما توافرت الظروف المؤاتية. هكذا تصل للمغبون من المواطنين حصته من الثروة القومية مباشرة وتتم الفائدة، بخلاف ما هو الامر في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الاساسية. ويبدو أن أهل الفكر العقائديين عندنا، لم يتنبهوا الى اهمية هذا الفرق. من الواجب ان نشير ايضاً، ولو بعجالة، الى ان الاصلاح الزراعي ذاته، يحتاج الى سياسة اقتصادية حكيمة كي ينجح. وفي الوطن العربي، مصر الناصرية تظل الحالة الوحيدة التي نجح فيها الاصلاح الزراعي نجاحاً صريحاً.

إن التركيز على الانتاج وكيفية زيادته، أكثر فائدة لجماهير الفقراء العرب وغير العرب من الدعوة الى حرب الطبقات، والتوزيع العقاري، والعنف. فتأهيل المواطن يعني منحه قوة اجتماعية وسياسية لا تقل أهمية عن الملكية، فهي أيضاً توزيع، توزيع للوسائل الكفيلة بالانتاج والكسب الاقتصادي.

لماذا نتكلم عن المسألة الماركسية في معرض الحديث عن المفكرين والانماء؟ الواقع انه رغم ان معظم اهل الفكر العرب في الحكم او خارجه، لم يعتنقوا الماركسية حرفياً، فهم قد تأثروا بنظرتها الى الفروقات الطبقية والاستغلال ، وركّزوا على مسألة التوزيع، وتجريد الطبقات المالكة

من ملكيتها، وبناء المصلحة العامة على أساس الملكية العامة التي هي في قاموسهم التأميم. ولو انهم نظروا الى الامر بحرية فكرية مجردة عن الايديولوجية، للاحظوا ان تلك المنظومة لا تحل المشاكل بل تؤدي الى تفاقمها، وان أحد أسباب الفقر والبؤس الرئيسية في المجتمعات العربية، هو فقدان الكفاءات البشرية، وحاجة هذه البلدان الى خبرات في الاعمال، اضافة الى رأس المال.

إن معظم بلدان العالم الثالث تشكو من النقص البالغ في اعداد ذوي الخبرات ورجال الاعمال المُدبّرين (Entrepreneurs). تصوروا مثلاً اننا في البلدان العربية التي نتكلم عنها هنا، قام أهل الفكر في الحكم وخارجه، بالقضاء بكل قصد وتصميم على الاعداد القليلة المتوافرة من ابناء المبادرة هؤلاء، بدل ان يعملوا على تنشيطهم، وتوسيع قاعدتهم، ومساعدة الآخرين كي يلحقوا بهم. ولكن السراة الحاكمين الجدد حطموا من هؤلاء مَن أرادوا تحطيمه، وضَيّقوا على غيرهم، وحصروا نشاطهم في بوتقة ضيقة. وتختلف درجة التضييق من بلد الى آخر. في تونس كانت وطأة الحكم عليهم خفيفة، والى حد ما في الجزائر، واشتدت في ليبيا ومصر وسوريا والعراق. وفي حين انه كان من الحكمة ان تدخل الدولة مجال الاعمال الى جانب المواطنين، لسد الفراغ والعجز في طاقاتهم الاقتصادية، فإنها في الواقع اقالتهم واحتلت مكانهم واستولت على اعمالهم. واقامت في مكانهم طبقة من العقاريين الريعيين من غير المنتجين. وهؤلاء لا يقتصرون على ملاك المباني والشقق، بل يشملون الموظفين على مختلف فئاتهم. نعم الموظفون هم من العقاريين الريعيين، لأن علاقتهم بالوظيفة كعلاقة المالك بالعقار. الحفاظ على الوظيفة مؤمن مدى الحياة والمعاش كذلك، اما الآداء فلم يعد ملزماً أو واجباً. أصبح بقدرة الموظف ان يحضر أو لا يحضر لمكتبه، أن ينتج أو لا ينتج، فهو كمالك الشقة يقتطع ريعاً من وظيفته، وكفى الله المؤمنين شر القتال.

خلاصة

ليس هذا البحث بحملة على الماركسية رغم كل ما ورد فيه، بل هو دعوة الى اعادة النظر في السياسة والمجتمع. انه دعوة الى اعادة النظر في الدولة القومية، النظر في الدولة الوقائية ـ الرعوية، في الدولة الرأسمالية! اعادة النظر في الماركسية والليبرالية والاصولية الدينية. فالتجريد النظري والعنف يَعمّان تلك الاتجاهات جميعاً، ولا غرو في ذلك، فالتجريد النظري عنف ويغذي النزعة لإلغاء الانسان ورفع شأن النظام. انه اختزال للانسان، للفرد، للجماعة الذين يستعاض عنهم برقم. الأرقام لا تشعر ولا تنتمي ولا تتعاطف ولا تتذكر ولا تتأمل؛ تدخل المسرح وتخرج منه دون ارهاق أو جهد بشري. والانتلجنسيا هم اسياد التجريد، ولو انهم في الوطن العربي لا يعون بصراحة انهم يمارسون العنف الفكري ويباركونه على الساحة السياسية باسم التقدم والتقدمية. وهم لا يأبهون اذا ما أدت دعوتهم الى تحطيم جماعة بكاملها، فالغاية شريفة.

ندعو هنا إلى احترام الجماعة الطبيعية والشكلية وحمايتهما، لا لصيان كيان الفرد فقط، لأن الجماعة في بيئتنا تكاد تحتل مكانة الفرد في دول أخرى. والجماعة قد تكون وظيفية أو غير وظيفية سيّان. فالذين يختزلون الفرد أو الجماعة، مثلهم مثل المفكر الفرنسي جان بول سارتر، الذي أيّد الثورة الجزائرية ضد ابناء وطنه باسم التقدم والتحرر، وباسمها قال ان من يقتل اوروبياً ينال عصفورين بحجر واحد. جميل هذا القول بالنسبة إلينا بخاصة نحن العرب المعنيين أصلاً بالثورة الجزائرية. ولكن لنقابل موقف سارتر هذا مع موقف ألبير كامو الفرنسي ايضاً، وهو من الفرنسيين الجزائريين؛ وهو لا يقل عن سارتر شدة في نقده للفاشية والاضطهاد وانهيار القيم في اوروبا. الا

ان كامو على الرغم من انه كان يؤيد حقوق الجزائريين، فإن موقفه من الثورة الجزائرية، كان متذبذباً وموضع نقد. فهو رغم تفكيره الحرّ والمثالي، لم يستطع ان يختزل جماعته من المستوطنين الاوروبيين، رغم انها كانت تعمل على قهر الجزائريين. فقد كان يعي انه واحد منها، له فيها احباب واقرباء وذكريات. كيف يمكن لأحد ان يُلغي له جماعته؟ كيف يمكن له هو ان يختزلهم في معادلة نظرية تحيلهم الى ارقام في معادلة التقدم والحرية؟ المفروض بي كعربي، ان ارتاح لموقف سارتر، وان استنكر موقف كامو المائع، ولكن الحق يقال إن كلام سارتر لا يُريحني بل يُؤلمني ويُخيفني، وإني أقدّر موقف كامو وأشعر معه وأرتاح اليه. موقف سارتر اليوم صدفة في صالحي، وقد يصبح غداً عليّ ودون رحمة. إن موقف سارتر من المواقف التي تؤدي في النتيجة الى التصفيات الستالينية. انها المواقف التي تقيم ابناء البيت الواحد على بعضهم بعضاً. لكن موقف كامو، هو الذي لا يسمح لأحد أن يُلغي أحداً. انه يدرك ضرورة حلّ الخلاف بين الجماعات، ولكن بالتعامل مع البشر لا الارقام، بالتخاطب والتفاهم والتعاون في اطار المنافسة الشريفة من أجل وطن ومجتمع انساني. مَن منا لا يزال يؤمن باختزال الانسان وبالعنف كوسيلة لحل مشاكلنا العويصة، ادعوه الى لبنان وليرى.

الليبرالية الكلاسيكية ليست ما ادعو اليه، وبعض الأفكار التي يمكن اعتبارها ليبرالية لا تبرر ذلك. نحن بحاجة اليوم الى تفكير حرّ خلّاق يتجاوب مع العوارض التي تنتاب مجتمعنا، ولسنا بحاجة الى وصفة جديدة. المجتمع العربي في مرحلة تطوره الحالية، لا يمكن ان يقوم عل الفردية الجامحة، ولا تتوافر فيه الشروط الواقعية لكي يستجيب للادوية الرأسمالية الصرف. فالرأسمالية، أمرحلية كانت أم نهائية، سيّان بالنسبة الى المجتمع العربي، فإن كان المجتمع لا يستجيب للأولى، فهو لا يستجيب للثانية. ففي مجتمع تنقصه الخبرات، وأهل المبادرة، ورأس المال، والسوق الضخم، وتعمّ فيه الأمية والفقر، لا يمكن ان نحيّد الدولة أو نخرجها من حلبة الصراع من أجل التنمية. فالدولة مضطرة وملزمة بأن تلعب دور هؤلاء المفقودين جميعاً. انما واجبها هذا، لا يعني ان لها الحق ان تُقدم على المشروع دون خبرة أو استعداد أو استشارة، أو ان تعتبر ذاتها فوق الآخرين، وان تدّعي الاستئثار بالفضيلة والوطنية وتلغي وجود الآخرين، وتضيق الخناق على كل من ترى فيه ما لا يعجبها، وان تهدر الثروة القومية باسم التقدمية والعدالة الاجتماعية. ليس من واجب الدولة ان تلعب دوراً اقتصادياً رائداً وخلاقاً فحسب، بل مسؤولاً أيضاً. وعليها ان كانت غير مؤهلة أو مدربة على العمل في الحل المذكور، ان تنشد الخبرة وتتقنها، وان تشرك المواطنين بالقرار.

إن دور الدولة الوقائية الانساني في الوطن العربي قد أُجهض، ليس لأن الدولة غير مؤهلة مبدئياً لأن تلعب دوراً اقتصادياً، كما يحلو للبعض ان يقول، بل لأنها غير مؤمنة بما تدّعي، غير واثقة بنفسها أو بشعبها، خائفة، تجهل حدودها، غير مستعدة ان تكتسب الخبرة، مستأثرة بالسلطة مغتصبة لها، تختبىء وراء العنف وتمارس خدعة الكلام، تلك الخدعة التي يتقنها أهل الفكر أحسن اتقان.

الاسئلة الملحة الآن هي، كيف نمارس الدولة الوقائية دون ان نشيع روح العداء للنجاح، دون أن نخرّب الاقتصاد القومي، ودون أن نخلق اجيالاً تعيش بالصدقة والاحسان، ودون ان نربي مواطناً يترعرع في تبعية مزمنة للدولة؟ كيف نبعث بدولة وقائية تعرف كيف تنتج دون ان تلوذ بالقهر والاستبداد والتخريب؟

كيف يمكننا ان نحافظ على الحريات وحقوق الفرد والعائلة والجماعة والمؤسسات، دون ان ننزلق الى الفوضى والتصرف الاعتباطي والاستغلال وتجاهل حقوق الآخرين؟ كيف نمارس الحريات وبيننا من الضعفاء المحرومين من لا يستطيع ان يذود عن نفسه أو يدرك حقوقه، ولا يفهم سوى مطلب واحد هو الحصول على لقمة العيش؟

كيف نحقق الحكم الذاتي (Autonomy) لأكبر المؤسسات التي يعمل فيها وينطلق منها المفكر العربي حالياً، اعني الجامعات والصحافة، في مجتمع تملك فيه الدولة تلك المؤسسات التي تحوي أكبر عدد من رجال الفكر العربي اليوم؟

كيف يلعب أهل الفكر دورهم القيادي وهم دون إيمان بالانسان؟ كيف يبعثون المجتمع حياً وهم لا يراعون المسألة الاخلاقية، ولا يربطون السياسة والايديولوجية بمناقب اجتماعية سليمة يؤمنون بها؟

نحن اليوم مدعوون للاجابة عن تلك الاسئلة، وعلى بدء الحوار في كيفية اعادة الحياة العربية الى النقاهة والامان □

الحرب اللبنانية: في قراءتها وفي سبل الخروج منها

د. غسان سلامة

استاذ في قسم العلوم السياسية ـ الجامعة الاميركية في بيروت، واستاذ زائر في جامعة باريس الأولى ـ فرنسا.

ـ ١ ـ

تنتهي مقاربات الحرب، في جلها، عند انتظار الحل السياسي. فالاقتصاديون والتربويون والاجتماعيون وأصحاب الحرف وغيرهم، ممن يمتهنون وظائف غير مرتبطة مباشرة بالسياسة كرجال الدين ومعظم المثقفين، يلتقون في أغلبيتهم الساحقة عند القول بأن المشكل في جوهره سياسي، وأن حلّه بالتالي، لا يمكن أن يكون إلّا سياسياً. ومنهم من يضيف أن الاقتتال العسكري ما هو في الواقع غير متابعة للسياسة، وإنما بوسائل أكثر عنفاً.

لكن هذا الالتقاء الواسع حول اتهام السياسة بأنها أساس الحرب، وهذا التوافق على انتظار الحل السياسي، غالباً ما يغفلان الموضوع الأساسي وهو تحديد تلك السياسة. فالسياسة شأن قابل للضيق والإتساع بصورة تكاد لا تحصر. فمنهم من يرى فيها ميداناً لمتهني السياسة، الذين يعيشون لها، وفي الغالب منها، يلتقون فيه أو يختلفون، ويكون لاتفاقهم أو لخلافاتهم نتائج واسعة على مجتمع يصوَّر ضمناً وكأنه خارج السياسي، يتلقى ضرباته، ويعيش إزاءه في حال من الاستتباع غير المرغوب به بالضرورة. إذّاك يصبح اهتمام أي فرد من خارج ذلك الميدان المحصور، مما يجري فيه من أمور، وما يتخذ في حيّزه من مقررات، نوعاً من التعدي غير المبرر والمعاقب عليه في الغالب. فكم من أب نهر ابنه المشدود لزعيم أو لحزب أو لفكرة بقوله: «دعك عن السياسة يا بنيّ، فللسياسة اصحابها». ذاك هو التحديد الحصري للسياسي، كمجال اجتماعي ضيّق، ليس من السهل ولا بالضرورة من المرغوب به ولوجه، والذين يتبنون هذا التحديد للسياسة، ينتظرون اليوم من السياسيين أن يكفّوا عن التجافي والاقتتال، فيرتاح «الشعب المغلوب على أمره» من ويلات تقاتلهم. «فما دخلت السياسة شيئاً إلّا أفسدته» كما جاء في المأثور. ومن المفضّل بالتالي ألّا تفسد السياسة بعد اليوم إلّا أولئك الذين جعلوا منها مهنتهم.

لا يخلو تحديد السياسة على هذا النحو الحصري من توجه شعبوي، ادّى في عدد من الحالات، إلى نمو تيارات فاشية قادها سياسيون أرادوا بناء زعامتهم على حساب مجموع

السياسيين، وهي وسيلة أصبحت رائجة، ويبقى مفعولها حيّاً حتى تتبدّى للمواطنين الطبيعة السياسية جداً لحملات بعض السياسيين على كامل مهنتهم. وفي لبنان بالذات، نشأت تيارات عديدة معادية للسياسيين بوصفهم فئة تكاد تكون معزولة عن الشعب. فاتُّهموا أيام الرئيس الراحل فؤاد شهاب بأنهم «أكلة جبنة»، وللسيد موسى الصدر حملات مشابهة. ونُقل مراراً عن مسؤولين كبار في سوريا قولهم إن السياسة مصدر عيش وثراء لعدد كبير جداً من اللبنانيين، يشكّلون «عالة» على المجتمع اللبناني، الذي لا يبرر الشأن العام فيه، هذا العدد الكبير من المتفرغين للسياسة.

مقابل هذا التحديد الحصري للسياسة، يبرز تحديد واسع مفاده أن كل شيء هو بالنهاية سياسي: السياسة نفسها والدين والمال والمجتمع، التربية والصحة، المسرح والسينما، الجيش والرياضة. وكنه هذه النظرة هو أن الدولة تخفي في ثناياها غلبة فئة، أكانت هذه الغلبة طرية أم قاسية، جزئية أم كاملة كما في الأنظمة الاستبدادية. وقد تكون الفئة، وفقاً للتحليلات، طبقة اجتماعية أو طائفية أو مجموعة اثنية أو عائلة. هذه الغلبة، التي يلتقي حول مركزيتها، عبد الرحمن ابن خلدون وانطونيو غرامشي، تفسّر نوعية السياسات التي ستتبع، وهوية المستفيدين من هذه السياسات. فالدولة، إن دفع هذا المنطق إلى حده، ما هي إلّا ستار تتخفّى وراءه فئة متحكّمة، وما هي إلّا وسيلة بين أيديها لزيادة تحكمها.

في تحقيق هذه الغلبة، في مهادنتها أو على العكس في مقاومتها، تجد آنذاك مغزى الحياة الاجتماعية، وايديولوجيا الابداع الفني، والتوجهات الكبرى في مجال الصحة والتربية والأشغال الكبرى. فالمسيطرون على الدولة، يتحكمون بالضرورة بالعائدات الجمركية والضرائب ويعيدون توزيعها وفق مشيئتهم ومصالحهم. ليس إذاً من فئة سياسيين خارج المجتمع، لأن لكل جماعة من المجتمع سياسيوها. وانتصار جماعة على اخرى، وطبقة على طبقة أو طائفة على طائفة أو حزب على حزب، يأتي بالمنافع لمصلحة كل أعضاء الجماعة، كل في موقعه ووفقاً لوظيفته. من هنا، فالسياسة لا تعد مجالاً لمتهنيها بل محرّكاً لفئات المجتمع كافة، يفسّر صعود هذه وهبوط تلك. وترى هيمنة السياسة في المجال الثقافي حادة سيّما في لبنان، الذي يتساءل أحمد بيضون عنه بالقول: «كأنما الثقافة في ذاتها هشة القوام لا يصعب على السياسة أن تتناوشها من الداخل، أو كأنها، وهذا هو الأصح، مندمجة والسياسة في جسم واحد، لاختلاط ما هو سياسي عندنا بكل ما هو أهلي».

ولئن كانت هذه الاعتبارات عامة، تنطبق على لبنان وعلى غيره، فإنها تتشابك في لبنان بمسألة أخرى، يتناساها بعض الداعين لحل سياسي، وهي مسألة استقلال وتمايز السياسي في لبنان عن الطائفي. هل يمكن اختزال السياسي إلى تمايز اللبنانيين طائفياً، وبالتالي إلى تفاوتهم أو تنابذهم؟ في مراحل عديدة، تبدو الاجابة بنعم عن هذا السؤال واقعية، ويبدو بالتالي أن البعد الطائفي لتحديد المسلك السياسي، يحتل رقعة الذهن الفردي بأكمله، أو على الأقل فهو يتطابق تماماً مع دوره كمواطن. لكن أي تكريس لهذا التطابق الكامل، يثير ردود فعل معارضة من قبل اللبنانيين الذين، وإن قبلوا بواقع انتمائهم لطائفة، ما انفكوا يرددون أن هذا الانتماء بُعد من أبعاد متعددة في شخصيتهم السياسية، وبالنسبة إلى كثيرين منهم، فليس هو البعد الأهم.

المنطق الطائفي يؤول في مؤداه إلى مسلكين: المسلك الانعزالي أو المسلك التوافقي. المسلك الانعزالي يشدد أولاً على استمرار البنية الطائفية وعلى تمايزها عن البنى المشابهة. وهو يدفع الآخرين إلى التماثل معه في التشديد على هويتهم الطائفية وإن كانوا غير مستعدين لذلك، أو غير

قابلين. فالمنطق الطائفي، منطق يعتمد لعبة المرايا، بحيث يحمل تطيّف البعض على إثارة التطيف لدى الآخرين.

في حلته الانعزالية، يذهب المنطق الطائفي إلى ضرورة التوصل لترجمة جغرافية للهوية الطائفية، فيتم بالتالي جمع أبناء الطائفة على أرض تكون أرضهم وتحمل بوضوح هوية المقيمين عليها. فينفتح الباب أمام الانفصال التام عن الجماعة، أو في أقل الحالات حدة، أمام الاتحاد بصورته الفدرالية. ولكنها فدرالية مغلقة، لأن هدفها الأساسي استمرار البنى المكونة لها، ديمغرافياً وجغرافياً، كبنى ذات استقلال ذاتي مهددة على الدوام بالذوبان، وساعية بالتالي على الدوام لمانعة كل أشكال الذوبان في الكل الوطني أو في الأكثرية.

أما في حلته التوافقية، فالمنطق الطائفي ينطلق من اعتبار البنى الطائفية قائمة ومستمرة، لكنه يصبح أقل سعياً، وربما معارضاً تماماً، لمبدأ ترجمة هذه التمايزات إلى مساحات جغرافية. فهاجسه مزدوج: الإقرار بوجود الطوائف كبنى أساسية محددة للمسلك السياسي من جانب، والعمل من جانب آخر لايجاد مجال لتوافقها. ويحق القول إن المنطق الطائفي، بحلّته التوافقية، كان لفترة طويلة، التيّار الأوسع في لبنان، وإن الحرب تمثل أزمته لأنها تجعله هدف نقدٍ لا من خارجه، أي من أولئك الساعين للاندماج والانصهار كما في السابق، بل من أولئك الذين يريدون دفعه إلى حدوده القصوى، بهدف جعله معياراً مطلقاً.

بمواجهة المنطق الطائفي، الأكثري بين السياسيين وعلى الأرجح بين المحللين أيضاً، ترى منطقاً يرفض المساواة بين السياسي والطائفي. ومنهم من يذهب بعيداً إلى حد القول إن السياسي ليس لبوس الطائفي فحسب، إذ هو أساسه وعلة وجوده. والمفروض أن السياسة التي خلقت الطائفي، قادرة أيضاً على محوه وتجاوزه. يرى مهدي عامل مثلاً أن الطائفة ليست شيئاً، بل علاقة سياسية محددة بشكل تاريخي محدد من حركة الصراع الطبقي، في شروط البنية الاجتماعية الكولونيالية[1]. وفي هذا المنظور، فإن الطائفة ليست جوهراً، أي أنها لا تقدم بذاتها بل هي «في وجودها المؤسسي ككيانات سياسية، قائمة بالدولة»[2]. وبصورة أوضح يرى عامل: «ان الطوائف ليست طوائف إلّا بالدولة ـ لا بذاتها كما يوهم الفكر الطائفي ـ والدولة في لبنان هي التي تؤمّن ديمومة الحركة في إعادة انتاج الطوائف كيانات سياسية هي، بالدولة وحدها، مؤسسات»[3].

هذا حكم مبرم على استقلالية الطائفي الذاتية، مضمونه أن الطائفية في لبنان ليست إلّا برنامجاً سياسياً للنخبة (أو للطغمة في التعبير الماركسي) الحاكمة. وفي واقع الحال، فإن هذا الحكم مرفوض من أغلبية المحللين، سيّما في المرحلة الحالية المشحونة بالتمذهب والتطيّف. ويزيد من ضعف هذا الحكم صدوره عن مفكر ماركسي كان، قبل اغتياله، ملتزماً حزبياً. على الرغم من كل ما سبق، فإن هذا الخط الفكري يستحق أكثر من رفض مبدئي. فالوجود التاريخي للطوائف أصبح ثقيلاً على الذهن الجماعي، لدرجة أن انقطع البحث تماماً أو كاد عما فعلته الدولة القائمة بالطوائف. وكأن الكيان اللبناني لم تكن له سياسة طائفية أي مشروع خلق الطائفة أو تمييزها، وكأن الطوائف قد خرجت منذ حوالى سبعين عاماً على إنشاء الكيان المعاصر، نقية طاهرة كما كانت

---

(١) حسن حمدان [مهدي عامل]، **في الدولة الطائفية** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦)، ص ١٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٩.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣.

قد دخلته عام ١٩٢٠ عند إنشاء الكيان المعاصر. وهذا بالطبع أمر تناقضه أي دراسة مقارنة بين الكيانات العربية المعاصرة التي نشأت منذ انهيار السلطنة العثمانية.

- ٢ -

لماذا لم يزل التساؤل حول شرعية الكيان اللبناني قائماً؟ ربما لأنه، كما يرى ايليا حريق، في وضع صعب للغاية، هو وضع استثناء الاستثناء. يرى حريق في بحث نشرته مجلة «المستقبل العربي»[٤]،أن النشأة التاريخية للكيانات العربية لم تكن امتداداً لإرادة أجنبية، أمرت بقيام هذه الكيانات، وحدّدت هوية القيمين عليها بعد أن قررت خط حدودها. فللدول العربية في رأيه شرعية تاريخية، منبثقة من كون تلك الكيانات المعاصرة جاءت نتاجاً لعمل دؤوب لقوى محلية، عملت خلال قرون باتجاه بناء الدولة الحديثة في المغرب ومصر، في السعودية وعُمان وغيرها. ولكن حريق ما يلبث أن يستثني من هذه القاعدة، قاعدة أولوية القوى المحلية في نشوء الكيانات، منطقة الهلال الخصيب الذي يرى أنها قسمت دولاً معاصرة بالأساس وفقاً لإرادة المستعمر الغربي. ولكن حريق يستثني لبنان مرة أخرى، إذ يجد أن لبنان، على عكس الدول الأخرى القائمة في منطقة الهلال الخصيب، كان في الأساس نتاج إرادة محلية بدءاً بالإمارة الدرزية، استمراراً مع المتصرفية وانتهاء بلبنان الكبير.

بما هو استثناء لما حصل في بلاد الشام، يكون جبل لبنان بالتالي أصلاً طلباً لكيان معاصر. وبما هي امتداد لبلاد الشام، تكون المقاطعات اللبنانية الأخرى امتداداً لأزمة الهوية الكيانية، التي استولت على سكان بلاد الشام بعد انحسار الدولة العثمانية، تلك الأزمة التي أدت إلى مفاهيم كالوحدة السورية والهلال الخصيب وللمفهوم «الشامي» (منح الصلح) للقومية العربية، التي يريدها أصحابها اندماجية شاملة. لذا، قد لا يكون اللبنانيون كيانيين أكثر من بعض المصريين أو التونسيين أو المغاربة. وقد لا يكون بعضهم الآخر معاد للكيان أكثر مما هي الحال لدى قوميي سوريا والعراق. ولكن المسألة هي في تجاور «القاعدة» و «الاستثناء» (في نظرية حريق) ضمن الحدود الواحدة، واضطرارهما للتعايش. هذا التعايش المفروض، بين الكيانيين والمشككين بالكيان، يجعل من مواقف هؤلاء وأولئك أكثر جذرية من المعدّلات العربية المعروفة. ولكن المسألة في الأساس، في جوهرها،لا تبدو في لبنان أكثر حدة مما هي خارجه.

ولكن المسألة لم تعد حكراً على المؤرخين، بل أصبحت جزءاً من اللعبة السياسية أو هي بالأحرى غطاء لها. فالكل أصبح مؤرخاً. عن متصرفية جبل لبنان يقول سياسي سوري رفيع إنها كانت «جزءاً من الدولة العثمانية» كباقي المنطقة، ويجيبه سياسي كياني لبناني أن «لبنان كان دولة في متصرفية مستقلة عن الدولة العثمانية ادارياً وسياسياً ومالياً (...) وهو شكّل كياناً دستورياً مستقلاً حراً حيادياً». ويدعّم حريق هذا الرأي بقوله «كان من حسن طالع اللبنانيين، أنهم استطاعوا على ممر القرون المشاركة في تكوين ذاتهم ونظامهم السياسي، مما لم يتح لجيرانهم من العرب في مناطق سوريا وفلسطين والعراق». بينما نظر كوثراني إلى لبنان على أنه «نتاج لاختراق الرساميل الغربية التي عملت في المنطقة، تجزئة من ضمن مشروع واسع لتفكيك عناصر تماسك الوحدة العربية ـ الاسلامية».

من الممكن أن يستمر هذا الجدل طويلاً بين السياسيين وبين المؤرخين على السواء، فيتمسك

---

(٤) ايليا حريق، «نشوء نظام الدولة في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ٩٩ (أيار/مايو ١٩٨٧)، ص ٧٧ ـ ٩٥.

كل منهما بحججه. فيشدّد الأول على هشاشة وضعف وتبعية الكيان اللبناني، ويردّ الثاني بالتركيز على خصوصية الامارة والمتصرفية ولبنان الكبير في محيطه. وسيجد الطرفان براهين لا تعد وردود لا تحصى. ولكن السؤال يبقى قائماً: لما الجدل في الأساس؟ أو ليست الدول كلها، بوصفها صنيعة البشر، اصطناعية إلى حد كبير؟ أليست الولايات المتحدة الأمريكية الناتجة عن استقلال مستوطنين ما ذهبوا أساساً لبناء دولة، دولة اصطناعية؟ ماذا عن باكستان التي اصطنعها بعض مسلمي الهند منذ فترة لا تتجاوز النصف قرن؟ ماذا عن اسرائيل التي خرجت من رأس مثقف نمساوي اسمه ثيودور هرتزل؟ أوليست الدول كلها، إلى حد، اصطناعية؟ ولماذا يطلب بالأساس من لبنان أن يثبت شرعية كيانه، بينما لا تقضّ المسألة مضجع شعوب أخرى تعيش في كيانات هي أكثر اصطناعاً بكثير؟

ذلك لأن الجدل بعض مدد للحرب الأهلية، الباردة والساخنة. فالصراع حول تحديد الأصول أمر لا ينتهي، والتاريخ يزخر بالحجج والحجج المضادة. إنما طرح مسألة شرعية الكيان أو لاشرعيته، من جانب وآخر، هو نوع من إعلانٍ للحرب الأهلية. ذلك أن المسألة ايديولوجية، والجدل لا يهدف إلى الاقناع أساساً بل إلى الافحام. أما طرح الموضوع، سلباً أو ايجاباً، فإنه يهدف إلى زرع الشقاق الذي لا دواء له، لأن هذا الجدل بالذات، لا جواب نهائي عليه.

ولن يتم تجاوز هذا الجدل العقيم بدفعه إلى اللاوعي، إذ لن يلبث أن يخرج من اللاوعي الجماهيري وقد استل سيف الاقتتال. كما لن يتم تجاوزه إن هو بقي سلعة من سلع الاقتتال الأهلي. من السهل طبعاً أن نقول إنه يحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى معالجة علمية، أي إلى كتابة مجردة قدر الامكان للتاريخ. وإن كان من السهل دعوة العلماء للمعالجة، فإنه ليس بالفعل من مناص لذلك. وإلى جانب الموضوع ذاته، أي جدلية المحلي والخارجي في إنشاء الكيان، علينا أن نبقي ثلاثة عناصر أساسية في الذهن.

العنصر الأول، هو أن الاصطناع التاريخي لكيان سياسي، حتى لو لعبت القوى الخارجية دوراً مهماً في عمليته، ليس خطيئة أصلية لا يمكن محوها. فكم من دولة اصطنعتها ارادة خارجية ما لبثت أن وقعت في أيدي نخب وطنية، عرفت كيف تؤسس شرعيتها على البناء والانجاز، من هنا، فالتركيز على الأصول، عملية تهرب من مناقشة هادئة للسياسات التي تم اتباعها منذ استقلال هذه الكيانات. وإن كان من الظلم أن نحاسب النخب الحاكمة على سياسات الدول الأجنبية، فمن الأفضل أن نحاسبها على ما قامت به نفسها بعد تسلمها زمام الأمور، خارج أي منطق قدري، فالنخب المحلية، حتى وإن كانت لها ألوان طائفية أو عشائرية محددة، قادرة على اتباع سياسات مختلفة جداً، بعضها عن الآخر. والنخب المحلية، حتى ولو كانت تابعة للمركز الرأسمالي (كما يقول سمير أمين مثلاً) فإنه يبقى لها هامش واسع من القرار الذاتي، يفسر فشل بعض التجارب الوطنية ونجاح غيرها.

أما العنصر الثاني، فهو يتعلق بأهمية الدراسات المقارنة، ذلك أن اللبنانيين ومؤرخيهم على وجه التحديد، يبدون أحياناً كثيرة أسرى ما يدّعون من «خصوصية» الوضع اللبناني. لكل كيان عربي معاصر في الواقع خصوصيته، ولا تبدو خصوصية لبنان، اللهم إلّا في مجال طول الحرب الأهلية وحدتها، أكثر وضوحاً من خصوصية حالات أخرى كالسعودية واليمن، أو مصر والسودان، أو المغرب والجزائر. ويبدو افتتان اللبنانيين بخصوصية بلدهم مبالغاً فيه اجمالاً. مما يحمل مناوئيهم، في لبنان وخارجه، للإنزلاق إلى نفي أي خصوصية لبنانية، إلى تطبيع مبالغ به لتاريخ

لبنان وبالتالي لمستقبله. ولا بد من وقف لعبة المرايا هذه، فتتبدّى لنا خصوصية لبنان، وخصوصية أوضاع أخرى في المنطقة، كما ينبغي أن تبدو، حقيقية، وفي الآن نفسه نسبية.

العنصر الثالث الذي قد يسهّل المقاربة غير الماحلة للمسألة، هو فك الارتباط السياسي جداً بين علاقة لبنان بسوريا من جهة، وبين عروبة البلد من جهة اخرى. هذا الارتباط شرعي إلى حد ما في سياق أمور سياسية كالصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولكن المسألتين مختلفتان، فعروبة لبنان معطى ثقافي تاريخي أساسي، لا يجب أن يكون مشروطاً بمستوى ونوعية العلاقات اللبنانية ـ السورية، وهي معطى سياسي وظرفي، تبدلت صياغته مراراً منذ انشاء الكيانين المتجاورين.

وكما أساءت لعروبة لبنان محاولة فئات لبنانية أن تستعملها في اطار لعبة الطائفية الداخلية، تحت ستار الدفاع عن العروبة أو تحت ستار التخفيف من شأنها، كذلك تعتور معالجة العلاقات اللبنانية ـ السورية عقبة دخولها في سياق التناحر الداخلي. والواقع أن علاقة لبنان بسوريا، ليست كعلاقته بأي بلد عربي آخر، لأسباب جغرافية وديمغرافية وتاريخية واضحة، وهي بالتالي علاقة كانت وستبقى مميّزة.وهذا أمر كان اللبنانيون في فترات سابقة أكثر استعداداً للاعتراف به مما هم عليه اليوم. ذلك لأن المسألة قد أصبحت، هي الأخرى، جزءاً من الحرب الأهلية. فأصبحت الدعوة إلى علاقات مميزة تتجاوز اعتبار ما هو واقع، لتصوير الأمر وكأنه مشروع سياسي لفئة لبنانية مقابل سياسة فئة أخرى. بينما تتحايل فئات أخرى على واقع لا مناص منه، فلا تنفك تعارض مبدأ العلاقات المميّزة، بينما هي، في جنوحها للمعارضة المطلقة لها، لا تنفك تمارسها، على الأقل في تركيز شبه مرضي على سوريا. ويعجب المرء فعلاً لمقدرة اللبنانيين على اختزال التيارات الكبرى في المنطقة إلى مدد لتنافساتهم الداخلية، وكأنهم تعوّدوا فعلاً على هضم الايديولوجيات الكبرى واعادة تصنيعها أسلحةً سياسيةً لحروبهم الصغيرة. هكذا كانت حال الناصرية في أوجها، وهذه حال التيار الديني اليوم، وهذه إلى حد كبير، حال العلاقات السورية ـ اللبنانية.

ـ ٣ ـ

ولكن ولوج السلم ليس سهلاً. يعتقد لبنانيون كثيرون أن الحرب نوع من الهامش المحدود في حياة بلدهم، وفي حياتهم، ينتظرون بعده العودة إلى متن السلم، وهو ضمناً ما يرونه «حالة طبيعية». ويعجب أجانب كثيرون لمقدرة اللبنانيين على التأقلم مع الحرب، على معايشتها، وفي قدر من الأحيان، على الانتفاع منها. لكن هذه المقدرة على التأقلم، المثيرة للإعجاب فعلاً، ينبغي أن تثير التفكير أيضاً: أوليست تلك المقدرة بالذات سبباً من أسباب الحرب؟ ألم تكن الحرب لتنتهي بصورة أسرع لو لم تكن عند اللبنانيين تلك المقدرة على مسامرة الحرب؟ إن طرح سؤال كهذا يبرز الفارق الكبير بين المقدرة على معايشة الحرب، وفي عدد من الحالات، الاستعداد للإسهام في جعلها مستقرة، وبين النظرة إليها وكأنها هامش عابر في حياة الفرد والجماعة. يجب لحظ هذا الفارق بين المعيوش فعلياً، والمعيوش ذهنياً وتفسيره، وقد يكون أحد مفاتيح السلم في ردمه.

إن اللبنانيين في جلهم، ينظرون إلى الحرب وكأنها حال غير عادية، بينما هم يعطون المثل تلو الآخر على تعوّدهم عليها. فهم ينظرون إليها، في جلهم، كحادث طال زمانه، بينما يتكيّفون معها وكأنها نظام باق. هذا ما رآه أحمد بيضون مثلاً حين كتب: «إنما الحرب نظام. ولهذا معنى بارز هو أن السلام لا يسعه أبداً أن يكون مجرّد وقف للحرب. وإنما السلام نظام جديد يحلّ، عبر عمليات متمادية أيضاً، في

محل نظام الحرب. ولهذا معنى بارز آخر، وهو ان مقاومة الحرب لا يسعها ان تكتفي بما قبل الحرب مرجعاً، مرغوباً به كان أم مطعوناً فيه، بل عليها أن تنظر في الحرب نفسها على أنها نظام»[٥].

وليس ولوج السلام سهلاً، لأن الحرب نظام قائم متكامل، فالذين يريدون السلم، يتحايلون لكي لا يضطروا للتعامل مع الحرب على أنها نسق حياة (وموت)، أي لكي لا يتحملوا العبء الهائل الذي يشعرون ضمنياً أن القضاء على نظام واستنباط آخر جديد يتطلبه منهم. وهم في ذلك يتحايلون على أنفسهم من خلال لعبة كان جان بول سارتر من أفضل من وصفها، على أنها نوع من الازدواجية النفسية المائلة إلى نوع من الوعي الشقي. وفي هذا التحايل على الذات الذي تدفع إليه الحرب أولئك الذين يدّعون القضاء عليها، صورة من صور نجاح الحرب كنسق. لقد عالجت الحرب «مقاومة مقاوميها، شأن أي نظام واية معارضة أو مقاومة. عالجت هذه المقاومة بالعنف وبالحيلة، بالحسنى وبغيرها، مرحلة بعد مرحلة ومظهراً بعد مظهر. حتى أن هذه المقاومة التي تبدو اليوم في أوج قوتها حين ينظر إلى الحرب على أنها عنف وتجاوز وقعقعة سلاح، تبدو، في الواقع، هزيلة للغاية، قاصرة ومستوعبة حين ينظر إلى الحرب على أنها نظام»[٦].

لو افترضنا جدلاً أنه باستطاعة اللبنانيين وقف تأثير العوامل الخارجية، والالتقاء على نظام سياسي جديد، فما هو ذلك النظام؟ يجمع اللبنانيون، أو يكادون، أن لا عودة ممكنة للنظام الذي كان قائماً قبل الحرب. لكن انعدام الامكانية هذا، ليس مؤسساً على اتفاق حول الأسباب الموجبة للتعديل في النظام. والاختلاف على حلّ النظام قبل انهياره عام ١٩٧٥، هو سبب ووجه لفشل اللبنانيين في تصور نظام جديد، إذ كيف يمكن أن تتفق الفئات التالية على مشروع اصلاحي واحد؟ فئة ترى أن النظام كان عادلاً ومعقولاً، وأن تغييره غير مرغوب به لو أن الفئات الأخرى المطالبة بالتغيير لم تصبح قوية الساعد، بحيث تجعل هذا التغيير ضرورياً. وفئة ثانية تقول إن التغيير، بما أنه أصبح مطلباً واسعاً، فيجب أن يمسّ لا النظام فحسب، بل جوهر الصيغة أيضاً، أي مسألة العيش المشترك. وفئة ثالثة ترى أن النظام السابق كان طائفياً، هرماً، يجب القضاء عليه لحساب نظام عصري يقوم على الديمقراطية العددية، وعلى إلغاء الطائفية السياسية. وفئة رابعة تعتقد أن النظام الطائفي مقبول لو أنه طوّر ليصبح أكثر عدلاً، فيعطي بعض الطوائف ما لم يكن لها في السابق. وبما أن الاختلاف على علّة النظام واسع وشامل، فمن الطبيعي أن يصبح الاختلاف على الدواء الناجع، والاصلاح المنقذ واسعاً وشاملاً هو الآخر. ما العمل والهوة بهذا الاتساع؟ فلنتوقف لحظة عند بعض محطات التلاقي بين اللبنانيين خلال الحرب، لنرى كيف تمت محاولة ردم هذه الهوة، ولو أن المحاولات هذه كانت فاشلة حتى الآن، إذ إن الحرب ما زالت مستمرة.

- ٤ -

تنطلق «الوثيقة الدستورية» (عام ١٩٧٦) من اعتبار مبدئي مفاده، أن «الانصاف والمساواة»، والكلمتان متجاورتان على اختلاف معناهما، «لا يدركان، من طبعهما إلاّ على مراحل وفي آخر الطريق». ومنطق الاصلاح على مراحل، سنرى آثاره، مع تزمينه الدقيق، تسع سنوات بعد ذلك، في «الاتفاق الثلاثي». الإقرار الضمني هو أن الانصاف والمساواة لم يتحققا بعد، والدعوة الضمنية في مطلع الوثيقة تشير إلى دعوة المطالبين بهذين الهدفين بالصبر إلى آخر مراحل الاصلاح. فالوثيقة، بما

---

(٥) احمد بيضون، «نظام الحرب ومقاومة الحرب: رؤوس أقلام،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٨)، ص ٣٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٢.

تحتويه من إصلاحات، لا تجيب إلّا عن بعض المطالب فحسب.

أما النظام الذي ينتج عن تلك الوثيقة، فهو المنطق الطائفي التوافقي المصحح، وفقاً لميزان القوى، كما كان مدركاً آنذاك. فالوثيقة تقوم أولاً بتكريس عرف، أصغر سناً من عمر الكيان، إذ إنه ما تثبّت فعلاً إلّا في أواخر الثلاثينات وفي الواقع غداة الاستقلال، يقضي بتوزيع الرئاسات (الجمهورية، المجلس النيابي، الحكومة) على الطوائف المعطاة لها هذه المناصب منذ الاستقلال. ويمكن اعتبار هذا التكريس ضمانة للمسيحيين، بالبقاء على رأس الدولة. بالمقابل، صحح التمثيل النيابي بأن تم تحويله من نسبة ٤٥/٥٤ لمصلحة المسيحيين إلى المناصفة التامة. وأخذت من رئيس الجمهورية فعلياً صلاحية اختيار رئيس الوزراء، الذي أصبح يتم انتخابه في مجلس النواب، وهو الذي يضع لائحة بأسماء الوزراء بـ «الاتفاق مع رئيس الجمهورية». وإزاء تعظيم دور المجلس النيابي، فُرض عليه ألّا يتخذ قرارات في «القضايا المصيرية» إلّا بأكثرية الثلثين، وأن ينتخب رئيس الجمهورية بأكثرية ٥٥ بالمائة. أما الجهاز الاداري، فتقرّر الغاء الطائفية فيه إلّا بما يخصّ الفئة الأولى، حيث يبقى المعيار الطائفي قائماً وفقاً لمبدأ المساواة. أما ما تبقى من الوثيقة فهو عبارات لا تخلو من الطوباوية الاصلاحية والعاطفة الوطنية التي يقرأها المرء في البيانات الوزارية.

يغلب المنطق الطائفي التوافقي أيضاً على محطة وفاقية ثانية هي تأليف «حكومة الاتحاد الوطني» في عام ١٩٨٤، التي كان من المفترض أن يشكل بيانها نوعاً من الميثاق الوطني الجديد. يقول البيان بضرورة صوغ دستور جديد، كان يجب انجازه في فترة لا تتجاوز السنة وفقاً لمبادىء وردت في البيان ومنها: انتخاب رئيس مجلس النواب لمدة سنتين (بدلاً من سنة)، يتم تكريس مبدأ المناصفة في مجلس النواب، بين المسلمين والمسيحيين، مع فتح أفق جديد من خلال اضافة تعبير «إلى أن يتم الغاء طائفية التمثيل». وبينما يؤكد البيان أن رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة الاجرائية، يكرّس الصلاحيات العرفية التي لرئيس الوزراء ويفتح الباب، على خفر وتردد، على مبدأ تكليف مجلس الوزراء، كسلطة شبه جماعية بالسلطة الاجرائية. وبينما يتبنى البيان ما جاء في «الوثيقة الدستورية» من الغاء الطائفية في وظائف الدولة، مع استثناء الفئة الأولى من هذا الإلغاء، بحيث تبقى خاضعة للمنطق الطائفي ولكن على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، يفتح البيان هنا أيضاً المجال على أفق مختلف، إذ يضع هدف «الغاء نهائي لقاعدة التوزيع الطائفي في المرحلة اللاحقة».

أما «الاتفاق الثلاثي» (عام ١٩٨٥) المعقود بين قادة الميليشيات الثلاث الرئيسية، فهو أكثر طموحاً من الاتفاقين السابقين، إذ إنه يضع قاعدة أساسية مفادها: «إن تعزيز روح الانتماء الوطني والممارسة الديمقراطية يتطلب استبدال الصيغة الطائفية الحالية بصيغة وطنية... من هنا تم الاتفاق على أن بناء لبنان الغد وإقامة الدولة الحديثة المتطورة والمتحررة من رواسب الماضي يحتم الغاء النظام الطائفي». من هنا، فالإتفاق الثلاثي يطرح مبدأ تحرير الوظيفة الكامل من القيد الطائفي، ويطرح مبدأ «الأساس الوطني» في التمثيل النيابي. ويحدد الاتفاق أيضاً أسساً «للارتقاء» من الطائفية إلى «اللاطائفية التامة»، أهمها المناصفة في مجلس النواب، الذي يقوم بعد إعادة انتخاب أعضائه في انتخابات عامة بتحديد موعد «بدء العمل بإلغاء الطائفية في التمثيل النيابي والرئاسات الثلاث والوزارات ووظائف الفئة الأولى». وكل ذلك يجب أن يتم وفقاً لمهل محددة أقصاها النصف الأول من ولاية المجلس المنتخب الثالث، أي في موعد أقصاه أقل من عشر سنوات.

أما النظام «اللاطائفي» (لا اشارة للعلمانية) المنوي انشاؤه، فهو أيضاً لا يخلو من التعقيد.

فرئيس الجمهورية فيه بالأساس «رمز لوحدة الوطن». أما السلطة الاجرائية فهي منوطة بالفعل بمجلس الوزراء الذي يمارس كامل الصلاحيات التنفيذية والادارية، ويضع السياسة العامة للدولة كونه المسؤول وحده أمام السلطة التشريعية والشعب. داخل هذا المجلس، يتكوّن مجلس آخر مصغّر يتكون من الوزراء الأكثر أهمية، تؤخذ فيه القرارات المصيرية بالاجماع، وهو ضمناً المرجع السياسي الرئيسي في النظام الجديد. وإن بقيت قاعدة المناصفة في وظائف الفئة الأولى، فعلى أساس ألّا تخصص أي وظيفة بأي طائفة محددة. وقد قرر الاتفاق الثلاثي مبدأ التمثيل الشعبي على مستوى المحافظات، مما يعطي دفعاً أكيداً للامركزية، ويجعلها سياسية إلى حد ولو أنه يبقى يدعوها «ادارية».

يدلّ هذا التلخيص السريع للمحطات الوفاقية الثلاث الرئيسية منذ بدء الحرب، إلى عدد من المؤشرات يجب لحظها.

هناك اتجاه يتزايد باتجاه الخروج من المنطق الطائفي التوافقي. فهذا المنطق يحكم تماماً «الوثيقة الدستورية» لدرجة أنها تحيل ما لم يكن إلّا عرفاً غير مكتوب إلى نص دستوري صريح. لكنه لا يحكم بيان حكومة الاتحاد الوطني إلّا وقد فتح معه أفقاً جديداً حدّد كهدف، وهو الغاء الطائفية السياسية. أما الاتفاق الثلاثي فهو يتبنى بحزم منطق «اللاطائفية»، ويوازنها ضمناً بـ «الروح الوطنية»، فلا يبقى على الاعتبارات الطائفية إلّا استثناء هامشياً (في وظائف الفئة الأولى)، أو خلال مرحلة انتقالية لا تتعدّى السنة.

ويستحق هذا الجنوح الواضح نحو «اللاطائفية» تفسيراً. لن ندخل هنا في مجال التفسير الواقعي، من خلال ميزان القوى السياسي ـ العسكري في كل من المحطات الثلاث. فليس المهم الميزان لذاته، إنما المهم ادراك الموقعين على كل اتفاق لموقعهم في الميزان، مما يجعلهم يقبلون بأمر ويرفضون آخر. وإن كان من أمر يمكن تسجيله، فهو أن اللعبة السياسية تتضمن في واقعها نوعاً من التماهي بين النظام الطائفي القائم، وبين مطالب المسيحيين الذين يدافعون عنه. من هنا فالتدرج من تكريس الطائفية التوافقية إلى التخطيط لإلغائها، يشير ضمناً إلى إدراك أن موقع المسيحيين التفاوضي شهد خلال الحرب تدهوراً مستمراً. وعلى الرغم من الصحة الاجمالية لهذا الادراك، فإنه يبقى هشاً وسطحياً. إذ ينبغي أيضاً الاجابة عن أسئلة لا تخلو هي الأخرى من الأهمية، كمثل الدور الخارجي (السوري أساساً في المحطات الثلاث) في صياغة التوافق، مع تحديد أهداف هذا الدور، والوسائل المعتمدة للتوصل إليها. وينبغي أيضاً التساؤل عن أي «مسيحيين» نعني، بالنظر لتمايزاتهم السياسية والطائفية والايديولوجية. ثم ينبغي النظر إلى موقع كل مفاوض وطرف في هذه الاتفاقات إن داخل من يعتبر أنها جماعته، أو في لبنان ككل. ثم ينبغي التساؤل، عن مدى الضعف والقوة لدى كل طرف، بالنظر إلى أن هذه الاتفاقات الثلاثة بقيت حتى الساعة حبراً على ورق، إذ تمكنت الأطراف التي اعتبرت نفسها متضررة منها، مباشرة ومن خلال تحالفات مع أطراف كانت تبدو وكأنها مستفيدة من هذه الاتفاقات، من تفشيلها ومنع وضعها في حيّز التحقّق.

ثم إن هناك قبولاً ضمنياً في الوثيقتين الأوليين، معلناً في الثالثة، بأن النظام الطائفي أمر بالأساس مكروه، وبالتالي أنه من الأفضل استبداله بنظام آخر، «لا طائفي». ولقد عاش لبنان، لفترة طويلة، أسير ثنائية سطحية. فإزاء مطالبة أطراف اسلامية، بإلغاء الطائفية السياسية، كانت أطراف مسيحية تجيب وفق حجتين متكررتين.الأولى أنه ينبغي أولاً « إلغاء الطائفية من النفوس

قبل الغائها من النصوص». أما الحجة الثانية فكانت تقول: إما النظام الطائفي، وإمّا تبنّي العلمانية الشاملة في الدولة. ولكن هذا الجدل كان يمكن أن يكون مثمراً فعلاً لو أنه كان مبنياً على حسن النيات، وعلى تحديد أوضح للأهداف، وعلى هوّة أضيق بين ما هو معلن وما هو مبيّت، أو أنه يبدو مبيّتاً.

فالمطالبة بإلغاء الطائفية السياسية في الواقع عنوان، غامض إلى حد ما، لانتقاد النظام السياسي القائم. والمطالبون به فئات تبحث، على الأرجح، عن أمور مختلفة، ولكنها تلتقي فعلاً في عدائها لـ «كتلة السلطة» القائمة، أي لشبكة من العلاقات المزدوجة، طائفية ومؤسسية، يسيطر عليها إلى حد أو إلى آخر، حسب الظروف، موارنة، وتضم إلى جانب أمور أخرى، رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش ورئاسة الشعبةالثانية، ومؤسسات أخرى يسلّمها رئيس الجمهورية إلى من يعتبرهم من مؤيديه في حاكمية مصرف لبنان، ومديرية الأمن العام. ولقد سمحت هذه الشبكة، وهي غير حادة في معظم الأحيان، بالاحتفاظ للعصبية الأولى في المعادلة الطائفية (ولو أنها بالمقارنة مع غيرها من العصبيات في غير بلدٍ عربي، عصبية طرية وجزئية وتوافقية)، لا بالدور المحوري في تسيير شؤون الدولة فحسب، بل أيضاً بالإسهام الفعّال في اختيار وتنمية الزعامات الموالية لها في العصبيات الأخرى، سيّما الاسلامية منها.

ومنهم من يطالب بإلغاء الطائفية السياسية بهدف فتح المجال أمام الجميع، بهدف «تطبيع» النظام السياسي وعصرنته. ولكنهم على الأرجح، سيّما بين القيادات الحالية ،قلّة. ومنهم من يطالب بإلغاء النظام الطائفي كهدف طموح، أي كموقع للمفاوضة مع الطرف الآخر، وهي مفاوضة قد تنتهي عملياً إلى تعديل المعادلة الطائفية، على حساب العصبية المحورية فحسب. ومنهم من يرى في إلغاء الطائفية الباب الملكي لإحلال عصبية مكان أخرى في الموقع التسييري الأول. والواضح أن أعداء إلغاء الطائفية يشدّدون على وجود هذه الفئة الأخيرة، ويرون أن أعداء الطائفية ينتمون جميعاً إليها، أو أنهم يريدون أن يرى الجميع الأمر على هذا النحو.

بالمقابل، فإن الدعوة للعلمنة الشاملة، كما كانت ترد أحياناً في مواقف «مسيحية»، لا تخلو من الابتذال. فلا شيء يشير فعلاً إلى أن المسيحيين المشارقة هم أكثر تعلقاً بها من مواطنيهم المسلمين، إنما المسألة تبدو للبعض وكأنها من باب التعجيز ليس إلاّ، وكأنها المطالبة بالجذري لتجنب تحقيق الجزئي. أما الحجة الأخرى، فهي لا تبدو مقنعة تماماً، هي الأخرى. فبماذا نبدأ، بمحو الطائفية من النصوص أم بإلغائها من النفوس؟ وكأن العلاقة، بين ما يسمّى، تسرعاً، بالنص مقابل النفس، ليست علاقة جدلية. وكأن تعديل النصوص لا يسهم بتغيير النفوس. ثم إن السؤال يبقى مفتوحاً: وحتى نعلم أن النفوس قد نبذت الطائفية وتخلّت عنها، ليتم اعتماد النصوص؟ ما هو الميزان لتغيّر النفوس فعلاً؟ تبدو الحجتان السابقتان إذاً ضعيفتين إزاء المطالبة المتزايدة بإلغاء الطائفية السياسية، لأن دعاة هذه الأخيرة قد تمكنوا، لا من تحسين موقعهم في المعادلة السياسية ـ العسكرية فحسب، بل لأنهم أيضاً تمكنوا من أن يصيغوا نوعاً من التماهي الضمني بين الغاء الطائفية السياسية، وبين ما هو «طبيعي»، بينما الطائفية تبدو «غير طبيعية»، تبدو استثناء غير مبرّر لقاعدة حياد الدولة، والقيمين على شؤونها ازاء تنوعات المجتمع إلى عصبيّات وتجمّعات. إذّاك يبدو المطالبون بالإلغاء وكأنهم إلى جانب القاعدة، القاعدة التي تنشأ عليها الدول الحديثة والتي تنبذ العصبيات الخلدونية نبذاً صريحاً، والتي تغطّيها بألف قناع عصري، حقوقي ومؤسسي، إن هي كانت بالفعل تقوم عليها، كما هي الحال في أكثر من بلد مجاور.

ولتقدير ما يعنيه الغاء الطائفية فعلاً، فإن أفضل مثل واقعي في المنطقة هو الحاصل في الجزيرة العربية. فالدول العربية المعاصرة تقوم على شرعيات مختلفة منها شعبوي (كما في الجمهوريات التعبوية ذات الحزب المهيمن)، ومنها مؤسسي ـ محافظ (كما في تونس مثلاً) ومنها قبلي، على أسس تزاوج العصبية الخلدونية مع الدولة المعاصرة. وينتمي لبنان إلى الفئة الأخيرة فعلاً. فكما الأسر الحاكمة في الخليج، فلبنان محكوم بتعدد العصبيات الطائفية، مع تراتب واضح بينها. وهذا التراتب أيضاً في الخليج. وتلتقي الطائفة والعشيرة على مبدأ انغلاقهما: فكما أبناء العشيرة مرتبطون بالدم وليس بالاختيار، كذلك يفترض اليوم (وعلى الرغم من حصول أمثلة تاريخية تناقض هذا الأمر)، فإن أبناء الطائفة منها على غير ارادتهم. أما الدين فيبدو دوره ثانوياً، لأن أبناء الطوائف اللبنانية أصبحوا يعتبرون وجودها دائماً بمن فيها ومنها، وهم لا يحاولون إقناع أي مواطن بالانتقال من طائفة إلى أخرى، كما لا يقنع أبناء عشيرة، أبناء عشيرة أخرى بحسنات نبذ أصله وتبنّي انتماء قبلياً آخر. لقد آلت الطوائف في لبنان إلى نوع من التجميد الصارم في هوية المنتمين إليها، على الأقل في المرحلة المعاصرة، وعلى الرغم من حصول حالات تاريخية متكررة من الانتقال بين الطوائف، على صعيد الفرد، كما على صعيد الجماعة. ولا ريب أن النظام الطوائفي التوافقي يعتمد أساساً على فرضية بقاء كل لبناني على دينه وطائفته فلا يبدّل منها ولا يغيّر. كما أن النظام القبلي، قائم هو الآخر، على فرضية أن لا أحد سوف ينتقل من قبيلة إلى أخرى.

إذاً لعبت الدولة اللبنانية، كما تم انشاؤها، سيّما خلال الثلاثينات من هذا القرن، دوراً أساسياً في «تجميد» اللعبة الطائفية، أي في تثبيت اللبناني في طائفته. ويمكن الاعتقاد أن هذا التجميد القسري إلى حد كبير، هو من أسباب الأزمة الراهنة للنظام التوافقي. ذلك أن عدد اللبنانيين الذين ينظرون إلى هذا التجميد كقيد على حريتهم الشخصية قد ازداد مع نمو الرأسمالية، ومع الانفتاح المعرج، ولو السطحي معظم الأحيان، على الحداثة. ثم إن هذا التجميد ما كان ليثبت فعلاً مع استمرار اللامساواة بين العصبيات داخل لبنان الكبير، إذ إن أبناء العصبيات المعتبرة هامشية أو على الأقل ثانوية، كانوا يسعون إمّا لتحسين موقعها في المعادلة أو إلى تغيير جذري في هذه المعادلة.

لذلك يبدو الغاء الطائفية مطلباً يكاد يوازي مطلب الغاء النظام القبلي القائم في معظم دول الخليج، بعصبياته العائلية المرصوفة وفق تراتبية حددتها تطورات تاريخية معينة، وجمّدها، هي الأخرى، تحوّل هذه المجتمعات إلى دول حديثة وإرادة الأجنبي. وكما قد تلاقي مطالبات كهذه ممانعة شديدة في دول الخليج، فإن الغاء الطائفية السياسية يلقى ممانعة شديدة في أوساط عصبية محورية في النظام اللبناني. ومن هنا تحوّل بعض منظّري هذه العصبية إلى مواقف أكثر «عصرانية» أو أكثر «جذرية».

في حلتها العصرية، تتبع التوافقية من أفكار أرندت ليبهارت. وهي تقول بأن الجماعات المكوّنة للشعب اللبناني لها الحق بأن تتحول، لذاتها إلى مجموعات سياسية منظمة ومعترف بها من الدولة، وإذ تحاول هذه النظرة أن تؤسس لذاتها على قاعدة نظام الملل العثماني، فإنها تتخذ شكلاً عصرياً مستمداً من تجارب دول كهولندا، فيها وحدة جغرافية من ناحية، ونوع من الفدرالية «الشخصية» (لا الجغرافية) من ناحية أخرى. وترفض هذه النظرة طبعاً أنظمة الأكثرية العددية البحتة (أو ما تسمّيه بنظام وستمنستر)، أو بالأكثرية «اليعقوبية» (كما في تجربة الجمهوريات

الفرنسية). وفي حقيقتها تشكّل هذه النظرة، في علاقاتها بالنظام اللبناني القائم حتى عام ١٩٧٥، ثلاثة أبعاد. فهي من ناحية، نوع من الفلسفة العصرية لما هو قائم فعلا من توافق طوائفي. وهي من ناحية ثانية تؤول إلى تجميد اللبناني في انتماء أساسي هو انتماؤه الطائفي، إذ تقول مجازاً ان من الصعب تحويل الأسود في افريقيا الجنوبية إلى أبيض والأبيض إلى أسود، وهذه أيضاً حال كل المجتمعات التعددية كلبنان، حيث لا يعقل التحول من دين لآخر ولا من طائفة إلى أخرى. وهي من ناحية ثالثة، تشكل نوعاً من التطبيق الجزئي لنظريات ليبهارت، (ويمكن القول المتجزأ) إذ تأخذ منها التعددية، والفيتو المتبادل، ومبدأ الأكثريتين (داخل الجماعات واحدة بواحدة وداخل الوطن ككل)، بينما تتهرب من تطبيق النسبية القائمة على إحصاء أولي للسكان، وتتجنب مناقشة الثقافة السياسية الملائمة لتطبيق هذه النظريات، وتتهرب من التساؤل حول امكانية التطبيق الفعلي في وضع كوضع لبنان، شديد التأثر بمحيطه سلباً وإيجاباً.

والواقع أنه من الصعب مناقشة هذه النظرية في عجالة، وإذ نحن نكتفي بالتذكير بهذا التطبيق الانتقائي المجتزأ لأفكار ليبهارت، نضيف فقط ان مقولة الانتماء الطائفي الأساسي تناقضها سيولة التنقل الطائفي خلال تاريخ لبنان، المليء فعلاً بحالات التنقل الفردي والجماعي من طائفة إلى أخرى، ومن دين إلى آخر. هل يصح والحالة كهذه تجميد الانتماء الطائفي من الآن فصاعداً؟ وهل يصح أيضاً إرغام من لا يرتاح لهذا الانتماء الأولي على تبنيه قسراً؟

أما التجاوز الآخر للتوافقية فهو في الدعوة إلى الفدرالية، وفي واقع الحال إلى الانفصال الطائفي ـ الجغرافي. ولا شك أن هذه الفكرة قد سرت بصورة أكثر وضوحاً، سيّما بعد حملات التهجير الواسعة. أما الدعوة إليها، فهي صريحة في حال واحدة، ومضمرة في حالات أخرى. أما الموقف منها فهو يتخذ، حتى الساعة، شكل الرفض اللاهوتي المطلق، ولو أن التحايل على هذه المسألة أصبح عاماً من خلال الكلام عن «لا مركزية ادارية»، لها كما في الاتفاق الثلاثي، ألوان سياسية واضحة. والحق يقال إن الفدرالية، هي الخيار الثاني للانفصاليين، المحرومين من إمكانية الانفصال التام في ظل نظام دولي محافظ جداً فيما يتعلق بمستقبل الحدود الاستعمارية.

مؤشر آخر، يبرز من المحطات الثلاث: كلما تقدم الوقت في الحرب، كلما انهار مفهوم الدولة القائم على غلبة. فبينما تأتي الوثيقة الدستورية بنوع من التكريس للقائم مع تصحيحه، يذهب البيان الوزاري إلى اعتباره مؤقتاً، ويحدد الاتفاق الثلاثي زمناً لتجاوزه. لكن التساؤل الأساسي، في السياسة أياً يكن تحديدها، حول «من يحكم؟» يضيع رويداً رويداً، ويضيع معه منطق الدولة القادرة، تحت هجمات الدولة الأكثر تمثيلاً.

فإن كانت نقطة الانطلاق الضمنية هي ان هناك دولة، وان هناك غلبة محدودة وراءها، فالمنطق المناهض، يسير فعلاً في اتجاه تحديد امكانات هذه الغلبة، سيما من خلال تحويل مجلس الوزراء إلى نوع من السلطة التمثيلية الثانية (إلى جانب مجلس النواب). ما هو متضمن هنا، هو الإقرار بأن التمثيل النيابي لا يحسم، حتى من خلال المناصفة، موضوع تقاسم السلطة، إذ يجب أن يتم ذلك داخل السلطة الاجرائية نفسها. من هنا الدور المعطى لرأس ثانٍ لهذه السلطة (رئيس الوزراء)، أو لبنية قرار جماعي هي مجلس الوزراء، والسلطة الاجرائية برأسين، أو السلطة الجماعية في مجلس يسمحان طبعا بإدخال ضمن تمثيل الطوائف، والمنطق تقاسم السلطة إلى مجال صنع القرار الاجرائي.

إن الضحية الأولى لهذا المنطق تبدو الدولة نفسها. فالتساؤل عن الدولة الفضلى، وعن صنع القرار فيها، يخفت حتى الاضمحلال أمام تساؤل آخر، يبدو أساسياً، وهو عن التوزيع الأفضل لأخذ القرار ومقوماته. وإن كانت السلطة الاجرائية برأسين أمراً يصعب الدفاع عنه في أي بلد من العالم، سيما في المناطق الحارة والبلدان المعرّضة التي تتطلب اجمالاً قدرة أكبر على التحرك من قبل رأس الدولة، فإن السلطة الاجرائية، تصبح نوعاً من الصلات المتشابكة والمؤدية للشلل التام في الصيغة التي يتضمنها الاتفاق الثلاثي، بمؤسساته الاجرائية القادرة على التجميد المتبادل من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة الوزراء والمجلس الوزاري ومجلس الوزراء، ناهيك عن مجلسين تمثيليين، واحد للنواب وواحد للشيوخ. والواقع أن لا قرار ممكناً فعلاً في ظل هذا التشابك المعقد من الصلاحيات، سيما في بلد صغير كلبنان، اللهم إن لم يكن هذا التشابك المضني، وهذا التعقيد الممل، يخفيان فعلاً مصدراً لقرار آخر خارج المؤسسات، داخلياً كان أم خارجياً. فالاتفاق الثلاثي يدفع باللعبة التقاسمية لمقومات صنع القرار إلى حدها الأقصى، فيبيّن من حيث لا يدري أن تعايشاً ممكناً بين هذه اللعبة، وبين التمسك بفكرة الدولة القادرة.

هل نعود، إزاء هذه اللعبة التقاسمية المفتتة للإرادة السياسية إلى الهيمنة القديمة، حتى وهي معدلة؟ الجواب بالنفي يبدو واقعياً. ولكن إن كانت الدولة، في شكلها السابق غير مقبولة لدى العديد من القوى الفاعلة، فالدولة في شكلها التابع من هذه الاتفاقات المتتالية لا تبدو مقنعة لمن يريد دولة قادرة. ولكن السؤال المبدئي حول أي دولة يريد اللبنانيون يبقى قائماً، ويبدو في الأحيان غائباً. هل يريدون بالفعل دولة الحد الأدنى، دولة تبقي للمجتمع الأهلي امكانية التطور، والتقاتل والمصالحة خارج اطارها، وخارج مؤسساتها؟ أم هم يريدون دولة تفعل في المجتمع ارادتها فتؤثر في التربية والصحة، واعادة توزيع الدخل، والأمن، قدر استطاعتها ووفقاً لتوجهات القيمين عليها؟ لا يبدو أن الثقافة السياسية في لبنان تتضمن جواباً شافياً عن هذا السؤال، ويبدو اللبنانيون اجمالاً وكأنهم يريدون الشيء وعكسه، يريدون دولة تعطي، ولكنهم يريدونها أيضاً دولة تدعهم يتابعون تراثات وممارسات تعود لما قبل انشاء الدولة المعاصرة. يريدون جامعة وطنية مجانية، ولكنهم لا يريدون تسديد ما عليهم من ضرائب. يريدون ضماناً اجتماعياً، ولكن دون العبء المالي المناسب لهكذا طموح. يشيدون بالمبادرة الفردية، ويريدون من الدولة القضاء على البطالة.

هذا التساؤل، من النادر أن ترى أثراً واسعاً له في السجالات الدائرة، لأنه تساؤل مسالم وعميق، والحرب تنتج تساؤلات أقل مسالمة وأكثر سطحية.

ـ ٥ ـ

لا طموح لي أن أحسم الجدل، غير أن سلطة اجرائية قادرة، تبدو لي الهدف الذي لا يجب أن نتناساه لمرحلة البنيان. وبقدر ما يمكن البحث في تحسين وتطوير التمثيل الطوائفي في السلطة التشريعية، بقدر ما يبدو تطبيق اللعبة التقاسمية في السلطة الاجرائية نفياً لمفهومها التنفيذي، ونفياً لما يفصلها عن السلطة التمثيلية، بالذات لأنه ليس من وظيفتها التمثيل، بل التنفيذ، أي عملياً الحكم. من هنا، فقد يكون من الأفضل التركيز على وحدة السلطة التنفيذية، وعلى بساطة عملية القرار فيها، بحيث لا تتعدد الرؤوس، ولا تتزايدالمؤسسات،ولاتتشابك الصلاحيات. وهذا يعني عملياً أن الحاجة لمركز قرار أساسي واحد، يمثله فرد يتحمل المسؤولية إن في رئاسة الجمهورية (نظام رئاسي)، أو في رئاسة الحكومة (نظام برلماني). أما حلّ السلطة الاجرائية صورة مصغرة عن السلطة التمثيلية، فلا يبدو حلاً واقعياً.

تعتور هذا الموقف المبدئي، مشكلة أساسية تتعلق بهوية هذا المسؤول. فنحن لا نعتقد أبداً أن «المشاركة» كما صيغت كمطلب في اطار اللعبة الداخلية، أمر مناسب، ولا نرى أبداً أن مقدرة رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء على التحييد المتبادل، أمر ايجابي، من منطق الدولة، ولو انه يبدو للبعض ايجابياً في مجال لعبة التقاسم. وجنوح النظام اللبناني إلى التحييد المتبادل في قمة السلطة الاجرائية، أمر في المطلق مؤسف، وقد عاش لبنان نتائجه الواضحة أكثر من مرة في ١٩٦٩ و١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ و١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ إلى أن وصل إلى ذروته في المقاطعة الحالية.

ولكنه يصعب علينا أن نرى هذه الحجة يستعملها رؤساء الجمهورية المتتالون ومؤيدوهم في مجال الدفاع عن خرق الدستور، وعن صلاحياتهم، وضمناً عما يسمّى بالضمانات المعطاة لطائفتهم. فلا الهجوم على رئاسة الجمهورية تحت عنوان المطالبة بالمشاركة مقنع، ولا الدفاع عن الرئاسة الأولى تحت ستار فعالية السلطة التنفيذية كان أكثر إقناعاً. إنه قناع وليس إقناع، قناع تتخفى وراءه اللعبة الطوائفية في شكلها المبتذل، المساهم في تدمير المؤسسات تحت شعار الدفاع عنها.

ما العمل؟ ربما أن التفكير المنطلق من مبدأ فعالية القرار السياسي، يقول أولاً برفض فكرة الرأسين المتقابلين التي كان النظام يجنح تدريجياً نحوها قبل عام ١٩٧٥. وهو يقضي أيضاً برفض فكرة السلطة الجماعية مع حق الفيتو التي يبدو أن الاتفاق الثلاثي يتضمنها، بينما يدعو إليها أصحاب الديمقراطية التوافقية الجدد. ويقضي هذا الهدف أيضاً بتجنب فكرة المداورة لكل سنة على رئاسة الدولة، مع ما يعني ذلك من انعدام للاستمرارية في القرار، ومن اختلاف دائم على عدد الطوائف السياسية التي لها الحق بالمداورة. فلبنان ليس سويسرا لتنشأ فيه مؤسسات معقدة وإنما ناجحة للتوافق الجماعي والمداورة، وثقافته السياسية، العربية والمشرقية. لا تحتضن الأفكار الديمقراطية بصورة كافية لتشكل دعامة ايديولوجية واجتماعية لهكذا مؤسسات معقدة.

فإن رفضنا المنطق التقاسمي، وإن رفضنا أيضاً المنطق الإستئثاري لمصلحة فئة دون أخرى، تبقى أمامنا حلول قليلة جديرة بالتأمل:

١ ـ أن يتم، لأسباب تتعلق بالتاريخ (دورالموارنة في نشأة لبنان الحديث) والجغرافيا (تهميش المسيحيين السياسي في عموم المنطقة) اعطاء رئاسة الجمهورية للموارنة استمراراً للعرف، ولكن يتم اعتماد النظام الرئاسي بحيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل عموم الشعب، بأكثرية معلّلة.

٢ ـ أو أن يقوم اللبنانيون، وهذا على الأرجح أفضل، بتحويل رئاسة الجمهورية إلى نوع من رئاسة للدولة لا قدرة لها فعلية، كما في ايطاليا اليوم أو المانيا الغربية، بينما يقام نظام برلماني كامل، السلطة فيه لرئيس الوزراء (والوزراء) القادر على تأليف حكومة وعلى الحصول على ثقة المجلس.

٣ ـ أو أن يعتمد، كما في عدد لا يستهان به من البلدان، مبدأ التناوب على رئاسة الدولة، في ظل نظام رئاسي، ولكن لفترات طويلة (ست سنوات مثلاً) بين المجموعتين الدينيتين الأساسيتين، كما هي الحال داخل الأسرة الحاكمة الكويتية وفي غير جمهورية من أمريكا اللاتينية. ويكون الانتخاب هنا أيضاً مباشراً من الشعب، وبأكثرية معلّلة.

أما في مجال السلطة التشريعية، فلم تثبت ثنائية المجلسين فائدتها إلّا في عدد محدود من الحالات، كالولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه بلد ـ قارة، يضم ٥٠ دولة ـ ولاية، أصغرها أكبر من

لبنان بكثير. ويصعب تبرير مجلس آخر في لبنان لدرجة أن الفكرة تأتي ضمناً بهدف خلق «رئاسة» رابعة تعطى للدروز. المجلس الثاني يصبح مفيداً فعلاً، فقط إن تم تحرير الأول من القيد الطائفي، وإلاّ نكون قد أنشأنا مؤسستين متماثلتين للوظيفة نفسها، أو أن يحوّل لبنان إلى فدرالية من الكانتونات غير المتماسكة. ولكن إن أمعنّا التفكير فعلاً، فإن الصيغة التشريعية التي توصّل إليها لبنان، والتي تشكّل مزيجاً مزيداً بين تمثيل الأفراد وتمثيل الجماعات، تبدو إلى حد كبير ناجحة. وقد يكون من الأفضل الإبقاء على أحادية السلطة التشريعية، مع اعتماد مبدأ المناصفة، ومع تصحيح الخلل في الانتخابات، بحيث تغلب قاعدة السكن الفعلي في ممارسة الانتخاب النيابي والبلدي، على قاعدة الأصول الجغرافية. فتمثل المدن، والضواحي، بما تستحق من النواب (أي بأكثريتهم الساحقة). ويبقى النظام الحالي (طائفية الكرسي، لا طائفية الناخب) قائماً، مع عودة (تبدو أفضل ولو أنه يصعب الجزم في هذا المجال) إلى المحافظة كدائرة انتخابية. أو ربما مع اعتماد نظام التمثيل النسبي بلائحة تغطي كامل الأراضي اللبنانية. ومن المفضل أخيراً أن يبقى عدد النواب في حدود المائة، لما فيه من اقتصاد في أخذ القرار وفي الميزانية.

هذه أفكار تحمل الجدل طبعاً، ولا يبدو من المفيد التمسك الأعمى بها أو بغيرها. لكن الهدف من ادراجها مزدوج: الأول، أن جل المثقفين اللبنانيين يتوقف عند وصف الأحوال، فيحسن في ذلك أو يخطىء، بينما الحاجة ماسة إلى اطلاق الأفكار ومناقشتها بروح طيبة تقوم على اصرار الخروج من الحرب. والثاني، أن المثقفين قد تم في عدد كبير من الأحيان استتباعهم من قبل السياسيين فنراهم في موقعين: اما وقد أعادوا اكتشاف الطوائف والطائفية ولم يعودوا يرون غيرها ولا يفكرون إلاّ بها. أو أنهم قرروا تجاهلها بحثاً عن مدينة فضلى تناسب نزواتهم إن هي لا تناسب بلادهم. أما الفئة المستتبعة فهي دخلت، لسوء الحظ، في مجال التنظير والإسهام في اللعبة التقاسمية الدائرة بين الطوائف. والفئة الثانية فقد هاجرت الواقع إلى اليوطوبيا، اما في لبنان أو في الخارج، بينما الحاجة ماسة إلى تفهم الواقع، ولكن إلى تجاوز اللغة المبتذلة التي لمعظم السياسيين عنه، وهي في الاجمال، لغة الحرب نفسها.

لكن النظام الأفضل يبقى هو القادر على تهديم نظام الحرب وتجاوزه. فالحلول الفكرية كثيرة، إنما أحسنها هو الحل القادر على إحلال السلم، والقادر أيضاً على اقناع اللبنانيين ان مكاناً لائقاً ينتظرهم، أفراداً وجماعات، في اطار السلم الأهلي والعيش الهنيء. عَلّهم إن ولجوا السلم، يتحررون من ربقة السياسي الثقيلة، ويعودون إلى ابداعهم الفذ في الثقافة والتربية، في المجتمع والاقتصاد، مجالات تكون قد تحررت مجدداً من السياسة، بينما يخرج لبنان من الحرب □

الادارة السياسية لأزمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدُّد الأحزاب في مصر

د. حسن نافعة

استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

مقدمة

النظام السياسي هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بين أفراد وفئات المجتمع. وتتوقف استمرارية أي نظام سياسي على قدرة مؤسسات النظام على:

١ ـ التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبّر عنه، وتوجيه هذه التفاعلات بما يحول دون تصادم المصالح المتعارضة للفئات الاجتماعية المختلفة، أو طغيان مصالح احداها على الأخرى.

٢ ـ مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه المجتمع ككل، والصمود أمام المطامع الخارجية الرامية إلى غزوه أو استغلاله أو فرض أوضاع عليه لا تكون مقبولة من جانب النخبة الفاعلة فيه.

إذا ما عجزت مؤسسات النظام القائم عن القيام بهاتين الوظيفتين أو إحداهما يبدأ النظام في التداعي والانهيار. وعادة ما يتم هذا الانهيار من خلال عمل عنيف: ثورة أو انقلاب عسكري، ينتقل النظام السياسي من شكل إلى آخر، فيصبح شمولياً أو سلطوياً بعد أن كان ليبرالياً أو تعددياً، والعكس صحيح أيضاً. كما قد يأتي هذا التحول في أعقاب هزيمة عسكرية (كما حدث في حالة المانيا النازية أو ايطاليا الفاشية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، أو الأرجنتين حديثاً بعد فشل مغامرتها العسكرية في جزر الفوكلاند).

وتتميز مجتمعات العالم الثالث بسمات تميزها عن المجتمعات الصناعية المتقدمة، فاستقرار النظام السياسي القائم على التعددية في الدول المتقدمة، يعود أساساً إلى تبلور الطبقات الاجتماعية

(*) قدمت الأوراق الثلاث في هذا الملف الى: المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية في مصر، الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، خلال الفترة ٥ ـ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

بشكل محدد، وقيام توازن بين هذه الطبقات يحول دون أن تجور إحداها على الأخرى، ويفرض على الجميع ضرورة احترام قواعد اللعبة السياسية، كما أن هذه المجتمعات قد وصلت إلى درجة من التقدم والقوة تحولان دون أن تؤثر الضغوط الخارجية على شكل النظام القائم. بينما تتميز مجتمعات العالم الثالث بسيولة اجتماعية ـ نتيجة المعدلات السريعة للحراك الاجتماعي ـ تؤثر سلباً ليس على محاولات التأطير السياسي للمجتمع فقط، ولكن أيضاً على المحتوى الفكري والايديولوجي للخطاب السياسي على المستويين الرسمي والشعبي. وفي الوقت نفسه تتعرض هذه المجتمعات لضغوط خارجية عنيفة بسبب احتياجاتها للغذاء أو السلاح أو التكنولوجيا، وتصبح هذه المجتمعات بطبيعتها قابلة للاختراق الخارجي، نتيجة الخلل الحادث في هياكلها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية منذ الحقبة الاستعمارية. وينطبق هذا التشخيص على مصر.

وإذا كان الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية قد تم بطريقة يندر أن تكون سلمية، فإن التحول الذي تم في مصر له خصائص فريدة وليس له سابقة مماثلة في التجارب الأخرى[1]. فقد تم هذا التحول بمبادرة من القيادة السياسية. وهذه المبادرة لم تأت في أعقاب هزيمة عسكرية، وإنما جاءت، على العكس بعد فترة وجيزة من انجاز عسكري كبير. ولم تفرضها ثورة شعبية أو انقلاب عسكري، وإنما جاءت في ظل نظام كانت شرعيته قد تدعّمت كثيراً بعد انجاز تشرين الأول/أكتوبر، ولم يكن يواجه تحدياً من نوع خاص أو تشكيكاً في شرعيته.

وقد فتحت هذه المبادرة شهية قوى سياسية واجتماعية عديدة بدأت تضغط في اتجاه الحصول على حقوق ومكاسب لم تكن واردة أصلاً في حسابات صانع القرار حين اتخذ مبادرته، فحاول احتواءها أو قمعها، وبدأت سلسلة من الأفعال وردود الأفعال خلقت جواً من الأزمة الفعلية. وبالتدريج أصبح صانع القرار في موقف صعب. فهو إن تراجع عن مبادرته، كشف توجهه اللاديمقراطي على نحو قد يؤدي إلى فقدان كل أو جزء من رصيده داخلياً وخارجياً، وهو إن سار في الطريق حتى نهايته الطبيعية، فربما واجه نظامه تحدياً حقيقياً. وهكذا أصبحت المشكلة الرئيسية أمام صانع القرار هو كيفية «إدارة أزمة التحول»، بما يكفل الحفاظ على الشكل الديمقراطي للنظام دون تعريض أسسه للانهيار.

وتحاول هذه الدراسة القاء الضوء على إدارة أزمة التحول هذه من خلال بحث الأهداف التي كان يبتغيها صانع القرار من وراء مبادرته، ومدى واقعية هذه الأهداف في ضوء الظروف المجتمعية القائمة وقتها، وردود فعل الأطراف المعنية تجاهها، وتتبع سلسلة الأفعال وردود الأفعال من جانب صانع القرار والأطراف المعنية، وكذا محاولة القاء الضوء على التطورات المحتملة لتلك الأزمة.

وتنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام: يناقش القسم الأول مدى حتمية قرار التحول إلى التعددية السياسية، ويناقش القسمان الثاني والثالث إدارة أزمة التحول في عهدي الرئيس محمد أنور السادات والرئيس حسني مبارك على التوالي، كما يناقش القسم الرابع والأخير مستقبل تجربة التعددية الحالية.

---

(١) انظر: بطرس بطرس غالي، «التجربة الحزبية في مصر»، **الأهرام**، ١٩٧٧/٨/١٩.

أولاً: هل كان قرار التحول إلى التعددية الحزبية حتمياً؟

للإجابة عن هذا السؤال الذي يشكل مدخلاً رئيسياً لهذه الدراسة، ربما كان من المفيد أن نشير في عجالة سريعة إلى ملامح تطور النظام السياسي منذ بداية التجربة الأولى للتعددية الحزبية في مصر. وتجمع الدراسات الجادة لهذه التجربة على أنها بدأت تدخل مأزقاً حقيقياً منذ منتصف الأربعينات. فقد تضاءل دور حزب الأغلبية نتيجة لانقساماته الداخلية من ناحية، وعجزه من ناحية ثانية عن فهم المسألة الاجتماعية في مصر فهماً صحيحاً لأسباب كثيرة، كان من أهمها سيطرة فئة كبار الملاك على أهم المناصب القيادية فيه. وبدأت تستهوي طلائع الطبقة المتوسطة في مصر تيارات وأفكار سياسية أخرى، بدت أكثر حيوية مثل التيارات التي قادتها جماعة الاخوان المسلمين، أو حركة مصر الفتاة، أو الجماعات الاشتراكية والماركسية. وتصاعدت أعمال العنف السياسي بدرجة خطيرة إلى أن وصلت ذروتها في كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ (حريق القاهرة). وقتها أصبح واضحاً أن النظام السياسي القائم برمته بدأ يتداعى نتيجة عجزه عن تحقيق مطالب مصر الوطنية من ناحية، ورفضه من ناحية ثانية الاستجابة لمطالب الاصلاح الاجتماعي للطبقتين العاملة والمتوسطة واللتين كان دورهما الاقتصادي والاجتماعي آخذاً في الاتساع. وفي هذا الاطار، اندلعت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ التي قادها تنظيم الضباط الأحرار في الجيش، ولقيت تأييداً وترحيباً فورياً من الشعب. وقامت هذه الثورة بهدم النظام القديم من أساسه وإقامة نظام جديد أصبح، بعد تبلوره بشكل نهائي، يعتمد في ركيزته الاجتماعية والاقتصادية على التوجه نحو اشباع المطالب الأساسية للطبقتين العاملة والمتوسطة. وفي ركيزته السياسية على تحالف ما أسمته الثورة بقوى الشعب العامل داخل تنظيم سياسي واحد.

وقد استمد النظام الجديد شرعيته بالدرجة الأولى من حجم الانجازات التي حققها على الصعيدين الخارجي والداخلي، من خلال سلسلة ضخمة من المعارك لم تهدأ طوال الحقبة الناصرية ترتب عليها، في الوقت نفسه، توسيع نطاق بعض القوى الخارجية والفئات الاجتماعية الداخلية المعادية للنظام الجديد. وقد استسلمت معظم الحركات السياسية الرئيسية التي كانت قائمة قبل الثورة، وفي مقدمتها الوفد، طواعية، لأن النظام الجديد شكل بديلاً موضوعياً أكثر قدرة على انجاز شعاراتها وأكثر مصداقية منها. ولم يقاوم المشروع الناصري، وفي وجود جمال عبد الناصر، الا تياران ايديولوجيان لكل منهما مشروعه الاجتماعي الخاص، وهما التيار الاسلامي والتيار الماركسي. لكن النظام الجديد استطاع بالقمع تارة وبالاستمالة تارة أخرى، تهميشهما أو عزلهما أو احتواء فصائل منهما في مراحل معينة، معتمداً بالأساس على انجازاته الوطنية والمكاسب الفعلية التي حققتها قطاعات شعبية واسعة. أما الفئات الاجتماعية التي لحق الضرر بمصالحها الاقتصادية ومراكزها الاجتماعية، فقد بقي عداؤها للنظام كامناً، ولكن قدرتها على الحركة السياسية كانت محدودة، لأن البنية الاقتصادية والاجتماعية التي صاغها النظام الجديد جردتها من كل أو معظم أسلحتها.

ورغم اعتماد النظام الجديد على الحزب الواحد، إلّا أن دور هذا الحزب في الحياة السياسية عموماً، وفي صنع القرار خصوصاً، كان دوراً هامشياً في الواقع. فقد اعتمد النظام الجديد في حقيقة الأمر على جهاز الدولة، ولم ينجح في إقامة تنظيم سياسي فعّال يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحركة الجماهير، واحتوى في داخله على تناقضات كثيرة بسبب طبيعة الثورة المصرية ذاتها، والتي قادتها طلائع من المؤسسة العسكرية تعاظم دورها تدريجياً في الحياة السياسية والمدنية. غير أن

شخصية عبد الناصر الكاريزمية وثقة الشعب المطلقة به، حالت دون تفجّر هذه التناقضات في وقت مبكر. والواقع أنه لولا ضخامة الانجازات الاجتماعية في الداخل، لانهار النظام على الفور عقب الضربة الموجعة التي وجهت إليه من الخارج وترتبت عنها هزيمته القاسية عام ١٩٦٧. فالطبقات الكادحة والمتوسطة هي التي خرجت في ٩، ١٠ حزيران/يونيو، تحمي النظام وتعلن رفضها للهزيمة وتجدد ثقتها في شخص عبد الناصر.

بدأ النظام بعد هزيمة عام ١٩٦٧ يواجه ضغوطاً ومطالب شعبية متزايدة، حمل لواءها الطلبة والمثقفون أساساً، لمزيد من الديمقراطية والمشاركة السياسية، باعتبارهما المدخل الصحيح لمعالجة ما كشفت عنه الهزيمة من خلل وقصور في بنية النظام. ويتضح مما نشر من محاضر جلسات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، أن عبد الناصر كان يفكر جدياً في السماح لتيارات معارضة داخل الاتحاد الاشتراكي. ولكن لم تتح لهذه الأفكار أن تتجسد بشكل عملي، لأن كل الجهود وُجهت لبناء الجيش وخوض معركة الاستنزاف، ومن ثم تأجل البحث في تفاصيل الصيغة الجديدة للمشاركة السياسية إلى «مابعد إزالة آثار العدوان». ويستحيل التكهن بما كان يمكن أن تكون عليه هذه الصيغة، لأن إرادة الله شاءت أن يرحل عبد الناصر قبل تحقيق هذا الهدف. لكن يمكن القول إنه حتى رحيل عبد الناصر لم يكن هناك تحدٍ شعبي لفلسفة النظام أو ركائزه الاجتماعية والاقتصادية، بدليل ما حدث في ٩، ١٠ حزيران/يونيو، والطريقة التي ودّع بها شعب مصر عبد الناصر إلى مثواه الأخير، واستهدفت مطالب الطلاب والمثقفين في تلك الفترة، مزيداً من الحرية السياسية لتعظيم فاعلية النظام وليس لتغيير فلسفته أو تقويض ركائزه.

وبعد رحيل عبد الناصر وتولي الرئيس السادات للسلطة، بدأت الانقسامات تظهر داخل الاتحاد الاشتراكي. واستطاع الرئيس السادات أن يتخلص من القيادات المنافسة التي حاولت منازعته السلطة أو تقييد حريته في العمل، وحسم صراع السلطة لصالحه في ١٥ أيار/مايو ١٩٧١. وقد استعان الرئيس السادات بعناصر ناصرية ويسارية لحسم هذه الجولة من الصراع على السلطة، ومن ثم لم يدركها الشعب على أنها صراع أفكار وسياسات وإنما صراع أشخاص. واستمر تحالف الرئيس السادات مع العديد من القيادات الناصرية واليسارية حتى عام ١٩٧٤، بل وتقلد مناصب وزارية في تلك الفترة اثنان من أبرز القيادات الماركسية وهما د. فؤاد مرسي ود. اسماعيل صبري عبد الله. لكن الرئيس السادات بدأ في الوقت نفسه التحرك في اتجاه آخر مواز. وأصدر مجموعة من القرارات التي مكّنت لقوى اجتماعية وسياسية معارضة لفلسفة النظام ولصيغة التحالف التي يمثلها الاتحاد الاشتراكي، من العودة إلى ساحة العمل السياسي المباشر، ثم دعم مواقعها وزيادة نفوذها. فبعد ١٥ أيار/مايو ١٩٧١، صدر قرار الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وشمل القرار جماعة الاخوان المسلمين. وفي حزيران/يونيو ١٩٧١، صدر القانون رقم (٣٤) ثم تبعته مجموعة من القرارات المكملة بهدف تصفية الحراسات. وفي عام ١٩٧٢، صدر القانون رقم (٢٣) والذي سمح لمن وصفوا من قبل بأعداء الثورة ممن حددت ممتلكاتهم طبقاً لقوانين الاصلاح الزراعي أو التحول الاشتراكي أو خضعوا للحراسة، بدخول المؤسسات السياسية والاشتراك في العمل السياسي[٢].

---

(٢) انظر: أماني صالح، «التطور الديمقراطي في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١»، (رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٧)، ص ١٢٩ وما بعدها.

وقد قوبلت هذه القرارات بارتياح عام، وتم الترحيب بها شعبياً رغم معارضة بعض الأجنحة داخل الاتحاد الاشتراكي لعدد منها. وكان مبعث هذا الارتياح والترحيب هو أنها كانت تعني، أو على الأقل تم ادراكها في حينها على هذا النحو، انتهاء مرحلة الاجراءات الاستثنائية ودخول الثورة مرحلة النضج والشرعية الدستورية، وخصوصاً بعد أن صدر لأول مرة منذ الثورة، دستور مصر الدائم عام ١٩٧١. ويلاحظ أن هذا الدستور لم يدخل أي تعديل جوهري على شكل النظام السياسي القائم، أو على فلسفته أو ركائزه الاجتماعية والاقتصادية.

غير أن الأحداث التي توالت بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ تقطع الآن، إذا نظرنا لها من منظور شامل، أن الرئيس السادات كانت له رؤيته الخاصة ومشروعه الاجتماعي الخاص الذي يختلف اختلافاً جذرياً عن المشروع الاجتماعي لثورة تموز/يوليو، وأنه كان يتحين الفرصة الملائمة لوضع هذا المشروع موضع التطبيق. وجانت هذه الفرصة بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، إذ بدا الرئيس السادات بعدها وكأنه أنجز ما لم يستطع عبد الناصر نفسه أن ينجزه، بعد أن استطاع الجيش المصري أن يلحق أول هزيمة عسكرية، ولو محدودة، بالجيش الاسرائيلي، وهو أهم انجاز في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبرز الرئيس السادات كزعيم سياسي يتمتع برصيد شعبي كبير، أتاح له أن يصبح حراً طليقاً لإعادة صياغة الحياة السياسية والاجتماعية في مصر على أسس جديدة، ويوجهها في مسار يختلف عن المسار الذي سارت فيه ثورة تموز/يوليو حتى ذلك الوقت.

وتؤكد جميع الدراسات التي تناولت حرب تشرين الأول/أكتوبر على أن الهدف الرئيسي لهذه الحرب «لم يكن تحرير الأرض المحتلة أو هزيمة القوات الاسرائيلية في غرب سيناء أو احتلال مناطق استراتيجية أو اقتصادية.. بل فتح الطريق أمام تسوية سلمية»[٣]. كما تأكدت الآن، بما لا يدع مجالاً للشك، قناعة الرئيس السادات المطلقة بأن هذه التسوية لن تتحقق من دون مشاركة فعّالة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الرئيس السادات يدرك في الوقت نفسه، أن الولايات المتحدة لن تلقي بثقلها للمساعدة في تحقيق تسوية مشرفة بالنسبة إلى مصر، ولن تقدم مساعدة اقتصادية لها إلا إذا تمت اعادة صياغة الحياة السياسية والاجتماعية في مصر على أسس جديدة، تهيىء الأوضاع لهذا الدور الأمريكي المرغوب فيه سياسياً واقتصادياً. ويبدو أن ما كان مطلوباً لتهيئة الأوضاع الداخلية لمثل هذا الدور لم يكن يتناقض مع قناعات الرئيس السادات الايديولوجية، ولذلك يصعب التأكيد على أن ما تم من تغيير، كان نتيجة ضغوط خارجية لم يكن أمام الرئيس السادات من سبيل لمقاومتها. وقد تحركت عملية التغيير على محورين متكاملين:

الأول، اقتصادي ـ اجتماعي هدف إلى التحويل التدريجي للاقتصاد المصري لكي يعتمد على آليات السوق وقوانين الاقتصاد الحر، بدلاً من التخطيط المركزي، وتوسيع دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام، وإزالة العوائق والعقبات أمام رأس المال الأجنبي. ولتحقيق هذا الغرض، صدرت مباشرة بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر مجموعة من القوانين والقرارات نذكر منها القانون (٤٣) لعام ١٩٧٤، الخاص باستثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، والقانون رقم (٩٣) لعام ١٩٧٤، والخاص بالتصريح للقطاع الخاص في أعمال الوكالة التجارية،

---

(٣) هذا ما جاء بالنص في مذكرات حافظ اسماعيل، انظر: حافظ اسماعيل، «أمن مصر القومي في عصر التحديات: الحلقة العاشرة،» **الأهرام**، ٣١/١٠/١٩٨٧، ص ١٣. وهو ما يتفق مع جميع الدراسات والمذكرات العديدة التي تناولت حرب تشرين الأول/اكتوبر.

وقوانين تحرير التعامل بالنقد الأجنبي داخل مصر، واباحة المضاربة في سعر العملة، وقرار الاستيراد من دون تحويل عملة... الخ[٤].

الثاني، سياسي هدف إلى انهاء صيغة تحالف قوى الشعب العاملة في تنظيم سياسي واحد هو الاتحاد الاشتراكي العربي، وفتح الطريق نحو صيغة جديدة تقوم على تعدد الأحزاب. وقد تم ذلك من خلال عدد من الخطوات، بدأت بتغيرات مهمة في قيادات الاتحاد الاشتراكي نفسه، ثم تطوير الاتحاد الاشتراكي والسماح بتعدد المنابر داخله، ثم تحويل هذه المنابر إلى أحزاب والسماح بتعددها بعد ذلك.

وهكذا يتضح أن الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية في النظام السياسي المصري، لم يأت نتيجة لتطور طبيعي لعلاقات القوى الاجتماعية المختلفة، أو تفرضه القوى المتضررة من النظام القائم من خلال ثورة أو انقلاب عسكري، وإنما جاء كجزء من مشروع متكامل لإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية في الداخل وعلاقات مصر بالعالم الخارجي. ولذلك، فقد ارتبط هذا الانتقال ارتباطاً عضوياً بسياسة الانفتاح الاقتصادي، وسياسة مصر تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ولأن المشروع الساداتي يعد، مقارنة بالمشروع الناصري، انقلاباً على الثورة من داخل صفوف الثورة، فقد حكمت عملية ادارة الرئيس السادات لأزمة الانتقال إلى التعددية معضلة أساسية، وهي البحث عن قوى اجتماعية وسياسية، من خارج جهاز الدولة، يمكن أن يعتمد عليها لانجاح مشروعه وتأييده حتى النهاية، وبصرف النظر عن سلامة الافتراضات التي يقوم عليها مشروعه، أو مدى ملاءمته لواقع مصر السياسي والاجتماعي، أو معطياتها التاريخية والجغرافية في ظل منطق التعددية وقواعد اللعبة التي تحكمها.

ثانياً: إدارة أزمة التعددية في عهد الرئيس السادات

ظل الرئيس السادات طوال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ يؤكد على تمسكه بصيغة تحالف قوى الشعب العامل «التي توصل إليها زعيمنا جمال عبد الناصر.. باعتبارها أروع صيغة يمكن أن تمارس من خلالها الديمقراطية»[٥]. لكنه حين شرع في تطبيق مشروعه، الذي أشرنا إليه، بعد حرب عام ١٩٧٣، بدأ يتحدث عن حاجة الاتحاد الاشتراكي إلى تطوير عميق. وقدَّم، بصفته رئيساً للاتحاد الاشتراكي العربي، ورقة عن تطوير الاتحاد الاشتراكي، طرحت للنقاش على نطاق واسع[٦]. وقد

---

(٤) انظر في هذا الموضوع: فؤاد مرسي، **هذا الانفتاح الاقتصادي**، ط ٢ (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)؛ عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، ٢ ج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، وجودة عبد الخالق (محرّر)، **الانفتاح: الجذور.. والحصاد.. والمستقبل** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢).

(٥) السيد زهرة، **احزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادي** (القاهرة: دار الموقف العربي، [د. ت.])، ص ٥١.

(٦) انظر: الاتحاد الاشتراكي العربي، «تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي حتى يكون اطاراً فعالاً لتحالف قوى الشعب العامل،» ورقة للمناقشة مقدّمة من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي، القاهرة، آب/اغسطس ١٩٧٤.

أسفرت مناقشة هذه الورقة داخل كل من الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب، عن انشاء ثلاثة منابر داخل الاتحاد الاشتراكي تمثل اليمين، والوسط واليسار[٧].

وربما كان أول ما يلفت نظر الباحث في عملية الانتقال خلال مراحلها الأولى (١٩٧٤ ـ ١٩٧٦)، هو هذا الوضع غير العادي والذي بدا فيه الاتحاد الاشتراكي، وكأنه يسعى إلى اضعاف نفسه وانهاء وجوده، بينما كان المتوقع أن يدافع التنظيم القائم عن وجوده. ويمكن إرجاع ذلك إلى العديد من الأسباب، منها ضعف الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي حتى أثناء وجود عبد الناصر نفسه. وإذا كان هذا الدور قد بدأ يتزايد لفترة بعد رحيل عبد الناصر، بسبب محاولات الأجنحة المختلفة فيه استخدامه في لعبة الصراع على السلطة، إلا أن السادات تمكن من تحجيم هذا الدور بعد حسم جولة الصراع على السلطة، ثم بدأ يدفع بعناصر موالية له وعناصر أخرى معروفة بتوجهاتها الليبرالية إلى مراكز قيادية، مما سهّل من مهمة الرئيس السادات[٨].

لكن يلاحظ أن جوهر الحوار الذي دار في تلك الفترة، تركّز حول ضرورة أن يصبح تنظيم الاتحاد الاشتراكي معبّراً عن صيغة التحالف بدلاً من صيغة الحزب الواحد، بما يسمح لقوى التحالف بداخله أن تعبّر عن نفسها بحرية، ولذلك تعيّن التزام المنابر الثلاثة بثلاثة أمور أساسية وهي: الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية والسلام الاجتماعي. وأصبحت مهمة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي مراقبة مدى التزام المنابر بهذه المبادىء، وتوجيهها في هذا المسار.

وبعد أن خاضت هذه المنابر الثلاثة انتخابات عام ١٩٧٦، قرر الرئيس السادات منفرداً، ودون أن يطرح هذا القرار للنقاش العام، كما حدث عندما شرع في خطوة تطوير الاتحاد الاشتراكي، تحويل هذه المنابر إلى أحزاب سياسية مستقلة. وهكذا نشأ حزب الأحرار الاشتراكي برئاسة مصطفى كامل مراد، وحزب مصر الاشتراكي برئاسة رئيس الوزراء ممدوح سالم، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي برئاسة خالد محيي الدين.

وهناك عدد من الاعتبارات الموضوعية والشخصية ساعدت الرئيس السادات على اتخاذ هذا القرار. أما الاعتبارات الموضوعية فيمكن اجمالها فيما يلي:

١ ـ كان من شأن هذا القرار اضفاء مسحة ديمقراطية على النظام، تؤكد جدية توجهه نحو الليبرالية التي يرى فيها الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة ضمانة على صدق نيات النظام. ولما كان الرئيس يسعى إلى مزيد من التقارب مع الولايات المتحدة، فإن هذه الخطوة كانت تقربه من تحقيق هذا الهدف.

٢ ـ ازدياد تطلعات النخبة الحاكمة مع بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وتواكبها مع أحلام الثراء السريع والعريض في ظل الحقبة النفطية. وقد خلقت هذه التطلعات والأحلام واقعاً جديداً ومصلحة مؤكدة لبعض الفئات، لفك ما سمي بتحالف قوى الشعب العامل. أي أن هذا

---

(٧) لمزيد من التفاصيل عن فحوى هذه المناقشات، أنظر: سيد مرعي [وآخرون]، **الديمقراطية في مصر: ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧). انظر أيضاً: زهرة، **أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادي**، ص ٥٣ وما بعدها، وصالح، «التطور الديمقراطي في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١».

(٨) انظر: صالح، المصدر نفسه، ص ١٤٦.

القرار لم يكن ليتصادم في هذا الوقت مع مصالح النخبة، فضلاً عن أن القوى الأخرى رأت أنه يمكن أن يكون الوسيلة الوحيدة لإعادة تنظيم صفوفها والدفاع عن مصالحها. وبذلك كان المناخ العام مواتياً لكي يلقى هذا القرار ترحيباً عاماً.

٣ ـ جاء القرار في وقت كان السادات قد بدأ بالفعل في احداث تغييرات عميقة على الواقع السياسي والاجتماعي. وكان من شأن السماح بظهور أحزاب مستقلة وفي الوقت نفسه قصر هذه الأحزاب على يمين ويسار ووسط، اتاحة نوع من «التوزيع الوظيفي» لخدمة الحزب الحاكم حيث «تصبح وظيفة حزب اليمين هي أن تتكشف المدى الممكن للتحول إلى اليمين. ووظيفة حزب اليسار هي أن تجنب الحكومة مسؤولية ما قد يترتب على التحول نحو اليمين من خلل في البنية الاجتماعية»[٩].

أما الاعتبارات الشخصية فيمكن إجمالها في ثقة الرئيس السادات في قدرته على السيطرة على الأوضاع والتحكم في مسيرة التجربة مهما تطورت الأمور. وقد تولّدت هذه الثقة من الشعبية التي حظي بها الرئيس بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر مباشرة، والتي جعلته يتصرف كرجل مختلف تماماً، ثم جاءت نتائج انتخابات عام ١٩٧٦، والتي حصل فيها حزب مصر على أكثر قليلاً من ٨٠ بالمائة من عدد المقاعد دون أن يشكك أحد في نزاهتها لتضاعف الثقة وتبعث على التفاؤل.

لكن التجربة لم تتطور بالضبط في الاتجاه الذي تصوره السادات أو أراده لها. فقد حاول في البداية أن يعزل حزب اليسار بأن يجعله قاصراً على الماركسيين فقط[١٠]. وكان هذا التصور غير واقعي وخصوصاً بعد أن تصاعدت حدة الهجوم على عبد الناصر وعلى كل انجازات ثورة تموز/يوليو، بما فيها السد العالي، وعلى توجهات مصر العربية، ولذلك اجتذب حزب اليسار تدريجياً عناصر أخرى كثيرة من بين صفوف الناصريين والقوميين العرب. وخصوصاً بعد أن تبدد الانطباع بأن حزب التجمع سيبقى أسيراً لمخططات السلطة، لأنه نشأ في أحضانها وبدأ يتحول إلى حزب معارضة حقيقي.

وعلى الرغم من أن سطح الحياة السياسية بدا هادئاً إلا أن الواقع الاجتماعي كان يتغير بسرعة بفعل الآثار الخطيرة لسياسة الانفتاح: ارتفاع الأسعار بمعدل سريع، أنماط وسلوك استهلاكية لم يتعود عليها الشارع المصري من قبل، مظاهر فساد متعددة وتمسّ نزاهة الحكم... الخ. وسرعان ما واجهت التجربة أول تحدٍ لها عندما اندلعت انتفاضة ١٨، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧. فقد اعتبر الرئيس السادات أن حزب التجمع مسؤول عنها. ولم ينتبه الرئيس السادات إلى أن هذا الاتهام ينطوي في حد ذاته على اعتراف ضمني بأن حزب التجمع يسيطر على الشارع السياسي، وأن حزب مصر العربي الاشتراكي الذي يمثل الحكومة لا وجود له، بدليل أنه لم يستطع الحيلولة دون اندلاع هذه الانتفاضة.

وبدلاً من أن يدرك الرئيس السادات هذه الانتفاضة، كإنذار لإعادة تقويم الآثار الاجتماعية المدمرة لسياسة الانفتاح الاقتصادي كما طبقت في مصر، بحث الرئيس السادات عن كبش فداء وجده في حزب التجمع. وبدأت مرحلة مواجهة ما تصوره الرئيس مخاطر ناجمة عن تجربة التعددية الوليدة، بإصدار تشريعات جديدة مقيدة للحريات. ففي ٤ شباط/فبراير ١٩٧٧ صدر القانون رقم (٢) الذي سمي بقانون «حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي». وطبقاً لهذا

---

(٩) محمد سيد أحمد، **مستقبل النظام الحزبي في مصر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢١.

القانون، «يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم.. وكل من دبّر أو شارك في تجمهر أو اعتصام من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر». وعندما اعترض كمال الدين حسين، عضو مجلس الشعب، على هذا القانون في برقية بعث بها إلى الرئيس ورؤساء تحرير الصحف، تم طرده من مجلس الشعب. وفي حزيران/يونيو من العام نفسه صدر القانون رقم (٤٠) لعام ١٩٧٧ (قانون الأحزاب السياسية)، قصد به وضع ضوابط جديدة للممارسة الحزبية، وتضييق فرص ظهور أحزاب جديدة مستقبلاً. فقد تشكلت وفقاً لهذا القانون لجنة للبت في الطلبات المقدمة لتشكيل أحزاب جديدة، مكونة من أمين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، ووزير الداخلية ووزير العدل والوزير المختص بالتنظيمات الشعبية، وثلاثة من بين رؤساء الهيئات القضائية أو نوابهم. وأصبح من حق أمين اللجنة المركزية وفقاً لهذا القانون، أن يطلب من محكمة القضاء الاداري «حل اي حزب قائم وتصفية امواله إذا صدر حكم نهائي يدين قيادات الحزب أو بعضها، في إحدى الجرائم المخلة بالوحدة الوطنية، أو تحالف قوى الشعب العامل، أو السلام الاجتماعي، أو النظام الاشتراكي الديمقراطي». وهكذا أصبح حزب الأغلبية هو المتحكّم في عملية انشاء أحزاب جديدة، كما أصبح في إمكان السلطة التنفيذية تهديد الأحزاب القائمة بالحل ومصادرة أموالها إذا خالفت مفاهيم فضفاضة وغير محددة[١١]. ويبدو أن هذا القانون صمم خصيصاً لضرب حزب التجمع، وكان يعبّر عن نية الرئيس السادات لحل الحزب بعد إدانة عدد من قياداته، التي القي القبض عليها في ١٨، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧. وعند مناقشة هذا القانون في مجلس الشعب، اعترض عليه ممثلو حزب التجمع والأحرار والمستقلون[١٢]. وكان هذا نذيراً بأن الرئيس السادات وحزب الأغلبية الحاكم يقفان في ناحية، والمعارضة بكل فصائلها الممثلة في مجلس الشعب في ناحية أخرى، وهو ما يعني بداية استقطاب حاد.

غير أن هذه القيود والمعوقات لم تستطع أن تصادر على واقع الحركة الاجتماعية الضاغط في اتجاه تحويل التعددية المقيدة والمصممة لأداء وظائف معيّنة لخدمة النظام القائم، إلى تعددية حقيقية. ففي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، قدّم ابراهيم فرج، بصفته وكيلاً للمؤسسين، إخطاراً إلى اللجنة المركزية بقيام حزب الوفد الجديد. وكان من اللافت للنظر أن توافق لجنة الأحزاب بالاجماع في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٨ على قيام حزب الوفد الجديد، خصوصاً وأنه كان أول حزب ينشأ من خارج السلطة وبثقل ضخم (بلغ عدد الأعضاء المؤسسين ٥٩١ عضواً، كما بلغ عدد الأعضاء الذين تقدموا بطلبات الالتحاق للحزب في آذار/مارس ١٩٧٨، ٩٧٠ ألف عضو)[١٣]. ولا يوجد تفسير منطقي لهذه الموافقة، خصوصاً وأن الرئيس بدأ يهاجمه بعنف بعد أقل من شهرين على صدور هذه الموافقة، ثم استصدر قانوناً سمي «قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي» صمم خصيصاً لضربه. وفي تقديرنا، أن الرئيس السادات ما كان ليعدم وسيلة للحيلولة دون ظهور هذا الحزب، أو على الأقل عرقلة ظهوره، إذ أوحى للجنة الأحزاب برفضه وإجباره على الدخول في متاهات القضاء، كما حدث بالنسبة إلى جميع الأحزاب الأخرى التي حاولت التأسيس بعد ذلك. والتفسير المحتمل لهذه الموافقة، هو أن الحزب الحاكم كان يأمل في

---

(١١) وحيد رافت، **دراسات في بعض القوانين المنظمة للحريات** (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨١)، ص ٣٣ وما بعدها.

(١٢) زهرة، **احزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادي**، ص ٩٧.

(١٣) **الأهرام**، ١٩٧٨/٣/٧.

احتواء الحزب الجديد وتطويعه. وفي ظل عنف المعارضة التي كان يواجهها الرئيس على يساره، ربما تصور أنه إذا نجح في استئناس حزب الوفد، فإن ذلك يمكن أن يمهد الطريق أمام نظام سياسي يرتكز على حزبين كبيرين على النمط الأمريكي، ويتمكن من تهميش قوى اليسار وتقليص دورها في النظام السياسي المصري. وإذا صحّ هذا التفسير، فإن انقلاب الرئيس السادات على حزب الوفد الجديد، يعني أن محاولة استئناسه قد فشلت، وأنه رأى في الحزب الجديد خطراً يهدده ويهدد حزب الأغلبية الحاكم.

وقد حظّر قانون «حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي» على «كل من تسبب في افساد الحياة السياسية قبل الثورة» الانتماء إلى الأحزاب، وكان معنى هذا حرمان أهم قيادات الوفد من مباشرة العمل السياسي. وعلى اثر صدور هذا القانون، قررت الجمعية العامة لحزب الوفد الجديد حلّه. كما استحال على حزب التجمع هو الآخر أن يمارس نشاطه، وتعرضت الصحيفة الناطقة بلسانه إلى مصادرات متكررة، فقررت السكرتارية العامة للحزب تجميد نشاطه، وتوقف صدور «الأهالي»اعتباراً من ١٤ حزيران/يونيو. على أن مجرد تجميد نشاط الحزب لم يرق للرئيس السادات الذي قال في احد خطبه: «الوفد كفانا شره وحل نفسه والتجمع لعله يكفينا شره هو الآخر لأنه لا مكان له بيننا بصراحة»[١٤]. وهكذا بدأت تجربة التعددية السياسية تدخل مأزقاً خطيراً.

عند هذه النقطة، كان على الرئيس السادات أن يختار بين طريقين: إعلان نهاية التجربة والعودة إلى نظام الحزب الواحد، أو البحث عن وسائل جديدة تحافظ على شكل التعددية، وتبقي على جوهر النظام القائم على حكم الفرد. واختار الرئيس الطريق الثاني كمحاولة أخيرة لانقاذ التجربة من الانهيار. وفي اطار هذا الخيار، تحرك الرئيس في اتجاهين متوازيين:

الأول، تشكيل حزب سياسي جديد يقوده بنفسه على أمل أن يحظى هذا الحزب بتأييد جماهيري واسع، بعد أن كانت مبادرته للقدس والضجيج الاعلامي الذي واكبها حول بداية عهد السلام والرخاء، قد أسهما في وضع الشارع المصري في حالة ترقب وانتظار. وعلى اثر قرار الرئيس بتشكيل حزب جديد برئاسته تحت اسم «الحزب الوطني الديمقراطي» انهار حزب مصر العربي الاشتراكي. وأدى الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب إلى تأثيرات بعيدة المدى على مسيرة التجربة التعددية من بعده.

الثاني، البحث عن قوى سياسية بديلة تقبل العمل في ظل القيود القائمة والمناخ الذي خلقه قرار حزب الوفد بحل نفسه وقرار حزب التجمع بتجميد نشاطه. وقد عثر الرئيس السادات على ضالته حين وافق ابراهيم شكري على اقتراح السادات، بإعادة تكوين حزب «مصر الفتاة» تحت اسم «حزب العمل الاشتراكي»، للمساهمة في «تصحيح مسيرة الديمقراطية» على حد تعبير الرئيس[١٥]. وتمت الدعوة لإنشاء الحزب الجديد في تموز/يوليو ١٩٧٨، وطلب الرئيس السادات من أعضاء الهيئة البرلمانية لحزب الأغلبية، الانضمام له لمساعدته على الحصول على النصاب القانوني اللازم لاستكمال شروط تأسيسه. وقد وصل تشجيع الرئيس للحزب الجديد إلى حد قيامه بنفسه بالتوقيع على وثيقة تأسيسه، وتبعه في ذلك د. مصطفى خليل نائب رئيس الوزراء وعدد من

---

(١٤) **مجموعة احاديث الرئيس محمد انور السادات في الفترة من ١ يوليو الى ديسمبر ١٩٧٨** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، [د. ت.])، ص ١٠٥، نقلاً عن: زهرة، المصدر نفسه، ص ٩٩.

(١٥) **الأهرام**، ١٩٧٨/٢/١٨، نقلاً عن: زهرة، المصدر نفسه، ص ٨١.

الوزراء[١٦]. وتولى الأستاذ محمود أبو وافية (عديل الرئيس) منصب الأمين العام للحزب.

غير أن هذه المحاولة الأخيرة فشلت بدورها. فقد وقّع الرئيس السادات على اتفاقيتي كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، ثم على معاهدة سلام بين مصر واسرائيل في آذار/مارس ١٩٧٩. وكان الرئيس السادات يريد اجماعاً مصرياً حول هذه المعاهدة، ولم يكن يطيق أن يرى في «مؤسساته» السياسية الرسمية صوتاً معارضاً واحداً لهذه الاتفاقات، اعتقاداً منه أن ذلك يضعف موقفه التفاوضي! ولذلك، وعلى الرغم من أن مجلس الشعب وافق على المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية بأغلبية ساحقة من بينهم ابراهيم شكري، إلا أن خمسة عشر عضواً رفضوا الموافقة عليها، ووجهوا انتقادات حادة، بينما امتنع عضو واحد عن التصويت[١٧]. ولم يكن الرئيس السادات على استعداد لأن يسمح حتى بمثل هذا الهامش الضيق من المعارضة داخل مجلس الشعب، فقام بحله عام ١٩٧٩. وتضمن الاستفتاء على حله والذي سمي بـ «الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة»، قيوداً جديدة على مسيرة التعددية، كان من نتائجها تعديل قانون الأحزاب لمنع قيام أي حزب يكون من بين مؤسسيه أو قياداته «من تقوم أدلة جديدة على قيامه بالدعوة أو المشاركة في الدعوة أو التجنيد أو الترويج بأية صورة من صور العلانية لمبادىء أو اتجاهات أو أعمال مناهضة لمعاهدة السلام»[١٨]. وكان الهدف الوحيد للدعوة لانتخابات جديدة لمجلس الشعب، اسقاط عضوية من عارضوا المعاهدة. وكان التزوير في هذه الانتخابات فاضحاً لدرجة أن محمود أبو وافية، أمين عام حزب العمل الاشتراكي وعديل الرئيس السادات، لم يملك إلا أن يندد به[١٩].

وقد أدّت المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية الى عزل مصر عربياً واسلامياً ودولياً. وولدت هذه العزلة ضغوطاً نفسية لا يستهان بها على الشارع المصري، الذي بدأت أوهام الرخاء التي وعده بها الرئيس السادات تتبدد أمام عينيه تدريجياً. وبدأت عملية تطبيع العلاقات مع اسرائيل في وقت لم تكن اسرائيل قد أنهت بعد انسحابها من سيناء، مما ضاعف من احساس الشعب بالمهانة. وجاء موقف اسرائيل المتعنت من مفاوضات الحكم الذاتي، ثم قيام اسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي بعد لقاء السادات وبيغن مباشرة، ليشكل موجة من الاحتجاج والغضب. وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى:

أ ـ تراجع حزب العمل عن موقفه المؤيد للمعاهدة، مما عرضه لضغوط متزايدة من جانب الحكومة. واستقال عدد من أعضائه الذين كانوا في حقيقة الأمر نواباً للحزب الوطني لدى حزب العمل. وأصبح حزب العمل حزباً معارضاً حقيقياً، وخصوصاً بعد أن أصبح د. حلمي مراد أمينه العام الجديد.

ب ـ انتقال المعارضة من الأحزاب، بعد قرار حزب الوفد بحل نفسه وحزب التجمع بتجميد نشاطه، ومن مجلس الشعب بعد انتخابات عام ١٩٧٩، إلى النقابات المهنية وبالذات نقابة المحامين

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٨١.

(١٧) لمزيد من التفاصيل عن موقف مجلس الشعب وأحزاب المعارضة والقوى الأخرى من المعاهدة، انظر: حسن نافعة، **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(١٨) انظر: رأفت، **دراسات في بعض القوانين المنظمة للحريات**، ص ٣٨.

(١٩) انظر: فاروق يوسف، **الثورة والتغير السياسي في مصر** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥).

ونقابة الصحفيين ونوادي أعضاء هيئة التدريس. وخاضت هذه النقابات بنجاح ضد الحكومة معركتين من أهم المعارك، احداهما تمثل رمزاً لسياسة الانفتاح الاقتصادي وهي معركة هضبة الأهرام، والأخرى تمثل رمزاً لسياسة تطبيع العلاقات مع اسرائيل وهي معركة مدّ اسرائيل بمياه النيل.

ج ـ حدوث تصدع كامل في علاقة الرئيس السادات بالاخوان المسلمين والجماعات الدينية، ليس بسبب معاهدة الصلح مع اسرائيل فقط، وإنما أيضاً بسبب موقف الرئيس السادات من الثورة الايرانية، وتراكم خلافات أخرى عديدة فكرية واجتماعية وأخلاقية[٢٠].

حاول الرئيس السادات ارضاء التيار الديني عندما شرع في تعديل دستور عام ١٩٧١، بمقتضى الاستفتاء الذي أجري في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٠، بالنص على أن مبادىء الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع (المادة ٢). لكن هذه التعديلات أضافت في الوقت نفسه مزيداً من القيود والاعباء على مسيرة التعددية. فقد أجازت المادة (٧٧) إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى دون تحديد، مما أعطى انطباعاً بأن الرئيس السادات ينوي البقاء في منصبه مدى الحياة أياً كان رأي الشعب فيه. وأضيف باب سابع للدستور ينظم أوضاع مجلس الشورى الذي استحدثه الرئيس السادات لتقييد حرية الصحافة. ثم أجريت انتخابات مجلس الشورى على أساس القوائم المطلقة، وفاز فيها الحزب الوطني بجميع المقاعد. وكان واضحاً أن الرئيس السادات قد استنفد كل ما في جعبته لاغلاق المؤسسات السياسية الرسمية في وجه المعارضة، ومع ذلك، فقد تضاعف حجم المعارضة خارج أسوار هذه المؤسسات. ويبدو أنه كان يتجه إلى الغاء التجربة التعددية برمتها، حين دعا إلى مواجهة عيوب التعددية في خطاب بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٨١[٢١]. وحين لاح أن الزمام بدأ يفلت من يديه، لم يجد أمامه من سبيل لتحجيم المعارضة سوى العنف المادي الذي جسدته قرارات ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، والتي بمقتضاها تم اعتقال ١٥٣٦ شخصاً من جميع الاتجاهات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ونقل أعداد كبيرة من أساتذة الجامعات والصحفيين والاذاعيين، والغاء تراخيص ثماني صحف. وكانت هذه القرارات تعني أن الرئيس أصبح يقف وحيداً في جانب، وكل القوى الأخرى في جانب آخر، وأن الطريقة التي أدار بها عملية الانتقال إلى التعددية الحزبية قد أفضت إلى طريق مسدود. ثم جاء العنف المضاد لينهي حياة الرئيس في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ في واحد من أكثر المشاهد عنفاً في تاريخ مصر السياسي.

نخلص من هذا العرض إلى أن الرئيس السادات أراد نوعاً من التعددية المقيدة لأداء وظيفة معينة، تخدم المشروع العام الذي حاول تطبيقه في مصر، دون أن تشارك أي من القوى السياسية والاجتماعية في صياغته. وقد اعتمد الرئيس السادات في ادارته لأزمة التعددية العديد من الأساليب منها: استغلال التناقضات القائمة بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، والتحالف مع بعضها في مراحل مختلفة لضرب القوى الأخرى، واستخدام أساليب الترغيب والترهيب. وكان أكثر الأساليب استخداماً هو، توالي التشريعات والاستفتاءات لسد الطريق أمام هذا الفصيل أو ذاك من فصائل المعارضة. وحين فشلت جميع هذه الوسائل في تحقيق الأهداف المرجوة لجأ إلى العنف. على الناحية الأخرى، كان لكل فصيل من فصائل المعارضة تصوره للتجربة وأساليبه في

---

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) انظر: رافت، **دراسات في بعض القوانين المنظمة للحريات**، ص ٥٦ ـ ٥٧.

التعامل معها. بعضها قبل أسلوب التحالف في مرحلة أو أخرى لاثبات وجوده أولاً، ثم دعم مواقعه وتوسيع نفوذه ثانياً، ثم الدخول في صدام مع السلطة في الوقت وبالأسلوب الذي تختاره في ضوء ما هو متاح أمامها. كان هذا هو أسلوب جماعة الاخوان المسلمين وأيضاً إلى حد ما أسلوب حزب العمل. واختار البعض الآخر اللعب على ملعب الحكومة ذاتها، وقبول قواعد اللعبة التي تحددها وذلك لاختبار مدى جديتها، والانسحاب عند اللزوم لتعرية موقفها. وكان هذا أسلوب الوفد، وإلى حد ما أسلوب التجمع. لكن المعارضة فشلت منفردة أو مجتمعة في أن تشكل تحدياً حقيقياً للنظام لاجباره على قبول قواعد لعبة التعددية، بسبب ضعف صلتها بالجماهير، وأمراضها الداخلية الكثيرة، وصعوبة تنظيم نفسها في ظل القيود القائمة. وبسبب التناقضات الكثيرة القائمة بينها، لم تتمكن من التنسيق معاً لكي تشكل جبهة موحدة، أو تتفق على أي موقف جماعي طوال الحقبة الساداتية. فحتى في انتخابات الشورى التي أصر الحزب الوطني على اجرائها على أساس القائمة المطلقة، قبل حزب الأحرار أن يخوضها، وقاطعها حزبا العمل والتجمع فقط.

والواقع أن تجربة التعددية لم تصل إلى مأزق بسبب تعنت السلطة في مواجهة المعارضة، أو تكتل المعارضة وتحجرها في مواجهة السلطة، وإنما نتيجة لخلل هيكلي في جوهر مشروع السادات نفسه، والذي كانت التعددية السياسية المقيدة أو المحكومة جزءاً منه. وبسبب هذا الخلل واجهت التجربة ثلاثة تحديات رئيسية منذ البداية:

التحدي الأول، تواكب التجربة زمنياً مع عملية تغيير حادة في السياسات العامة: فقد أدّت سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة مصر تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي إلى تقلصات حادة في أحشاء المجتمع المصري وأنماط سلوكه وفكره، بسبب معدلات الايقاع السريعة للتغير في التوجهات على جميع الأصعدة. وأطلقت هذه التغيرات العنان لقوى ومصالح كثيرة ومتناقضة، وأصابت الجميع بحالة من التوتر كان يصعب على أي كان السيطرة عليها. والأصل أن التغير في شكل النظام السياسي يأتي في نهاية مرحلة تفاعلات تكون قد استقرت بالفعل، وتصبح وظيفة الشكل الجديد للنظام تقنين العلاقات الجديدة التي أفرزتها هذه التفاعلات. لكن أن يبدأ الانتقال من نظام سياسي يقوم على أساس الحزب الواحد، إلى نظام آخر يقوم على التعددية في ذروة التفاعلات نفسها، فلم يكن هذا يستقيم مع أي منطق، خصوصاً وأن المبادرة بالتغيير الشامل جاءت من جانب القيادة السياسية نفسها، والتي لم تكن على استعداد لأن يشاركها أحد في صياغة مشروعها الجديد أو اعتراض مساره.

التحدي الثاني، عدم وضوح القواعد التي تحكم التجربة: حيث جرت تجربة التعددية في عهد الرئيس السادات في دروب معوجة، ولم تحكم مسيرتها قواعد محددة أو واضحة، ولذلك شاب بناؤها كله عدم الاتساق، بل والتناقض في كثير من الأحيان. وقد انبثقت تجربة التعددية في الأصل من رحم الاتحاد الاشتراكي، بهدف اضفاء قدر من الحيوية عليه من خلال افساح المجال لقوى التحالف بداخله بالتعبير عن نفسها بحرية أكبر. وحين قرر الرئيس تحويل المنابر المنبثقة عن الاتحاد الاشتراكي إلى أحزاب مستقلة بعد انتخابات عام ١٩٧٦، فقد كان يتعين أن يسبق هذا القرار، دراسة متعمقة لوضع قواعد جديدة للعمل وفقاً لمنطق وبديهيات التعددية. لكن ذلك لم يحدث. ليس هذا فقط، بل إن قرار الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعدد الحزبي، تم دون اجراء أي تعديل في دستور عام ١٩٧١، الذي أرسى أسس نظام بعيد تماماً من حيث الشكل والجوهر عن النظام السياسي القائم على تعدد الأحزاب. ويؤكد عدد من فقهاء القانون الدستوري

أن هذا القرار كان قراراً غير دستوري، لأنه تعارض صراحة مع نصوص الدستور رغم اقرارهم بأنه جاء لتحقيق مصلحة عامة[٢٢]. ولم تتم إزالة هذا التعارض إلّا بعد اجراء التعديلات الدستورية عام ١٩٨٠، حين أجازت المادة الخامسة تعدد الأحزاب، في وقت كانت أزمة التعددية قد بلغت ذروتها. كما لم تتناول هذه التعديلات جميع النصوص التي كان يتعين تعديلها لارساء نظام تعددي حقيقي. ولذلك اتسمت قواعد اللعبة السياسية كلها بالغموض، وخضعت لأهواء رئيس الدولة. فلم تحدد هذه القواعد علاقة رئيس الدولة بالأحزاب السياسية، أو تتعرض للطريقة التي يتم بمقتضاها تعيين رئيس الوزراء والوزراء في ظل تعدد الأحزاب، وظلت طريقة اختيار رئيس الجمهورية كما كانت في ظل التنظيم السياسي الواحد... الخ، بل ورفع الحظر السياسي قبل بداية التجربة ولكنه عاد في ظلها.

وفي غياب مثل هذه القواعد، عندما قرر الرئيس السادات أن يشكل حزباً وهو في السلطة، لم يستطع أحد أن يطعن في صحة هذا التصرف من الناحية القانونية أو الدستورية، رغم أنه وضع التجربة كلها في مأزق أصبح من الصعب الفكاك منه.

التحدي الثالث، عدم واقعية قصر الأحزاب في بداية التجربة على ثلاثة فقط: ربما كان هناك بعض المنطق في أن تقتصر المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي على يمين ويسار ووسط، وأن يتولى قيادتها رجال ارتبطوا بثورة تموز/يوليو على نحو أو آخر. لكن حين يتقرر تحويل هذه المنابر إلى أحزاب مستقلة، كان لا بد من اعداد العدة لكي تتسع التجربة لتيارات سياسية أخرى كثيرة، خصوصاً وأن الرئيس السادات، كان قد سمح لتيارات ناصبت ثورة تموز/يوليو العداء بالدخول إلى الحلبة. لكن تطور التجربة من خلال الممارسة أكّد، كما أسلفنا، أنه لم تكن توجد أي خطة، وكان الرئيس السادات يتصرف كما لو أنه فوجيء حين يرغب تيار سياسي معين في تشكيل حزبه. وقد هدف الرئيس السادات إلى أن يصبح حزب اليسار ممثلاً للماركسيين، وأن يصبح حزب مصر العربي الاشتراكي ثم الحزب الوطني ممثلين لكل القوى والتيارات الوسطية، وأن يمثل حزب الأحرار جميع القوى والتيارات اليمينية. وكان هذا التصور غير واقعي لأسباب عديدة:

أولها: كان من الصعب أن تجد كل التيارات الوسطية مكاناً لها في اطار الحزب الحاكم، بسبب سياساته المنحازة صراحة للطبقة الرأسمالية في الداخل، والمعادية للفكر القومي العربي وللقوى التقدمية في الخارج. ولذلك كان من الطبيعي أن تبحث هذه الروافد عن مكان لها في أحزاب أخرى، أو تسعى لتشكيل أحزابها المستقلة.

وثانيها: كان من الصعب أن يجد اليمين التقليدي في مصر تعبيره السياسي في حزب الأحرار الذي يقوده مصطفى كامل مراد، في وقت كانت قيادات حزب الوفد، التي سمح لها منذ عام ١٩٧٢ بدخول المؤسسات السياسية، تفكر في إعادة تنظيم صفوفها. والواقع أن حزب الوفد حين بدأ يفكر في العودة، لم يكن يطمح في مجرد أن ينازع حزب الأحرار تمثيل اليمين في حدود الدور الذي حدده له الرئيس السادات، ولكن كان يطمح في أن يجذب إليه كل روافد نخبة السبعينات، بما فيها الرافد السلطوي، إلى صفوفه. وكان يعتقد ومعه، ربما، بعض الحق، أن هذه النخبة تطمئن إليه أكثر، وأنها، عند الضرورة، ربما يميل موقفها لمصلحة الوفد. أي أن الوفد كان يراهن أصلاً على الوعاء الانتخابي نفسه لحزب الأغلبية، أو بعبارة أصح على القوى الاجتماعية نفسها التي

---

(٢٢) انظر على سبيل المثال: عصمت سيف الدولة، «السادات.. الله يرحمه»، **الأهالي**، ١٣/ ١٠/ ١٩٨٢.

كانت في مقدمة المستفيدين من سياسة الرئيس السادات. وربما تكون تلك أغرب المفارقات في الحياة السياسية المصرية على الاطلاق. فسياسات الرئيس السادات المناقضة لتوجهات ثورة تموز/يوليو داخلياً وخارجياً، والمناخ العدائي الذي ساهم في توفيره للتهجّم على رموز الثورة وانجازاتها، أضعفا من شرعيته هو، ووفرا مناخاً سياسياً واجتماعياً ملائماً لا لظهور الوفد فقط، وإنما لدفعه بالقرب من أبواب السلطة من دون عمل نضالي يذكر من جانب الوفد! ولم تكن هناك خطة واضحة من جانب الرئيس سواء لاحتواء الوفد أم للحيلولة دون ظهوره.

وثالثها: أن جماعة الاخوان المسلمين والجماعات الدينية التي خرجت من تحت عباءتها، والتي استعان بها السادات لضرب الناصريين واليساريين في مناسبات متعددة، دعمت، من خلال هذا التحالف، وجودها وتنظيماتها. وكانت هذه الجماعات هي أكثر القوى استفادة من أساليب القمع التي وجهت للأحزاب الأخرى، لأن وسائلها للاتصال بالجماهير لا تعتمد بالضرورة على مقار الأحزاب! وكان تحالفها غير المعلن مع حزب الوسط في البداية هو تحالف تكتيكي، مقصود منه تعظيم قدراتها قبل أن تستقل بالعمل المنفرد. ومعروف من دراسة نمط تحالفات الاخوان المسلمين أنهم لا يتحالفون تحالفاً استراتيجياً ودائماً إلا مع القوى التي تقبل الذوبان بداخلهم، أما هم فليسوا على استعداد للذوبان في نسيج أحد غيرهم. ولم يأخذ الرئيس عند ادارته لازمة التعددية هذه المسألة في الاعتبار.

ويتضح من كل ما سبق أن خريطة القوى السياسية والاجتماعية في مصر لم تكن واضحة في ذهن الرئيس السادات منذ البداية، بحيث يمكن أن يحدد مسبقاً طبيعة القوى التي عليه أن يتعاون معها وينميها، كما أن المشروع الساداتي نفسه تناقض ككل مع توجه الحركة الوطنية المصرية اجمالاً. ولذلك، فقد بدأ الرئيس بالتعاون مع الجميع، وانتهى بأن انفضّ عنه الجميع.

ثالثاً: إدارة أزمة التعددية في عهد الرئيس مبارك

ترك الرئيس السادات لخلفه دولة معزولة على الصعيد الخارجي، تدور في مدار غير مدارها الطبيعي، وحياة سياسية داخلية شديدة الاضطراب. وتجاذبت الرئيس حسني مبارك قوتان رئيسيتان تحاول كل منها دفعه في اتجاه حركتها:

ـ القوى الداخلية والخارجية التي توجهت سياسات الرئيس الراحل لخدمة مصالحها، تخشى من احتمالات التغيير وتستنفر قواها لدفع القيادة السياسية الجديدة في المسار القديم نفسه.

ـ والقوى الداخلية والخارجية التي تصادمت مع هذه السياسات، تحاول جذب القيادة السياسية الجديدة لاحداث التغيير وفق الرؤى والتصورات الخاصة بها.

في هذا الاطار، كان من الطبيعي أن تتسم حركة القيادة الجديدة بالحذر الشديد. وإذا حاولنا أن نعقد مقارنة بين الرجلين على مدى السنوات الست الأخيرة من حياة السادات، والسنوات الست الأولى من حياة مبارك، من خلال صورة أدبية، فسوف يبدو لنا الرئيس السادات كرجل ينحدر بأقصى سرعته نحو الهاوية، بينما يبدو الرئيس مبارك وكأنه يستكشف طريقاً للصعود إلى أعلى التل. وتساعد هذه الصورة في توضيح الفرق الجوهري بين المناخ العام الذي تمت فيه ادارة أزمة التعددية في المرحلتين موضوع المقارنة. فبينما اتسمت المرحلة الأولى بمعدل تغير بالغ

السرعة في توجهات السياسات الداخلية والخارجية، اتسمت المرحلة الثانية ببطء شديد في معدل التغير. وأكّد الرئيس مبارك في أكثر من مناسبة، بأنه لا يحبّذ «أسلوب الصدمات»، ويفضل أسلوب التروي ودراسة الموقف بكل أبعاده قبل اتخاذ القرار.

وقد فرضت طبيعة الظروف التي تولى فيها الرئيس مبارك مقاليد الحكم، أن يحاول، على الصعيد الخارجي، فك الحصار المفروض على مصر، وكسر عزلتها واعادتها إلى مدارها الطبيعي في النظام الدولي، وإزالة مظاهر التوتر التي أدّت إلى تصاعد العنف على المستويين الرسمي والشعبي، وذلك في حدود الضغوط والتوازنات الداخلية والخارجية.

وعلى الصعيد الخارجي، استطاع الرئيس مبارك، مقارنة بسياسة سلفه، أن يصمد في وجه الضغوط الأمريكية والاسرائيلية لزيارة القدس. وتحقق الانسحاب الاسرائيلي من سيناء دون تقديم تنازلات جديدة. وتمكن من الاستفادة من بعض المتغيرات الاقليمية لتحسين موقف مصر عربياً ودولياً، والتحلل من بعض القيود المفروضة على حركة مصر. فبعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، تم سحب السفير المصري، وتجمّدت عملية التطبيع أو على الأقل توقفت قوة اندفاعها. وقامت الدبلوماسية والعسكرية المصرية بتأمين خروج ياسر عرفات وفصائل المقاومة من بيروت، لتبدأ بعدها اتصالات مصرية بمنظمة التحرير الفلسطينية كانت بداية الحركة على طريق فك عزلة مصر العربية. وتكفّل العجز العربي العام، الذي وضح جلياً أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان، بتحسين صورة مصر نسبياً، أو على الأقل، افشال محاولات الأنظمة العربية توجيه سخط الجماهير ضد النظام المصري وحده. وتكفّلت تداعيات الحرب العراقية ـ الايرانية بنسف جبهة الصمود والتصدي، وتحقيق تقارب مستمر ومتصاعد بين مصر وجميع بلدان الخليج، وأصبحت عودة مصر للصف العربي مسألة وقت. وفي الوقت نفسه، رفضت مصر الاستجابة إلى المطالب والضغوط الأمريكية الرامية للحصول على قاعدة عسكرية في رأس بيناس، وتحسنت علاقتها بالاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية، واستعادت مكانتها في منظمة المؤتمر الاسلامي، وأصبحت أكثر نشاطاً في مجموعة عدم الانحياز.

وعلى الرغم من أن العديد من القوى السياسية في مصر، لا تزال ترى أن هذا التحسن في موقف مصر الدولي أقل مما كان يمكن تحقيقه لو توافرت ارادة سياسية أكثر جسارة، وأنه يعكس تدهور الموقف العربي العام أكثر مما يعكس تغييراً حقيقياً في سياسة مصر الخارجية، التي لا تزال تدور في الفلك الأمريكي، إلّا أنه أسهم من دون شك في تخفيف حدة الضغط الخارجي الواقع على جبهة العمل الداخلي في مصر.

ولا شك أن هذه القيود الخارجية التي كانت قد فرضت على مصر، ورغبة القيادة السياسية الجديدة في التملص منها، أفسح المجال لظهور «وظيفة» جديدة للمعارضة، لأن وجود المعارضة يمنح القيادة، في مثل هذه الظروف، حرية أكبر في المناورة. فمن ناحية تواكب هذا العامل الخارجي المؤاتي لعودة أحزاب المعارضة مع عدد من العوامل والاعتبارات الموضوعية الداخلية التي تدفع في الاتجاه نفسه. فالحركة في اتجاه الديمقراطية كانت تمثل المدخل الوحيد المتاح للقيادة السياسية الجديدة لبناء شرعيتها ودعم موقفها، وتمثلت نقطة البدء في حتمية الغاء قرارات أيلول/سبتمبر ١٩٨١. ومن ناحية أخرى، كان من شأن استمرار قمع المعارضة في هذه الظروف اعطاء مبرر اضافي لمنطق الجماعات الدينية، التي شكلت أخطر تحدٍ يواجه النظام في ذلك الوقت، والقائل بأن العنف هو الوسيلة الوحيدة المتاحة للتغيير. وأخيراً فربما يكون الرئيس مبارك قد أدرك

منذ البداية أنه يحتاج إلى وجود المعارضة كوسيلة للضغط على الحزب الوطني أو جماعات المصالح، التي استفادت من نظام الرئيس السادات لإحداث قدر من التغيير بات ضرورياً للخروج من المأزق الذي يواجه النظام.

وواجه الرئيس مبارك في البداية موقفاً تعيّن عليه حسمه، وترتبت على طريقة حسمه نتائج بعيدة المدى فيما يتعلق بأسلوب ادارته لأزمة التعددية في المرحلة التالية، ألا وهو علاقة رئيس الدولة بالحزب الحاكم أو حزب الأغلبية. وكان على الرئيس أن يوازن بين عدد من الاعتبارات التي تقضي بالفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب، وأخرى ترجّح الجمع بينهما. فالفصل بين المنصبين يساعد على اشاعة الطمأنينة ويؤكد حياد الرئيس ويمنحه حرية أكبر في التصرف، وفقاً لاعتبارات المصلحة العامة والمصالح القومية وحدها بعيداً عن المصالح الحزبية الضيقة، وضمان عدم إسراف الحزب الحاكم في استغلال جهاز الدولة للجور على حقوق الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، وافساح مجال أكبر للمنافسة الحرة بين الأحزاب، والنأي بشخص الرئيس بعيداً عن أخطاء الحزب الحاكم أو خطاياه، وعدم الربط بين مصير الحزب ومصير الرئيس فيما لو تعرّض الحزب لانتكاسة أو هزيمة في الانتخابات، وهو أمر قابل للحدوث في أي نظام تعددي حقيقي. وكان من رأي عدد كبير من فقهاء القانون الدستوري، أن الفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب هو أهم ضمانة لجدية التحرك نحو إرساء أسس نظام تعددي حقيقي، حتى ولو لم يكن في الدستور نصّ يحرّم الجمع بينهما[٢٣].

أما الاعتبارات التي رجّحت الجمع بين المنصبين فيمكن اجمالها على النحو التالي:

١ ـ الحاجة إلى تنظيم سياسي يرتكز عليه الرئيس، وإلى وعاء نخبوي يساعده في رسم وتنفيذ سياساته، وإلى أغلبية في مجلس الشعب لتسيير دولاب العمل التشريعي دون أزمات.

٢ ـ الخوف من أن يؤدي ابتعاد الرئيس عن الحزب إلى تزايد الصراعات داخل صفوفه، بكل ما تحمله تلك الصراعات من انعكاسات، وخصوصاً في فترة كانت صفوفه فيها مرتبكة بعد مصرع الرئيس السادات.

٣ ـ الرغبة في تجديد صفوف الحزب، والتخلص من العناصر التي أصبحت تمثل عبئاً، واغراء عناصر جديدة أكثر قدرة على العطاء والمشاركة الفعّالة وأكثر انتماء للرئيس. وهو ما يقتضي سيطرة الرئيس مباشرة على الحزب.

وقد رجّح الرئيس هذه الاعتبارات، ومن ثم وافق على انتخابه رئيساً للحزب الوطني بعد أن كان قد تم الاستفتاء عليه كرئيس للدولة. وبذلك اطمأن الحزب الوطني إلى ضمان استمراره في السلطة طالما بقي الرئيس محتفظاً بها. وأياً كانت الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى هذا الوضع، فإنه قد مكّن الرئيس مبارك، على أي حال، من أن يدير أزمة التعددية في بداية عهده من خلال أسلوب التوازنات، وذلك بالعمل على «تحجيم المنتسبين إلى عهد السادات بالحريات الممنوحة للمعارضة، وتحجيم المعارضة بالسلطات التي تظل في يد الساداتيين»[٢٤].

---

(٢٣) انظر مقالات كل من: عصمت سيف الدولة، شوقي عطية، وحيد رأفت، فتحي رضوان، عبد العزيز محمد ونعمان جمعة، في: **كتاب الأهالي** (١٦)، (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٤١ ـ ٨٤.

(٢٤) سيد أحمد، **مستقبل النظام الحزبي في مصر**، ص ٦٩.

ويتضح من أسلوب الرئيس مبارك في ادارة أزمة التعددية على مدى ست سنوات، أنه لم تكن هناك خطة واضحة المعالم تنبثق عن رؤية سياسية شاملة تعالج في إطارها مسألة التعددية ومصيرها. وعمل الرئيس على تحقيق هدفه في المحافظة على أمن وسلامة النظام، من خلال التعامل اليومي مع كل ما يمكن أن يهدده. وقد اقتضى تحقيق هذا الهدف، في ادراك مراكز صنع القرار، العمل على خطين متوازيين:

أولهما، يقضي بعدم المساس بالدستور، والابقاء على جميع المؤسسات والقوانين القائمة، بما فيها تلك التي صدرت في عهد السادات لمواجهة مواقف محددة، على اعتبار أن مجرد وجودها يمثل رادعاً للمعارضة، مع عدم استخدام أسوأ ما فيها وأشدها تقييداً للحريات إلّا عند الضرورة القصوى. والاستفادة من وجود بعضها لتوجيهه إلى غير ما خلق له، مثل جهاز المدعي الاشتراكي الذي نشأ في الأصل لمحاكمة معارضي السادات وفقاً لقانون «العيب»، وتحوّل الى جهاز لمحاكمة بعض مظاهر الفساد التي استشرت في عهد الرئيس السادات.

ثانيهما، التخلي عن مواجهة المعارضة بأسلوب العنف أو إصدار تشريعات قمعية جديدة (تجنباً لأزمة كبرى مثل أزمة أيلول/سبتمبر)، والاحتكام إلى القضاء كوسيلة لحصول المعارضة على ما تتصور أنه حق لها.

ووفقاً لهذا الأسلوب، تم الافراج عن المعتقلين السياسيين وقابلهم الرئيس مبارك فور خروجهم من السجن، مما هيأ مناخاً جيداً مريحاً على الفور، وسمح بإزالة قدر كبير من التوتر. لكن حين شرعت القوى السياسية المختلفة في مباشرة نشاطها، فقد بدأت على الفور بالاصطدام بكل العقبات القانونية القائمة. فحين أعلن حزب الوفد أنه «قرر انهاء تجميده لنشاطه السياسي، وسيستأنف نشاطه وفقاً لبرنامجه في حدود أحكام القانون والدستور»[٢٥]، أصدر رئيس لجنة شؤون الأحزاب بياناً يؤكد فيه على أن الحزب «كان قد حلّ نفسه، ومن ثم فليس له وجود قانوني مشروع يسمح له بممارسة أي نشاط سياسي»[٢٦]. وكان على الحزب أن يلجأ إلى القضاء ليتمكن من عودته لممارسة نشاطه. ولولا أن الحزب استطاع أن يثبت أن الهيئة العليا للوفد كانت قد رفضت قرار الحلّ وقررت تجميده، فلربما استحالت على الوفد العودة إلى الحياة السياسية، وأصبح ضمن قوائم الانتظار المعروضة أمام القضاء الآن. أما طلبات تأسيس أحزاب جديدة، فقد رفضتها جميعاً لجنة شؤون الأحزاب. وقد تفاوتت أسباب الرفض بين أسباب موضوعية وأسباب شكلية: فتارة بسبب موقف المؤسسين من اتفاقات كامب ديفيد (الجبهة الوطنية)[٢٧]، وتارة بسبب «دعوة برنامج الحزب إلى الاشتراكية العلمية التي تعني الماركسية»[٢٨] (الحزب الناصري)، وتارة بسبب «عدم استكمال العدد القانوني للمؤسسين»[٢٩] (حزب المستقبل)، وتارة بسبب «عدم الانتشار الجغرافي»[٣٠] (حزب الحضارة الجديد)... وهكذا. وبالطبع، فقد أدى هذا الرفض إلى لجوء جميع الأحزاب التي تقدمت بطلبات

---

(٢٥) **الاهرام**، ١٩٨٣/٩/٢٢.

(٢٦) **الاهرام**، ١٩٨٣/٩/٢٦.

(٢٧) **الاهالي**، ١٩٨٣/٦/٢٩.

(٢٨) **الوطن**، ٣/١٠/١٩٨٤.

(٢٩) احمد حسين، في: **الاهرام الاقتصادي** (١٦ آذار/مارس ١٩٨٧).

(٣٠) المصدر نفسه.

تأسيسها إلى القضاء، ولا تزال هذه الدعاوى منظورة حتى الآن. الحكم النهائي الوحيد الذي صدر من المحكمة الادارية العليا وجاء بالرفض، كان هو الحكم المتعلق بحزب الجبهة الوطنية. وقد شكّل هذا الحكم سابقة خطيرة، لأن المحكمة استندت في هذا الحكم إلى أنه ثبت في حق مؤسسي الحزب «القيام بأفعال لا تعبّر مجرد تعبير عن الرأي في معاهدة السلام، وإنما صدرت في صورة بيانات وتحقيقات ومقالات نشرت في الداخل والخارج، تدعو إلى ترويج اتجاهات تتعارض مع المعاهدة»[٣١]. وقد أدى صدور هذا الحكم إلى تنبّه بعض الأحزاب التي لا تزال دعواها منظورة أمام القضاء، واحتمالات تعرّضها لأحكام مشابهة، إلى الطعن أمام المحكمة الادارية العليا بعدم دستورية بعض بنود قانون الأحزاب. وتنظر المحكمة الدستورية بالفعل الآن في مدى دستورية بعض بنود هذا القانون.

أما الحكم النهائي الوحيد والذي صدر بالموافقة، فكان هو الحكم المتعلق بحزب الأمة. والطريف أن السيد أحمد الصباحي رئيس هذا الحزب، فوجيء بالحكم لمصلحته وقال في تصريح له نشر في «الأهرام»: «انني مع ذلك كنت واثقاً بأن الفرصة سانحة أمام حزبي... فالعادة السياسية التي تكشفت في الفترة السابقة تؤكد، أن هناك تصدياً للشخصيات المؤثرة سياسياً في الشارع السياسي... (وقائمة المؤسسين لحزبنا لا تتضمن شخصيات من هذا النوع).. أما الأفراد العاديون مثلنا فإنهم عادة لا يشكلون أي قلق أو خطر على نظام الحكم»[٣٢].

ولم تتقدم جماعة الاخوان المسلمين بطلب حتى الآن لتأسيس حزب، حيث ما زال الخلاف محتدماً بين فصائلها حول ضرورة ذلك أو مدى ملاءمته، وإن كانت قد رفعت دعوى قضائية تطالب بالحكم بعدم شرعية قرار مجلس قيادة الثورة بحلها في عام ١٩٥٤[٣٣]. ومع ذلك، فإن هذه الجماعة تعتبر احدى القوى الرئيسية على ساحة العمل السياسي اليوم، وقد تمكنت من دفع عدد من قياداتها إلى مجلس الشعب من خلال تحالفها مع حزب الوفد في انتخابات عام ١٩٨٤، ومع حزبي العمل والأحرار في انتخابات عام ١٩٨٧.

وبعد فترة هدوء واستقرار نسبي على سطح الحياة السياسية، بدأت الأحزاب والقوى المعارضة الأخرى، تبحث عن تكتيكات مضادة تواجه بها تكتيكات الحكومة في ادارة أزمة التعددية، وتضغط للسماح لها بقدر أكبر من الحريات الديمقراطية، والغاء القوانين المقيدة لهذه الحريات والمعوقة لحركتها وحقها في الاتصال الفعّال بجماهيرها. وكانت أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٨١ قد صهرت هذه القوى معاً إلى حد ما، وخلقت بين قياداتها علاقات لم تكن موجودة من قبل. وبرزت مقاطعة الانتخابات كسلاح مضاد. واستخدمت هذا السلاح بالفعل في الانتخابات التكميلية لمجلس الشورى، والانتخابات المحلية التي جرت في صيف عام ١٩٨٢، فقد رفضت أن تخوض هذه الانتخابات على أساس نظام القوائم المطلقة.

ويبدو أن هذا السلاح أثبت فعاليته بعض الشيء، لأن الحكومة خشيت أن يتكرر الموقف نفسه في انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤. ولذلك، فعندما طالبت بعض أصوات المعارضة أن تجري

---

(٣١) من حيثيات الحكم، كما وردت في افتتاحية: **الأهالي**، ١٩٨٣/٦/٢٩.

(٣٢) من حديث لأحمد الصباحي مع محمود عوض، في: **الأهرام**، ١٩٨٣/٦/٢٨.

(٣٣) مصطفى كامل السيد، «التجربة الثانية للتعدد الحزبي: التطور السياسي ومسؤولية اليسار المصري،» **الطليعة** (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٧٣.

الانتخابات على أساس القوائم النسبية بدلاً من القوائم المطلقة[٣٤]، استجابت الحكومة. لكن الواقع أن الحزب الحاكم التقط هذه المبادرة وطوّعها بمهارة فائقة لتحقيق أهدافه. وكان الحزب الوطني يخشى في حقيقة الأمر من انتخابات عام ١٩٨٤ في ظل مناخ جديد ورئيس جديد، فعهد إلى كوادره القانونية لصياغة مشروع يأخذ بنظام القوائم النسبية، ويتيح في الوقت نفسه، وبأكثر الأساليب القانونية التواء، فرصة ذهبية للحزب لضمان اكتساحه للانتخابات، وسيطرته هذه المرة بالقانون وليس بالعنف. كانت القيادة الفعلية للحزب (ممثلة في شخص د. فؤاد محيي الدين في ذلك الوقت)، في حاجة إلى بسط سطوتها على الحزب، وفرض الانضباط بعد الارتباك الذي ساد صفوف الحزب، وخصوصاً في ظل محاكمات الفساد التي مسّت بعض أبرز قياداته في عهد السادات، كما كانت في حاجة إلى التخلص من بعض القيادات التي أصبحت تمثل عبئاً على الحزب. وقد أتاح مشروع القانون الجديد تحقيق هذين الهدفين معاً، من خلال مركزية الترشيح والترتيب على القوائم الانتخابية. وفي الوقت نفسه، ضمن الحزب، من خلال تقليص الدوائر الانتخابية من ١٧٣ إلى ٤٨ دائرة، اغراق التجمعات العمالية في محيطات بشرية أوسع، وقطع الطريق أمام الشخصيات المعارضة التي تحظى بنفوذ قوي في دوائرهم الصغيرة القديمة. واقترح مشروع القانون عدم تمثيل أي من الأحزاب التي تحصل على أقل من ١٠ بالمائة من الأصوات على المستوى القومي (تم تخفيضها إلى ٨ بالمائة بناء على طلب الرئيس مبارك)، ولم يصبح للمستقلين مكان في ظل هذا النظام. وبهذا ضمن الحزب سيطرته على الموقف تماماً، وبأسلوب مبتكر، بعد اقراره من مجلس الشعب[٣٥].

ورغم تصاعد حدة الانتقادات ضد هذا القانون قبل وبعد صدوره، فإن أحزاب المعارضة لم تتمكن من الاتفاق على وسيلة لإجبار الحزب الحاكم على التراجع عنه. وطرحت فكرة مقاطعة الانتخابات في «لجنة الدفاع عن الديمقراطية»، التي ضمت كل الأحزاب وعديداً من القيادات النقابية والمهنية، إلا أن حزب الوفد رفضها، وقرر دخول المعركة الانتخابية تحت أي ظروف، وكانت أول معركة يخوضها منذ أكثر من ثلاثين عاماً. فقد كان لحزب الوفد منطقه في إمكان الاستفادة من هذا القانون لتحقيق مصالحه الخاصة، واللجوء إلى تكتيكات أخرى لمواجهة تكتيكات الحزب الحاكم، والقفز فوق الحواجز التي يضعها. ذلك أن قيادة الحزب كانت ترى في خوض معركة الانتخابات فرصة ممتازة لاعادة بناء هيكل الحزب بعد تجميده، وفي نظام الانتخابات بالقائمة، فرصة للسيطرة على قيادات الحزب عن طريق التحكم مركزياً في المرشحين وترتيبهم على القوائم. أما حاجز الـ ٨ بالمائة فيمكن القفز فوقه بالتحالف مع الاخوان المسلمين. وهكذا فتح قانون الانتخابات بالقائمة النسبية طريق مجلس الشعب أمام الوفد والاخوان، وأغلقه أمام باقي القوى السياسية.

لكن ادارة أزمة التعددية بالقضاء والقوانين السهلة الاصدار لها حدودها، وتحتوي على العديد من التناقضات. وهي قد تساعد استمرار وتمكين حزب الأغلبية لفترة، ولكنها لا تساعد على استقرار النظام على المدى الطويل. فهي من ناحية خلقت ظروفاً موضوعية لترجيح ومضاعفة وزن

---

(٣٤) جاءت هذه المبادرة من د. ميلاد حنا في: **الأهرام**، ١٩٨٣/٣/٢٩.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل حول انتخابات ١٩٨٤، ومواقف مؤسسة الرئاسة والحزب الوطني وأحزاب المعارضة، انظر: حسن نافعة، «ملاحظات حول انتخابات ١٩٨٤،» في: علي الدين هلال (محرّر)، **التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦)، ص ٣٥ ـ ٥١.

قوى، قد تشكّل أعداء محتملين للنظام ككل، وليس للحزب الحاكم فقط، على حساب قوى قد تشكّل حلفاء محتملين للنظام. ومن ناحية أخرى لا بد وأن تحتوي القوانين، التي تصدر في عجالة وتصمم لأغراض مرحلية ومصالح ضيقة، على ثغرات يمكن النفاذ منها لتهديد الاستقرار الذي ينشده النظام. وهذا هو ما حدث بالفعل حين تمكّن أحد المحامين من الوصول بقضية رفض ترشيح عدد من المستقلين إلى المحكمة الدستورية العليا، التي كانت في طريقها إلى إصدار حكم بعدم دستورية قانون الانتخاب. وقد أدى هذا الوضع إلى تعديل القانون المطعون في دستوريته في عجالة أيضاً، وحل مجلس الشعب واجراء انتخابات جديدة.

وقد أدّت ظروف الانتخابات الجديدة إلى إعادة تشكيل التحالفات بين أحزاب المعارضة، مما مكّن عدداً أكبر من الأحزاب من الولوج إلى مجلس الشعب. وكانت أكثر القوى السياسية استفادة منها هي جماعة الاخوان المسلمين، التي لا تحظى بالشرعية، بل هي التي مكّنت حزبي العمل والأحرار من أن يصبح لهما ممثلون في مجلس الشعب ولأول مرة منذ انتخابات عام ١٩٧٩.

وعلى الرغم من أن الوزن النسبي للمعارضة في مجلس الشعب عام ١٩٨٧ أكبر من أي انتخابات جرت منذ عام ١٩٥٢، إلّا أنه يصعب القول بأن مجلس الشعب بتكوينه الحالي، يعكس الأوزان الحقيقية للقوى السياسية في مصر. فضلاً عن أن الاحتمال الأكبر أن هذا المجلس، لن يتمكن بدوره من اكمال مدته القانونية. فالطعن في قانون الانتخاب المعدل كثير، والطعن في نتائج الانتخابات أكثر، بل إن حكماً قضائياً صدر بالفعل يعدّل من نتيجة الانتخابات التي أعلنها وزير الداخلية، ولكنه لم ينفذ. وتلك كلها مؤشرات على أن أزمة التعددية لا تزال محتدمة، وأنها بعيدة عن أن تكون في طريقها إلى الحل. وهو ما يحتاج إلى اعادة تقويم شامل لمسيرتها حتى الآن.

رابعاً: مستقبل التعددية في مصر

أدّت الطريقة التي تمت بها ادارة أزمة التعددية في مصر، إلى ظهور سمات معينة في النظام السياسي المصري، وهي سمات تلقي بظلالها السلبية على مستقبل التجربة ككل. ويمكن اجمال أهم هذه السمات فيما يلي:

١ ـ النشأة غير الطبيعية لمعظم الأحزاب القائمة حالياً. فحزب الأغلبية نشأ بقرار من رئيس الدولة، ومن ثم تسلم السلطة ولم يحصل عليها بالنضال الجماهيري. ويستحيل الحكم على وزنه وثقله الحقيقيين على الساحة السياسية، في ظل الوضع الحالي الذي لا يرسم حدوداً واضحة بين جهاز الدولة وحزب الأغلبية، وخصوصاً مع استمرار الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة حزب الأغلبية. ولا تقتصر النشأة غير الطبيعية على الحزب الحاكم فقط، وإنما تشمل معظم أحزاب المعارضة، وبخاصة حزب العمل وحزب الأحرار وحزب التجمع. ولو كانت نشأة الأحزاب طبيعية لتغير شكل الخريطة السياسية الحالية. وجميع الأحزاب القائمة حالياً أحزاب شخصية لا يتصور وجودها من دون شخص الرئيس. وهي أحزاب سلفية تمثل بقايا أحزاب. فحزب الوفد الجديد هو بقايا حزب الوفد القديم، وحزب العمل هو بقايا حزب مصر الفتاة... الخ، كما أن الشباب الذي ينضم إلى هذه الأحزاب أكثر تطرفاً من الجيل الذي سبقه[٣٦]. ويمكن القول بصفة عامة، إن

---

(٣٦) احمد بهاء الدين، في: **الأهرام**، ١٩٨٧/٢/٢١.

المؤسسات الحزبية القائمة حالياً هي مؤسسات ضعيفة لأسباب ذاتية تتعلق ببنائها الداخلي، وأسباب خارجة عن ارادتها تتعلق بالقيود المفروضة على حركتها وصلتها بالجماهير.

٢ ـ ضيق التجربة الحالية عن استيعاب جميع التيارات والفعاليات السياسية في المجتمع، فلا توجد أحزاب مستقلة للتيار الاسلامي أو الناصري أو الماركسي. وقد أدى هذا الوضع إلى قيام تحالفات غير طبيعية، أسهمت في تمييع الأساس الاجتماعي والفكري للأحزاب، وظهور مناخ يساعد على البلبلة ويحول دون تنشئة سياسية سليمة، أو اعداد كوادر سياسية واضحة الأفكار والمواقف. وكثيراً ما تنتقل قيادات الأحزاب، في سهولة تبعث على الدهشة، من حزب إلى آخر.

وهكذا نجد أن النظام السياسي ككل، يقف على ركيزتين قد لا تستطيعان أن تحملاه لفترة طويلة في ظل المشكلات العديدة التي تواجه المجتمع المصري حالياً. فحزب الأغلبية يكاد يكون متطابقاً مع جهاز الدولة. وقد طرأت على جهاز الدولة نفسه بعض معالم الوهن، إذ لم ينجُ هو الآخر من الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي، وهو محاصر بين محاولات اختراقه من الخارج وضغوط جماعات المصالح عليه. ومن الواضح أن دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري قد زاد كثيراً في السنوات العشر الماضية، وعلى نحو متصاعد[٣٧]. أما أحزاب المعارضة، فإنها لا تستطيع في ظل الوضع الحالي أو المستقبل القريب، أن توجّه حركة الجماهير أو تشكّل منفردة أو مجتمعة حكومة ظل يمكن أن تشكّل بديلاً موثوقاً في قدراته.

وقد نجم عن هذا الوضع فراغ سياسي وفكري، يمكن أن يفتح الباب واسعاً أمام أي تطورات مفاجئة من شأنها تهديد النظام ككل. وليس هذا مجرد افتراض نظري، وإنما يمكن الاستشهاد بأحداث سابقة مثل أحداث ١٨، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، التي كادت تطيح بالنظام القائم، دون أن تتمكن أي جماعة سياسية قائمة من قيادتها وتوجيهها، وأحداث الأمن المركزي في شباط/فبراير ١٩٨٦، التي فاجأت الجميع، حكومة ومعارضة، وأدت إلى نزول الجيش إلى الشوارع، واضطرار الجهاز المسؤول عن الأمن الخارجي لاستخدام القوة في مواجهة الجهاز المسؤول عن الأمن الداخلي للنظام.

وفي تقديري، أنه سوف يستحيل ايجاد مخرج لأزمة التعددية القائمة حالياً، ما لم يتم الاتفاق على تشخيص الأزمة الهيكلية أو البنائية في النظام السياسي القائم. وجوهر هذه الأزمة يكمن في أن البنية السياسية أو الفوقية (المؤسسات السياسية القائمة)، لم تتغير في شكلها أو في ممارساتها كثيراً منذ قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، في الوقت الذي حدثت فيه تغيرات هائلة في بنيته الاقتصادية والاجتماعية أي التحتية (المؤسسات والقواعد التي تحدد التفاعلات بين الفئات الاجتماعية المختلفة). وعلى الرغم من كل عيوب النظام في الحقبة الناصرية، فقد كان هناك اتساق في منطقه وتناغم بين بنيته السياسية الفوقية ذات الطابع الشمولي والتوجه الاشتراكي، وبين بنيته التحتية القائمة على التخطيط المركزي وهيمنة الدولة على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية. وقد

---

(٣٧) انظر في هذا الموضوع: مصطفى كامل السيد، **المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٨١** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)؛ أماني قنديل، «جماعات رجال الأعمال وصنع السياسة الاقتصادية في مصر،» ورقة قدّمت الى: شعبة العلوم السياسية بنقابة التجاريين، ندوة النظام السياسي المصري، القاهرة، نيسان/ ابريل ١٩٨٦، و «جماعات المصالح وانتخابات ١٩٨٧: دراسة حالة للجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية،» (بحث غير منشور، ١٩٨٧).

انتهى هذا الاتساق في الحقبة الساداتية، واستمر عدم الاتساق هذا قائماً حتى الآن. فقد بقيت البنية الفوقية كما هي دون تغيير يذكر، أي استمرت ذات طابع سلطوي شامل (مع تناقض بين التوجه الفكري الرسمي «الاشتراكية ـ الديمقراطية» والتوجه الفعلي)، بينما تغيرت البنية التحتية تغيراً جوهرياً بالانتقال إلى نوع خاص جداً من الليبرالية الاقتصادية، والاعتماد على آليات وقوانين السوق. وقد أدت هذه الحرية الاقتصادية إلى ظهور قوى اجتماعية وسياسية، وإعادة تغيير خريطة هذه القوى على نحو لم يعد يتلاءم مع المؤسسات السياسية القائمة. أي أن البنية الفوقية للنظام أصبحت مركّبة على بنية تحتية لم تعد تلائمها، إذ قصرت قنوات التعبير السياسي عن استيعاب القوى الجديدة والضاغطة باستمرار من أسفل إلى أعلى. وهذا هو سبب التوترات والانفجارات التي تحدث بين الحين والآخر وتأخذ أشكالاً وصوراً مختلفة.

من هنا تقتضي عودة الاتساق في منطق البناء الداخلي للنظام، نظرياً على الأقل، الاختيار بين بدائل ثلاثة:

أ ـ البديل الأول: إعادة صياغة البنية الاقتصادية والاجتماعية للنظام، والعودة إلى التخطيط المركزي للاقتصاد، وسيطرة الدولة على مجمل التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية. وهذا الحل الثوري والجذري يبدو غير عملي على الاطلاق في الظروف الراهنة، لأنه يتطلب وجود تيار اشتراكي قوي ومنظّم وممتد الجذور بين الجماهير، وهو مالا يتوافر الآن على الساحة السياسية المصرية، ولا توجد فرصة أمام توافره في المستقبل المنظور على الأقل. وهو حل لا يمكن أن يكون مطروحاً كبديل عقلاني أمام القيادة السياسية الحالية، لأن هيكل أدوات الانتاج في مصر يختلف تماماً عنه في الستينات، ولا تستطيع الدولة أن تعيد فرض هيمنتها الاقتصادية الكاملة، من خلال اجراءات تأميم مماثلة للاجراءات التي تمت في بداية الستينات. فالأصول الثابتة والمملوكة للقطاع الخاص، لا تمثل إلا جانباً يسيراً من حجم النشاط الاقتصادي الكلي لهذا القطاع، بينما تمثل رؤوس الأموال السائلة الجانب الأكبر من هذا النشاط، والذي يصعب تأميمه أو السيطرة عليه. يضاف إلى ذلك، أن التحرك في اتجاه حل من هذا النوع، حتى وإن كان ممكناً من الناحية الفنية، قد يكون مستحيلاً من الناحية السياسية بسبب طبيعة علاقات القوى الاجتماعية الموجودة الآن على الساحة، وبسبب التركيبة الحالية لنخبة الانفتاح الاقتصادي[٣٨].

ب ـ البديل الثاني: إعادة صياغة المؤسسات السياسية القائمة، بتبني نظام سياسي ليبرالي يطلق العنان لجميع أشكال التعبير السياسي والفكري، وفقاً لما تراه جميع التيارات والقوى والفئات التي يتكوّن منها المجتمع. وهذا الحل الثوري والجذري يبدو أيضاً غير عملي على الاطلاق في الظروف الراهنة لأسباب عديدة منها:

(١) ان الليبرالية السياسية الكاملة لا يمكن أن تتحقق، ولم تتحقق في الدول الغربية إلا بعد وصول المجتمع إلى مرحلة توازن اجتماعي لم نصل إليه بعد في مصر. كما أنها لا يمكن أن تنجح إلا في مناخ يتسم بدرجة عالية، بل وهائلة، من التسامح الفكري والديني، ربما لم تفتقده مصر في يوم من الأيام قدر افتقادها اليه في هذه الحقبة. وهذا التسامح الذي هيأ مناخ النجاح ليس مجرد موقف أخلاقي، ولكنه نمط للسلوك المدني والاجتماعي استقر في الضمير العام

---

(٣٨) حول طبيعة هذه النخبة، انظر: سامية سعيد، «الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).

للجماعة، أفراداً ومؤسسات، نتيجة سيادة الفلسفة الفردية التي تعتبر الانسان الفرد هو القيمة العليا والأساسية. ولا أدري ما إذا كان يمكن أن تكون لهذه الفلسفة جذور حقيقية في مصر، أو أنها يمكن أن تنبت وتترعرع في تربتها.

(٢) انه حتى مع افتراض امكانية التحول الآن إلى نظام سياسي ليبرالي كامل بقرار من السلطة، فإن الأرجح أن تصبح المؤسسات التي يفرزها مثل هذا النظام، على الأقل في مراحلها الأولى، ضعيفة وعاجزة. ذلك أن مؤسسات النظام السياسي في لحظة ما، تعكس علاقات القوى الاجتماعية والفكرية للمجتمع في تلك اللحظة. وفي ظل الخلل الفكري والاجتماعي القائم الآن، فإن الانتقال إلى نظام سياسي ليبرالي كامل، مع افتراض أنه ممكن عملاً، سوف يعني تقنين أو تجميد هذا الخلل، وربما يفتح الباب واسعاً أمام سيطرة قوى جديدة، لا تؤمن بالليبرالية فكراً ولا تمارسها تطبيقاً. بعبارة أخرى، هناك مخاطر أن يؤدي الانتقال الفجائي إلى نظام سياسي ليبرالي حقيقي في تلك اللحظة، إلى مصادرة مستقبل الليبرالية نفسه، إذ ستصبح الوظيفة الوحيدة لهذا الانتقال هي نقل السلطة إلى قوى معادية لليبرالية. وعلى أحسن الفروض، فسوف يؤدي هذا الانتقال إلى تفكيك أوصال الدولة وإضعاف السلطة المركزية، بما قد يفتح الباب واسعاً أمام أطماع أجنبية تهدف بالتحديد إلى القضاء على مركزية الدولة في مصر.

ج ـ **البديل الثالث**: اصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي بما يكفل استعادة الدولة لهيبتها، واصلاح النظام السياسي القائم على نحو يفتح الطريق أمام انتقال سلمي للسلطة من خلال خطة محددة وواضحة. بعبارة أخرى، يقتضي هذا البديل ادخال تغيير جوهري على كل من البنية التحتية والبنية الفوقية، بما يعيد الاتساق في منطق النظام عند نقطة توازن جديدة، تكون مقبولة من جانب الفعاليات السياسية والاجتماعية الرئيسية في المجتمع. ويعتبر هذا البديل من أصعب البدائل، ولكنه أكثرها قابلية للتحقيق. وهو بالطبع يحتاج إلى خيال واسع وتكاتف من جانب المشتغلين بجميع فروع العلوم الاجتماعية، كما يحتاج إلى توافر إرادة سياسية قوية تمضي قدماً في اتجاه تحقيقه، وتقود السفينة بحكمة في وجه الأعاصير التي ستقاومه.

وقد لا يكون هنا مجال للبحث تفصيلاً في مضمون هذا البرنامج الاصلاحي، أو اجراءات وضعه موضع التطبيق، ولكني أطرح النقاط التالية للتأمل:

(١) ان الوقت أصبح ملائماً الآن لكي يطرح الرئيس مبارك مشروعاً اجتماعياً جديداً، تناقشه جميع القوى بكل حرية. ولأنه يستحيل الوصول إلى اتفاق عام في كل القضايا، فإن الصياغة النهائية للمشروع يجب أن تتضمن جميع العناصر التي تم التوصل إلى اجماع حولها، واستكمال بقية عناصره من الأفكار التي حظيت بأوسع تأييد ممكن.

(٢) أن يختار الرئيس مبارك شخصية قيادية يثق في ولائها وقدراتها لرئاسة الحزب الوطني تعيد تنظيمه ودعم صفوفه، مسترشدة بالنقاش الذي دار حول المشروع الجديد. وبذلك يتخلى الرئيس عن مسؤولياته الحزبية وهو مطمئن إلى ولاء الحزب ودعمه لسياساته.

(٣) اطلاق حرية تكوين الأحزاب في ضوء ضوابط مجتمعية جديدة، أي ضوابط لا يكون الغرض منها ضمان استمرار هيمنة الحزب الحاكم، ولكن تطوير المجتمع في الاتجاه الديمقراطي، بما يحافظ على قوة وهيبة الدولة كمؤسسة اجتماعية تظلل جميع القوى (كالنص مثلاً على ادانة الارهاب، والطائفية، والعنصرية والالتزام بالتعددية فكراً وممارسة... الخ). ومن شأن هذه الخطوة

إعادة تشكيل الخريطة السياسية في مصر على أسس فكرية واضحة.

(٤) الدعوة إلى انتخابات جديدة على أساس نظام الانتخابات الفردية، وبعد أن تكون الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تم البدء في تنفيذها في مرحلة سابقة، قد قلّصت من احتمالات تأثير بعض أوساط المال على الشارع الانتخابي. وسوف تكون هذه الانتخابات فرصة لظهور تحالفات على أسس جديدة أكثر موضوعية، ويصبح الطريق ممهداً لتوسيع نطاق التأييد للرئيس، ليس على أساس الانتماء الحزبي أو الولاء الشخصي، وإنما على أساس السياسات والبرامج المطروحة. ويمكن أن يخلق هذا الوضع آلية جديدة لتشكيل تيار سياسي عريض، يقود التجربة الديمقراطية إلى بر الأمان دون حاجة إلى قمع الآخرين أو المصادرة على حقوقهم □

التغيير والاستمرارية في مؤسسة الرئاسة

د. سلوى شعراوي جمعة

مدرِّس بالجامعة الامريكية بالقاهرة.

تثير الدراسات التي تتعرض لموضوع القيادة السياسية الكثير من الجدل ليس فقط حول ماهية المفهوم وكيفية تحديده، ولكن أيضاً حول أي مستويات التحليل أصلح لفهم ودراسة القيادة[١].

فهناك من يؤمن بأهمية دور الفرد في صنع التاريخ، وبالتالي، بأهمية التركيز على دراسة الصفات الشخصية لهؤلاء الافراد الذين يحتلون المناصب القيادية، ومحاولة دراسة أثر تلك الصفات الشخصية على سلوكهم كقادة[٢]. وهناك من يؤمن بأن دور الفرد محدود بالعوامل الاجتماعية أو المؤسسية من حوله، ومن ثم فهو ليس بصانع للاحداث من حوله بقدر ما هو عاكس لتفاعلات قوى اجتماعية أو اوضاع مؤسسية معينة[٣]. ويعتقد أنصار هذا الاتجاه، أن التركيز على دراسة الصفات الشخصية للقادة، يحجب أنظار الدارسين عن العوامل الدستورية والبنائية والاجتماعية التي قد تحدّ من حرية القائد الفرد في التحرك[٤]. وعادة ما يركّز انصار هذا الاتجاه

(١) في عرض مشاكل المفهوم ومستويات تحليله، انظر:

Salwa Sharawi Gomaa, «Leadership in Arab Studies: Where Are We Now?»

ورقة قدّمت الى: المؤتمر الدولي للدراسات العربية المعاصرة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧.

(٢) يتمثل هذا الاتجاه في دراسات عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

Margaret Hermann, «Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders,» *International Studies Quarterly,* vol. 24 (March 1980), pp. 7-47,

وبشير خضر، **نحو نظرية عربية لمفهوم القيادة** (عمان: مطبعة كوباري، ١٩٨٢).

(٣) يتمثل هذا الاتجاه في دراسات عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

Richard Rose and Ezia Suleiman, eds., *Presidents and Prime Ministers* (Washington, D. C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1981), and Bert Rockman, «Carter's Troubles,» *Society* (July-August 1980).

(٤) Bert Rockman, *The Leadership Question: The Presidency and the American System* (New York: Praeger Publishers, 1985).

على دراسة الجانب المؤسسي لمفهوم القيادة، بمعنى التركيز على دراسة المؤسسات ذات الطابع أو الصفة القيادية في المجتمع، مثل رئاسة الدولة أو مجلس الوزراء، بهدف تحليل قدرة هذه المؤسسات على توجيه السياسة العامة، كذلك علاقة هذه المؤسسات بأجهزة الدولة المختلفة.

وعلى الرغم من حدة هذا الجدل بين انصار هذين الاتجاهين، الا أنه بداهة، يجب عدم النظر اليهما على اعتبارهما اتجاهين منفصلين تمام الانفصال بل على العكس تماماً. فالاعتماد على أكثر من مستوى من مستويات التحليل في دراسة موضوع القيادة، سوف يؤدي في النهاية الى الوصول الى رؤية شاملة لهذا المفهوم. لذا، أصبح من المقبول أن يحاول الباحثون المزج بين المستوى المؤسسي والمستوى الفردي للتحليل، بهدف دراسة ديناميات التفاعل بين هذين المستويين[٥]. بعبارة أخرى دراسة العلاقة بين القيادة السياسية كفرد (Leadership as an Individual)، والمؤسسة ذات الطابع القيادي في المجتمع أو (Leadership as Institution). بمعنى هل يتغير شكل ودور تلك المؤسسة بتغير القادة؟

من هذا المنطلق، نهدف الى دراسة تأثير الصفات الشخصية لرئيس الجمهورية على الهيكل التنظيمي لمؤسسة الرئاسة ودورها. هل اختلف الهيكل التنظيمي لمؤسسة الرئاسة ودورها في عهد الرئيس حسني مبارك عنه في عهد الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس محمد انور السادات؟ الى أي مدى انعكست السمات الشخصية لكل من الرؤساء الثلاثة (رؤيتهم لذاتهم واسلوب اتخاذهم للقرار) على شكل ومضمون الرئاسة؟

أولاً: تحديد المفاهيم

هناك أكثر من تعريف للقيادة السياسية، وأكثر من اسلوب لتحديد هذا المفهوم. وهذه الدراسة تتبنى تعريفاً محدوداً للغاية، حيث تعتمد على (Positional Approach)، بمعنى أن القيادة السياسية ستتمثل في الشخص الذي يحتل قمة الهرم السياسي بحكم منصبه، أي رئيس السلطة التنفيذية، وبالتحديد في شخص رئيس الجمهورية. وعلى الرغم من أن الباحثة على دراية بقصور الاعتماد على عامل المنصب أو السلطة وحده في تعريف القيادة السياسية، إلا أنها اعتمدت عليه كمعيار في التعريف، وذلك لملاءمته لطبيعة البحث، أي العلاقة بين الرئيس ومؤسسة الرئاسة.

أما فيما يتعلق بالسمات الشخصية للرئيس، فقد حددت في سمتين أساسيتين:

- رؤية الرئيس لذاته (Self image): والمقصود بها كيف يرى الرئيس ذاته أي هويته، دوره في صنع الاحداث التاريخية، دوره كرئيس وعلاقته بمواطنيه.

- اسلوب الرئيس في اتخاذ القرار (Decisional Style): ويختلف اسلوب اتخاذ القرار من رئيس الى آخر وفقاً لعوامل مختلفة، منها المعلومات أو التقارير التي يطلبها، درجة تقبّل الرئيس للرأي الآخر، وعلاقته بمستشاريه ومساعديه.

---

(٥) Ryan Barilleaux, «The Presidency: Levels of Analysis,» *Presidential Studies Quarterly*, vol. 14, no. 1 (Winter 1984), pp. 73-77.

وترى الباحثة أنه عادة ما يكون هناك تفاعل بين رؤية الرئيس لذاته وأسلوبه في اتخاذ القرار[٦].

في كل النظم السياسية، يمارس رئيس السلطة التنفيذية مهامه من خلال جهاز أو مؤسسة تختلف تسميتها باختلاف النظام السياسي، فأحياناً تعرف برئاسة الدولة، رئاسة الجمهورية أو مكتب رئيس السلطة التنفيذية. وعلى الرغم من اختلاف تلك التسميات، الا أن وظيفة هذا الجهاز أو هذه المؤسسة تكاد تكون واحدة. فعلى سبيل المثال، في الدراسة المقارنة التي قام بها (Sulei-man, Rose) لمنصب رئيس السلطة التنفيذية في سبع دول أوروبية[٧]، توصل الدارسان الى أن هناك تشابهاً كبيراً في الوظيفة التي تقوم بها مؤسسة الرئاسة في هذه البلاد الأوروبية، وذلك لأن الحاجة الى وجود مؤسسة تقوم بتوجيه السياسات، وتمكين الرئيس من اتخاذ القرارات في مواجهة المشاكل المختلفة للمجتمع، هي حاجة عامة أساسية متفق عليها، ولا تختلف من دولة الى أخرى. وترى الباحثة أنه إذا كانت الحاجة الى توجيه ومعاونة الرئيس حاجة أساسية[٨] في الدول المتقدمة، فهي لا تقل أهمية في الدول النامية، بل ان الحاجة اليها تكون أكبر. كذلك، فالاتفاق على التشابه الوظيفي لهذه المؤسسة في مختلف الدول، لا يجب أن يحجب نظرنا عن الاختلافات البنائية والتنظيمية لهذه المؤسسة، كذلك درجة فاعليتها ونفوذها السياسي، لأن ذلك تؤثر فيه عوامل أخرى عديدة قد تختلف من دولة الى أخرى ومن نظام الى نظام سياسي آخر.

أما في مصر فرئاسة الجمهورية هي الجهاز الذي يمارس من خلاله رئيس الجمهورية عمله. ولقد أخذت مؤسسة الرئاسة أول شكل تنظيمي لها في عام ١٩٥٥، وكان شكلاً مبسطاً للغاية (انظر الشكل رقم (١))، ولكنه جمع بين ثلاثة قطاعات أساسية هي: المكتب السياسي لرئيس الجمهورية، القطاع الفني والاداري، وأخيراً القطاع العسكري المتعلق بأمن رئيس الجمهورية. وعلى الرغم من تعدد الأشكال التنظيمية والهيكلية لمؤسسة الرئاسة بعد ذلك، واستحداث العديد من المكاتب والتوسع في البعض الآخر، الا أن هذه القطاعات الثلاثة ما زالت الركيزة الأساسية للهيكل البنائي لمؤسسة الرئاسة.

ثانياً: السمات الشخصية للرؤساء عبدالناصر، السادات ومبارك ـ دراسة مقارنة

١ ـ الرؤية الذاتية

سوف نتعرض هنا لرؤية الرؤساء الثلاثة لهويتهم، دورهم كرؤساء، وقدرتهم على التأثير في مجريات الاحداث أو صناعة التاريخ، إضافة الى رؤيتهم لطبيعة العلاقة بينهم وبين الشعب.

---

(٦) لمزيد من التفاصيل حول دينامية التفاعل بين رؤية الرئيس لذاته وأسلوب اتخاذه للقرار من جانب، وأثرهما على تحديد الرئيس للموقف من حوله من جانب آخر، انظر: سلوى شعراوي جمعة، **الدبلوماسية المصرية في السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ١٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(٧) Rose and Suleiman, eds., *Presidents and Prime Ministers*.

(٨) لمزيد من التفاصيل عن رئاسة الجمهورية ودورها في توجيه السياسة الاقتصادية، انظر على سبيل المثال: أماني قنديل، «صنع السياسة العامة في مصر: دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية، ٧٤ ـ ١٩٨١،» (اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

شكل رقم (١)
الهيكل التنظيمي لرئاسة الجمهورية عام ١٩٥٥

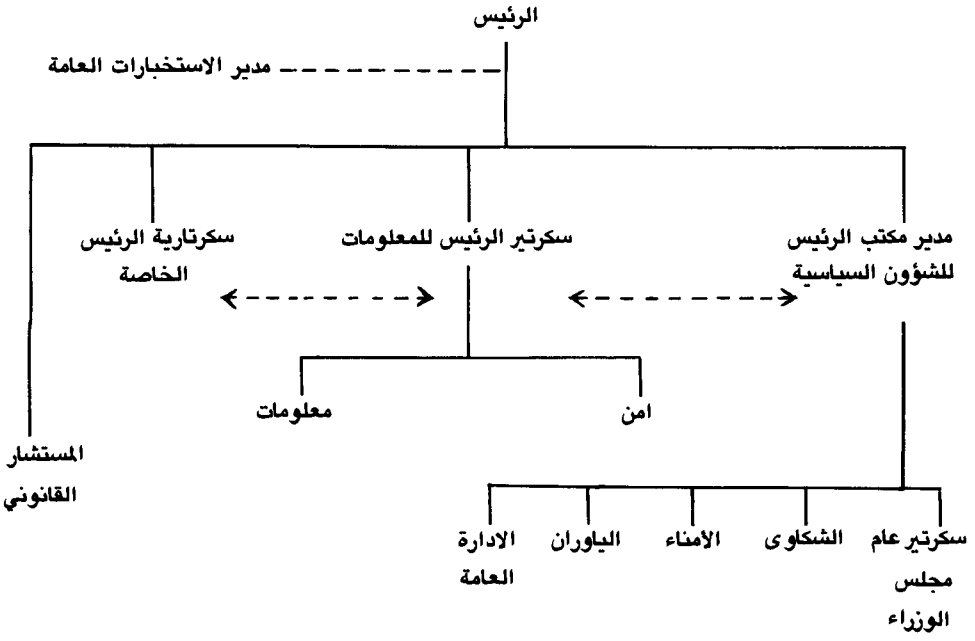

وتشير الدراسات المختلفة في موضوع الهوية، الى أن الفرد قد يشعر بالانتماء والولاء الى أكثر من اطار، واحياناً الى أطر ذات مصالح متناقضة، دون أن يؤثر ذلك على توازن النفس. ذلك لأن كل انسان يقوم ـ شعورياً أو لا شعورياً ـ بوضع ترتيب تصاعدي لهذه الانتماءات.

واذا نظرنا الى الرؤساء الثلاثة، نلاحظ أنهم يشتركون في انتمائهم للعروبة والمصرية، وان اختلفوا في ترتيبهم لأهمية هذين العاملين، بل وأحياناً في رؤيتهم لمضمونهما.

فعلى حين كان الرئيس عبد الناصر عربياً أولاً ومصرياً ثانياً، كان الرئيس السادات مصرياً أولاً وعربياً ثانياً. ويبدو هذا واضحاً من خلال خطب الرئيسين السياسية وأحاديثهما الصحفية. فعلى حين كان الرئيس عبد الناصر دائم التركيز على تعبيرات مثل «القومية العربية» و«الوحدة العربية» و«الشعب العربي الواحد»، كان الرئيس السادات يستخدم عبارات مثل «الوطنية المصرية» و«الشعب المصري». وبينما احتفظ الرئيس عبد الناصر بالاسم الرسمي للدولة «الجمهورية العربية المتحدة» رغم حدوث الانفصال مع سوريا، كرمز لدولة الوحدة العربية وكتجسيد لهذا المفهوم، فإن الرئيس السادات قرر في بداية السبعينات، تغيير اسم الدولة الرسمي الى جمهورية مصر العربية، وذلك حتى يظل اسم مصر يذكر باستمرار.

وعلى حين كان الرئيس عبد الناصر يرى مصر جزءاً من الامة العربية، وبحكم موقعها وامكاناتها، فإن عليها مسؤولية قيادة عملية التحول الاجتماعي في المنطقة، ومساندة البلدان العربية في سعيها لتحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي، ولذا، كان من المنطقي أن يساند

ثورتي الجزائر واليمن، والحركات التحررية في جميع أجزاء الوطن العربي. فإن الرئيس السادات كان يرى في مصر دولة عريقة ذات حضارة سبعة آلاف سنة، فيها ظهرت أول دولة وأول حكومة عرفها الانسان في التاريخ. وهي بذلك تختلف عن الدول العربية التي ما زالت ـ من وجهة نظر الرئيس السادات ـ دولاً حديثة، لأنها هي أقدم دولة في الوجود[٩]. وتشكل فكرة العراقة والحضارة ركناً أساسياً في رؤية الرئيس السادات لمصريته، فمصر بحضارتها الفرعونية القديمة، هي أقرب ثقافياً وحضارياً الى أوروبا والغرب عنها الى الوطن العربي. ويمكن القول إن هذه الفكرة سيطرت على رؤية السادات لذاته، وجعلته يعتقد أن بلاده وهو شخصياً جزء من محيط عالمي غربي متحضر. وترجع كريمة الرئيس السادات كاميليا هذا التعلّق بكل ما هو غربي، الى حقبة قديمة من تاريخ السادات عندما التقى بزوجته الثانية السيدة جيهان (وهي نصف انكليزية ونصف مصرية) «التي وجد فيها شكل وروح الغرب»[١٠]. ويرى (Anthony Mcdermott) أن هذه النزعة الغربية أثرت على مظهر الرئيس السادات فبدأ «اقرب الى جنتلمان انكليزي بغليونه وعصاه وكلبه منه الى صورة الفلاح المصري»[١١].

وقد انعكست هذه النزعة الغربية في محاولات الرئيس السادات تشكيل هوية مصر. فعلى النقيض من الرئيس عبد الناصر الذي كان يدرك أهمية وجود نظام سياسي عربي تقوم مصر، بهويتها العربية، بدور قيادي فيه، نجد أن الرئيس السادات أعاد، من جانب، تشكيل هوية مصر لتصبح فرعونية وليس عربية، ومن جانب آخر لم يكن الرئيس السادات ميالاً لفكرة النظام السياسي العربي الواحد، بل الى فكرة النظام الشرق أوسطي الذي تمثل فيه الدول العربية جنباً الى جنب مع دول أخرى غير عربية، ليس باعتبارها دولة عربية واحدة، ولكن كدول عربية تشترك في المصالح والاهتمامات مع غيرها من الدول غير العربية الموجودة في ذلك النظام الشرق أوسطي.

أما فيما يتعلق برؤيتهم لدورهم كرؤساء وقدرتهم على صنع الأحداث التاريخية، فنلاحظ أن كلا الرئيسين كانا يعتقدان في قدرة الفرد على التغيير. فالرئيس السادات أشار أكثر من مرة في كتابه **البحث عن الذات** الى توليه رئاسة الجمهورية باعتبارها قدره، فالقدر قد رسم له دوراً معيناً ومحسوباً ليغيّر مجرى التاريخ[١٢]. أما فيما يتعلق بالرئيس عبد الناصر، ففي أحاديثه وخطبه الأدلة المتعارضة في هذا الصدد. فمن جانب يركّز على شخصية القادة على المستوى الاداري وقدرتهم على احداث التغيير[١٣]، ومن جانب آخر عادة ما يتلافى الحديث عن شخصيته أو دوره كقائد أو رئيس ، بل عادة ما كان يضع الجماهير باعتبارها القائد الاساسي وليس فرداً معيناً. وان الجماهير بقيادتها الواعية قادرة على القيادة وإفراز القادة. فعلى سبيل المثال، في دور الانعقاد

---

(٩) خطاب الرئيس السادات في مجلس الشعب بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٧٨، في: أنور السادات، **مجموعة خطب واحاديث الرئيس السادات** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٧٩).

(١٠) انظر حديث كاميليا السادات الى:

Parade Magazine (15 April 1984), p.4.

(١١) Anthony Mcdermott, «Sadat: The Art of Survival,» *Middle East International,* no. 53 (November 1975), p. 13.

(١٢) Anwar el-Sadat, *In Search of Identity: An Autobiography* (London: Collins, 1979), p. 7.

(١٣) كلمة وحوار الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر الانتاج بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٦٧، في: جمال عبد الناصر، **وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٣)، ص ١١٠.

الأول للمؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٦٨، قام أحد الاعضاء بوصف جمال عبد الناصر بصفات تحمل الخلود، وعدم قدرة مصر على إنجاب قائد مثله منشداً: «مصر بدون جمال ما لها صفة... مصر بدون جمال أمة عدم»، فعقّب الرئيس عبد الناصر بقوله: «أيها الأخوة أنا مش موافق على بيت الشعر ده أبداً، مصر بيكم بشعب مصر بقى لها ٧٠٠٠ سنة عايشة ولم تتمكن أي امبراطورية في التاريخ انها تقضي على مصر. وتعرضنا للغزو مرات ووقف الشعب المصري بناسه وأبنائه. فمصر شعب مصر ولن تكون أبداً أمة عدم»[١٤].

وعلى الرغم من تعارض الأسانيد المستمدة من خطب عبد الناصر فيما يتعلق بهذه النقطة، الا أن الباحثة ترى أنه لا يمكن تجاهل قدرة عبد الناصر على التغيير وصنع الأحداث التاريخية، مثله في ذلك مثل الرئيس السادات، وان اختلفت طبيعة هذه الأحداث واتجاهاتها، ولكن تبقى التفرقة الوحيدة أن الرئيس السادات كان يرى ذاته كصانع للتاريخ، بينما عبد الناصر كان يرى ذاته ودوره كعاكس لمطالب الجماهير أكثر منه صانع لأحداث تاريخية. ولقد عبّر الرئيس عبد الناصر عن فكرة عدم محورية الفرد في خطاب التنحي بقوله: «ان أي فرد مهما كان دوره ومهما بلغ اسهامه في قضايا وطنه، هو اداة لارادة شعبية وليس هو صانع هذه الارادة الشعبية»[١٥].

أما فيما يتعلق برؤية الرئيسين الى علاقتهما بأبناء شعبهما، نلاحظ أن الرئيس عبد الناصر رأى الشعب «كقائد ومعلم»، وحرص على أن يخاطبه دائماً بعبارة «أيها الأخوة المواطنون»، وهي في حد ذاتها تعكس نظرته للمصريين كإخوة، له ما لهم من حقوق المواطن، وهذه النظرة تتلاءم الى حد كبير مع رؤيته لدوره كمجرد أداة معبّرة عن طموح هذا الشعب.

أما الرئيس السادات فقد قدم تصوره للشعب المصري ورؤيته للعلاقة بين الشعب وقيادته السياسية في كتابه **البحث عن الذات**، حيث تجسدت مصر في قريته ميت أبو الكوم[١٦]. وهو على قمة القيادة السياسية في مصر أشبه بعمدة هذه القرية[١٧]، كرمز للسلطة الأبوية والتقاليد والقيم السائدة في الريف المصري، ولقد صرّح الرئيس السادات بأنه لا يعتبر نفسه سياسياً، بل إن أحب الألقاب اليه هو لقبه كأب للعائلة المصرية[١٨].

ومن منطلق هذه الرؤية الذاتية كأب وليس كإبن للبلد، حرص الرئيس السادات على استخدام تعبيرات مثل «أولادي» و«بناتي» عند مخاطبة الشعب المصري. واستناداً الى هذا التصور، كان يرى في بعض الانتقادات الموجهة الى سياسات النظام خروجاً على العرف وتقاليد القرية، وتجاوزاً لا يصح أن يحدث بين أفراد العائلة الواحدة[١٩]. هذه الرؤية للنظام السياسي المصري كنظام أبوي محوره أب العائلة، يتلاءم تلاؤماً كبيراً مع رؤية الرئيس السادات لدوره كصانع للاحداث من حوله.

---

(١٤) كلمة وحوار الرئيس جمال عبد الناصر في دور الانعقاد الأول للمؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي، ١٩٦٨، في: المصدر نفسه، ص ٥٤٩.

(١٥) بيان الرئيس جمال عبد الناصر الى الشعب والى الأمة العربية بإعلان التنحي عن رئاسة الجمهورية بتاريخ ٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧، في: المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(١٦) el-Sadat, *In Search of Identity: An Autobiography*, p. II.

(١٧) محمد ابراهيم كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد** (السعودية: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٢).

(١٨) نبيل راغب، **السادات: رائد التاصيل الفكري** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥)، ص ٩٧ و ٢٠٥.

(١٩) انظر حديث السادات لجريدة **عكاظ** السعودية (١٩٧٨)، في: السادات، **مجموعة خطب وأحاديث الرئيس السادات**.

أما فيما يتعلق بالرئيس حسني مبارك، فيمكن القول إن هوية الرئيس مبارك تتحدد في مصريته أولاً ثم عروبته ثانياً، وهو في ذلك يتشابه الى حد كبير مع الرئيس السادات في التركيز على الوطنية المصرية، الا أنه يختلف في رؤيته لمضمون هذه المصرية اختلافاً تاماً مع الرئيس السادات. فمبارك على العكس من السادات، لا يرى أن مصر جزء من «العالم الغربي المتحضر»، أو على الأقل جزء من نظام شرق أوسطي، بل يرى أن مصر جزء لا يتجزأ من النظام الاقليمي العربي، وهو يتشابه في هذا الصدد مع الرئيس عبد الناصر، الا أنه لا يصل الى حتمية تحقيق الوحدة العربية، بل ينطلق أساساً من ضرورة الوصول الى حد أدنى من التنسيق بين سياسات البلدان العربية. فمثلاً في الحديث الذي أدلى به الى جريدة «السياسة» الكويتية، عبّر الرئيس مبارك عن هذه الفكرة بقوله: «نحن كمنطقة عربية قادرون على التغيير لو كنا متضامنين ومتفهمين للقضية القومية... إن التشتت العربي هو سبب خسارتنا لكل قضايانا»[٢٠].

كما يلاحظ المتتبع لسياسات الرئيس مبارك العربية الحرص على تحسين علاقة مصر بالبلدان العربية الأخرى، والتزام مصر بتأييد الموقف العربي في القضايا المختلفة. فعلى سبيل المثال في الرابع عشر من آذار/مارس ١٩٨٢، أعلن الرئيس مبارك أن مصر: «لن تكون قاعدة عدوان ضد اية دولة عربية، وان علاقات مصر الدبلوماسية مع اسرائيل لا تعني اغلاق بوابة العالم العربي»[٢١].

وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢ أكد على هذا الاتجاه العام في السياسة المصرية، حيث صرّح أن «مصر تقف ضد محاولات تحييد الدور المصري في المنطقة، وان اسرائيل اساءت لقضية السلام وسوف تسفر سياستها عن عواقب وخيمة»[٢٢]. وفي المجال نفسه، جاء تدعيم العلاقات العربية الثنائية بين مصر وبعض البلدان العربية، الى أن توّجت بعودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأغلب البلدان العربية أخيراً.

أما فيما يتعلق بنظرته لدوره كرئيس وقدرته على صنع الأحداث، نلاحظ أن مبارك يرى في رئاسته للدولة مجرد وظيفة يستطيع أي شخص أن يؤديها، أي أنه لا يؤمن بمحورية دور الفرد في صنع التاريخ، ولا يرى أن هناك مسؤولاً لا يمكن الاستغناء عنه واستبداله بغيره. وقد يبدو التشابه كبيراً بين الرئيسين عبد الناصر ومبارك في نظرتهم لدور القائد الفرد، كأداة معبرة عن طموح الشعب وليس كصانع للتاريخ من حوله. مع ذلك، نلاحظ أنه بينما ركّز عبد الناصر على قيمة التغيير، فان الاستقرار هو القيمة الاساسية لدى مبارك.

٢ ـ أسلوب اتخاذ القرار

يعطي النظام الرئاسي ـ البرلماني كما هو الحال في جمهورية مصر العربية سلطات واسعة لرئيس الجمهورية، وتشير العديد من الدراسات الى محورية هذا الدور في عملية اتخاذ القرار، بخاصة عندما تكون المؤسسات السياسية ضعيفة وهشة.

---

(٢٠) حديث الرئيس حسني مبارك الى أحمد الجارالله، رئيس تحرير جريدة **السياسة** الكويتية، في: **الأخبار**، ١٩/١/١٩٨٧، ص ٣.

(٢١) «مبارك وتوازن السياسة الخارجية: الدول العربية وقضايا الحرب والسلام»، **الاهرام الاقتصادي** (٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧)، ص ١٢.

(٢٢) المصدر نفسه.

وترى الباحثة أن رؤية الرئيس لذاته تؤثر الى درجة كبيرة في أسلوب اتخاذه للقرار. فمثلاً الرئيس الذي يرى نفسه أكثر خبرة أو أكثر نضجاً من أبناء شعبه، عادة ما ينظر الى مستشاريه نظرة المدّرس لتلميذه، وبذلك يضعف من أهمية هؤلاء المستشارين ودورهم في صنع القرار. كذلك تساهم رؤية الرئيس لذاته ولدوره في عملية تشكيل علاقته بالأجهزة والمؤسسات المعاونة أو المنوطة بالقرار السياسي. وتشير الدراسات النظرية الى اختلاف أشكال هياكل القرار (Decisional Structure) وفقاً لعلاقة الرئيس بالمؤسسات من حوله. فهناك النموذج الذي يعكس سيطرة الرئيس على عملية اتخاذ القرار وتحكّمه فيها، إذ يقل دور المؤسسات في هذا النموذج ويكون دور المستشارين أقرب منه الى دور السكرتارية أو المعاونين وهو ما أطلق عليه (Hermann) اسم (Leader-staft)[٢٣]. كذلك هناك النموذج العكسي الذي لا تكون فيه سيطرة الرئيس سيطرة مطلقة على عملية اتخاذ القرار، بل يكون دور الرئيس مقيداً بتأثير المؤسسات المختلفة من حوله وتوزيعها للأدوار فيما بينها. وهو ما أطلق عليه (George) اسم (Multiple Advocacy)[٢٤].

وتشير بعض الدراسات المتعلقة بصنع القرار السياسي في مصر الى وجود هذين النموذجين معاً في آن واحد، بمعنى أن هيكل القرار قد يبدو شكلياً على أنه محدد ومقيد بسلطات مؤسسية متعددة، إلا أنه في حقيقة الأمر أو من الناحية العملية، هو انعكاس للنموذج الأول، حيث يسيطر الرئيس على عملية اتخاذ القرار[٢٥].

واذا نظرنا الى أسلوب اتخاذ القرار عند كل من الرؤساء الثلاثة: ناصر والسادات ومبارك نلاحظ أن:

حدد الرئيس مبارك أسلوبه في اتخاذ القرار في كلمته في مجلس الشعب كما يلي: «احرص على الاتصال المباشر بكل فئات المواطنين في مواقع العمل والانتاج وفي اللقاءات الجماهيرية في شتى أرجاء مصر. ثم انني ادرس كل فكرة تطرح من مختلف جوانبها ومن واقع البيانات الدقيقة التي تتوافر من مصادر مختلفة، وبعد ذلك أزن الأمور بموضوعية تامة وبضمير وطني خالص. ومن زاوية تأثيرها ايجاباً أو سلباً على مصالح الوطن لا من منطلق استرضاء فريق وإغضاب فريق. ولست أتردد على الاطلاق في الاستجابة لما أتأكد من أنه يحقق الصالح العام للبلاد، على أن يكون مفهوماً لنا جميعاً أن لكل قرار توقيته ولكل قرار أوانه وظروفه، وأن الخطأ في توقيت القرار لا يقل ضرراً عن الخطأ في محتواه وموضوعه. وكم عانت الأمم والشعوب من قرارات صدرت في غير أوانها السليم المحسوب بأدق المقاييس، وكم عانت شعوب أيضاً بأسرها من قرارات انفعالية سريعة تتخذ كرد فعل متسرع، لأن مصائر الشعوب لا تتحمل هذا الأسلوب في معالجة قضاياها ومشاكلها التي أصبحت بالغة التعقيد في هذا الزمان. ولا يجوز أن يستبيح أحد لنفسه أن يفرض على المجتمع اختياره لتوقيت الاستجابة لما يطرحه من آراء وأفكار، أو يحتكر بالقول أو الفعل تقدير ملاءمة اصدار قرار معين وتحديد وقته المناسب، ولكل شيء أولويته وميقاته، وأمانة المسؤولية تقتضي من القائد أن يستمع الى نداء الواجب والضمير قبل أن يستجيب الى الأصوات العالية التي ترتفع بالمطالبة الانفعالية الملحة»[٢٦].

---

(٢٣) Charles F. Hermann, «Decision Structure and Process Influence on Foreign Policy,» in: Maurice A. East, Stephen A. Salmore and Charles F. Hermann, eds., *Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1978), pp. 80-83.

(٢٤) Alexander George, *Presidential Decision-Making in Foreign Policy* (Boulder, Colo.: West-view Press, 1980).

(٢٥) جمعة، **الدبلوماسية المصرية في السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة**.

(٢٦) كلمة الرئيس حسني مبارك في مجلس الشعب بتاريخ ٦ تموز/يوليو ١٩٨٧، في: **الأهرام الاقتصادي** (٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٢٢.

ومن ثم يمكن القول إن أهم خصائص أسلوب الرئيس مبارك في اتخاذ القرار، هو التأني وعدم التسرع، الاعتماد على معلومات كافية تفصيلية من مصادر متعددة، وهو يعتمد على الاتصال المباشر بالمسؤولين، ويرى أن كل وزير في وزارته هو مستشار له. وهو على العكس من الرئيسين ناصر والسادات، لم تكن له خبرة بالعمل السياسي من قبل، وكل خبرته السياسية كانت مستمدة من طبيعة عمله كنائب لرئيس الجمهورية، إلا أن مبارك كانت له خبرة في العمل الاداري والتنفيذي في ميدان الخدمة العامة استمرت أربعين عاماً. لذلك، فهو عادة ما يوظف خبرته الادارية والتنظيمية للقيام بمهامه السياسية، وهو يعتمد على اعتبارات عملية وليس ايديولوجية في مواجهة المشاكل السياسية، وتطابق اسلوب اتخاذه للقرار مع رؤيته لذاته ولدوره تطابقاً كبيراً.

وإذا كان الرئيس مبارك يميل الى قراءة التقارير والبيانات الوافية، فإن الرئيس السادات كان لا يحب أن يغرق في التفاصيل الدقيقة، وكان يركّز على الخطوط العريضة فقط. وعادة ما كان يعتمد على سماع ملخص شفوي لأهم عناصر التقرير. وكان اعتماده أكثر على المستشارين الأجانب، بمعنى أنه كان أكثر تقبلاً لسماع وجهة نظر تشاوتشكي، كالاهان، كمال أدهم عن سماعه لوجهة نظر ابراهيم كامل أو اسماعيل فهمي في الشؤون الخارجية على سبيل المثال. ومن منطلق رؤيته لذاته كأب للعائلة المصرية، كان غالباً ما ينظر الى مستشاريه على أنهم معاونون (Staff) أكثر منهم مستشارين (Advisors). وعلى الجانب الآخر كان مستشارو الرئيس السادات على دراية بإعجابه الشديد بالغرب وبزعمائه التاريخيين، لذلك عادة ما كانوا يطلبون منه أن يفعل ما كان يقوم به تشرشل أو روزفلت ويقرأ التقارير المعدة له، وفي أغلب الأحيان كان يستجيب[٢٧].

أما عبد الناصر فأسلوبه يعتمد على القراءة التفصيلية الدقيقة لكل ما يرسل اليه من «بوسطة»، إضافة الى الحرص على الاستماع الى إذاعات العالم المختلفة، ومناقشة المواضيع المختلفة مع القادة العرب وزواره الأجانب. كذلك كان حريصاً على تعدد مراكز القرار، وعلى أن يعهد الى أجهزة متعددة بالكتابة ودراسة الموضوع نفسه، كأن يعهد مثلاً للتنظيم السياسي، الاستخبارات ومجلس الوزراء بدراسة أحد الموضوعات ورفعها اليه، وبهذا يكون ملماً بجوانب الموضوع. كذلك كانت للرئيس عبد الناصر مصادره غير الرسمية التي تمده بأحدث المعلومات.

وإذا كان الرئيس مبارك يفضل اتخاذ القرارات المتأنية التي لا تحتوي على عنصر المفاجأة لأنها مبنية على التدرج والاستمرارية، فإن الرئيس السادات على الجانب الآخر كان يهوى «دبلوماسية الصدمات الكهربائية»، حيث عنصر المفاجأة يلعب دوراً كبيراً فيها. أما الرئيس عبد الناصر فقد جمع بين الأسلوبين، بمعنى أنه يتخذ قرارات متأنية وإن كانت تحمل معها أحياناً عناصر المفاجأة، مثل قراره بتأميم قناة السويس[٢٨].

ثالثاً: التطور التنظيمي لمؤسسة الرئاسة في عهد عبد الناصر، السادات ومبارك

بعد أن عرضنا للسمات الشخصية للرؤساء الثلاثة (الرؤية الذاتية وأسلوب اتخاذ القرار)، أي القيادة على المستوى الفردي، يبقى أن نتعرض للجانب المؤسسي للقيادة أي رئاسة الجمهورية

(٢٧) جمعة، المصدر نفسه.

(٢٨) هناك العديد من الدراسات حول أسلوب عبد الناصر في اتخاذ القرار، ومن أحدث هذه الدراسات كتاب: محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس** (القاهرة: دار الأهرام للنشر والتوزيع، ١٩٨٧).

وتطورها، بهدف تحديد العلاقة أو التفاعل بين المستويين.

لقد جاء أول تنظيم للرئاسة، كما ذكرنا سابقاً، مع نهاية عام ١٩٥٤ وبداية عام ١٩٥٥، وبعد حلّ مجلس قيادة الثورة كجزء من تنظيم أشمل للدولة ككل، وكان تنظيماً مبسطاً للغاية كما هو واضح من الشكل رقم (١). الا أنه بعد الاستفتاء على دستور عام ١٩٥٦، أعيد تنظيم رئاسة الجمهورية مرة ثانية ليتلاءم مع طبيعة المرحلة الجديدة، وحجم العمل المتزايد على رئيس الجمهورية في ذلك الوقت. واستحدث لأول مرة منصب وزير شؤون رئاسة الجمهورية، كذلك اضيف منصب السكرتير الصحفي لرئيس الجمهورية، واستقل مكتب الشكاوى وأصبح يتبع رئيس الجمهورية مباشرة (أنظر الشكل رقم (٢)).

شكل رقم (٢)
تنظيم رئاسة الجمهورية ١٩٥٦

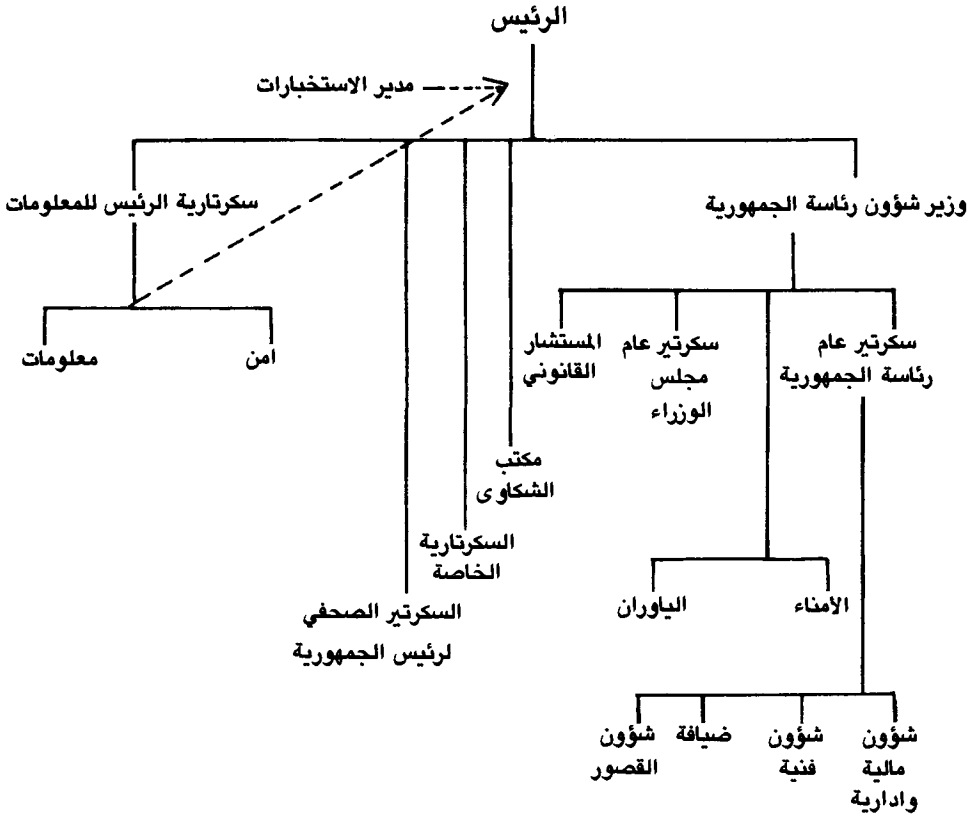

المصدر: ارشيف رئاسة الجمهورية.

كذلك تم التوسع في القطاع الفني والاداري في الرئاسة ليضم ادارات مستقلة في الشؤون المالية والادارية وشؤون الضيافة والقصور.

إلا أن الرئاسة لم تأخذ شكلها التنظيمي الذي يمكّنها من القيام بواجباتها السياسية، كجهاز يمارس من خلاله رئيس الجمهورية مهامه الدستورية المتعلقة بوضع السياسة العامة للدولة الا في عام ١٩٥٨ (الشكل رقم (٣))، حيث استحدثت مكاتب لمستشاري الرئيس في الشؤون السياسية والاقتصادية والعلمية، وكذلك أصبح مكتب الشكاوى والشؤون الداخلية يقوم بمهام العلاقات العامة بين الرئاسة والجماهير، حيث كان يتولى الرد على استفسارات المواطنين المتعلقة بأحداث سياسية معيّنة، وتم الغاء مكتب سكرتير الرئيس الصحفي وذلك بعد انشاء مصلحة الاستعلامات ووكالة أنباء الشرق الأوسط.

شكل رقم (٣)
تنظيم رئاسة الجمهورية ١٩٥٨

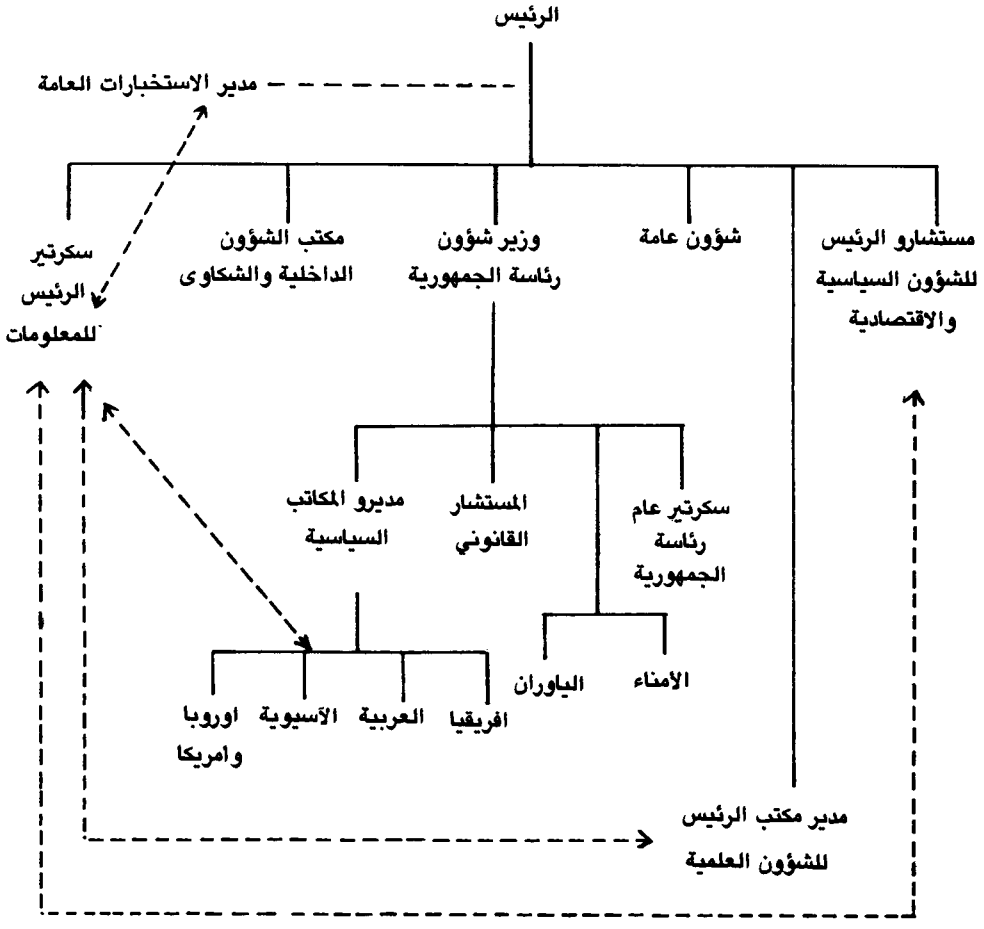

المصدر: أرشيف رئاسة الجمهورية.

كذلك استحدثت المكاتب السياسية الخاصة بالشؤون العربية، الافريقية الآسيوية، وشؤون أوروبا وأمريكا. ولقد سببت هذه المكاتب في بعض الأحيان نوعاً من الحساسية بين جهاز الرئاسة وبين وزارة الخارجية، حيث اعتقد العاملون في الخارجية أن هذه المكاتب تنافس اختصاصاتهم، وتشكل نوعاً من الازدواجية في العمل. كذلك كان بعض مديري هذه المكاتب يضعون توصيات غير متناسقة مع توصيات وزراة الخارجية.

إلا أنه يمكن القول، إن هذه المكاتب عكست توجهات الرئيس الشخصية ونظرته لدور مصر العربي والافريقي والاسلامي، أي الدوائر الثلاث التي حددت سياسة مصر الخارجية في فترة عبد الناصر. فكانت بمثابة قنوات غير رسمية يتم التعامل من خلالها كلما استدعت الحاجة الى اتصال سريع ومباشر، بعيداً عن قواعد الروتين في وزارة الخارجية، بل انه يمكن أن نقول بالتحديد إن هذه المكاتب، كانت تعكس وجه مصر «الثورة»، بينما كانت وزراة الخارجية تعبيراً عن وجه «الدولة»، وبهذا كانت معظم العلاقات مع حركات التحرير سواء في الوطن العربي أم في آسيا وافريقيا تتم من خلال هذه المكاتب.

وكانت الاجتماعات تتم يومياً بين مستشاري الرئيس وسكرتير الرئيس للمعلومات، إضافة الى مندوبي الاستخبارات العامة، وكان ينضم الى هذه الاجتماعات وتتم الاستعانة بكل الأفراد الذين يتعلق عملهم بالموضوع تحت المناقشة. وكانت الأجهزة المختلفة تتنافس في عرض تقاريرها على عبد الناصر، وكان الضمان الوحيد للتنافس الشريف بين هذه الأجهزة والسيطرة عليها هو وجود عبد الناصر ذاته على قمة السلطة.

وفي الفترة من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٠، كان أهم التغيرات التي طرأت على الرئاسة يتمثل في الغاء المكاتب السياسية النوعية ما عدا الافريقية والعربية، ولقد ألحقت الشؤون العربية بسكرتارية المعلومات، وذلك لأهميتها لتوجهات السياسة للرئيس وطبيعة المرحلة ذاتها. ولقد أضيف لتنظيم الرئاسة منصب الممثل الشخصي للرئيس في عام ١٩٦٤، كنتيجة لقرار مؤتمر القمة العربي وضرورة التنسيق بين القيادات العربية.

ولقد كانت كل التقارير والاتصالات تصب في سكرتارية الرئيس للمعلومات، كما كانت توجيهات الرئيس تبلّغ للجهات المعنية من خلال سكرتارية الرئيس للمعلومات.

ونلاحظ من التركيب الداخلي للرئاسة في عهد عبد الناصر، انعكاس رؤية الرئيس لعروبة مصر، ونظرته لطبيعة النظام العربي الاقليمي، وانقسامه لدول عربية وثورية، وضرورة تقديم المساندة لهذه الدول والحركات ذات الاتجاهات الثورية، وذلك لتحقيق المشروع القومي العربي الواحد. حتى عندما تقرر الغاء المكاتب السياسية، أبقي على المكتب العربي والافريقي، ولكنه ضم الشؤون العربية لتكون تابعة لجهازه السياسي المباشر. كذلك نلاحظ تأثير أسلوب عبد الناصر في اتخاذه للقرار على تعدد الأجهزة التي تمده بالمعلومات، والتي تقترب من نموذج الـ (Multiple Advocacy).

أما في عهد الرئيس السادات، فقد مرت الرئاسة بمراحل تنظيمية مختلفة بدأت بالقرار رقم (٢٤٠٢) لرئيس الجمهورية لعام ١٩٧١، الذي شكّل الرئاسة من مستشاري رئيس الجمهورية والأجهزة التابعة لهم، ووزير شؤون رئاسة الجمهورية والأجهزة التابعة له، والمجالس القومية المتخصصة، ثم السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية، ومكتب شؤون اتحاد الجمهوريات العربية (انظر الشكل رقم (٤)).

شكل رقم (٤)
تنظيم الرئاسة لعام ١٩٧١

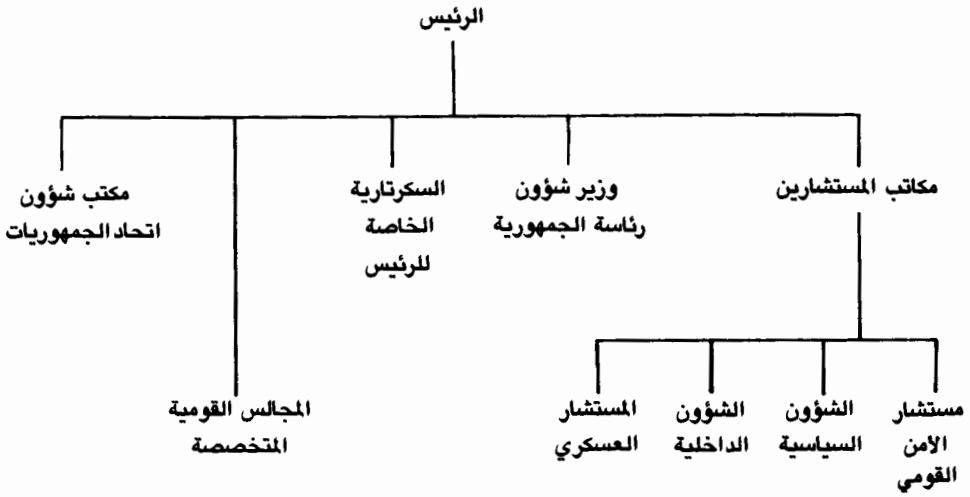

المصدر: أرشيف رئاسة الجمهورية.

وفي قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٣٤) لعام ١٩٧٣، تمت إعادة تنظيم الرئاسة، وتم تشكيل مجلس الأمن القومي وتعيين السيد حافظ اسماعيل مستشاراً للرئيس السادات لشؤون الأمن القومي، أو كما كان يحلو للرئيس السادات أن يقدمه باعتباره «كيسنجر المصري». ويعكس إنشاء هذا المنصب رؤية الرئيس السادات الذاتية وإعجابه بكل ما هو غربي، وهو على الرغم من أهمية هذا المنصب بصفة عامة، إلا أن أسلوب الرئيس السادات في اتخاذ القرار ونظرته الى مستشاريه كمعاونين (Staff)، أضعفا من فاعلية هذا المجلس ودوره في صنع السياسة.

وجاء القرار رقم (١٠٠١) لعام ١٩٧٤ بشأن تنظيم رئاسة الجمهورية، ليضفي تغيراً جوهرياً على الشكل التنظيمي للرئاسة، حيث تم تشكيل ديوان رئيس الجمهورية بدلاً من الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، وفكرة الديوان مستمدة أصلاً من النظام الفرنسي. وقبل ثورة عام ١٩٥٢ كان الجهاز المنوط بوظائف الرئاسة يطلق عليه الديوان الملكي، ويختص أساساً بالبروتوكول والعناية بالقصور والترتيبات الخاصة بتنقلات رئيس الجمهورية في الداخل والخارج. واطلق اسم ديوان المظالم على مكتب الشكاوى تشبهاً بديوان الظالمية في العهد التركي.

وتعكس فكرة الديوان وأسماء إدارته الداخلية ولع الرئيس السادات بما هو غربي، وذلك تماشياً مع رؤيته لمصر كجزء من العالم الغربي المتحضر أو النظام الشرق أوسطي. ونلاحظ كذلك أن بإنشاء الديوان، تم الفصل بين الوظيفة الفنية للرئاسة وبين الوظيفة السياسية.

وفيما يتعلق بطبيعة دور الرئاسة في تلك الفترة، ودور المجالس الاستشارية والادارية المختلفة في رسم وتوجيه السياسات، تشير رسالة د. أماني قنديل الى هيمنة رئيس الجمهورية على

هذه المؤسسات ذات الطابع الاستشاري[٢٩] وهي الى حد كبير تعكس رؤية الرئيس السادات لذاته كأب للعائلة المصرية ذي الخبرة الواسعة، ونظرته الى مستشاريه كمعاونين أو (Staff) وليس كمستشارين (Advisor).

أما فيما يتعلق بمؤسسة الرئاسة في عهد الرئيس مبارك، فنلاحظ أن تنظيم الرئاسة تم وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٥٩) لعام ١٩٨٣. ووفقاً لهذا القرار، أصبحت رئاسة الجمهورية تتكون من نواب، ومن مساعدي ومستشاري رئيس الجمهورية، إضافة الى الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، مكتب رئيس الجمهورية، سكرتارية رئيس الجمهورية.

وأصبح الجهاز السياسي في الرئاسة يتركّز في مكتب الرئيس، وفي مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية الذي يختص بالأعمال المتعلقة بمجال السياسة الخارجية، وسكرتير الرئيس لشؤون المعلومات (انظر الشكل رقم (٥)).

شكل رقم (٥)
تنظيم رئاسة الجمهورية في عهد مبارك

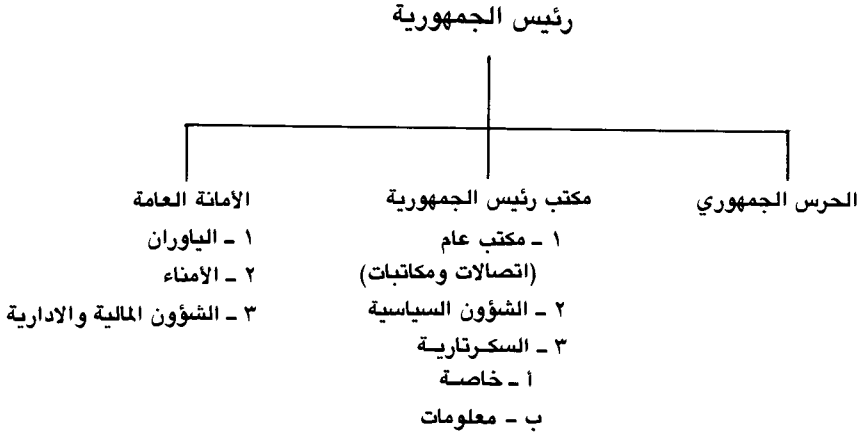

المصدر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي**، ١٩٨٥، اشراف السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦).

إلا أن أهم التطورات التي أدخلت على الرئاسة في عهد الرئيس مبارك فتتلخص في الآتي:

١ ـ إلغاء ديوان رئيس الجمهورية والعودة الى الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، وذلك تبسيطاً للأمور وابتعاداً عن مظاهر الأبهة والفخامة.

٢ ـ فصل الحرس الجمهوري عن سلطات كبير الياوران، وجعل تبعيته تبعية مباشرة لرئيس الجمهورية.

---

(٢٩) قنديل، «صنع السياسة العامة في مصر: دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية، ٧٤ ـ ١٩٨١».

الملاحظ أن الهيكل الداخلي للرئاسة حدثت فيه تغيرات بسيطة وفي أضيق الحدود، وذلك يعكس تركيز الرئيس مبارك على الاستمرارية والاستقرار كقيم عليا، كذلك نلاحظ أن عدد معاوني الرئيس محدود، وذلك انعكاساً من رؤية الرئيس مبارك واسلوبه في العمل من خلال وزرائه، واعتبار كل منهم مستشاره الخاص في مجاله.

كذلك نلاحظ تشابه طبيعة العمل الذي يقوم به مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية وسكرتير الرئيس لشؤون المعلومات، ويمكن ارجاع ذلك الى ايمان الرئيس مبارك بعدم محورية أو أساسية دور أي فرد، وعدم تقبله لفكرة الاعتماد على الفرد في كل شيء. ونظراً لاعتماد الرئيس مبارك على وزرائه بطريقة مباشرة، يمكن القول إن في عهد مبارك تم تحجيم مؤسسة الرئاسة وتقليص دورها.

وستبقى في النهاية ملاحظة تنطبق على الرئاسة في عهد الرؤساء الثلاثة وهي، قيام المكتب السياسي لرئيس الجمهورية أساساً بأعمال ذات علاقة بالسياسة الخارجية أكثر من السياسة الداخلية (هذا لا ينفي قيام المكتب بأعمال متعلقة بالشؤون الداخلية)، وهو ما يدل على النظرة للسياسة الخارجية باعتبارها المجال الحيوي للرئيس.

وتأتي خاتمة الدراسة لتركّز على حدوث تغيّر في التركيب الداخلي ودور مؤسسة الرئاسة في العهود الثلاثة. هذه التغيرات أحدثتها مجموعة من العوامل، إلا أن الدراسة حاولت أن تربط بين هذه التغيرات والسمات الشخصية للرؤساء الثلاثة، في محاولة لربط التحليل الجزئي أو الفردي للقيادة بالمستوى المؤسسي، وذلك بهدف اضفاء نوع من الشمولية في نظرتنا لموضوع القيادة السياسية □

صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية

د. محمد سعد أبو عامود

رئيس قسم البرامج السياسية والاقتصادية في اذاعة الاسكندرية ـ مصر.

إن السؤال الذي تهدف هذه الدراسة الاجابة عنه، هو كيف كانت تتم عملية صنع القرار السياسي في مصر خلال فترة حكم الرئيس السادات؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات منها، ما هي أهم المتغيرات التي كانت تتحكم في عملية صنع القرار السياسي خلال تلك الفترة؟ وما هي القوى السياسية المساندة والمعارضة لصانع القرار السياسي في تلك الفترة؟ وما هو المتغير الأصيل أو الأكثر تأثيراً في عملية صنع القرار السياسي خلال الفترة محل البحث؟

أولاً: كيفية صنع القرار السياسي في مصر خلال العهد الساداتي

يعرّف ريتشارد سنايدر عملية صنع القرار السياسي، بأنها العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعاً لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار، ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار احدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق(١).

ويرى د. حامد ربيع، أن أي: «قرار هو نوع من الاستجابة لمنبه خضع له الجسد الاجتماعي، فإذا به يصيبه نوع من الاختلال في التوازن، ومن ثم يسعى من خلال تلك الاستجابة إلى اعادة التوازن. القرار السياسي نستطيع أن نعرفه بأنه نوع من «عقد العزم من جانب السلطة على اختيار أسلوب معين من أساليب التخلص من حالة من حالات التوتر التي تفرضها الممارسة السياسية»»(٢).

وعلى هذا فإن عملية صنع القرار السياسي تعني أولاً مواجهة مشكلة معينة، والمهم في هذه المرحلة ضرورة التعرف على كيفية إدراك وفهم صانع القرار السياسي لإبعاد المشكلة موضع القرار،

---

(١) Richard C. Snyder, H.W. Bruck and Burton Sapin, eds, *Foreign Policy Decision Making: An Approach to the Study of International Politics* (New York: Free Press, 1962).

(٢) حامد ربيع، **النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ٢٤.

بعبارة أخرى كيف يدرك صانع القرارحقيقة المشكلة والمتغيرات المتعلقة بها، وهنا تظهر الجوانب الخاصة بشخصية صانع القرار السياسي، ولقد اهتم علماء السياسة بدراسة هذه المسألة، فأشار هارولد لاسويل إلى أن الباحث السياسي بحاجة إلى فحص الشخصية السياسية لصانع القرار السياسي، لذلك اهتم لاسويل بدراسة خصائص الشخصية وأثرها على محتوى القرار[٣]، وقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت بعد ذلك، أن ثمة تأثيراً واضحاً لشخصية صانع القرار على محتوى قراراته[٤].

وأوضح سنايدر أن كل فعل سياسي ينجز بواسطة مجموعة قليلة من الأشخاص، وإننا لو أردنا أن نفهم دينامية هذا الفعل، فإننا يجب أن نعد أنفسنا كي ننظر إلى العالم من خلال تصورات وإدراك الأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرار، وليس من وجهة نظرنا نحن[٥].

وتزداد أهمية هذا الجانب إذا ما أدركنا أن دلالة اصطلاح صنع القرار في سياقها الغربي، تختلف عن دلالتها في السياق المجتمعي العربي، فبينما تنطوي هذه العبارة في الغرب على أن عملية اتخاذ القرار تمثل: «صيرورة معقدة يشارك فيها اكثر من طرف، وإن كان يعبر عنها في النهاية طرف واحد مسؤول تجوز مراجعته ومحاسبته»، فإن دلالتها في السياق المجتمعي العربي تشير إلى: «النخبة الحاكمة، او السلطة الآمرة التي تستبد بالأمر، وتنأى عن المساءلة والمحاسبة، وإن سمحت بالحد الأدنى منها، فإن ذلك ينصرف إلى شكليات قشرية. وفي داخل هذه النخبة الحاكمة تتركز سلطة اتخاذ القرار أو اصدار الأوامر في كل المسائل الكبرى في شخص واحد هو الملك أو الرئيس أو الحاكم»[٦].

وبالنسبة إلى المجتمع المصري، فإن معظم الدراسات العلمية التي اهتمت بدراسة بناء القوة في المجتمع المصري، تكاد أن تجمع على أن السمة الرئيسية لبناء القوة في المجتمع المصري، تتمثل في سيطرة الحاكم (الملك ـ الرئيس) على المركز الرئيسي لصنع القرار السياسي واحتكاره لسلطة الأمر في المجتمع[٧].

هذا وقد كفل دستور عام ١٩٧١، وهو الدستور المعمول به في مصر حتى الآن، سلطات واسعة للرئيس في النظام السياسي المصري وفي نطاق عملية صنع القرار السياسي، وهو ما يعني أن الجوانب المتعلقة بشخصية صانع القرار السياسي المصري، تؤثر بدرجة أو بأخرى على عملية صنع القرار السياسي، وهذا مع عدم اغفال العوامل الأخرى التي قد تؤثر في هذه العملية عند التحليل.

ومن الأهمية بمكان أن نشير، إلى أن إدراك صانع القرار للمشكلة موضع القرار، يتأثر كذلك بالمعلومات التي تصل إليه عن هذه المشكلة، من خلال قنوات المعلومات المختلفة المتاحة

---

(٣) S.P. Varma, *Modern Political Theory: A Critical Survey* (New Delhi:Vikas Publishing House, 1975), pp. 251-217.

(٤) James A. Robinson, «Decision Making: Political Aspects,» in: *International Encyclopedia of Social Sciences* (New York: Macmillan; Free Press, 1972), vol. 3, p. 55.

(٥) Varma, Ibid., p. 335.

(٦) سعد الدين ابراهيم، **تجسير الفجوة بين صانعي القرار والمفكرين العرب** (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٤)، ص ٨ ـ ٩.

(٧) انظر الفصل الخاص بدراسة بناء القوة في المجتمع المصري، في: محمد سعد أبو عامود، «الاتصال بالجماهير وصنع القرار السياسي في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).

بالنسبة إليه، وفي هذا الصدد يشير كارل دويتش إلى أن المعلومات المتعلقة بموضوع قرار ما، تمثل اللبنة الأولى التي يتعرف من خلالها صانع القرار على طبيعة موضوع القرار[٨]، ومن هنا يجب الاهتمام بالعناصر المتعلقة بطريقة عرض وصياغة هذه المعلومات، ومدى ثقة صانع القرار في مصدر المعلومات، مما قد تتعرض له هذه المعلومات من تشويه سواء بالنقص أم بالإضافة حتى وصولها إلى صانع القرار، فمثل هذه الأمور قد تؤثر على فهم أو إدراك صانع القرار السياسي لموضوع القرار والمتغيرات المتعلقة به.

وعملية صنع القرار السياسي تعني بعد مواجهة المشكلة، وضع البدائل المختلفة لحل هذه المشكلة، وهنا تظهر إشكالية أخرى تتمثل في كيفية فهم وإدراك صانع القرار لمحتوى وأهمية كل بديل من هذه البدائل، ويترتب على ذلك وضع تسلسل للبدائل لاختيار البديل الذي يرى صانع القرار أنه أنسبها لمعالجة المشكلة موضع القرار، وفي هذه المرحلة من مراحل صنع القرار السياسي، تظهر عملية الصراع بين القوى السياسية المختلفة صاحبة المصلحة في موضوع القرار، فقد تختلف هذه القوى في تصوراتها لأهمية البدائل المقترحة، ومن ثم فقد تحاول كل منها فرض بديل معين يحقق أكبر قدر ممكن من مصالحها، ولكن يبقى في النهاية أن صاحب الاختيار الأخير هو صانع القرار السياسي المنوط به دستورياً هذا الحق[٩].

وإذا ما انتقلنا إلى دراسة كيفية صنع القرار السياسي في مصر خلال العهد الساداتي، فإننا سنبدأ بالتساؤل عن كيفية وصول المعلومات إلى صانع القرار السياسي في ذلك الوقت، وكيفية تعامله مع هذه المعلومات؟ وأسلوبه في التعامل مع مستشاريه ومدى استجابته وعدم استجابته لهم، وكيفية ممارسته واتباعه للقواعد الاجرائية التي نظمها القانون لصنع القرار السياسي. ولنعرض لكل من هذه النقاط بشيء من التفصيل.

١ ـ قنوات المعلومات وكيفية تعامل صانع القرار معها

قد لا نستطيع أن نتوصل إلى حصر لجميع المؤسسات أو الجهات التي تقوم بهذه المهمة، نظراً لطبيعة العمل في مؤسسة الرئاسة والتي تتسم بالسرية، ولكننا سنحاول حصرها في إطار ما هو متاح من معلومات.

يشير محمد حسنين هيكل، إلى أن رئيس الجمهورية يتلقى كل يوم أربعة ملفات أساسية يدور حولها نشاطه اليومي، الأول، ملف من وزارة الخارجية يحوي أهم البرقيات الشفرية والتقارير الواردة من سفراء مصر في كل أنحاء العالم، والثاني، تقرير من وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام في البلاد، الثالث، من الاستخبارات يضم نشاطها في الأمن الداخلي والخارجي وأعمال مكافحة الجاسوسية، وعادة ما كانت تضيف الاستخبارات العسكرية ملحقاً حول الموقف على حدود الدولة، وتحركات القوات والنيات المحتملة لأعدائها، وغير ذلك من المعلومات ذات الطابع العسكري. وكان الملف الرابع من وزارة الاقتصاد، ويحوي أرقاماً عن الأحوال المالية والاقتصادية

---

(٨) Karl W. Deutsch, *The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control* (New York: Free Press, 1963), pp. 83-88.

(٩) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

George Edwards and Jro Sharkansky, *The Policy Predicament* (San Francisco: Freeman and Co., [n.d.]), pp. 79 - 170.

بما فيها حالة الاحتياطي، وكانت عادة وزارة التموين أن تلحق بهذا التقرير كل المعلومات المتاحة عن أوضاع الاستهلاك، والأسعار والمخزون السلعي من كل الاحتياجات الأساسية، اضافة إلى هذا، كانت هناك ملفات تجيء كل بضعة أيام، خاصة بأحوال الانتاج الزراعي والصناعي، كما أن وزارة الإعلام كانت تقدم للرئيس تقريراً كل أسبوع عن اتجاهات الرأي العام، كما كانت هيئات التخطيط في وزارة الخارجية والاقتصاد، تبعث إلى الرئاسة بتصوراتها لخطى أي مرحلة مقبلة، إلى جانب أن مجموعة الوزارات التي يتصل عملها بنشاط وفود ذاهبة من مصر، ووفود قادمة إليها، كانت تبعث إلى أجهزة الرئاسة بما لديها من تقديرات، ومعلومات، خصوصاً إذا كان على الرئيس أن يشترك بنفسه فيما تجريه من مفاوضات[١٠].

واضح مما أشار إليه هكيل، أن هناك عدة قنوات تقوم بتوصيل المعلومات إلى صانع القرار السياسي في مصر، ولكن يبدو أن الرئيس السادات كان يحصل أيضاً على بعض المعلومات من خلال أجهزة الاستخبارات الأجنبية، وبخاصة في الأعوام الأخيرة من حكمه، كالاستخبارات الأمريكية والاسرائيلية، وفي كتاب حديث جداً لأحد الخبراء الاسرائيليين في شؤون الشرق الأوسط، وهو البروفيسور رافائيل اسرائيلي، الأستاذ في الجامعة العبرية بالقدس، في هذا الكتاب الجديد إشارة إلى أن السادات كان يتلقى بعض المعلومات عن طريق الاستخبارات الاسرائيلية، مثال ذلك ما أرسلته الاستخبارات الاسرائيلية في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٧ من تقرير يتضمن معلومات مفصلة عن وجود مؤامرة لاغتياله، من قبل عناصر دربها أحد البلدان العربية[١١]، كما أن صلة الرئيس السادات بالسيد كمال أدهم مستشار الملك فيصل والمسؤول عن الاستخبارات السعودية المرتبطة بدورها بالاستخبارات الأمريكية، صلة معروفة.

عموماً، يمكن القول بأن السادات كصانع للقرار، كانت تصله المعلومات من جهات عديدة بعضها محلي أو داخلي، والبعض الآخر خارجي.

ولكن السؤال كيف يتعامل السادات مع هذه المعلومات؟

يقول هيكل: «اتذكر مرة أنني رأيت سكرتيره السيد «فوزي عبد الحافظ» قادماً نحوه يحمل مجموعة من الملفات، وكنت معه على ظهر الباخرة الصغيرة الراسية أمام شاطىء استراحة القناطر، وفوجئت بالرئيس الجديد يصيح في سكرتيره، وهو ما زال بعد على سلم الباخرة: «ارجع بهذه الحمولة كلها». ثم التفت إليّ يقول: «إنهم يريدون أن يقتلوني بهذا الورق كله كما قتلوا به جمال عبد الناصر». وربما كان «السادات» على حق في أن «جمال عبد الناصر» كان يقرأ كثيراً، وكان بعض ما يقراه لا يساوي الوقت الضائع فيه، ولكن الذي لا شك فيه أيضاً أن «أنور السادات» لم يكن يقرأ ما كان يتحتم عليه أن يقرأه»[١٢].

ويشير اسماعيل فهمي إلى العديد من الوقائع التي تؤكد ما ذكره هيكل في أن السادات لم يكن يقرأ ما يتحتم عليه أن يقرأه، يقول فهمي:

«خلال الرحلة الثانية لكيسنجر إلى أسوان قدم لنا صيغة اسرائيلية تبدو بريئة، ولكنها كانت في الواقع اتفاقاً لإنهاء الحرب، وكما هو معتاد نظر إليها السادات ومنحها موافقته الكاملة، ثم مررها إليّ، فجذبت انتباه السادات إلى أن هذه الصيغة تعني إنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل، هنا نظر السادات إلى كيسنجر بأسى، وتراجع عن قبول

---

(١٠) محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات**، ط ٤ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٠٤.

(١١) انظر مجلة: **المستقبل** (١٧ آب/اغسطس ١٩٨٥).

(١٢) **هيكل**، المصدر نفسه، ص ١٠٥.

هذه الصياغة وقال شاكياً: هنري كنت أعتقد أنك صديقي، إن فهمي على حق، في أن هذه تنهي حالة الحرب خمس مرات»[١٣]. ويذكر فهمي أن هذه الحادثة الصغيرة، توضّح أن السادات كان يعطي موافقته بصورة آلية، دون تحليل أو حتى قراءة دقيقة لما يعرض عليه[١٤].

ويقول الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، إن السادات لم يكن يعمل ساعات طويلة في النهار، وكان يكره التفاصيل[١٥].

ويذكر السيد محمد صدقي سليمان رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في تلك الفترة: «كنت أرسل تقارير الجهاز إلى الرئيس السادات لكنه لم يكن يقراها»[١٦].

وعلى هذا فيمكن القول بأن الرئيس السادات لم يكن قارئاً مدققاً لكل ما يصل إليه من معلومات، ولم يكن مهتماً بتفاصيل المعلومات، كما أن ثقته كانت أكثر في مصادر المعلومات الأجنبية، وهو الأمر الذي يتيح لهذه المصادر، أن تساهم بدرجة أو بأخرى في تشكيل فهم وإدراك صانع القرار لطبيعة وأبعاد المشكلة موضع القرار.

٢ ـ أسلوب صانع القرار في التعامل مع مستشاريه ومدى استجابته وعدم استجابته لهم

منذ بداية القرن العشرين شهد المجتمع الانساني تغيرات كبيرة، تمثلت في زيادة الاتجاه نحو التحضر وظهور المدن الكبيرة، والتحول نحو التصنيع والتحديث في مختلف مجالات الحياة، وما ارتبط بهذا كله من تقدم هائل في العلوم والتكنولوجيا، وتعقّد العلاقات الانسانية وتشابكها وتشعبها، ومن ثم فالمشكلات التي يواجهها صانع القرار السياسي في المجتمع المعاصر هي مشكلات معقّدة، ومن هنا تأتي أهمية استعانة صانع القرار بالخبراء والمستشارين، الذين يقدمون له خلاصة معارفهم وخبراتهم بصدد موضوع ما قد يكون محلاً لقرار سياسي، هذا اضافة إلى أن عالم السياسة المعاصر يتسم بالسمة نفسها من التعقيد، ومن هنا أيضاً تأتي أهمية دور الخبير والمستشار السياسي المتخصص في نطاق عملية صناعة القرار السياسي.

وإذا ما نظرنا إلى أسلوب الرئيس السادات بوصفه صانع القرار السياسي في الفترة محل البحث، فإننا نجد أن السادات لم يكن يستجيب لآراء مستشاريه بل إنه كان يتخذ العديد من القرارات دون الرجوع إليهم، أو بالمخالفة لآرائهم، وفي هذا يقول الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون: «وكثيراً ما كان يتجاهل وزراءه، ويتخذ قراراته بنفسه»[١٧]. ويقول السفير الأمريكي الأسبق بالقاهرة هيرمان ايلتس: «إن السادات لا يظهر التسامح إزاء إبداء مساعديه، ووزرائه اية معارضة

---

(١٣) اسماعيل فهمي، **التفاوض من اجل السلام في الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)، ص ١١٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(١٥) ريتشارد نيكسون، «زعماء عرفتهم،» **المجلة** (لندن)، (٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢).

(١٦) انظر حديث السيد محمد صدقي سليمان في جريدة: **الأهالي** (القاهرة)، ١٣/١٠/١٩٨٢.

(١٧) نيكسون، المصدر نفسه.

لأفكاره»[١٨].

ويشير اسماعيل فهمي وابراهيم كامل وزيرا الخارجية في عهد السادات، إلى العديد من القرارات الخطيرة التي اتخذها السادات دون الرجوع إلى مستشاريه، أو بالمخالفة لآرائهم[١٩]. ولا شك أن عدم رجوع السادات إلى مستشاريه وتجاهله لهم كانت له آثار سلبية على معظم قراراته.

٣ ـ مدى التزام الرئيس السادات بالقواعد الاجرائية القانونية المنظمة لصنع القرار السياسي

التساؤل الذي سنحاول الإجابة عنه هو: هل كان الرئيس السادات كصانع للقرار ملتزماً بالقواعد الاجرائية القانونية الموضوعة لتنظيم عملية المناقشة والتشاور بصدد القرارات السياسية، واستصدارها بصورة شرعية؟

واستناداً إلى الدستور المصري وإلى الملاحظة المباشرة للممارسة السياسية، يمكن أن نحدد أهم المؤسسات التي كانت تتم فيها المناقشات بصدد القرارات السياسية على النحو التالي:

أ ـ مجلس الوزراء: بوصفه يشكل الجهة أو المؤسسة التي تضطلع برسم السياسة العامة بالاشتراك مع رئيس الجمهورية، وتقوم بتقديم مشروعات القوانين والقرارات إلى مجلس الشعب لاستصدارها، وذلك وفقاً للدستور، وكانت في العادة تكون لجاناً وزارية نوعية لإعداد مشروعات القوانين. ولم يكن رئيس الجمهورية ملتزماً دائماً بهذا الأسلوب، بل كان عادة ما يقوم بمناقشة بعض الموضوعات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة مع أحد الوزراء، أو مجموعة منهم خارج نطاق مجلس الوزراء.

ب ـ اللجان النوعية للحزب الحاكم: وكانت تضم بعض الخبراء والمستشارين الذين لا يشغلون مناصب في الحكومة، ولكنهم جميعاً أعضاء في الحزب الحاكم وأعضاء في مجلس الشعب عن هذا الحزب. كانت هذه اللجان تناقش بعض القرارات ومشروعات القوانين المتعلقة بنطاق اختصاصها، وتقدم تقريراً عما توصلت إليه، إلى المكتب السياسي للحزب الحاكم، ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أنه في بعض الأحيان كانت تظهر بعض الآراء المعارضة من داخل هذه اللجان، والنموذج الواضح لهذه الحالة، هو معارضة د. مصطفى السعيد، رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني الديمقراطي في العهد الساداتي، لبعض آراء وسياسات د. عبد الرزاق عبد المجيد، نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية في ذلك الوقت.

ج ـ المكتب السياسي للحزب الحاكم: وكان في معظمه يضم مجموعة من الوزراء، فهو أقرب لأن يكون صورة مصغرة من الحكومة، وكان ما يحدث في الأغلب الأعم، هو إقرار ما تقوم به الحكومة من مشروعات قوانين مع اضافة بعض التعديلات الطفيفة، بعد ذلك يأخذ مشروع القانون

---

(١٨) ياسين العيوطي، «مصر والسادات والسلام: محاضرة هيرمان إيلتس بجامعة كولومبيا ـ معهد الشرق الأوسط (نيويورك ـ ١٣ سبتمبر ١٩٧٩)،» **السياسة الدولية**، السنة ١٦، العدد ٥٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠)، ص ١٩٩.

(١٩) انظر في ذلك: فهمي، **التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط**، ومحمد ابراهيم كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد**، كتاب الأهالي، ١٢ (القاهرة، ١٩٨٧).

طريقة إلى مجلس الشعب، بعد أن يراجعه مجلس الدولة ويعيد صياغته صياغة قانونية.

د ـ لجان مجلس الشعب: يقدم مشروع القانون عادة إلى لجنة الشؤون التشريعية والدستورية التي تحيله إلى اللجنة النوعية المختصة، ومن الأهمية أن نشير إلى أن الحزب الحاكم قد سيطر سيطرة تامة على المراكز القيادية في هذه اللجان، كما أن هذه اللجان كانت تضم أغلبية ممثلة للحزب الحاكم، ومن ثم كان الاتجاه الغالب داخل هذه اللجان، اعداد تقرير يؤيد ما جاء في مشروع القانون المقدم إليها، مع تسجيل آراء المعارضة في بعض الأحيان في هذه التقارير.

هـ ـ مجلس الشعب: تتقدم لجنة المجلس المختصة بمشروع قانون ما بتقرير إلى المجلس ويفتح باب المناقشة، ومن الأهمية أن نشير إلى أن رئاسة المجلس كانت في العادة لشخصية مقربة إلى الرئيس (صانع القرار الفعلي)، أما الوكيلان فكانا من أعضاء المجلس المنتمين لحزب الأغلبية، وبالنسبة إلى المعارضة فقد كانت ضعيفة من حيث العدد، وإن كان هذا لم يمنع من ظهور أعضاء معارضين، لهم صوت عال بخاصة في مجلس عام ١٩٧٦، وكان أعضاء المعارضة يتعرضون لمتاعب ومضايقات شديدة ومقاطعة مستمرة من جانب أعضاء الحزب الحاكم[٢٠].

كما أن أعضاء مجلس الشعب المعارضين كانوا معرضين لعقوبة الفصل من المجلس، وهو ما حدث لعدد من الأعضاء، مثل الشيخ عاشور نائب الاسكندرية، وكمال الدين حسين نائب بنها، وأحمد فرغلي نائب حزب العمل وغيرهم[٢١].

هذا اضافة إلى أن المجلس نفسه كان معرضاً للحل، فقد حلّ السادات المجلس، الذي فصل رئيسه ووكيله ومجموعة من أعضائه عام ١٩٧١، وحلّ المجلس الذي وافق على اتفاقية السلام عام ١٩٧٩.

ويقول خالد محيي الدين عضو المجلس حتى عام ١٩٧٩: «في السياسة كما في المسائل الفرعية، فبدلاً من مقارعة الحجة بالحجة، أو المواجهة بالرأي الصادق البين، تستسهل الحكومة بأغلبيتها اصدار التشريعات التي تحجر على رأي المعارضة، وكل هذه القوانين معروفة، وما أكثر ما قيل عنها»[٢٢].

وقد أوضحت دراسة حديثة عن نشاط أعضاء مجلس الشعب الذين يمثلون الحزب الوطني في المجلس الأخير ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤ أن ٥٠ بالمائة من نواب الحزب الوطني تغيبوا عن حضور جلسات مجلس الشعب، وان ٧٠ بالمائة منهم لم يفتحوا فمهم تحت قبة البرلمان طوال خمسة أعوام[٢٣].

ومن خلال هذا العرض يمكن القول، بأن نطاق المناقشة والتشاور كان محدوداً داخل المؤسسات التي كان لها هذا الحق، وأنه كان مقصوراً في نطاق الحزب الحاكم الذي يرئسه رئيس الجمهورية وهو صانع القرار الفعلي في إطار النظام السياسي المصري، أما المعارضة فكانت ضعيفة، وتتعرض للمتاعب والمضايقات أثناء المناقشات.

---

(٢٠) انظر: عادل عيد، **المضابط تتكلم: ممارسات نائب معارض في مجلس الشعب، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩** (القاهرة: دار المروة للتجارة والتغليف، ١٩٨٤).

(٢١) انظر: جمال سليم، **عصر الديموكتاتورية: مذبحة مجلس الشعب** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣).

(٢٢) خالد محيي الدين في حديث لجريدة: **الأهالي**، ١٤/٣/١٩٨٤.

(٢٣) السيد زهرة، «كشف حساب ٥ سنوات بمجلس الشعب (١)،» **الأهالي**، ٢٥/٤/١٩٨٤.

كما أن المؤسسات التي كانت تتم فيها المناقشات، كانت تتعرض للعديد من الضغوط، الناتجة عن طبيعة تكوينها، وسيطرة الأشخاص المقربين إلى صانع القرار على المراكز القيادية بها، مما أتاح لها تحويل أو توجيه مناقشة القوانين والقرارات وجهة تتفق ورأي صانع القرار، غير أن ما هو أهم من كل ذلك، ان صانع القرار كان يتخذ بعض القرارات المهمة بل والمصيرية دون التزام بخطوات التشاور هذه، كقراره بالذهاب إلى القدس، ثم يقوم بعد ذلك بعرضها على هذه الجهات أو المؤسسات.

قرارات السادات هل كانت دستورية؟

لسنا هنا في مجال تقديم بحث دستوري عن القرارات والقوانين التي صدرت في عهد الرئيس السادات، ولكننا نحاول تحديد معالم عملية صنع القرار في عهده، ومن ثم نكتفي بعرض آراء بعض فقهاء القانون الدستوري المصريين، ونشير إلى بعض أحكام المحاكم في هذا الصدد.

يرى د. وحيد رأفت، أن انتماء رئيس الجمورية لحزب بعد توليه الرئاسة غير جائز دستورياً، وأن معظم القرارات التي اتخذها استناداً إلى المادة ٧٤ من الدستور، هي قرارات غير دستورية[٢٤].

ويرى د. عصمت سيف الدولة، ان مصر محمّلة بتركة من القوانين والاستثناءات والقرارات والاتفاقات المخالفة للدستور، وهو يرى أن قوانين الانفتاح انقلاب سافر على الدستور، وأن المفاوضات والصلح والاعتراف بإسرائيل تناقض الدستور[٢٥].

وقد أصدرت بعض المحاكم عدة أحكام مهمة بصدد هذا الموضوع، منها أحكام محكمة القضاء الاداري بعدم دستورية قرارات أيلول/سبتمبر، كما أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها الشهير بعدم دستورية قانون الأحوال الشخصية الذي أصدره الرئيس السادات عام ١٩٧٩، وجاء في حيثيات الحكم أن كل مواد هذا القانون مخالفة للدستور، وأنه صدر من أجل الرغبة في التعديل فقط، كما أنه صدر بالمخالفة للقواعد التي حددها الدستور لإصدار التشريعات[٢٦].

بعد هذا العرض يمكن القول بأن صانع القرار، لم يكن حريصاً على الالتزام بالدستور، ولم يكن ملتزماً بالقواعد الاجرائية المنظمة لعملية صنع القرار السياسي.

ثانياً: المتغيرات التي كانت تتحكم في عملية صنع القرار السياسي في مصر في الحقبة الساداتية وكيفية تفاعلها

١ ـ المتغيرات المتعلقة بمجموعة القيم والتقاليد التي تنظم الممارسة السياسية في المجتمع المصري

تتأثر عملية صنع القرار السياسي بالتقاليد والقيم السياسية التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتنظم الممارسة السياسية في المجتمع، وتشير معظم الدراسات العلمية التي أجريت في

---

(٢٤) وحيد رافت، «الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب،» **الأهالي**، ٢٠/٦/١٩٨٢.

(٢٥) عصمت سيف الدولة، «السادات الله يرحمه،» **الأهالي**، ٦/١٠/١٩٨٢.

(٢٦) جريدة **المساء**، ٥/٥/١٩٨٥.

هذا المجال، إلى أن السلطة السياسية بوصفها الاطار الرسمي لممارسة القوة، قد اتسمت في المجتمع المصري على مدى تاريخه الطويل بالمركزية الشديدة، فالنواة التي تطور حولها المجتمع المصري، هي المركزية المفرطة للقوة السياسية والاقتصادية[٢٧].

كما تشير معظم هذه الدراسات أيضاً إلى هيمنة البيروقراطية وتضخم الجهاز الاداري، ولجوء الحاكم إلى فرض الطاعة بالقهر والقسر على المحكومين، وإلى استخدامه للدين كأداة لتكريس الطاعة للسلطة السياسية[٢٨].

مجموعة أخرى من الدراسات تركّز على نظرة المحكومين إلى السلطة السياسية في المجتمع المصري، وتلخص إحدى هذه الدراسات موقف المواطن المصري من السلطة السياسية بأنه مزيج من العبادة وتأليه الحاكم، والشعور بالعجز عن نقد ذوي السلطان، والشك المطلق فيهم، ولقد تمخضت المركزية السياسية والطغيان والاستغلال الذي مارسته الطبقة الحاكمة عن قتل روح المبادرة، والاقتناع بأن كل قرار ينبغي أن يأتي من أعلى وأن المسؤولية يتعين القاؤها على الحكومة[٢٩].

والواقع أن هذه المجموعة من القيم والتقاليد المتعلقة بالممارسة السياسية في المجتمع المصري، قد انعكست على عملية صنع القرار السياسي في جميع المراحل التاريخية، ولا تخرج الحقبة الساداتية عن هذا الاطار، وإن كانت تقدم نموذجاً مثالياً بالمعنى الفيبري لهذا الاصطلاح، لكيفية صناعة القرار السياسي في مجتمع تسوده هذه التقاليد.

فالخاصية الرئيسية لعملية صنع القرار السياسي في مصر خلال العهد الساداتي، تتلخص في احتكار السادات لصنع القرار السياسي، وقد استند في ذلك إلى التقاليد السابق الإشارة إليها، فهو دائم الادعاء بأنه رب العائلة المصرية، المسؤول عنها، وقد سار في هذا الادعاء إلى أبعد مدى، وتمثل ذلك في تصويره أي نقد يوجه إليه بوصفه نقد وتجريح لمصر كلها، كما استند في أسلوبه هذا في صنع القرار، إلى ما كفله له الدستور من سلطات واسعة في هذا المجال.

واستئثار السادات بصنع القرار السياسي، اتخذ أبعاداً واضحة ممثلة في محاولته تضييق نطاق التشاور في نطاق المؤسسات السياسية القائمة، بل وتخطيه في بعض الأحيان لهذه المؤسسات، هذا إضافة إلى ضيقه المستمر من المعارضة وانخفاض درجة تسامحه تجاه معارضيه.

ولقد نتج عن هذا الوضع، أن عملية صنع القرار السياسي، أصبحت تتأثر بشكل واضح بخصائص شخصية الرئيس السادات، وطريقة ادراكه أو فهمه للمشكلة موضع القرار والمتغيرات المتعلقة بها، وقد نتج عن ذلك ظهور ما يمكن أن نسميه بحالة البديل الواحد في نطاق عملية صنع القرار، وبالتالي فكل قرار يتخذه السادات كان لا مفر منه، لأنه ليس هناك حل آخر أو بديل آخر، والطريف أن السادات قد اقتنع بهذا التصور، وبالغ فيه مبالغة شديدة، الأمر الذي جعله يصور قراراته على أنها مستلهمة من السماء. وقد ضخم الإعلام الغربي والصهيوني من هذا التصور في

---

(٢٧) انظر: انور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤).

(٢٨) سعد الدين ابراهيم، «مدخل إلى فهم مصر،» في: سعد الدين ابراهيم (محرّر)، **مصر في ربع قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧: دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١)، ص ٢٠ ـ ٢٥.

(٢٩) كمال المنوفي، **الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩)، ص ٧٩ ـ ٨٥.

ذهن السادات، الأمر الذي جعله يطلق العنان لنفسه للتحليق في عالم الخيال، وقد نتج عن هذا الوضع أن السادات قد حاول الغاء قواعد الزمان والمكان في أخطر قراراته السياسية، ممثلة في الذهاب إلى القدس وبدء مباحثات السلام مع اسرائيل، وتوضّح الدراسة العلمية لما تم خلال مباحثات السلام، ان السادات قد خلط بين الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية التي كان يهدف إليها من مبادرته السلمية، والأخطر من هذا أنه قد خلط أيضاً بين الأهداف والوسائل في تحركه السياسي في هذا المجال، وقد ترتب على هذا اتخاذه لبعض القرارات العشوائية غير المدروسة، الأمر الذي أدى إلى إرباك الدبلوماسيين المصريين، وأصدقائه الأمريكيين في أكثر من مناسبة، وقد نتج عن ذلك ضياع العديد من الفرص التي كانت متاحة لتحقيق بعض الأهداف السياسية المصرية[٣٠].

ولقد وصف السادات ومنظرو سياسته هذا الأسلوب العشوائي في اتخاذ القرارات السياسية، بأنه أسلوب الصدمة الكهربائية المفاجأة، ويرى هنري كيسنجر أن هدف السادات من استخدام هذا الأسلوب، هو اثارة المتغيرات المتعلقة بمشكلة ما أو بأزمة ما[٣١]، غير أن السادات في الواقع، لم يكن يملك من المقدرة والمهارة السياسية ما يمكنه من الإمساك بمتغيرات المشكلة، بحيث يستطيع تطويعها لتحقيق ما يرغب تحقيقه من أهداف، ومن ثم، فقد كان يترك هذه المتغيرات لتطورها الذاتي، وهو ما كان يتيح للأطراف الأخرى بخاصة في مجال السياسة الخارجية، فرصة الامساك بهذه المتغيرات وتطويرها بما يتفق ومصالحها، الأمر الذي حدث بوضوح بعد مبادرة السلام، فلقد استطاع بيغين خلال المفاوضات أن يفرغ المبادرة من مضمونها، ونجح في تطويع عناصر الموقف لتحقيق أهداف السياسة الاسرائيلية في المنطقة، وقد وصف محمد حسنين هيكل بحق مرحلة ما بعد توقيع اتفاقية السلام، بأنها مرحلة الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة[٣٢].

ويمكن القول بأن عملية صنع القرار خلال الفترة محل البحث، قد تأثرت بدرجة أو بأخرى بخصائص شخصية الرئيس السادات وبيئته النفسية، بمعنى كيفية إدراكه وفهمه للمتغيرات المتعلقة بالمسألة موضع القرار، ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن عملية إدراك صانع القرار للمتغيرات المتعلقة بمشكلة ما تكون موضعاً للقرار السياسي، قد لا تكون دائماً متفقة مع حقيقة الموقف، حيث إن عملية الإدراك ليست عملية آلية، وانما هي عملية انسانية معقدة، فنحن لا ندرك الأشياء كما هي، وإنما نُضفي عليها معانٍ معينة، نتيجة لحاجاتنا ورغباتنا، واتجاهاتنا واطاراتنا الفكرية والثقافية. ونحن نقصد بالإدراك، العملية التي بواسطتها ينتقي الانسان وينظم ويفسر المثيرات إلى صورة كلية عن العالم المحيط به، أو بمعنى آخر هو عملية استقبال المثيرات الخارجية من البيئة وترجمتها إلى معانٍ بواسطة الفرد، بما يساعده على اختيار السلوك المناسب[٣٣].

ومعنى هذا، أن الفرد ـ وينطبق هذا على صانع القرار السياسي ـ قد لا يدرك متغيرات الواقع العملي الذي يتعامل معه إدراكاً يتناسب والأهمية الحقيقية أو الفعلية لكل متغير من هذه المتغيرات، ومن ثم فيمكن القول بأنه إذا كان صانع القرار يتصرف في مجال السياسة بناء على

---

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب دايفيد**.

(٣١) هنري كيسنجر، «الحرب والسلم في سنوات الارتباك»، **الحوادث** (١٤ أيار/مايو ١٩٨٢).

(٣٢) حديث محمد حسنين هيكل في: **الأهالي**، ١٩٨٢/١٢/٨.

(٣٣) فاروق يوسف أحمد، «القيم والإدراك وتغيير السلوك»، **مجلة النيل**، العدد ١٩ (نيسان/ابريل ١٩٨٤)، ص ٥٥ ـ ٥٦.

إدراكه الذاتي للمتغيرات الواقعية، فإن متغيرات البيئة الفعلية أو الحقيقية هي التي تحدد نجاح أو فشل سياسته عند تنفيذها.

وفيما يلي نقدم نماذج لكيفية ادراك السادات لإبعاد بعض المشكلات التي اتخذ بصددها بعض القرارات المهمة[٣٤] ونتساءل تاركين الاجابة للقارىء، هل كانت ادراكات السادات لأبعاد الموقف تتفق والواقع الحقيقي أم لا؟

بالنسبة إلى إدراك السادات للقدرة الاقتصادية المصرية، تشير إحدى الدراسات العلمية في هذا المجال، إلى أن السادات أدرك أن حالة الاقتصاد المصري تحت الصفر، وأنه وصل إلى مرحلة ميؤوس منها، ورأى تبعاً لذلك أن المخرج من الأزمة الاقتصادية، هو الانفتاح الاقتصادي والمساعدات الأجنبية، كذلك فقد كان يربط بين تدهور الاقتصاد المصري والحرب، وبين رفاهية الاقتصاد المصري وانتهاج سياسة السلام[٣٥].

من خلال هذا الفهم لإدراك السادات للقدرة الاقتصادية المصرية، يمكن لنا أن نفهم القرارات التي اتخذها في هذا الصدد، كالقرارات الخاصة بتشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية وغيرها من القرارات التي تشكلت من خلالها سياسة الانفتاح الاقتصادي، والمضحك المبكي أن السادات قد ربط بين رفاهية الاقتصاد وانتهاج سياسة السلام، وأعلن ذلك مراراً وتكراراً لأصدقائه الأمريكيين الأمر الذي جعله عرضة للضغوط من أجل تقديم بعض التنازلات في مجال السلام، كما يشير إلى ذلك بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق في مذكراته[٣٦].

كذلك كان إدراك السادات لمفهوم الديمقراطية له أثر كبير على قراراته الداخلية ومواقفه السياسية تجاه المعارضة، فجوهر إدراك السادات لهذا المفهوم يتلخص في أنها «الديمقراطية ذات الضوابط» وهو اصطلاح قد لا يكون عملياً بالمعنى الدقيق، إلّا أنه يصف ادراك السادات لهذا المفهوم، ولقد أثّر هذا الفهم على بعض القرارات التي اتخذها في مجال تنظيم الممارسة السياسية، وهي مجموعة القرارات والقوانين التي تطلق عليها صفة القوانين سيئة السمعة، كقوانين الاشتباه والعيب، والوحدة الوطنية وغيرها[٣٧].

مثال آخر في هذا المجال يتمثل في ادراك السادات للنظام الدولي، فقد حدث تحول في إدراك السادات للنظام الدولي،من كونه نظاماً يتسم بالثنائية الجامدة المحصورة بين الدولتين الأعظم، إلى نظام يقوم على قوة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا، كان تركيزه على تدعيم العلاقات مع هذه القوة الكونية الوحيدة في نظره، ومن هنا أيضاً كان ابتعاده عن الاتحاد السوفياتي[٣٨].

---

(٣٤) حول موضوع الادراك وأهميته واختلاف ادراك صانع القرار السياسي في مصر لموضوع السلام عن ادراك القادة الاسرائيليين، انظر: محمد حسنين هيكل، **حديث المبادرة**، ط ٤ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣)، ص ٢٢٧ ـ ٢٥٤ و٢٧٥ ـ ٢٨٦.

(٣٥) جمال علي زهران، «قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت ونظام السياسة الخارجية المصرية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٠، العدد ٧٧ (تموز/يوليو ١٩٨٤)، ص ٥٥.

(٣٦) مذكرات بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق في مجلة: **المجلة** (١٩ آذار/مارس ١٩٨٣).

(٣٧) ابو عامود، «الاتصال بالجماهير وصنع القرار السياسي في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١».

(٣٨) زهران، «قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت ونظام السياسة الخارجية المصرية،» ص ٥٥.

وخلاصة ما نصل إليه من عرض هذه النماذج، أن إدراك السادات لأبعاد المشكلات التي كانت تحتاج إلى قرارات سياسية في تلك الفترة، قد أثر بدرجة أو بأخرى على عملية صنع القرار السياسي في مصر في فترة حكمه، كما أثر على محتوى هذه القرارات، غير أنه من الأهمية بمكان التأكيد على أن هذا ليس هو المتغير الوحيد الذي يمكن أن نستند إليه في تحليلنا لعملية صنع القرار السياسي خلال الفترة محل البحث، فثمة متغيرات أخرى كانت تتحكم وتؤثر في عملية صنع القرار، وكل ما هنالك ان الجانب المتمثل في خصائص شخصية السادات وبيئته النفسية، بوصفه صانع القرار السياسي، يمكن أن يكون أحد المتغيرات المهمة التي يجب وضعها في الاعتبار، عند تحليل عملية صنع القرار السياسي في مصر خلال فترة حكمه، هذا مع عدم اغفال أهمية العوامل الأخرى.

٢ ـ المتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية لصنع القرار السياسي في مصر خلال العهد الساداتي

ونقصد بهذه المجموعة من المتغيرات، النظام السياسي المصري وما لحق به من تطورات خلال هذه الفترة على المستوى الهيكلي أو على مستوى الممارسة، ومدى قدرة هذا النظام على استيعاب الضغوط الآتية من البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

وتتضمن هذه المجموعة من المتغيرات أيضاً، البيئة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية وما لحق بها من تطورات خلال هذه الفترة.

وبالنسبة إلى النظام السياسي المصري، فقد شهد هذا النظام عدة تغيرات مهمة على المستوى الهيكلي وعلى مستوى الممارسة السياسية. فعلى المستوى الهيكلي، نجح السادات في السيطرة على المركز الرئيسي لصنع القرار في أعقاب حركة أيار/مايو، التي أطاح فيها بمن أسماهم مراكز القوى آنذاك، وقد أدى هذا إلى ازدياد دور مؤسسة الرئاسة في الحياة السياسية المصرية، وصدر دستور عام ١٩٧١، وهو الدستور الذي نقل سلطات واسعة لرئيس الجمهورية وللسلطة التنفيذية، واتجه النظام إلى الأخذ بنظام التعدد الحزبي كبديل عن نظام الحزب الواحد، ثم ظهر مجلس الشورى باختصاصاته الاستشارية إلى جانب مجلس الشعب.

ويمكن القول إن معظم هذه المؤسسات السياسية قد اتسمت بالضعف ويرجع هذا إلى عدة أسباب أهمها:

ـ اتساع نطاق سلطات السلطة التنفيذية وبخاصة الرئيس، وحدوث ما يشبه طغيان السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وبخاصة السلطة التشريعية.

ـ ازدياد دور شبكة علاقات القوة غير الرسمية، ممثلة في النفوذ، في التدخل، والتأثير على عمل مؤسسات النظام السياسي بما فيها الحكومة.

ـ حداثة نشأة بعض هذه المؤسسات كالأحزاب السياسية.

هذا الضعف الذي شاب المؤسسات السياسية للنظام السياسي المصري، خلال الفترة محل البحث، أدى إلى الاضعاف من دورها في عملية صنع القرار السياسي، أو أداء الدور المنوط بها في هذه العملية بكفاءة محدودة.

وإذا انتقلنا إلى ما حدث على مستوى الممارسة في الفترة محل البحث، فإننا نجد أن السادات قد أسقط معظم شعارات العهد الناصري بخاصة بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر، ورفع مجموعة جديدة من الشعارات، كما ظهر نشاط المعارضة، ونشاط جماعات المصالح في نطاق النظام السياسي القائم[٣٩]، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تعرض صانع القرار لضغوط آتية من البيئة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وكذا من البيئة الخارجية، وقد استطاع استيعاب بعض هذه الضغوط، وفشل أيضاً في استيعاب البعض الآخر بدرجات متفاوتة.

على سبيل المثال، تعرّض صانع القرار السياسي لمجموعة من الضغوط الآتية من البيئة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. فقد تكتلت بعض القوى الاقتصادية ممثلة فيمن أضيروا في العهد الناصري من قرارات التأميم والحراسة والاصلاح الزراعي، وبعض كبار الملاّك الجدد، وبعض قيادات القطاع العام الذي وصلوا إلى قمته، وأصبحت لهم تطلعات لتحقيق كسب أكثر خارجه، وبعض المصريين الذين كونوا ثروات بجهودهم الذاتية، تكتلت هذه القوى من أجل إحداث تغيير في أسلوب ادارة الاقتصاد القومي، واستطاع صانع القرار استيعاب هذه الضغوط من خلال اصدار بعض القرارات التي حققت هذا الهدف، وهي القرارات الخاصة بسياسة الانفتاح الاقتصادي. وقد حققت هذه السياسة مصالح هذه الفئات وغيرها، وهم ما نطلق عليهم اصطلاح «الانفتاحيين»، ونمت قوتهم بشكل واضح، وزاد تأثيرهم على صانع القرار بشكل ملحوظ، ونظراً لأن القوة الاقتصادية ترتبط بالقوة السياسية في المجتمع المصري، فإنه قد ترتب على اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي وظهور القوة الاقتصادية السابق الاشارة إليها، إعادة ترتيب خريطة القوى السياسية في المجتمع لمصلحة هذه القوة الجديدة، وتمكنت من التأثير على صانع القرار من أجل اصدار القرارات التي تحقق مصالحها.

وقد تعرّض صانع القرار السياسي لمجموعة من الضغوط الآتية من القوى التي أضيرت من اتباع سياسة الانفتاح، وحاول استيعاب هذه الضغوط من خلال اللجوء إلى بعض السياسات، كالتوسع في دعم السلع الأساسية، وقوانين الضرائب، ورفع الأجور، ولكن الجهود في هذا المجال لم تسفر عن تحقيق الهدف، وهو تحسين أوضاع الفئات الاجتماعية التي أضيرت، وتمثل أحداث ١٨ و١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، الدليل المادي الملموس على فشل صانع القرار المصري في تحقيق مطالب الفئات التي أضيرت نتيجة لسياسة الانفتاح، ومن ثم يمكن القول بأن صانع القرار السياسي قد واجه مشكلة انخفاض درجة المساندة الآتية من هذه الشرائح الاجتماعية المضارة، والتي تمثل قطاعاً جماهيرياً عريضاً، فحاول رفع درجة مساندة هذه الشرائح، عن طريق ربط عملية تحسين الأوضاع الاقتصادية بالسياسة الخارجية الجديدة التي بدأ في اتباعها، والتي تمثلت في سياسة السلام مع اسرائيل، ونجح في تحقيق هذا الهدف في المراحل الأولى لتطبيق هذه السياسة الخارجية، ولكن بعد عقد اتفاقية السلام مع اسرائيل، لم يحس المواطن العادي بأي تحسن في الأوضاع الاقتصادية، ولم يتحقق الرخاء الموعود، فبدأ الانخفاض في درجة المساندة من جانب قطاع عريض من الجماهير، مما أدى إلى تعرض النظام السياسي المصري لأزمة شديدة في مطلع الثمانينات، حاول صانع القرار مواجهتها باستخدام أساليب عديدة أبرزها العنف في مواجهة

---

(٣٩) انظر: علي الدين هلال [وآخرون]، **تجربة الديمقراطية في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١**، ط ٢ (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢).

معارضيه، وانتهت الأزمة باغتيال رأس النظام في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١[٤٠].

ومن خلال هذا العرض، يتضح أن القوى المساندة لصانع القرار السياسي في تلك الفترة، تمثلت في الشرائح العليا من الرأسمالية المصرية وكبار الملّاك الجدد، وأن صانع القرار كان منحازاً بدرجة أو بأخرى إلى هذه الفئة، أما القوى المعارضة أو شبه المعارضة له، فقد تكونت من الشرائح التي أضيرت من سياسة الانفتاح كالعمّال والموظفين وصغار الملّاك.

كما تعرّض صانع القرار لبعض الضغوط الداخلية الناتجة عن عدم قدرة المؤسسات السياسية، على استيعاب بعض القوى السياسية الجديدة التي ظهرت في المجتمع، وأدى هذا إلى وجود قوى سياسية خارج إطار المؤسسات الشرعية، كان أبرزها تيار الإسلام السياسي، كما تعرّض كذلك لبعض الضغوط الطاغية (اسلامية ـ مسيحية). وقد تكونت هذه الضغوط بفعل انفتاح النظام السياسي على السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وحاول مواجهة هذه الضغوط بأساليب عديدة، كإصدار قوانين الوحدة الوطنية، وحماية الجبهة الداخلية، وكذلك باستخدام العنف.

٣ ـ المتغيرات المتعلقة بالبيئة الخارجية لصنع القرار السياسي في مصر خلال العهد الساداتي

نتيجة للموقع الجغرافي الاستراتيجي المهم لمصر، كان النظام السياسي المصري دائماً عرضة للتأثيرات الآتية من بيئته الخارجية، سواء على المستوى الاقليمي، أم المستوى الدولي. على المستوى الاقليمي تعرّض النظام لضغوط من جانب البلدان العربية بأشكال مختلفة، فلقد حاول صانع القرار الحصول على مساعدة البلدان العربية في حل مشكلاته الاقتصادية، وقد نجح في تحقيق جزء من هدفه هذا، في مرحلة من المراحل، ولكن كان هذا في مقابل تقبّله لضغوط خاصة بإعطاء قدر أوسع من حرية الحركة للتيارات الإسلامية على حساب اليسار، وقد أدى هذا إلى حدوث حالة من عدم التوازن بين القوى السياسية في المجتمع، كما تولّد عن هذا الاتجاه بروز مشكلة الطائفية كما سبق القول. ومع تدهور العلاقات مع البلدان العربية، تعرض صانع القرار السياسي المصري لمشكلة خطيرة نتجت عن قطع المساعدات العربية عن مصر، وتطبيق سياسة المقاطعة عليها من قبل البلدان العربية، وقد حاول صانع القرار السياسي حل هذه المشكلة عن طريق الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ولكن هذا لم يكن أيضاً بلا ثمن، وكان الثمن هو تعرضه للمزيد من الضغوط الآتية من البيئة الدولية، في العديد من النواحي، كالناحية الاقتصادية والسياسة الخارجية، كما غذّى الاعتماد على الولايات المتحدة تيار الطائفية المسيحية بقوة ضغط كبيرة، كادت أن تعرّض النظام السياسي لأزمة طائفية خطيرة.

كذلك أدّت سياسة معاداة الاتحاد السوفياتي التي تبناها صانع القرار السياسي، إلى تعرضه لضغوط خطيرة، نتيجة لقيام الاتحاد السوفياتي بإقامة سياج حول مصر، يمتد من عدن

---

(٤٠) ابو عامود، «الاتصال بالجماهير وصنع القرار السياسي في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١،» ص ٤٩٠ ـ ٤٩١؛ أماني قنديل، «صنع السياسة العامة في مصر: دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية، ٧٤ ـ ١٩٨١،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)، وسامية سعيد امام، **من يملك مصر: دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).

إلى أثيوبيا، وصولاً إلى انغولا جنوباً، وليبيا غرباً، وقد أدّى هذا إلى شعور صانع القرار بأن ثمة تهديداً يواجهه من منابع النيل الذي يمثل شريان الحياة بالنسبة إلى مصر، وكذلك تهديداً آخر على الحدود الغربية من جانب ليبيا[٤١].

٤ ـ مجموعة المتغيرات المتعلقة بالإعلام وأثرها في عملية صنع القرار السياسي في مصر خلال العهد الساداتي

تشهد الحقبة المعاصرة تطوراً ملحوظاً في مجال الإعلام، الأمر الذي أدّى إلى ازدياد دور وسائل الاعلام في مجال السياسة بصفة عامة، وفي نطاق عملية صنع القرار السياسي. فوسائل الإعلام قد تنجح في إثارة مشكلة من المشكلات بحيث تصل هذه المشكلة إلى أن تكون موضعاً لقرار سياسي، كما أنها الوسيلة التي يتلقى من خلالها صانع القرار والإنسان العادي المعلومات بصدد المسائل المختلفة، ومن ثم تساهم وسائل الإعلام في تشكيل وتكوين الإدراك بصدد المسائل السياسية في المجتمع، وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى دور وسائل الإعلام في صناعة الرؤساء في الولايات المتحدة الأمريكية[٤٢].

هذا إضافة إلى ازدياد اهتمام رجال السياسة وصناع القرار بوسائل الإعلام، بوصفها الأدوات التي يمكن استخدامها لطرح آرائهم وأفكارهم، والتعريف بقراراتهم للمواطن العادي، بهدف انارة المواطن بهذه الآراء والأفكار والقرارات، أو بهدف الدعاية والترويج لهذه الآراء والأفكار والقرارات.

وبالنسبة إلى الفترة محل الدراسة، فقد شهدت توسعاً في استخدام وسائل الإعلام من جانب صانع القرار السياسي، في الدعوة لأفكاره وآرائه، وفي الترويج لقراراته وتسويغها بالنسبة إلى المواطن العادي، واستخدم صانع القرار جميع الأساليب الاعلامية من أجل تحقيق أهدافه. وقد تباينت هذه الأساليب من اتباع أسلوب الإغراق الإعلامي، إلى التعتيم الإعلامي، إلى إظهار جزء من الحقيقة الذي يتفق واتجاه وهدف صانع القرار، وساعده على ذلك سيطرته شبه التامة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وهي من أكثر وسائل الاعلام تأثيراً في المجتمع المعاصر، اضافة إلى سيطرته على الصحافة، وإن كان هذا بدرجة أقل نسبياً.

ولقد كان الرئيس السادات ميالاً إلى حب الظهور، ومن ثم كان ميالاً إلى الإعلام، فبادله الاعلاميون بخاصة الأجانب هذا الميل، ومن ثم كانت أخبار السادات وصوره وأحاديثه، تملأ صفحات الجرائد ونشرت الأخبار الأجنبية والمحلية، بخاصة في فترة بعد المبادرة. وقد أسهم الاعلام الخارجي في خلق أسطورة السادات بخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغربية. أما على المستوى الداخلي، فقد نتج عن المبالغة في استخدام الأداة الاعلامية، للترويج لقراراته، والمبالغة في الحديث عما يمكن أن يحدثه من نتائج تحقق الرخاء والرفاهية إلى

---

(٤١) أبو عامود، المصدر نفسه، ص ٤٩٠ ـ ٤٩١.

(٤٢) Doris A. Garber, *Mass Media and American Policies,* 2nd ed. (Washington, D.C.: Congressional Quarterly Press, 1984), pp. 2-11.

حدوث ما يمكن أن نسميه بثورة التوقعات المتزايدة لدى المواطنين المصريين، هذه التوقعات المتزايدة، صاحبها عجز النظام السياسي عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطن العادي، وصاحبها تدهور في مستويات المعيشة لشرائح كبيرة في المجتمع، الأمرالذي أفقد صانع القرار مساندة هذه الشرائح في النهاية، بل ووصل الأمر إلى خروجها عليه في مناسبات عديدة، لعل أبرزها ما حدث في ١٨ و١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، وهو ما أسماه السادات بانتفاضة الحرامية[٤٣].

خـــاتمـــة

١ ـ من خلال هذه الدراسة لعملية صنع القرار السياسي في مصر، يمكن القول بأن المتغير الرئيسي في هذه العملية يتمثل في شخصية الرئيس السادات، وما تمتع به من سلطات واسعة في اطار النظام السياسي المصري،والواضح أنه قد اعتمد على مصادر عديدة للقوة لتدعيم مركزه، وسيطرته على عملية صنع القرار، ويمكن تحديد أهم هذه المصادر على النحو التالي:

أ ـ المصدر السياسي: ويتلخص في استناد السادات إلى مجموعة القيم والتقاليد السياسية الخاصة بتنظيم الممارسة السياسية في المجتمع، والتي تتيح لشخص الحاكم احتكار عملية صنع القرار، هذا اضافة إلى ما كفله له الدستور من سلطات واسعة في هذا المجال.

ب ـ المصدر الاقتصادي: وقد استند السادات إلى كبار أصحاب رؤوس الأموال وكبار الملاّك الجدد، مما أوجد نوعاً من التحالف بين الثروة والسلطة في المجتمع خلال هذه الفترة، وقد انعكس هذا على محتوى العديد من قراراته التي تحقق مصالح هذه الفئات على حساب الفئات الأخرى في المجتمع.

ج ـ المصدر الخارجي للقوة: السادات ميال للغرب بطبعه، ومعاد لليسار بعامة وللسوفيات بصفة خاصة، وقد وصف نيكسون في مذكراته **زعماء عرفتهم** عداء السادات للسوفيات بأنه عداء قطري، ومن هنا كان اعتماد السادات المتزايد على الغرب وعلى الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، وكان يتخذ قراراته وفي ذهنه تصور محدد، وهو أن الغرب والولايات المتحدة يسانداننه، ولعل أكثر ما يدل على هذا، العبارة الشهيرة التي كان يرددها دائماً والتي تتلخص في أن ٩٩ بالمائة من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط بيد الولايات المتحدة، وقد كان لهذا التصور تأثير واضح على محتوى العديد من القرارات التي اتخذها.

د ـ المصدر الإعلامي للقوة: استند السادات في صناعته للقرار، إلى القوة الإعلامية سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي، المثال الواضح لاستخدام الإعلام والاعتماد عليه كمصدر للقوة في صناعة القرار، يتمثل في أسلوب استخدامه للأداة الاعلامية عند اصداره القرار الخاص بالتخلص ممن أسماهم مراكز القوى، فقد استخدم أسلوب الإغراق الإعلامي الذي يقوم على أساس تقديم قدر كبير من المعلومات بصدد موضوع معين إلى المتلقّي، الأمر الذي يجعل هذا الأخير غير قادر على تقويم الموقف، وصاحب ذلك استخدامه لأسلوب التعتيم الإعلامي، والذي يقوم على أساس حجب معلومات معيّنة، وضمان عدم وصولها إلى المتلقّي. وتمثل ذلك في أنه لم ينشر

---

(٤٣) ابو عامود، المصدر نفسه، ص ٦٥٤ ـ ٦٦٣.

أو يذاع أي شيء عند دفاع المتهمين في هذه القضية. النموذج الثاني الذي اعتمد فيه السادات الإعلام في صنع القرار، هو قراره بالذهاب إلى القدس، والحديث حول دور الإعلام المحلي والدولي في هذا الصدد لا يحتاج إلى ايضاح بالنسبة إلى من عاصروا هذه الفترة.

٢ ـ إذا ما أردنا أن نتعرف على الصفة الغالبة على قرارات السادات، فإننا نجد أنها كانت أقرب إلى القرارات التوفيقية والتأجيلية، حتى وإن بدا بعضها كقرار حاسم، والقرار الحاسم هو القرار الذي يتوصل إلى حل للمشكلة موضع القرار، أما القرار التوفيقي فهو القرار الذي يحاول التوفيق بين بعض المتغيرات المتعلقة بالمشكلة محل القرار، دون أن يتوصل إلى حسم لها، أما القرار التأجيلي فهو القرار الذي يؤجل معالجة المشكلة.

الصيغة التوفيقية هي الغالبةعلى قرارات السادات، وحتى قرار حرب تشرين الأول/اكتوبر الذي يبدو أنه أحد قراراته الحاسمة، كان في إدراكه قرار توفيقي، فهو أراد أن يوقظ الشعب كما قال ذلك لاسماعيل فهمي، وزير خارجيته، وهو ما ذكره في مذكراته، ويرى كيسنجر أن السادات كان يهدف إلى تسخين الأزمة لإثارة اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط، ويؤكد هذا السادات في أكثر من مناسبة. ويتأكد أكثر إذا ما رجعنا إلى ما أسماه بالأمر الاستراتيجي لبدء الحرب الذي أصدره للقائد العام للقوات المسلحة آنذاك الفريق أول أحمد اسماعيل علي، ويؤيد هذا أسلوبه في ادارة الصراع بعد ذلك. وقد انتقد كيسنجر في مذكراته هذا الأسلوب الذي اتبعه السادات.

٣ ـ إن تجربة السادات في صنع القرار السياسي تؤكد أنه لا يكفي اتخاذ القرار، ولكن الأهم هو قدرة صانع القرار، على حشد الوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ القرار، والتنسيق فيما بينها، بحيث يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المتوخاة من القرار، ويطلق على هذا مهارة صانع القرار السياسي في إدارة الصراع، السادات كان على ما يبدو يفتقد هذه المهارة، ولذلك لم يراع هذا في قراراته، ولذلك نجح الخصوم أو الأطراف الأخرى من تفريغ قراراته من محتواها الفعلي، وابعادها عن تحقيق الأهداف التي كان يهدف إليها، ونتج عن ذلك أن السادات الذي كان يقول عن نفسه إنه استراتيجي لا يهتم بالتفاصيل، لم يستطع حل أي من المشاكل التي أراد حلها من خلال قراراته، بل أدت هذه القرارات في معظم الأحيان إلى تفاقم هذه المشكلات □

الانتفاضة.. وتحرك الجماهير العربية

د. محجوب عمر

مفكر عربي من مصر
منشغل بالقضية الفلسطينية.

تختلف انعكاسات الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الباسلة على الساحات العربية الرسمية وغير الرسمية، المنظمة وغير المنظمة لتنوع ظروف هذه الساحات، وغياب حالة الاجماع القومي العربي المطلوبة منذ زمن بعيد.

ان العلاقة بين الثورة الفلسطينية وحركة النضال القومي علاقة لا يمكن فصمها، ولكنها في الوقت نفسه، هي العلاقة المستهدفة من المستعمرين والصهاينة، الذين يعلمون تماماً أن أي تلاحم بين نشاط هذه الثورة الفلسطينية، وبين النشاط القومي العربي العام، من شأنه القضاء عليهم وعلى مشروعهم الاستيطاني الاستعماري في فلسطين. ذلك أن دور الدولة الصهيونية الأساسي في المخططات الاستعمارية الدولية والاقليمية، هو الابقاء على تقسيم الوطن العربي ومنع وحدته، إضافة الى ابقاء بلدان هذه المنطقة تحت سيف التهديد المستمر ومنع تطورها التقني والاقتصادي والعسكري، بحيث يسهل التعامل معها كل على حدة وحصار أي عملية تغيير قد تتم في واحد منها.

أي أن هدف المستعمرين والصهاينة كان ولا يزال، هو أن تنغلق كل مجموعة عربية داخل حدود قطرية ضيّقة وهوية سيادية منعزلة، حتى ولو كان ذلك باستعمال أكثر الشعارات الحماسية عن الوطن والعزة والكرامة والاستقلال.

ومنذ اندلعت الانتفاضة، ترددت عدة تفسيرات وتحليلات تبنّت فكرة انتقال الثورة الى الداخل بالتأييد والتهليل. ولا شك أن تصعيد النضال داخل فلسطين المحتلة كان ولا يزال وسيظل، غاية الثوار الفلسطينيين، ولكن ذلك لا يعني أبداً **حصر** الثورة في الداخل. هناك فرق بين نقل الثورة الى الداخل ان جاز هذا التعبير غير الدقيق، فالثورة موجودة هناك على الدوام، وبين حصر الثورة في الداخل **وهي المحاولة التي تسعى المخططات الامريكية لتنفيذها منذ سنوات طويلة.**

لقد أعلن هنري كيسنجر منذ عام ١٩٧٤ استراتيجيته في التعامل مع نزاع الشرق الأوسط،

بخاصة بعد حرب عام ١٩٧٣، **انه ينوي تحويله من نزاع عالمي يهدد بالصدام بين القوتين العظميين، الى نزاع اقليمي، ثم الى نزاع محلي يمكن التعايش معه**. ومن الممكن بذلك فهم ما حدث في لبنان، بإشعال نيران الحرب الطائفية، وتقويم معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية، واندلاع الحرب الايرانية ـ العراقية، الى جانب غيرها من المشاكل والنزاعات الحدودية والمحلية التي تؤدي الى تفتيت حال الاجماع العربي، وتعميق المشاعر الانعزالية، ومحاصرة منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها وحرمانها من المساندة العربية الفعالة.

ولقد جاءت الانتفاضة فضربت أول ما ضربت وهم إمكان فرص التعايش العربي ـ الاسرائيلي داخل الارض المحتلة، وهو ما كان قد استقرت عليه القيادة الاسرائيلية في السنوات التالية لغزو لبنان، كما أنها في الوقت نفسه خطت خطوة في اتجاه تصحيح سلم الأولويات العربي الرسمي، بإعادة قضية فلسطين الى المرتبة الأولى، وان لم يتحقق ذلك بشكل فعّال حتى الآن.

وقد يرضى البعض بما تقوم به جماهير الشعب العربي الفلسطيني داخل الوطن المحتل، ولكن الخطر كل الخطر أن يبرر ذلك تقاعس القوى العربية المختلفة خارج الأرض المحتلة. فلئن كانت الثورة الفلسطينية هي رأس الحربة في المواجهة مع العدو الصهيوني والمخططات الاستعمارية، **فإن رأس الحربة لا يمكن ان يحارب وحده**. من الممكن ان يصمد وأن يبادر وأن يهاجم وأن يكشف العدو وأن يوقع فيه الخسائر، **ولكن** الرأس **تظل في حاجة إلى القبضة الطويلة الممتدة من المحيط إلى الخليج**.

كيف يمكن تحقيق ذلك؟ هذا هو السؤال الملحّ المطروح منذ اندلاع الانتفاضة، ومن قبلها، على جميع القوى السياسية العربية غير الانعزالية المؤمنة بوحدة العرب وضرورة تحررهم واستقلالهم.

الواقع العربي الآن وبرغم الانتفاضة مشغول بحرب الخليج، ويقبل ببقاء اتفاقية الصلح المصرية ـ الاسرائيلية، ولا همّ للجميع فيه الا **الحفاظ على الوضع الراهن**. ولقد جاء القرار الذي أصدره مجلس الجامعة العربية يوم ١٩٨٧/١٢/١٥ حول الانتفاضة مخيباً للآمال وأقل بكثير مما هو مطلوب بل **وما هو ممكن**، ولولا اصرار منظمة التحرير الفلسطينية ورغبة الحكومات العربية في تسجيل موقف شكلي، لما أمكن عقد الاجتماع ولا استصدار ما صدر عنه من قرارات لم تجد طريقها بعد الى التنفيذ.

والمؤسف الذي يجب الاعتراف به، أن حال الانعزال القطرية التي مرّت على الوطن العربي، قد أغرقت الجماهير العربية في هموم محلية ضيقة، وعزلتها عن بعضها البعض، وأضعفت العلاقات فيما بين قواها القومية والوطنية والثورية، بل وحرّضت بعضها ضد البعض الآخر الى الحد الذي غابت فيه التحركات الجماهيرية، فإن حدثت فهي تحركات غاضبة كرد فعل على شؤون محلية منعزلة، وافتقدت الأمة العربية تلك الحركة التضامنية التي تعبّر عن اجماعها حول القضايا العربية العامة أو الخاصة، والتي حكمت التحرك الجماهيري طوال نصف قرن.

الوضع الراهن إذاً يتلخص في **تقاعس رسمي عربي**، يعبّر عن خوف حقيقي من الانتفاضة وانعكاساتها على الساحة العربية، **وتراجع جماهيري عربي** يعبّر، على الأقل، عن غياب القوى المنظمة، التي يمكنها تعبئة طاقات الجماهير وتجميعها في اتجاه دعم الانتفاضة وتوسيع ساحة المواجهة العربية.

وبعد أربعة أشهر من عمر الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الباسلة، لا يمكن تصور أن أنباءها لم تصل بعد الى جميع القطاعات الجماهيرية العربية في أرجاء الوطن العربي. وذلك على الرغم من كل محاولات التعتيم الاعلامي التي تمارسها بعض أجهزة الاعلام الرسمية العربية. فالواقع أنه في ظل ثورة الاتصالات العالمية، لم يعد إخفاء أخبار مثل هذا الحدث العظيم ممكناً. كما أنه من المؤكد أن كل من بلغته أنباء هذه البطولات تعاطف معها، وربما تساءل مثل غيره من الملايين الذين سمعوا وشاهدوا عن طريقة يساند بها أبطالها.

الغياب إذاً، هو **غياب الأطر والقنوات** التي يمكنها أن تجمع ثمار هذا التعاطف وأن تحرك الملايين معاً. وليس من المفيد عند البحث عن علاج لهذه الحالة، القاء كل التبعات على الموقف الرسمي للحكومات، أو على تقاعسها عن العمل. كما أنه ليس من الصحيح أبداً تصور امكان اطلاق حركة جماهيرية عامة واسعة بقرار مفاجىء، وانما هي عملية تراكمية تطول أو تقصر حسب الظروف التي يمر بها كل مجتمع عربي. علماً بأن **نموذج الانتفاضة** وبطولاتها، هو نموذج **حافز ومشجع للجماهير العربية عند تحركها**.

ان فلسطين الانتفاضة يمكن ويجب أن تكون قاعدة انطلاق لتصحيح الاوضاع العربية الجماهيرية أولاً، والرسمية ثانياً. تلك مهمة ليست سهلة، خصوصاً بعد سنوات من الانعزال والعزلة وانقطاع حبل الخبرة الجماهيرية في التحرك والتنظيم، ولقد تكررت مأساة عدم حدوث أي تحرك جماهيري عربي ملموس منذ غزو لبنان عام ١٩٨٢ وحصار أول عاصمة عربية هي بيروت، ومجازر صبرا وشاتيلا وحروب المخيمات، وغير ذلك من أحداث عربية كبار، بحيث أصبح من المهم ألا يقع المرء في وهم توقع التحرك الجماهيري العربي، دون بذل جهود كبيرة وخطوات متداخلة ومتتالية الا لو جدّ جديد يستفز مشاعر الجماهير على نحو أكثر مما هو حادث، كأن يعتدي الاسرائيليون مثلاً على المسجد الأقصى المبارك بهدمه أو حرقه كما حدث في الماضي، والا اذا استشعرت الحكومات ان موجة الغضب الجماهيري قد بلغت حداً ينذر بخطر الانفجار، فأسرعت من جانبها بالتحرك تبروءاً واحتواء.

ومع ذلك لا بد للقوى العربية الجماهيرية المنظمة من مواصلة العمل، حتى في حدود بقاء الوضع الرسمي الراهن، والاستعداد دائماً لملاقاة حال الانفجار الجماهيرية التي لا بد ان تحدث في لحظة من اللحظات، وحتى لا تفاجأ القوى المنظمة بها وتتركها نهباً لقمع أو اجهاض.

على المستوى الرسمي، تزداد الأصوات المنادية بضرورة **استعادة الحد الأدنى من التضامن العربي** حول قضية فلسطين. هناك بالطبع اختلافات في التقدير عند التنفيذ، فبينما يرى البعض ضرورة دعوة مؤتمر القمة العربي لمناقشة سبل دعم الانتفاضة الفلسطينية، يقلل آخرون من أهمية ذلك. والواقع **ان كل اجتماع قمة عربي هو خطوة مفيدة** على طريق تخفيف الخلافات العربية، وتحقيق نقاط التقاء جديدة بين العرب، **والأهم من ذلك ان مجرد انعقاد مؤتمر قمة عربي لمناقشة سبل دعم الانتفاضة، من شانه تقوية الروح المعنوية لدى جماهير الشعب العربي الفلسطيني داخل وخارج فلسطين المحتلة**، كذلك من شأنه التأثير على الموقف المتردد لعشرات الألوف من الأطر البيروقراطية الوسيطة في مؤسسات الحكم العربية، التي لم تألف ـ بحكم تجربتها طوال ٢٠ عاماً ـ العمل العربي المشترك ومناصرة قضية فلسطين، والتي تشكل عقبات حقيقية في وجه كل تحرك عربي وكل مساندة للقضية الفلسطينية. كذلك، فإن مؤتمر القمة العربي في حال انعقاده بشكل خاص لمناقشة مساندة الانتفاضة، سيكون بمثابة اعلان دولي عن

الاهتمام الرسمي العربي بهذه القضية، بخاصة اذا أكد على ما سبق ان اتخذته مؤتمرات القمة العربية من قرارات، تؤكد فيها على الحقوق الفلسطينية الثابتة، وعلى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، وضرورة اشراكها على قدم المساواة في كل العمليات السياسية المتعلقة بنزاع الشرق الأوسط.

لقد تردد مؤخراً أن جورج شولتز يدّعي عدم موافقة الحكومات العربية على مطلب اقامة دولة فلسطينية مستقلة. ولا شك أن اعلان موقف عربي رسمي موحّد من هذه القضية، سيكون له تأثيره ليس فقط على الموقف الامريكي الرسمي الرافض لهذا المطلب، وانما ايضاً على الرأي العام العالمي الضاغط، إضافة الى شلّ تردد عدد كبير من الدول المحايدة أو الصديقة التي تتذرع بغموض الموقف العربي الرسمي، سواء في عدم موافقتها على مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة، أم حتى في استمرار علاقتها بالدولة الصهيونية.

على المستوى الرسمي ايضاً، لا بد من تنشيط الدعوة الى تحقيق حد أدنى من التضامن العربي وراء الانتفاضة وعلى نحو عملي. ان الاتفاق على **تخصيص نسبة معينة قد لا تزيد على ١ بالألف من الايرادات السيادية الرسمية لدعم الانتفاضة**، سيكون خطوة مهمة من الناحية المعنوية. كما أن تاريخ النضال العربي شهد من قبل تنظيم اصدار طوابع بريد عربية لمصلحة الثورات العربية وباسمها. وفي امكان مؤسسات الجامعة العربية الاتفاق على مثل هذه الخطوة لمصلحة الانتفاضة وباسمها وتخصيص ايرادها لدعمها. ان مثل هذه الخطوة سيكون لها أثرها الدعائي الكبير ايضاً، بخاصة لو صدرت باللغات الأجنبية.

وعلى الرغم من قيام القوى الصهيونية الدولية بفرض التعتيم الاعلامي على أحداث الانتفاضة، وعلى الرغم من كل اجراءات الحظر الاعلامي الذي تفرضه سلطات الاحتلال الاسرائيلي، فإن **في امكان المؤسسات الاعلامية الرسمية العربية** بجهد قليل تعويض ذلك، بل **واختراق الستار الحديدي الاسرائيلي المفروض**، ان لدى البلدان العربية منافذ اعلامية ودبلوماسية كافية عند تحريكها لمصلحة الانتفاضة، للتأثير على الرأي العام العالمي وعلى مواقف العديد من الدول، بخاصة الدول الاسلامية ودول حركة عدم الانحياز بل وبعض الدول الأوروبية.

ولكي يمكن تحقيق هذا التحرك الرسمي العربي، فإن **القوى العربية الجماهيرية المنظمة** على تعددها واختلافها، مطالبة **بالعمل للضغط من أجل ذلك ضمن القنوات المتاحة لها على الأقل**. ان تقديم العرائض والاتصالات الشخصية وتنظيم الحملات المطالبة بتنشيط التحرك الرسمي يمكن أن يثمر، بخاصة **اذا اقتنعت الحكومات أن مساندتها للانتفاضة لن يعود عليها الا بالنفع والقوة، ولا يهدد الاوضاع القائمة**، وأن البديل لذلك قد يضر باستقرارها. **ان الانتفاضة** الشعبية الفلسطينية وقد غيّرت موازين القوى ووضعت المعتدين الاسرائيليين في موقف الدفاع، قد **ضاعفت من قوة الطرف العربي** في النزاع، وليس من مصلحة الحكومات العربية تجاهل هذه الفرصة.

ويمكن توسيع حملة المطالبة بالتحرك الرسمي عن طريق بطاقات أو رسائل معدة للارسال، وتوزيعها لارسالها الى الملوك والرؤساء، ونشرها في الصحف حيثما أمكن ذلك.

على المستوى الجماهيري المنظّم، أصبح ملحاً **تنشيط اللقاءات الثنائية والجماعية بين قواها**، وتنظيم حملات **جمع التبرعات**،**ونشر الاعلام** عن الانتفاضة، وتشكيل **لجان تنسيق** فيما

بينها على مستوى البلد الواحد ثم على مستوى مجموعات من البلاد، تمهيداً **لاعادة تشكيل منظومة عربية واحدة** مشاركة للنضال الفلسطيني وداعمة له. على أن يراعى أن يتم الاتصال بجميع القوى والهيئات من جميع التيارات السياسية والدينية، ومحاولة التوفيق فيما بينها تحت شعار «**لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة**»، واستبعاد جميع نقاط الخلاف حول ما عداها من أمور. وسيكون اللقاء حول الانتفاضة هو الخطوة الأولى نحو اجماع عربي عام حول نصرة قضية فلسطين.

وحيثما تتوافر لهذه القوى العربية الجماهيرية المنظمة وسائط اعلام، فإن من الضروري اعطاء الأولوية لأنباء الانتفاضة والنضال الفلسطيني بشكل عام على ما عداها من قضايا. لقد حققت الانتفاضة انجازات كثيرة، ولكن اهمها من الناحية الاعلامية هو أن الجماهير العربية، بعد سنوات من الدعاية المشوهة ومن الانتقاص من النضال الفلسطيني وأشكاله وآثاره، قد أصبحت الآن معدة ومستعدة لسماع ما هو حقيقي وصادق عن قضية فلسطين. لا أحد ينكر أن السنوات العشر الأخيرة شهدت تشويهاً منظماً لحقائق القضية الفلسطينية، وترويجاً خبيثاً لمقولات صهيونية بين الجماهير العربية عامة والمصرية بشكل خاص، والانتفاضة تفتح الباب واسعاً أمام **تصحيح هذه المفاهيم**، وأمام ما يمكن أن يطلق عليه المصالحةالفلسطينية ـ العربية. لذا،فإن القوى العربية المنظمة وجهدها الاعلامي لا يجب أن يتوقف عند حد نقل أخبار الانتفاضة، بل من الضروري الاستفادة من الفرصة المتاحة لتأكيد حقائق القضية الفلسطينية من جديد، بخاصة للأجيال الشابة التي لم تعاصرها، وكذلك فضح العدو الصهيوني فكراً وسياسة وممارسة.

ولا يقتصر دور المنظمات العربية الجماهيرية على أقطارها فحسب، وانما لا بد لها من أن توسع اتصالاتها الدولية، بحيث تسمع صوتها للقوى المؤثرة في تشكيل **الرأي العام العالمي**. وفي هذا المجال، فإن التشديد على ادانة العلاقة بين الغرب بعامة والولايات المتحدة الامريكية بخاصة، وبين الكيان الصهيوني، من شأنه افشال الخطة الامريكية للتنصل الشكلي من الجرائم الصهيونية، مع لعب دور الوسيط على نحو يحمي الكيان الصهيوني ويقوّيه.

ان **اسماع الصوت العربي** المساند للانتفاضة لا يمكن **ان يتحقق** الا إذا اقترن **بإشعار الولايات المتحدة الامريكية، بأن مصالحها** التي أفلحت في ترتيبها طوال العقد الماضي وما قبله في الوطن العربي **قد أصبحت مهددة**. ولا تقتصر المصالح الامريكية على المصالح المادية أو العسكرية، بل ان أخطر ما حققته أمريكا في السنوات الماضية كان، غزوها الفكري والنفسي للأجيال الصاعدة. ومن ثم، فإن فضح دور الولايات المتحدة الامريكية، وتحميلها مسؤولية معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي، من شأنهما الضغط على أمريكا، أو على الأقل فضح خططها الرامية لاجهاض الانتفاضة، بحيث لا يجد دعاتها فرصة لتحميل الشعب الفلسطيني وقيادته مسؤولية فشل مشاريعها الخاصة بالتسوية، وفي الوقت نفسه، فإن الربط بين مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية ومسؤولية سلطات الاحتلال الاسرائيلية يفضح العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين، ويفشل على المدى الاستراتيجي مخطط تحويل قضية فلسطين الى مجرد نزاع محلي يمكن التعايش معه.

العمل على المستوى الجماهيري المباشر متعدد الأشكال ورهن بظروف كل قطر على حدة. ولكن من الضروري تبادل أخبار دعم الانتفاضة بين الأقطار العربية، ومشاركة قوى عربية أخرى من خارج القطر المعين كلما أمكن ذلك. وفي بعض البلاد العربية، يمكن الاستفادة من القوى

الموجودة والشخصيات المهمة ذات الامتداد العربي في توسيع نطاق الاتصالات، وفي التنسيق وتبادل الخبرة، وفي مقدمة ذلك يأتي **رجال الدين والفنانون والاعلاميون**. علماً بأن لهذه الفئات الثلاث فرص أكبر من غيرها للاتصال بقطاعات جماهيرية أوسع، باعتبار أن ذلك من طبيعة نشاطهم.

ولعل من أسباب تراجع التحركات الجماهيرية في البلاد العربية في العقدين الأخيرين، ان **الصفوة المتعلمة المهنية قد انعزلت عضوياً عن الناس**، وأصبح لها منظماتها وأماكن سكنها وتمايزها الاجتماعي، بحيث افتقدت المجتمعات العربية الشخصية القيادية اليومية في الحي أو في القرية، لذلك، فإن توجه أفراد وأعضاء هذه المهن من جديد الى توسيع علاقاتهم الشخصية واليومية بالناس، سيعطي للوضع الجماهيري الهلامي **الركائز القيادية الضرورية** لتجميع الجهود وتنظيم تحركات واجتماعات ومسيرات محلية، يمكن أن تتجمع في مسيرة عامة.

ان استعادة العلاقة اليومية بين أعضاء الفئات الاجتماعية ذات المهام القيادية الطبيعية، هي الخطوة الأولى نحو استعادة القدرة على التحرك الجماهيري الواسع والمنظم، ومن دون ذلك، ليس من المتوقع أن تحدث أي تحركات جماهيرية الا على هيئة تحركات الغضب غير المنظمة، والتي تلمع وتنطفىء دون أن تكون موحدة القيادة أو الشعارات، وغالباً دون ان تثمر شيئاً.

في المقابل، فإن موقف الحكومات على اختلافها الرافض للمسيرات الجماهيرية والمتخوف منها، والذي يفرض قيوداً قانونية وغير قانونية على كل تحرك من هذا القبيل، يعرقل اسماع صوت الجماهير ليس للحكومات المحلية فقط، بل وللقوى الدولية ايضاً.

إن **القوى الدولية ترقب** مدى تأثر الجماهير العربية بالانتفاضة وبطولاتها، وهي لم تنكر تخوفها من أن تنتقل شرارة الانتفاضة الى البلاد العربية المحيطة. ومهما تعددت التفسيرات حول تحركات جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكي، فإن أحدها هو بالتأكيد تخوف شولتز من أثر الانتفاضة ومحاولته احتوائها. وتلك **نقطة ضعف في موقف الولايات المتحدة الامريكية**، يفترض أن تستفيد منها الحكومات العربية، وأن تستغل هذه الفرصة لتحسين مواقفها التفاوضية، سواء بالنسبة الى نزاع الشرق الأوسط، أم حتى في العلاقات الثنائية.

ولا يوجد ما يبرر استمرار تخوف الحكومات العربية من تنظيم مسيرات جماهيرية، تأييداً للانتفاضة واحتجاجاً على الجرائم الوحشية الاسرائيلية، بخاصة وأن في الامكان الوصول الى اتفاق اجماعي بين كل حكومة، وبين القوى السياسية المنظمة خارج الحكم على تنظيم هذه المسيرات، على نحو يضمن سلميتها ويحفظ النظام خلالها.

ان الحكومات العربية تتخوف من أن يفلت زمام الأمور خلال مثل هذه المسيرات، ولكن البديل لذلك هو أن ينفجر غضب الجماهير وحماسها في تحرك غير منظم يصبح من المستحيل السيطرة عليه، وقد يؤدي الى ما لا ترغب فيه الحكومات القائمة. والحكمة تقتضي أن تختار الحكومات الخيار الأول، خصوصاً مع استعداد جميع القوى للتعاون.

وقد يتساءل البعض عن جدوى المسيرات طالما تعلن الحكومات تأييدها للانتفاضة. والواقع أن **لتنظيم مسيرات جماهيرية** تأييداً للانتفاضة **فوائد عديدة**، فهي على الأقل صوت مسموع ومخيف في الحوار الصراعي مع العدو الصهيوني ومع القوى المساندة له، وبشكل خاص الولايات

المتحدة الامريكية، وهي أيضاً طابور يستعيد فيه الناس تراصّهم القومي، وثقتهم في جدوى التحركات المنظمة، وشعورهم بالحرية والكرامة. وهي أيضاً رسالة مسموعة لابطال الانتفاضة، أنهم ليسوا وحدهم في معركتهم ضد المحتلين الصهاينة. مرة أخرى ان البديل للمسيرات الجماهيرية المنظمة سيكون غضباً جماهيرياً منفلتاً لا يمكن السيطرة عليه.

هذه بعض الاقتراحات حول سبل اسماع صوت الساحة العربية المؤيد والمساند للانتفاضة الشعبية الفلسطينية الباسلة. وقد تسبق تحركات الجماهير موعد نشرها، والأمر المؤكد أن ابداعات الجماهير ستفوقها. ان هي الا محاولة لتنشيط الخيال حول ما يجب عمله، وهي في كل الأحوال تدور في إطار افتراض استمرار الأوضاع الراهنة، مع الأمل في أن تتعدل بعض المواقف الرسمية وغير الرسمية التي تثير على الدوام حيرة المتسائلين، حول السبب الذي يجعل الساحة العربية هي أضعف حلقات المواجهة ضد الاستعمار والصهيونية في عصر الانتفاضة □

محمد لبيب شقير

الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦)، ٢ ج، ١٢٩١ ص.

د. محمود عبد الفضيل

أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

لعله من دواعي السرور والحزن في آن واحد، أن يقوم المرء بمراجعة العمل الموسوعي المهم للاقتصادي العربي الراحل، محمد لبيب شقير المعنون: **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في أيار/مايو ١٩٨٦. فلقد استغرقت عملية جمع مادة الكتاب وكتابته وتحريره، قرابة السبع سنوات، وتشاء الأقدار أن يصبح هذا السفر المهم خاتمة أعمال د. محمد لبيب شقير، أحد أعلام الفكر الاقتصادي العربي المعاصر، وأحد قادة مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، بتعرجاتها ونجاحاتها واخفاقاتها.

ويقع الكتاب في جزءين، ويغطي ١٢٩١ صفحة من القطع الكبير، ويشتمل على أربعة عشر فصلاً، قام د. شقير بتأليف أحد عشر فصلاً منها، إضافة إلى القسم الثاني من الفصل العاشر، وأسهم معه ثلاثة مؤلفين هم: د. مارتا لطفي التي كتبت الفصل الثاني من القسم الأول من الكتاب وهو بعنوان: «ملامح بارزة في تجربة التكامل الاقتصادي في بلدان غير عربية»، ود. سعد الدين ابراهيم الذي كتب الفصل التاسع من القسم الرابع من الكتاب عن «الأبعاد الاجتماعية وتأثيرها على الوحدة الاقتصادية العربية»، ود. علي الدين هلال الذي كتب القسم الأول من الفصل العاشر من القسم الرابع من الكتاب عن «العمل السياسي وأثره على التكامل الاقتصادي العربي في اطار النظرية العامة للتكامل الاقليمي». ولذا، سوف يقتصر عرضنا ومراجعتنا هنا، على الأجزاء التي خطّها وسطّرها د. لبيب شقير بنفسه دون غيرها.

ويعتبر هذا العمل الموسوعي العام، تتويجاً للمسيرة الفكرية الطويلة التي بدأها د. لبيب شقير منذ الخمسينات، التي اتسمت بالأصالة، وروح التجديد، وإثارة الفكر.

فعلى الرغم من تزايد نطاق الدعوة في السنوات الأخيرة إلى ضرورة التنسيق بين خطط التنمية القطرية، كمدخل ضروري لعمليات التكامل الانمائي العربي، فإننا نجد أن د. محمد لبيب شقير، قد سبق بعض الكتّاب والمفكرين إلى المناداة بالفكر نفسه في أواخر الخمسينات، في اطار الجدل

الاقتصادي الذي دار حول المبادىء التي يمكن أن يقوم عليها الاتحاد الجمركي العربي. فلقد كان د. محمد لبيب شقير، من أوائل الكتّاب الذين أكّدوا على ضرورة ربط فكرة الاتحاد الجمركي بالسياسة التخطيطية اللازمة للتنمية، «بوصفه جزءاً من هذه السياسة يكملها ولا يتعارض معها»[١].

ولمزيد من التفصيل لهذه الفكرة المركزية، أوضح د. لبيب شقير، أن المقصود بالمبادىء التي يقوم عليها تخطيط الاتحاد الجمركي العربي على النحو التالي: «ليس هو وضع التنظيم التفصيلي لخطط التنمية المستقلة لكل بلد عربي، إذ المفروض أن هذه الخطط الانفرادية المستقلة إنما تضعها السلطات المختصة في كل بلد منها في ضوء الظروف الخاصة بالبلد وفي ضوء ما يبين التحليل أنه خير الحلول لتحقيق الأهداف المقصودة فيه... وإنما المقصود من هذه المبادىء هو وضع الخطوط العامة التي توجه السياسة الاقتصادية للبلاد العربية في علاقتها مع بعضها البعض في ظل الاتحاد الجمركي العربي، على أن تراعي كل بلد منها ما تمليه هذه الخطوط العامة عند وضعها لخطة تنميتها الداخلية. وعن طريق تأثير هذه الخطوط المشتركة العامة في الخطط المستقلة للتنمية في داخل كل بلد عربي سترتبط هذه الخطط ببعضها ارتباطاً عضوياً. لأن كلاً منها ستكون إلى حد ما، تعبيراً جزئياً عن هذه الخطوط العامة وانعكاساً لها في ناحية من النواحي»[٢].

ولعلنا لا نغالي كثيراً، إذا قلنا إن هذه الفقرة، تحمل في طياتها البذور الأولية التي ينهض عليها **مبدأ التخطيط التأشيري**، الذي أخذ في التداول مؤخراً على الصعيد العربي. إذ ان المبادىء العامة التي يمكن أن يقوم عليها تخطيط الاتحاد الجمركي العربي، لم تقتصر ـ في إطار هذه الصياغة ـ على الفكرة التقليدية للاتحاد الجمركي القائم على تحرير حركة السلع بين البلدان العربية، وعلى فرض تعرفة جمركية موحدة في مواجهة العالم غير العربي، بل أكّدت على ضرورة توزيع الفروع والمشروعات الانتاجية المختلفة في خطط التنمية القطرية، على نحو يكفل جعل اقتصادات البلدان العربية، اقتصادات على درجة عالية من التكامل والكفاءة.

والكتاب الذي بين أيدينا يحمل بين دفتيه نوعين من المساهمات:

١ ـ نوع من العرض المدرسي الجيد والسلس للأدبيات الاقتصادية الأساسية والحديثة، في مجالات التعاون والتكامل الاقتصادي.

٢ ـ إضافات وتأملات مهمة بالنسبة إلى بعض القضايا المركزية، التي تهم الفكر الاقتصادي العربي في مجالات: التحرر، التوحيد الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية في تشابكاتها وارتباطاتها بالأزمة الراهنة لعملية التنمية العربية.

ولدى قراءة هذا العمل المهم، سرعان ما يتضح للباحث المدقق أن المؤلف شديد التأثر **بالنهج الفرنسي**، من حيث درجة شمول العرض وأسلوب التناول، وطريقة تقسيم وتبويب المادة موضع العرض والتحليل. ونظراً لاتساع وتشعب المادة التي يغطيها الكتاب، سوف نقتصر في مراجعتنا على انتقاء بعض القضايا والفصول التي تثير حواراً فكرياً يحفز العمل، ويرشد المسيرة المستقبلية للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

يحدد مؤلفنا منذ البداية، أن موضوع الكتاب هو: «الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها»، ولفظ الوحدة يجب أن يؤخذ بمعناه الواسع، الذي يشمل كل صور التجمع الاقتصادي العربي ودرجاته، ابتداء من التعاون البسيط المحدود في بعض المجالات الاقتصادية، ومروراً بالأشكال الأقوى من التجمع الاقتصادي، حتى شكل «الوحدة الاقتصادية الكاملة» لمعنى الاندماج أو التكامل التام

---

(١) انظر: محمد لبيب شقير، **العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٨)، ص ٢٢٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

بين اقتصادات الأقطار العربية بحيث تصبح وكأنها «اقتصاد واحد» مثل اقتصاد أي بلد منفرد» (ص ٢٩). وضمن هذا المنظور، يقدّم لنا الفصل الأول من الكتاب «ظاهرة التجمع الاقتصادي: تعريفها وصورها» زاداً نظرياً مهماً، يساعد على التعرف على الأدوات التحليلية التي لا يمكن من دونها، رصد تجربة التكامل الاقتصادي العربي في صورها المتعددة وتحليلها وتقويمها.

ويوضح الكاتب الشروط المتميزة لنشوء كلٍ من: حالة «التعاون»، وحالة «التكامل» بين اقتصادات الأطراف المختلفة على النحو التالي: «إنه من الطبيعي ألا تقوم حالة التكامل الاقتصادي إلا بين الأقطار التي تكون ذات نظام اقتصادي واجتماعي متجانس أو متقارب. وهي تختلف في ذلك عن حالة التعاون الاقتصادي التي يمكن أن تقوم بين أقطار لها النظام الاقتصادي والاجتماعي نفسه، كما يمكن أن تقوم أيضاً بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة بل ومتعارضة» (ص ٤٦). ولعل تلك التفرقة المنهجية مهمة في مجال فهم أزمة وتعثر عمليات التكامل الاقتصادي العربي، منذ الخمسينات وحتى يومنا هذا.

ويرتبط بذلك، طرح وتقويم المداخل المختلفة لانجاز «عملية التكامل» التي يمكن أن تندرج تحت ثلاثة مستويات (ص ٥١):

١ ـ مستوى عمليات «تكامل الأسواق».

٢ ـ مستوى عمليات «تكامل السياسات الاقتصادية».

٣ ـ مستوى عمليات «التكامل المنظمي» أو «المؤسسي».

وقد درجت عادة الفكر الاقتصادي الغربي ـ الذي اقتبس منه الفكر الاقتصادي العربي ـ على اعتبار تلك المستويات، على أنها بمثابة درجات أو مراحل متتابعة في إطار عملية التكامل، كل منها تدفع إلى مستوى أعلى وأرقى. ويبدو أن الفكر الاقتصادي العربي، قد وقع في بعض اللحظات، أسير الخلط بين الأهداف من ناحية، وبين الأدوات والوسائل من ناحية أخرى. حيث ركّز البعض على تحرير التجارة، وانتقال عناصر الانتاج بين البلدان الأطراف باعتبار ذلك هو التكامل: «وهذا غير دقيق من الناحية العلمية، لأن تحرير التجارة على هذا النحو ليس إلاّ وسيلة من وسائل التكامل تستخدم في التكامل الذي يجري بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة في أوروبا الغربية» (ص ٥٦، هامش ٢٣). ونتيجة لذلك، يرى د. شقير، أن الواقع والتحليل النظري قد أثبت: «أن مدخل تحرير انتقال السلع وعناصر الانتاج بين الأقطار المتخلفة يؤدي، عند الاقتصار عليه لتحقيق التكامل، إلى العديد من الآثار السلبية التي تكون نتيجتها في النهاية: عرقلة عملية التكامل وتحطيمها بدلاً من تشجيعها» (ص ١٤٢).

كذلك يحذر د. محمد لبيب شقير في هذا المقام، من الدور الذي تلعبه **الشركات متعددة الجنسية** بالنسبة إلى عمليات التكامل في البلدان النامية عموماً، إذ إن الملاحظ: «أن هذه الشركات تحبذ وتشجع عملية التكامل الاقتصادي بين هذه الأقطار، لما يترتب على ذلك من خلق أسواق واسعة أمام المنتجات الصناعية الاستهلاكية المعقدة التي تتمتع فيها هذه الشركات بميزة نسبية كبيرة» (ص ٦٠). ثم يصل إلى لبّ المسألة، بتأكيده على ضرورة الإحاطة بالتفاعل المتبادل بين الاقتصاد والسياسة، حتى يمكن فهم أسباب ظاهرة التكامل الاقتصادي وآثارها في شمولها وطبيعتها المركبة المعقدة (ص ٧٨)، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن المفهوم أو النموذج التنموي الذي طبق في معظم بلدان العالم الثالث (ومن بينها البلدان العربية)، يحمل في عناصره الذاتية أسباب وعوامل فشله في حل معضلات التنمية، ناهيك عن التكامل، إذ إن حتمية فشل هذا المفهوم «لا ترجع إلى ما يتضمنه في ذاته من قصور تحليلي ومعرفي بمشكلات التخلف فقط، ولكن ترجع كذلك إلى عدم سلامة وعدم ملاءمة تصوره لما يجب أن تكون عليه عملية التنمية، من ناحية هدفها، ومعيار قيامها، ومجالات اهتمامها، وأدوات تحقيقها» (ص ١٦١).

ويهدف القسم الثاني من الجزء الأول من

الكتاب، إلى القاء نظرة عامة على التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية، وبخاصة خلال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وكذا تطور مجهودات السعي لنشوء «التجمع الاقتصادي العربي» منذ قيام جامعة الدول العربية حتى الآن. وفي هذا القسم، يحاول المؤلف مزج المنهج التحليلي بالمنهج التاريخي، في مجال البحث عن نمط تطور العلاقات بين الاقتصادات العربية، بهدف فهم ظواهر «كالتجزئة الاقتصادية العربية»، «القطرية الاقتصادية» وغيرها من الظواهر التي تعترض مسيرة التكامل والتوحيد الاقتصادي العربي. ويحذر الباحث أن هدفه في هذا القسم، ليس كتابة «التاريخ الاقتصادي» للوطن العربي، بل تسليط الضوء فقط على العوامل الأساسية، التي كانت خلف الاتجاه السريع والعميق نحو التجزئة والقطرية الاقتصادية. وحسناً فعل الباحث بتركيزه على الفترة التي تبدأ منذ انضواء الوطن العربي تحت الحكم العثماني، والتي امتدت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد قسّم الباحث تلك الفترة الطويلة إلى فترات جزئية ذات دلالات تاريخية وتحليلية مهمة (التطور منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى ركود الثلاثينات، التطور خلال فترة الثلاثينات، التطور حتى نهاية الحرب العالمية الثانية).

كما نجد أنه أفرد في نهاية هذا القسم، مبحثاً مستقلاً للتعرف على آثار اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية في مجال الدفع نحو المزيد من القطرية والتجزئة الاقتصادية (ص ٣٠٤ ـ ٣٣٢). ويعتبر هذا الجزء، من أجرأ ما كُتب عن الآثار المباشرة وغير المباشرة لاتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية، بأسلوب علمي تحليلي، بعيداً عن العاطفية والانفعال اللحظي. ويرى د. شقير أن أهم أثر اقتصادي مباشر لمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، هو أنها تجعل من العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل «نواة لاقامة «النظام الاقليمي للشرق الأوسط»، وذلك بتخطيط الولايات المتحدة الأمريكية ومعاونتها واشرافها»(ص ٣٢٦).

وينتقل الباحث في الفصل الرابع من الجزء الأول، لمناقشة وتقويم المداخل المختلفة، التي اتبعت لتحقيق التجمع الاقتصادي العربي. ويقسم هذه المداخل التي اتبعت لتحقيق التجمع الاقتصادي العربي، منذ الخمسينات وحتى الآن، إلى مداخل ستة هي:

١ ـ مدخل تحرير التجارة، أو المدخل التبادلي للتكامل.

٢ ـ مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله.

٣ ـ مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي.

٤ ـ مدخل المشروعات العربية المشتركة.

٥ ـ مدخل التنسيق في بعض المجالات الاقتصادية (التنسيق القطاعي أو في مواجهة الاقتصاد الدولي).

٦ ـ المدخل التخطيطي الانمائي.

ويرى الباحث أن من بين هذه المداخل الستة، فإن مدخلي «المشروعات العربية المشتركة»، و«التنسيق في بعض المجالات الاقتصادية» هما مدخلان «غير كليين»، لأنهما ينصبان على قطاع أو مجال محدد من قطاعات كل قطر ومجالاته واقتصاداته (ص ٣٤٨). كذلك عرض الباحث لمدى فاعلية الاطار المؤسسي والتنظيمي والقانوني للتجمع الاقتصادي العربي منذ عام ١٩٤٠، أي منذ انشاء جامعة الدول العربية، وقيام المجلس الاقتصادي العربي، وقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ثم تكاثر المنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة، وذلك من خلال دراسة مدققة للمواثيق والاتفاقات والآليات المتعددة. ويمثل هذا القسم دراسة

توثيقية نادرة لتطور اتجاهات ومؤسسات وآليات قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك، يعفي عدداً كبيراً من الباحثين عناء البحث والتنقيب عن تلك القرارات والمواثيق والآليات، التي حكمت تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك، والتي لا تتوافر بشكل جامع مانع مثلما تتوافر في هذا الكتاب، وبمثل هذه الدرجة من التفصيل.

كما كرّس الباحث القسم الأخير من الجزء الأول من كتابه، لدراسة تقويمية مقارنة ومستفيضة للكتابات والدراسات التي تناولت المداخل الستة المختلفة، التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مدعومة بأحدث الاحصاءات المتاحة. ولكنه رغم تعدد وتنوع المداخل المتبعة، يرى الباحث أنه: «لم يأت اتباع هذه المداخل المتنوعة وليد تصور عام من حركة التكامل الاقتصادي العربي، وعن توالي مراحله وتتابعها وإنما جاء ذلك في شكل قفزات جزئية تجري تحت تأثير اهتمامات جهاز أو آخر من أجهزة الهيكل المؤسسي والتنظيمي للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وبلعب ضغط الظروف السياسية، أحياناً، بعض الدور في صدور بعض القرارات المتعلقة بهذا المدخل أو ذاك» (ص ٤٠٩). وتلك نظرة ثاقبة، تلخص أزمة تعثر المداخل على تعددها وتنوعها، ومهما حسنت النيات وصدقت التوجهات. ولذا، فإن عملية تطوير «المداخل» المختلفة، ليست عملية فنية بقدر ما هي عملية سياسية، «بمعنى أن الواجب أولاً تغيير الفلسفة التي تصدر عنها قرارات هذا التطوير، وتغيير الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ هذه القرارات، وهذا ما يحتاج إلى «ارادة سياسية» مختلفة في مضمونها عن الارادة السياسية التي أرست المدخل التكاملي حتى الآن وطبقته» (ص ٤٧١). وتلك صيحة أخرى جزئية تحمل في ثناياها خلاصة تجربة المفكر الراحل ووصيته الأخيرة.

وإذا ما انتقلنا إلى الجزء الثاني من الكتاب، نجد أنه يركّز على عوامل وأسباب تواضع نتائج جهود التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. وبصفة خاصة، فإن التركيز في هذا الجزء، ينصب على العوامل التي تتعلق «بالقوى البنيوية الأساسية الاجتماعية والسياسية والفكرية والتنظيمية التي تؤثر في الحركة الداخلية للمجتمع في كل قطر من الأقطار الأطراف، والتي تؤثر، من ثم، في طبيعة التفاعلات والعلاقات التي تقوم بين هذه الأقطار»(ص ٧٤٧ ـ ٧٤٨). ويقسم الباحث تلك القوى والعوامل إلى المجموعات الفرعية الخمس التالية:

١ ـ العوامل السوسيولوجية والاجتماعية.

٢ ـ الأوضاع والعوامل السياسية في الأقطار العربية.

٣ ـ العوامل المتعلقة بما أحدثته الأوضاع المتعلقة بالنفط العربي منذ السبعينات.

٤ ـ افتقاد العمل العربي المشترك لاستراتيجية شاملة لعملية التكامل.

٥ ـ ضعف فاعلية المنظمات العربية المسؤولة عن الاشراف على عملية التكامل.

وقد تم تناول كل عامل من هذه العوامل بشيء من الاستفاضة، أدّت إلى قدر من التداخل والازدواجية بين مادة وأفكار الجزء الأول من الكتاب، ولا سيما بالنسبة إلى العوامل الثلاثة الأولى (السوسيولوجية/ السياسية/ النفطية). ولقد أفرد الباحث مكاناً فسيحاً للمناقشة وللعرض التحليلي لوثائق استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، التي تم إقرارها في قمة عمّان عام ١٩٨٠. وبعد هذا العرض المستفيض، يخلص الكاتب إلى نتيجة مهمة مفادها أنه: «حيث لا التزام بالاستراتيجية ـ لا تكون ثمة استراتيجية» ويستطرد ليقول ان هذا: «هو شأن «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك»» (ص ١٠٧٧). ونحن نوافقه تماماً على هذه النتيجة، التي هي خبرة تجربة مريرة، عاشها الاقتصاديون العرب خلال السنوات العشر الأخيرة، منذ انعقاد مؤتمر استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في بغداد عام ١٩٧٨.

ويعبر د. شقير عن هذه المرارة بصدق عندما يقول: «بدأت جهود التجمع الاقتصادي العربي منذ سنة ١٩٤٥ في غياب استراتيجية تربط بين هذه الجهود وتوجه مساراتها وتحدد أولوياتها. وبعد أن ولدت هذه الاستراتيجية سنة ١٩٨٠ بثلاث سنوات، تم التخلص منها وأعلنت وفاتها بطريقة ضمنية عن طريق قرارات التأجيل المتتالية لتطبيق أهم أسسها والسكوت المطبق عن تطبيق جوانب مهمة أخرى منها. وسوف يظل التساؤل قائماً ليجيب عنه التاريخ، وإن كانت كل عناصر اجابته واضحة وقوية: هل التفرقة بين أقطار الماء وأقطار المال، كانت هي السبب الفعال في الحكم على هذه الاستراتيجية بالوفاة؟ وأياً كانت الاجابة عن هذا التساؤل، فإن هناك حقيقة ثابتة منذ الآن، وهي العودة من جديد إلى الحالة التي كنّا فيها في البداية، في سنة ١٩٤٥، وهي حالة غياب أي استراتيجية لتوجيه الترابط بين أجزاء العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحقيقه، ولقد عدنا بعد أربعين سنة تماماً كما بدأنا. انه عود على بدء». (ص ١٠٧٨). وتلك شهادة تاريخية نادرة، ينطق بها رجل عامر، أرّقه العمل الاقتصادي العربي المشترك لما يزيد عن الثلاثين عاماً.

وحول الشلل الذي تعاني منه أجهزة التجمع الاقتصادي العربي، فقد كرّس الباحث الفصل الثالث عشر (ضمن الجزء الثاني من الكتاب)، لمناقشة مشاكل الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية القائمة في ضوء اتفاقات انشائها، وسبل علاج تلك المشاكل، ورفع كفاءة الأداء. وفي هذا الفصل، يلامس المؤلف تضاريس الواقع المؤسسي، الذي يحكم مجهودات العمل الاقتصادي العربي المشترك ملامسة مباشرة، من خلال معايشته لهذا الواقع الذي يشل الفعالية، وحيث تتسع الهوة بين النصوص وبين الواقع المعاش. إذ يشير د. شقير بوضوح، إلى الازدواجية الواضحة في الاختصاصات بين بعض المنظمات العربية المتخصصة وبعضها الآخر، وبين بعضها ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، إذ إن معظم المنظمات العربية المتخصصة، قد تم انشاؤها باتفاقات تم ابرامها بعد اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية. كما يرى الباحث أن مشكلة الازدواجية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، هو أكثر أنواع الازدواجية خطورة، إذ إن كلا المجلسين له طبيعة اشرافية عامة، وينعكس التضارب بينهما على مجمل العمل العربي الاقتصادي المشترك. ولذا، فإن التنسيق ـ في تقدير الباحث ـ يجب أن يتم تأسيساً: «على القاعدتين الأصوليتين اللتين مؤداهما أن الخاص يقيد العام، وأن اللاحق ينسخ السابق إذا قامت قرائن على ذلك» (ص ١١١٤).

ويختتم د. لبيب شقير دراسته الموسوعية بفصل ختامي أطلق عليه «الوحدة الاقتصادية العربية: استنتاجات واستشراف واقتراحات». والقسم الأول منه، هو استعراض بشكل شامل ومترابط للاستنتاجات الرئيسية التي خرج بها الباحث من دراسته التفصيلية للجوانب المتعددة، التي تحيط بعملية الوحدة الاقتصادية العربية، وبالتالي، فهو يمثل خلاصة مركّزة لمجمل الاستنتاجات الفرعية السابقة، مع اشارة واضحة إلى حقيقة انتقال الفكر القومي الوحدوي من وضع الهجوم والقوة، إلى وضع الدفاع والهزال بعد هزيمة عام ١٩٦٧. كذلك حاول الباحث استشراف مستقبل الوحدة الاقتصادية العربية، من مجموعة من «الصور البديلة» (أو السيناريوهات) من خلال عدد من المحددات الحاكمة لحركة المستقبل العربي: المشاركة الشعبية، درجة التبعية للخارج، تطور التركيبة الاجتماعية الداخلية في الأقطار العربية، النفط العربي، ومدى تفاعلها مع بعضها البعض، لرسم الصور المستقبلية للتطور، ولكن المحاولة تظل أولية في نهجها، وبدائية في تكنيكها مقارنة بالمحاولات التي تمت فيما بعد، في إطار مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، الذي أشرف على

انجازه مركز دراسات الوحدة العربية.

ويجيء المبحث الأخير من الدراسة، ليكون بمثابة مقترحات تنظيمية ومقترحات موضوعية، لتحسين درجة المشاركة الشعبية في صنع القرار، وبلورة رأي عام ضاغط، يدفع في اتجاه التكامل والتوحيد الاقتصادي، إذ إن غياب الديمقراطية، وسيادة أساليب التعبئة البيروقراطية، كانا الثغرتين الأساسيتين في تجارب البناء والنهوض الوطني في الستينات. إذ يقرر المؤلف ـ بعد خبرة تاريخية طويلة ـ أن «العوامل الأساسية والاجتماعية والثقافية السائدة والحاكمة للحياة في الأقطار العربية هي، في رأينا، الأسباب الحقيقية والعميقة لمشكلة هذه الوحدة الاقتصادية، في حاضرها، وفي مستقبلها»(ص ١١٩٨).

* * *

وإذا كان لنا من نقد لهذا العمل الموسوعي المهم، فإنما يتعلق بسيادة «النظرة المعيارية» (Normative Approach) التي طغت على التحليل في الجزء الأول من الكتاب. كذلك فإن الكتاب قد حوى إشارات نقدية مبتسرة لبعض قضايا ومقولات مهمة، في اطار الفكر والتحليل الاقتصادي الغربي، ولكن دون تطوير كاف. ونكتفي هنا، باعطاء بعض الأمثلة، فعندما يشير المؤلف إلى نظرية **اقتصادات الرفاهية** (ص ١٠١، هامش ١٣٦)، يرى أنها ترتبط بفروض بالغة التبسيط. ومن هنا فهي محدودة الجدوى، في توجيه السياسات الاقتصادية وارشادها.

كذلك عندما يشير المؤلف إلى أن الأداة التحليلية الرئيسية التي تطبقها النظرية الاقتصادية الغربية، هي أداة «التحليل الحدي» (Marginal Analysis)، وأن هذه الأداة، تعتمد في تفسيرها على ما يحدث من «تغيرات حدية» في الظاهرة محل البحث، وبالتالي، فهي لا تصلح لتفسير ما يحدث من تغيرات ضخمة في هيكل الاقتصاد القومي (ص ١٠٤)، فإن القضية أخطر من أن تترك على هذا المستوى من العمومية والتبسيط. وبالمثل، فعندما يشير الباحث نقلاً عن آخرين، بأن «فكرة التناسب (Proportionality) التي أخذتها نظرية التكامل الاقتصادي الاشتراكي عن كارل ماركس، هي تعبير آخر عن فكرة التوازن الجمعي المعروفة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي» (ص ١١٠، هامش ١٦١)، فقد كنا ننتظر من الباحث تدقيق هذه المقولة، ومناقشتها بشكل نقدي، تعميماً للفائدة المرجوة.

على أي حال، تلك ملاحظات لا تقلل من أهمية هذا العمل الكبير، ولكن تشير إلى ظمأ القارىء فقط الذي يسعى دائماً للمزيد مما تفيض به عقلية اقتصادية خصبة، يفخر بها الفكر الاقتصادي العربي. رحم الله د. محمد لبيب شقير رحمة واسعة، وعوّض عنه الأمة العربية جمعاء □

المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية «النظام السياسي في مصر: التغير والاستمرار»

القاهرة، ٥ ـ ٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧

حسنين توفيق ابراهيم

مدرّس مساعد بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

نظّم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، مؤتمره السنوي الأول للبحوث السياسية، وذلك خلال الفترة ٥ ـ ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧. وكان موضوع المؤتمر هو «النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار»، وأحد الأهداف الأساسية للمؤتمر، هو تجميع اكبر عدد ممكن من الباحثين والدارسين في حقول علم السياسة، وبعض المشتغلين بالعمل السياسي، وذلك لخلق وتعميق جسور وقنوات التواصل الفكري بينهم من جانب، ولربطهم بالاتجاهات والتطورات الحديثة في علم السياسة من جانب ثان، ولربطهم بهموم وقضايا مجتمعهم من جانب ثالث.

وتعدّ مثل هذه المؤتمرات العامة، مقدمة حقيقية لخلق جماعة اكاديمية في فروع علم السياسة، تتفق على حدود دنيا من القيم والتصورات والمنهاجيات، لوضع نواة لـ «علم سياسة عربي»، يرتبط بالجوانب الايجابية في التراث العربي ـ الاسلامي، ويتفاعل مع قضايا ومشكلات الواقع العربي بقصد تقديم حلول لها. كل ذلك في اطار الانفتاح على علم السياسة الغربي، والاستفادة من بعض اطروحاته ومقولاته ومناهجه، وذلك بعد التعامل معها من منظور نقدي تمحيصي، يميز بين الجيد والرديء.

وشارك في المؤتمر ما يزيد عن ثلاثمائة من الباحثين والمفكرين والمهتمين بفروع علم السياسة، من مصر (بالاساس)، وعدد من البلدان العربية هي: السودان، العراق، الاردن، فلسطين، الامارات العربية المتحدة، الجزائر والسعودية. كذلك شارك في المؤتمر بعض الباحثين الفرنسيين والسوفيات. هذا إلى جانب مشاركة بعض الممارسين للعمل السياسي، في وزارات الداخلية والخارجية والدفاع في مصر، وبعض العناصر الحزبية.

وناقش المؤتمر خلال اثنتي عشرة جلسة، ما يزيد عن ثلاثين بحثاً، غطت مختلف جوانب النظام السياسي المصري. وقدّم هذه الابحاث باحثون وأساتذة، ينتمون الى المؤسسات والهيئات الاكاديمية التالية: جامعة القاهرة، جامعة عين شمس، جامعة الزقازيق، جامعة المنصورة، اكاديمية العلوم

الادارية، جامعة بغداد، الجامعة الامريكية بالقاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية، مركز الدراسات والوثائق الفرنسي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، إذاعة الاسكندرية ووزارة الداخلية المصرية. وغطت الاوراق التي قدّمت للمؤتمر المحاور الاتية:

أولاً: التطور التاريخي للنظام السياسي المصري

قُدّمت في اطار هذا المحور ثلاث أوراق، تناولت جوانب التحول في النظام السياسي المصري من منظور نقدي.

قدّم **الورقة الأولى** أ.محمد صفي الدين بعنوان «التحولات الثورية في النظام السياسي المصري: رؤية نقدية»، وطبقاً لمعيار محدد تبنّاه الباحث للتحولات الثورية، وهو المتمثل في توسيع دائرة المشاركة السياسية، وطبقاً لتحليل مواثيق ثورة ٢٣ تموز/يوليو وممارساتها العملية، انتهى إلى عدم دقة الحديث عن تحولات ثورية في مصر. ورأى البعض، ان معيار الثورية، الذي تبنته الورقة، ضيّق للغاية، فالنظام الذي أعقب حركة الجيش ليلة ٢٣ تموز/يوليو، أحدث مجموعة من التحولات الثورية، شملت مختلف جوانب المجتمع المصري، وإن كان قد شابها بعض السلبيات والتجاوزات.

وقدّمت **الورقة الثانية** أ.هدى راغب بعنوان «دراسة مقارنة لعملية التحول من الحزب الواحد الى التعددية في كل من تركيا والبرتغال ومصر». وفي الموضوع نفسه أيضاً قدّم د.حسن نافعة **الورقة الثالثة** عن «الادارة السياسية لأزمة التحول من نظام الحزب الواحد الى نظام تعدد الاحزاب».

وسعت أ.هدى راغب، إلى اختبار فرضية اساسية، وهي أن هناك ثلاثة محددات اساسية تؤثر على عملية التحول، من نظام سلطوي أو دكتاتوري قائم على أساس الحزب الواحد، الى نظام ليبرالي (ديمقراطي) قائم على التعددية وهي: اختفاء الزعامة الكاريزمية، وتبلور التكوين الطبقي، وتأثير العوامل الخارجية.

وناقش د.نافعة، مدخلات وديناميات عملية الانتقال نحو التعددية الحزبية في مصر، وكيف ان هذه العملية جاءت بمبادرة من القيادة السياسية، وعقب انجاز عسكري كبير، تدعّمت في اطاره شرعية النظام السياسي. وحلل أبعاد الازمة التي سادت عملية التحول، حيث لم يسمح النظام لعملية التعدد ان تصل إلى مداها الطبيعي وتؤتي ثمارها الحقيقية، بحيث تتمكن جميع القوى من التعبير عن نفسها ومطالبها من خلال قنوات ومسالك شرعية. بل الذي حدث فعلاً، هو اتجاه القيادة لتضييق قنوات المشاركة السياسية، وشلّ فاعليات التنظيمات الحزبية، وممارسة المزيد من العنف الرسمي، واصدار العديد من القوانين سيئة السمعة، التي شكّلت قيوداً على حريات المواطنين. وإلى جانب عوامل أخرى، أدّت الممارسات السياسية للنظام الى تعميق أزمة شرعيته، فتزايدت أحداث العنف الشعبي المضادة للنظام، وانتهى الامر بحادث المنصة المأساوي. وعلى الرغم من أن أحد الشعارت الأساسية لنظام الرئيس حسني مبارك، هو تعميق الممارسة الديمقراطية، إلا أن هناك مجموعة من العقبات والقيود تحول دون ذلك، على رأسها استمرار العمل بقانون الطوارىء، وعدم استيعاب التنظيمات الحزبية القائمة لمختلف القوى والتيارات الفاعلة في المجتمع، ووجود خلل في البنيان القضائي والقانوني المصري. ولا يمكن تعميق الشرعية الدستورية للنظام إلا من خلال المواجهة الفعّالة لهذه

المشكلات، وتخطي تلك الثغرات.

ثانياً: النخبة السياسية و آليات صنع القرار

اشتمل هذا المحور على أربع أوراق:

قدّم **الورقة الأولى** أ.توفيق الكيلمندوس بعنوان «الشلل وعلاقات المحسوبية في النظام السياسي المصري». تناول فيها بعض المقولات النظرية عن دور الشلل والجماعات الصغيرة، في عملية صنع السياسات والقرارات، وأسس ومصادر تكوين هذه الشلل داخل النخبة الحاكمة، وهنا أشار إلى دور الاسرة، والدفعة في الجيش أو الجامعة والنادي، والمصالح المشتركة في تكوين الشلل. وأكّد الباحث امكانية تحليل ودراسة النظام السياسي في مرحلة ما بعد عام ١٩٥٢، من منظور الشلل والجماعات الصغيرة.

وقدّم **الورقة الثانية** د.محمد السيد أبوعامود بعنوان «صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية»، فحلّل مصادر المعلومات التي كان يتلقاها صانع القرار، ومنها أجهزة الاستخبارات الأجنبية وبخاصة الامريكية والاسرائيلية. وأشار الى عدم التحليل والقراءة المتعمقة للمعلومات من قبل صانع القرار، حيث كانت تأتي القرارات فجائية، وأطلق البعض على ممارسات الرئيس أنور السادات في صنع القرار اسم «سياسة الصدمات الكهربائية». وغالباً ما ساد منطق التفرد في عملية صنع القرار. ففي الكثير من القرارات المصيرية، لم يعرض السادات المشكلة موضوع القرار على مستشاريه وعلى الأجهزة المخولة دستورياً بذلك، أو يتم عرض المشكلة بشكل سريع وخلال فترة قصيرة، ومن باب الموافقة على توجه القيادة السياسية بصدد مشكلة ما. وانتهى الباحث الى ان المتغير الرئيسي في عملية صنع القرار، خلال الحقبة الساداتية، هو شخصية الرئيس انور السادات، وما تمتع به من سلطات واسعة في اطار النظام السياسي المصري.

أما **الورقة الثالثة** في هذا المحور فقدمها د.أحمد عبد الله، وناقش فيها علاقة القوات المسلحة بالتطور الديمقراطي في مصر. وعقب تحليل عميق للتطور التاريخي لعلاقة الجيش بالسلطة السياسية في مصر، انتهى الى أنه حتى الآن لا يمكن القول بأن هناك اتفاقاً عاماً، وتحديداً قاطعاً للدور السياسي للجيش، وأن إحدى المهام الملحة، هي السعي لإيجاد صيغة متينة وصريحة وصحية للعلاقة بين الجناحين، المدني والعسكري للدولة.

وقدم **الورقة الرابعة**، أ. جمال زهران، وناقش فيها الدور السياسي للقضاء في عملية صنع القرار، خلال الحقبة الاولى من حكم الرئيس حسني مبارك. وانتهى بعد مناقشات عميقة، وتحليلات مستفيضة لبعض القضايا، الى اتساع الدور السياسي للقضاء وتشعبه، وذلك نظراً لزيادة درجة الاستقلالية الممنوحة للسلطة القضائية، والتي أقرّها الرئيس حسني مبارك قولاً وفعلاً. ونتيجة لذلك، أصبح القضاء يشكل من خلال أحكامه، أداة ضغط على صانع القرار، على الرغم من عدم الالتزام الكامل من جانب النظام بتنفيذ الأحكام القضائية، ومحاولة الالتفاف حول بعضها ذي الطابع السياسي.

ثالثاً: الاحزاب السياسية وجماعات المصالح

وقدّمت في اطار هذا المحور ستة أبحاث:

جاء البحث الأول بعنوان «مدخل لفهم الاحزاب السياسية في مصر»، وقدّمه أ.سعد زهران، وركّز فيه على ثلاث خلفيات لفهم الظاهرة الحزبية في مصر: خلفية حضارية اجتماعية، وخلفية اقتصادية، وخلفية سياسية. هذه الخلفيات الثلاث، هي التي ساهمت في تشكيل الاساس الاجتماعي

والفكري للأحزاب التي شهدتها مصر عبر تاريخها.

وقدّم البحث الثاني د.شفيق السامرائي من القطر العراقي، وذلك بعنوان «الأحزاب السياسية في مصر ومستقبل النظام السياسي». وتناول فيه عرضاً تاريخياً للتجارب الحزبية التي عرفتها مصر منذ عام ١٩٢٣ وحتى الآن. وانتهى الى ان مصر لم تعرف التعدد الحزبي الحقيقي، وان الاحزاب ما زالت في مرحلة انتقالية، فلا أسسها الاجتماعية واضحة، ولا توجهاتها الفكرية والسياسية متبلورة، ولا تنظيماتها راسخة. وتناولت الابحاث الثلاثة الاخيرة بالنقد والتقويم ـ الايجابي والسلبي ـ دور حزب الوفد الجديد في الحياة السياسية المصرية. وقدّم هذه الأبحاث: د.علي أمين درغام «حزب الوفد وفقدان التوازن»، ود. هدى ميتكيس «المعارضة السياسية: دراسة مقارنة بين حزب الوفد وحزب الاستقلال»، ود.منى مكرم عبيد «دور حزب الوفد الجديد في اطار المعارضة السياسية». والتركيز على حزب الوفد في اعمال المؤتمر، لم يكن نتاجاً لانحيازات قيمية وايديولوجية، ولكن ظل الأمر محكوماً بالردود التي وصلت من الذين تطوعوا بالكتابة في الموضوع، وتم قبول مساهماتهم ضمن أعمال المؤتمر. هذا علماً بأن الدعوة للمساهمة في أعمال المؤتمر، وجهت الى الباحثين والدارسين في علم السياسة، من مختلف التيارات السياسية والفكرية في مصر. وقدّمت البحث السادس د.أماني قنديل، بعنوان «جماعات المصالح والسلطة السياسية في مصر: دراسة حالة لنقابة المعلمين». وبعد أن حددت الخصائص العامة والاطار التنظيمي والقانوني لنقابة المعلمين، أكّدت على أن النقابة أيدت القيادة السياسية خلال عهود عبدالناصر والسادات ومبارك، بحيث يصعب أن نجد مواقف عارضت النقابة فيها السلطة السياسية. كما أن اغلب المطالب التي طرحتها نقابة المعلمين، كانت فئوية، متعلقة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم. ولم تشارك النقابة بفاعلية في القضايا القومية.

رابعاً: الحركات السياسية الاسلامية

واشتمل هذا المحور على ورقتين:

قدّم **الورقة الأولى** أ.آلان روسيون بعنوان «الاسلام: الحركة الاسلامية والديمقراطية ـ إعادة تشكيل الساحة السياسية في مصر». وناقش فيها بعض مظاهر حركة الاحياء الاسلامي في مصر. وعرض لمواقف ورؤية بعض التيارات الفكرية اليسارية والليبرالية للظاهرة الاحيائية الاسلامية. واعتبر أن العنف هو المدخل الرئيسي لفهم ودراسة هذه الجماعات. وكان هذا من بين الانتقادات الأساسية التي وجهت لهذه الورقة. فالعنف ليس لصيقاً بتيار سياسي معين دون غيره، بل ممارسته في مناسبات مختلفة ولأسباب مختلفة كل القوى والتيارات، لذلك فهو ظاهرة مركبة لها جذورها التاريخية، وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

وقدّمت **الورقة الثانية** د.نيفين مسعد، وناقشت فيها رؤية التيارات الدينية في مصر لقضية الاقليات. فعرضت لموقف الاخوان، ورؤية الأزهر، وتصورات بين الجماعات والتنظيمات الاسلامية الكفاحية لقضية الاقليات. وأكّدت في النهاية، خصوصية العلاقة بين مسلمي وأقباط مصر. فالاقباط منتشرون جغرافياً في كل أجزاء القطر، وموزعون على كل الطبقات والشرائح الاجتماعية. وانخرطوا تاريخياً في اطار الحركة الوطنية المصرية. لذلك فإن ما يقال عن أحداث الفتنة الطائفية في مصر، مبالغ فيه ومضخم. وكان بفعل فاعل، بقصد خلق

مشكلات وقضايا جانبية، تلهي المواطنين عن جوانب الفشل في سياسات النظام، وتعطيه المبرر لضرب بعض القوى، والتيارات السياسية والفكرية المعارضة.

خامساً: دور البيروقراطية في النظام السياسي المصري

تمت مناقشة ثلاث اوراق في اطار هذا المحور:

قدّم **الورقة الأولى** د.أحمد رشيد بعنوان «السياسات العامة والأداء الحكومي في مصر». وأكّد فيها وجود فجوة بين الأهداف والطموحات التي تتضمنها السياسات العامة في مصر، وبين الآداء والانجاز الحكومي لهذه السياسات، وهذه المسألة وثيقة الارتباط بتواضع فاعليات وقدرات الأجهزة الادارية، نظراً لمجموعة من المعوقات ترتبط بتقاليد البيروقراطية في مصر، وبالعمالة الزائدة في الجهاز الاداري، وتداخل الاختصاصات، وانخفاض معدل الانتاجية. وقدم **الورقة الثانية** د.أويس الزنط، وناقش فيها «مستقبل الآداء الحكومي في مصر». وذلك في ضوء تواضع معدلات الانجاز، والآداء الحكومي في مختلف المجالات، حتى تلك المتعلقة بالوظائف الرئيسية لأي دولة في العالم، وعلى رأسها حفظ الأمن والنظام، واشباع الحاجات الاساسية للمواطنين. وجاءت ورقة د.سيد غانم بعنوان «تغير دور البيروقراطية في النظام السياسي المصري: نحو الاستبداد البيروقراطي» لتكمل الورقتين السابقتين. فنتيجة لتعاظم دور البيروقراطية ـ على الرغم من تواضع أدائها وفاعلياتها ـ ليس على مستوى تنفيذ السياسات فقط، ولكن على مستوى رسم وصنع هذه السياسات، مع تعاظم هذا الدور الذي ارتبط بظروف وسياقات تاريخية وسياسية معينة، اتجهت البيروقراطية نحو الاستبداد، الأمر الذي يشكل خطورة على التطور الديمقراطي في مصر، ويفتح المجال للعنف، ليصبح أسلوباً للتعامل بين الحكام والمحكومين، وذلك عندما تعجز قنوات المشاركة الرسمية والشرعية، عن استيعاب مختلف القوى والتيارات الفاعلة في المجتمع.

سادساً: المعارضة السياسية والمشاركة السياسية في النظام السياسي المصري

وتحت هذا المحور، تمت مناقشة عدة أوراق:

قدّم الورقة الأولى د.جهاد عودة، بعنوان «استراتيجية الرئيس مبارك في التعامل مع المعارضة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧»، أكّد فيها على ان استراتيجية الرئيس مبارك حتى عام ١٩٨٥، ارتكزت بصفة اساسية على ما يسمى بتهدئة الازمات، حيث بدأ ـ ضمن اجراءات أخرى ـ بالافراج عن مجموعات من المعتقلين السياسيين، وانفتح على احزاب وقيادات المعارضة، وسمح باتساع هامش الحرية الذي تتمتع به الصحف الحزبية، وتجنب أي صدامات مع التيارات الدينية. ومع مطلع عام ١٩٨٦، كانت سياسات التهدئة، قد وصلت الى مداها النهائي، ووجد النظام نفسه في أزمة حقيقية، وذلك لسببين:

١ ـ ظهور نمط جديد من العنف الجماعي، المرتبط بقضايا العدالة الاجتماعية، والمصاحب لاحياء حلقة العنف والعنف المضاد بين النظام والجماعات الاسلامية.

٢ ـ نمو الاعتقاد بين الأحزاب السياسية، سواء داخل البرلمان أم خارجه، بعدم صلاحية مؤسسات النظام وعلى الأخص البرلمان كإطار للصراع السياسي. الأمر الذي أدى في التحليل الأخير إلى زيادة المدخلات العدائية ضد النظام، وإعادة تسييس العلاقة بين النظام والمعارضة.

وقدّم **الورقة الثانية** د.عبدالرحمن اسماعيل الصالحي، بعنوان «المشاركة الشعبية واستمرارية النظام السياسي المصري». وبعد ان قدّم المؤلف، تعريفاً للمشاركة السياسية، باعتبارها جميع صور اشتراك او اسهام المواطنين، في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي، أو لمباشرة المهام التي يتطلبها المجتمع، سواء أكان طابعها استشارياً أم تقريرياً أم تنفيذياً أم رقابياً. وبعد مناقشة عميقة لدوافع المشاركة السياسية، وتحديد القوى والشرائح الاجتماعية التي تشارك أكثر من غيرها، انتهى الباحث الى ان هناك أزمة مشاركة سياسية في مصر، وذلك نظراً لوجود مجموعة من القيود والمعوقات لعملية المشاركة، بعضها له طابع قيمي ـ ثقافي، وبعضها مرتبط بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانخفاض مستويات المعيشة، وهناك أخيراً معوقات مرتبطة بالاطار السياسي، والقيود التي يفرضها النظام على المشاركة السياسية الفعّالة. وأكّد على ضرورة البحث عن حلول جذرية وفعّالة للمشكلات والمعوقات السابقة، وذلك لخلق مشاركة سياسية فعّالة.

وجاءت **الورقة الثالثة** حول «التعليم والمشاركة السياسية»، وقدّمها د.السيد سلامة الخميس. وبعد أن عرّف مفهوم المشاركة السياسية، أكّد على أن التعليم، مدخل مهم للمشاركة السياسية من عدة جوانب: فالتعليم أحد مصادر الثقافة السياسية والوعي السياسي للفرد، وبالتالي، يمكن أن يعمق اتجاهاته الايجابية نحو عملية المشاركة السياسية. كما أن الأسلوب التربوي المتبع في مختلف مراحل التعليم، يلعب دوراً مهماً في تنشئة الفرد وتدريبه على المشاركة، فعندما تسود الروح الديمقراطية في العملية التعليمية، بحيث يتمكن الطالب أن يناقش وينتقد ويعبّر عن وجهة نظره، لا شك في أن ذلك يمثل مقدمة حقيقية لخلق المواطن المشارك بفاعلية في شؤون بلده. ونظراً لمجموعة من السلبيات المرتبطة بالعملية التعليمية في مصر، فإن دور التعليم في تدعيم عملية المشاركة السياسية وتوسيع نطاقها محدود، بل في بعض الحالات، يكون عاملاً لتكريس قيم السلبية، حيث يسود الاسلوب التلقيني في العملية التربوية، وينعدم الجو الديمقراطي داخل قاعات الدرس.

اما **الورقة الرابعة**، فتناولت قضية الاستفتاء في النظام السياسي المصري، وقدمها د.محمد قدري حسن. وعرّف الاستفتاء باعتباره نظاماً يهدف الى معرفة رأي الشعب، في موضوع معين يثير الخلاف ولا ينطوي على قاعدة عامة مجردة. وناقش بعد ذلك، تطبيقات الاستفتاء في الدساتير المصرية، حيث عرف النظام المصري الاستفتاء لأول مرة في دستور عام ١٩٥٦، وعرض لنتائج الاستفتاءات التي تمت في مصر منذ ذلك التاريخ، وشكك في صحة نتائج هذه الاستفتاءات، واقترح تقليل اللجوء الى الاستفتاء، وضرورة تقوية اجراءات وجسور الثقة بين الشعب والأجهزة القائمة على اجراء الاستفتاء. وطالب الباحث، بضرورة التفكير في طريقة أخرى لاختيار رئيس الجمهورية، بدلاً من الاستفتاء الذي نص عليه الدستور. وليكن اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر من بين اكثر من مرشح. واقترح كذلك تشكيل جمعية تأسيسية، تضم كل القوى والأحزاب والاتجاهات السياسية لتعديل الدستور، أو لوضع دستور جديد يتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية.

سابعاً: الارهاب والعنف السياسي

تضمن هذا المحور ورقتين:

قدّم **الورقة الأولى** د.أحمد جلال عزالدين في موضوع «الإرهاب والديمقراطية» وانتهى

الى أن الارهاب، يستغل المناخ الديمقراطي من أجل اشاعة الفوضى والبلبلة في المجتمع، الأمر الذي يدفع الحكومات الى اتخاذ اجراءات قمعية، وإصدار قوانين تحدّ من الحريات العامة، بحيث تصبح السلطة مع الوقت حكومة بوليسية. ومن هنا يجب رفض الارهاب وادانته ومقاومته، حفاظاً على الحقوق والمكتسبات الديمقراطية.

وقدّم **الورقة الثانية**، أ.حسنين توفيق ابراهيم بعنوان «ظاهرة العنف السياسي في مصر: دراسة كمية /تحليلية/مقارنة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧». وبعد أن قدّم الباحث، تعريفاً نظرياً واجرائياً لمفهوم العنف السياسي، وبعد أن قدّم جداول تفصيلية لأحداث العنف السياسي الشعبي والرسمي في مصر، خلال الفترة موضع الدراسة، انتهى الى أن ظاهرة العنف السياسي في مصر ليست لصيقة بعهد سياسي دون غيره، وليست حكراً على تيار سياسي دون غيره، لكنها ظاهرة معقدة، لها جذورها التاريخية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يجب تناولها من هذا المنظور. وأكّدت الدراسة كذلك، أن مواجهة أعمال العنف والبيئة التي ينمو فيها العنف، لا تكون الا من خلال تبني مشروع قومي يستند الى عدة أسس هي: الديمقراطية مقابل الاستبداد، والعدالة مقابل الظلم، والاستقلال الوطني مقابل التبعية، والاصالة الحضارية المستندة الى تراث العروبة والاسلام مقابل المسخ والتشويه الحضاري.

ثامناً: مصر والوطن العربي

اشتمل هذا المحور ـ الذي نظم بالتعاون بين مركز البحوث والدراسات السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية ـ مكتب القاهرة ـ على ثلاث أوراق:

قدّم **الورقة الأولى** أ.جميل مطر بعنوان «مفهوم النفاذية في دراسة النظام الاقليمي العربي». وحلّل فيها التأثيرات والاختراقات التلقائية غير المتعمدة، التي تتم بين فواعل النظام الاقليمي العربي، من خلال الهجرة والتنقل، وأجهزة الاعلام. وأكّد امكانية الاعتماد على مفهوم النفاذية، في دراسة قضايا ومشكلات التكامل والاندماج في الوطن العربي.

وجاءت **الورقة الثانية** بعنوان «مصر والنظام العربي: قراءة أولية» وقدمها د.صالح الزعبي. وأكّد فيها عدة معانٍ أهمها: ان عروبة مصر حقيقة تاريخية ومصيرية، وواقع قائم لا يقبل النقاش أو التشكيك. وأن المستقبل العربي رهين بدرجة التنسيق والتكامل بين البلدان العربية في شتى المجالات، فلا يمكن تحقيق أمن أو تنمية حقيقية في ظل النزعات القطرية. كذلك أكّدت الورقة على الدور القيادي لمصر، والمسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتقها بحكم الموقع والثقافة والثقل البشري والعسكري. وأخيراً اقترحت الورقة ضرورة اعادة هيكلة العلاقات المصرية ـ العربية، على أسس واعتبارات جديدة تأخذ في الحسبان المتغيرات الجديدة.

وقدم **الورقة الثالثة**، د.وميض نظمي، وناقش فيها موقف مصر إزاء حرب الخليج.

وفي النهاية، يمكن القول بأن بحوث ومناقشات المؤتمر جسّدت المعاني الآتية:

١ ـ خلق مناخ صحي للتفاعل والتواصل الفكري بين مختلف القوى والتيارات الفكرية، حيث طُرح الرأي والرأي الآخر، واتسمت المناقشات والحوارات بالموضوعية والنزاهة، والبعد عن المهاترات والانفعالات غير المحسوبة وغير المنضبطة. وفي هذا الاطار، تبلورت امكانات الاتفاق حول مجموعة من المبادىء والأسس والقواعد، التي تشكل حدوداً دنيا للاجماع القومي.

٢ ـ جسّدت أعمال المؤتمر كذلك، حقيقة الارتباط بين الفكر والواقع، حيث تطرقت الابحاث والمناقشات إلى قضايا وهموم واقعية

وحيوية، تتعلق بمختلف جوانب التطور السياسي في مصر. وفي هذا الاطار، طُرحت العديد من الاقتراحات، لمواجهة بعض المشكلات. وعمّق من هذا الاتجاه، مشاركة بعض الممارسين للعمل السياسي في أعمال المؤتمر.

٣ ـ إن المؤتمر كان فرصة تاريخية، لالتقاء ثلاثة أجيال من دارسي وباحثي العلوم السياسية في مصر. وفي مثل هذا الاطار، يمكن خلق التواصل الفكري، ونقل الخبرة الى الاجيال الجديدة من الباحثين.

٤ ـ إن أغلب بحوث المؤتمر، قام بإعدادها شباب الباحثين في بعض الجامعات ومراكز البحوث المصرية، وهو بذلك يشكل دفعة على طريق تشجيع الجيل الجديد من الباحثين، واعطاؤه الفرصة ليدلي بدلوه في هموم ومشكلات مجتمعه.

٥ ـ إن بحوث المؤتمر انصبت على قضايا ومشكلات جزئية في النظام السياسي المصري، واتخذتها كمدخلات لتحليل ودراسة النظام برمته. وهي بذلك تنتقل من التحليل على مستوى الجزء، الى التحليل على مستوى الكل.

٦ ـ ان المؤتمر، جسّد معنى التعاون العلمي الفعّال بين عدد من الجامعات ومراكز البحوث، وهو تعاون أحوج ما نكون اليه في هذه المرحلة. فالمشكلات المعقدة في حاجة الى جهود جماعية مكثفة للبحث عن حلول لها. كما ان التفاعل والتلاحم بين هذه المؤسسات، يعد مقدمة حقيقية لخلق تراكمات بحثية وأكاديمية في مجال علم السياسة. ومن هذا المنطلق، فإن المؤتمر بادرة طيبة على طريق العمل العلمي المشترك، حتى لا تتحول هذه المؤسسات الى جزر معزولة قليلة العطاء ومحدودة الفاعلية.

٧ ـ إن بعض بحوث المؤتمر، أكّدت ارتباط تطورات النظام السياسي في مصر، بالبيئة العربية التي لا يمكن أن ينفصل عنها. وجسدت مشاركة بعض الاساتذة والباحثين من بعض البلدان العربية، معنى الطابع القومي للمؤتمر من جانب، ومعنى التعاون الاكاديمي بين الجامعات والمراكز البحثية المصرية والجامعات العربية من جانب آخر. ولا شك في أن التنسيق، والتعاون العلمي، يعدان من المقدمات الاساسية لتحديد سبل واستراتيجيات تدعيم وتعميق التعاون والتنسيق العربيين في المجالات الأخرى □

المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب «المشاكل الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية»

الكويت، ٨ ـ ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٨

د. فؤاد حمدي بسيسو

الأمين العام للجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل.

لا تقف أهمية اجتماعات اتحاد الاقتصاديين العرب، عند اجراء التقويم التطبيقي اللازم لمسار التنمية العربية وفق منظورها القومي والقطري، وكذلك تقويم المرحلة التي أنجزها الفكر الاقتصادي العربي في اتجاه صياغة رؤيا متكاملة للإطار النظري للتنمية العربية. بل تتعدى أهمية هذه الاجتماعات، لتبلور رؤى محددة لبناء القاعدة الفكرية الاقتصادية، التي ينطلق منها المسار الاقتصادي العربي في اتجاه صياغة التنمية الحقيقية في جانبيها المادي والمعنوي.

وقد تمحورت حول هذه الأهداف، اهتمامات المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الذي عقد في الكويت، وبدعوة من جمعية الاقتصاديين الكويتيين، خلال الفترة ٦ ـ ٨ شباط/فبراير ١٩٨٨. ولذلك اتخذ هذا المؤتمر له العنوان التالي: «المشاكل الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية».

نشير فيما يلي، إلى تعريف موجز لهذا المؤتمر، ثم ننتقل الى دائرة اهتمامنا الرئيسي بمتابعة أعمال المؤتمر، والمتعلقة بمجموعة المفاهيم التي رسختها ابحاث المؤتمر ومناقشاته المختلفة، وسيجري التركيز بشكل رئيسي على تلك المفاهيم التي تؤثر على مستقبل التنمية العربية.

أولاً: تعريف عام بالمؤتمر

حضر هذا المؤتمر، العديد من الاقتصاديين، الذين حضروا من خمسة عشر بلداً عربياً، إضافة الى فلسطين والأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب، وضمت هذه المجموعة ثلاثة وثمانين اقتصادياً، وذلك إضافة الى مشاركة جمعية الاقتصاديين الكويتيين التي مثلت بواحد وعشرين ممثلاً، وكذلك المشاركة التي سجلها المؤتمر لممثلي المؤسسات الكويتية والعربية التي تتخذ من الكويت مقراً لها، وضمت هذه المجموعة حوالى مائة ممثل.

أما البلدان التي سجلت حضور الاقتصاديين العرب منها فشملت كلاً من: الأردن، الامارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان،

سوريا، العراق، قطر، مصر، المغرب، لبنان، الجمهورية العربية اليمنية.

وتضمنت أعمال المؤتمر حوالى اثنين وعشرين بحثاً، علماً بأن ما جرى برمجته ضمن الوقت الزمني المتاح للمؤتمر شمل عشرة أبحاث فقط، بينما اعتبرت الأبحاث الأخرى، والتي جرى توزيعها، أبحاثاً مساندة، أما الأبحاث الرئيسية التي جرى تقديمها والتعقيب عليها، فقد شملت ما يلي:

١ ـ المشاكل الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي. الباحث: د. سعيد النجار.

٢ ـ القطاع الزراعي وقضايا التنمية في الوطن العربي. الباحث: د. حسن فهمي جمعة.

٣ ـ الصناعة في الوطن العربي: الانجازات والتحديات. الباحث: د. عبد الله حمد المعجل.

٤ ـ عن البشر والتنمية في الوطن العربي. الباحث: د. نادر فرجاني.

٥ ـ العالم العربي بين فخ الاستدانة المفرطة وفخ الدائنية الضعيفة. الباحث: د. رمزي زكي.

٦ ـ التجارة والموارد الأولية. الباحث: د. محمد سعيد النابلسي.

٧ ـ في الاقتصاد السياسي والاجتماعي لادارة التنمية العربية. الباحث: د. يوسف صايغ.

٨ ـ دراسة نقدية للتجارة التنموية في الأقطار العربية. الباحث: د. محمد محمود الإمام.

٩ ـ دراسة شمولية نقدية عن العمل الاقتصادي العربي المشترك في تحقيق التنمية القومية. الباحث: د. عبد الحسن زلزلة.

١٠ ـ الاقتصاد العربي: نظرات وهواجس مستقبلية، الباحث: د. محمود عبد الفضيل.

ثانياً: وقفات مركّزة حول بعض أبحاث المؤتمر

نشير فيما يلي، الى مجموعة الآراء والمفاهيم، التي نعتقد بأهمية ابرازها في هذا العرض الموجز، ودون ارتباط بتسلسلها حسب الأبحاث التي قدمت.

١ ـ فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي، فقد لوحظ أن الورقة الرئيسية استعرضت تفاصيل المشاكل الاقتصادية الدولية المعاصرة، وجذورها ومظاهرها المرتبطة بنظام أسعار الصرف (النظام النقدي العالمي)، والمديونية الدولية (النظام المالي العالمي)، والحماية (النظام التجاري العالمي). كما أشارت الى النظام الذي تبناه صندوق النقد الدولي، فيما يتعلق بمواجهة مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية.

وقد انتقدت بشدة سياسات صندوق النقد الدولي، بأنها لا تستجيب الى حقيقة المشكلة التي تعانيها الدول النامية. كما لوحظ قلة تعرض الأوراق الخاصة بالموضوع، لانعكاسات الأزمة الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية، مما جعل هذه المعالجة مبتورة، رغم أن المناقشات قد عوضت بعض الشيء هذه النقاط. ولاحظ المعقب الحالي، تكرار الملاحظة نفسها في العديد من الندوات التي تعرضت للموضوع نفسه.

وقد طرحت مجموعة الأسئلة التالية، التي لم تتمكن مناقشات المؤتمر وفق الحد الزمني المسموح بالإجابة عنها:

ـ كيف يمكن تقليل آثار التقلبات الدولية في أسعار الصرف على الاقتصادات العربية؟

ـ هل المطلوب رفع قدرة الأقطار النامية على النمو الذاتي أم زيادة القدرة على الاقتراض؟

ـ هل السلامة في تأييد المديونية، أم التخلص من وهدتها؟

ومن المفاهيم التي أطلقت عبر مناقشات هذا الموضوع أن: «نمط التنمية في الدول المتخلفة هو المسؤول الأول عن التبعية والمديونية الدولية، ويجب التركيز على العلاج الذاتي بدلاً من طلب الصدقة».

٢ ـ وفيما يتعلق بدور القطاع الزراعي في التنمية العربية، اظهرت عملية استعراض البحث الرئيسي والمناقشات المتعلقة بالوضع الزراعي العربي، وكغيرها من المناقشات العربية التي تعرضت لموضوع الأمن الغذائي ضمن ندوات ومؤتمرات أخرى، خيبة الأمل في حصاد التنمية الزراعية العربية.

وقد ترجمت المؤشرات التالية هذا الوضع:

ـ يمتلك الوطن العربي ١٤١١ مليون هكتار، تبلغ ١/١٠ اليابسة، كما يمتلك منها ١٣٣ مليون هكتار أراض زراعية، سجلت ما نسبته ٩ بالمائة من الأراضي الزراعية في العالم. بينما يمتلك الوطن العربي ٨ ملايين هكتار من المساحة المروية، أو ما نسبته ١ بالمائة من المساحة المروية على نطاق العالم.

ـ بينما يبلغ عدد سكان الوطن العربي ٤ بالمائة من سكان العالم، ويمتلك ما نسبته ١٠ بالمائة من مساحة العالم. إلا أن مستوردات العرب من الغذاء، سجلت ما نسبته ٢٥ بالمائة من المتاح في السوق الدولي من الغذاء. كما أن ٣٥ بالمائة من الحبوب المستهلكة في البلدان العربية، هي من خارج الوطن العربي. وسجل انتاج الحليب العربي ما نسبته ١,٨ بالمائة من انتاج العالم، وانتاج اللحوم العربية ما نسبته ١,٨ بالمائة من انتاج العالم، وذلك على الرغم من امتلاك الوطن العربي لما نسبته ٣ بالمائة من أبقار العالم، وما نسبته ١٠ بالمائة من أغنام العالم، وما نسبته ١٦ بالمائة من الماعز، وما نسبته ٦٤ بالمائة من الجمال.

وقد أثيرت عدة تساؤلات متعلقة بأسباب انخفاض حجم الاستثمارات الزراعية العربية، وبقي السؤال المتعلق بمدى صواب التعامل حتى مع الاستثمارات الزراعية البسيطة المتحققة وإدارتها.

وبمناسبة التعرض لهذه المسألة، فقد **اشارت ورقة د. محمود عبد الفضيل حول هواجس التنمية المستقبلية**، الى أن التنمية العربية انتقلت من الزراعة الى الخدمات على شكل طفرة. وهنا تساءل المعلق الحالي، هل تم ذلك بشكل منطقي يتناسب مع إنجاز عملية بناء قاعدة التنمية الزراعية الخلاقة وذاتية التوليد، أم أن الانتقال تم بصورة عشوائية، ومخلفاً العديد من الثغرات التي ما زالت في حاجة للاستكمال، وذلك في بناء قاعدة التنمية الزراعية؟

واثيرت نقطة هي على درجة كبيرة من الأهمية، ومتعلقة بالتطبيقات الاستعمارية للتكنولوجيا الزراعية في التجربة التونسية، حيث أشير الى أن المستعمر الفرنسي، قام بإدخال التكنولوجيا واستعمال المدخلات والمواد الكيماوية، دون مراعاة واعتبارات الاستغلال المنجمي للفلاحة في المدى الطويل، مما أدى الى انهاك التربة وانخفاض الانتاجية، وقد أكّدت هذه الملاحظة على ضرورة بناء التكنولوجيا الوطنية، والإشراف المباشر على تطبيقاتها.

٣ ـ وحول تقويم لمسار العمل العربي الاقتصادي المشترك، فقد اظهرت الدراسات والمناقشات التي اعقبتها وبكل وضوح، ظاهرة التبعية التكنولوجية والفكرية العربية، إضافة الى الانكشاف الغذائي والدوائي والأمني والعسكري، وقد جرى تلخيص ذلك كله في اطلاق صفة «ظاهرة الشيخوخة المبكرة التي اتسم بها الاقتصاد العربي»، وكذلك «هزال التكامل الاقتصادي العربي القومي وزيادة الاعتماد على السوق الخارجية».

كما أن عدم الالتزام باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، والتي أقرت في قمة عمّان عام ١٩٨٠، جعلت فترة تصحيح التشوّهات تنتظر فترة مقبلة.

وأشير الى الاختلال الكبير في العلاقات الاقتصادية العربية ـ الدولية، وإن معيار الصداقة والعداء، لم يؤخذ في الاعتبار. وتنامت العلاقات العربية مع العالم الخارجي مع تنامي العداء.

كما تنامت الفجوة التنموية والداخلية في الوطن العربي من ١: ٣٨، ثم من ١: ٩٠، ثم من ١: ١٩٠. وتحددت أسس إعادة الحيوية الى استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك، باللجوء الى تنفيذ الاتفاقات القومية، وإحداث شراكة تنموية، من خلال المشروعات العربية المشتركة، والتي ترتكز الى جهود سد الثغرات في الحاجات الأساسية القومية، وتطوير وتنمية المناطق الحدودية المشتركة.

ثالثاً: البشر والتنمية المعتمدة على الذات والأمن القومي

أشير فيما يلي، الى المفاهيم التي ترقى في أهميتها الى أعلى درجات سلم المفاهيم التنموية، بخاصة ما يتعلق بعلاقة الإنسان بالتنمية، وعلاقة التنمية بالأمن القومي، وما يتطلبه ذلك من مواجهة التنمية العربية وبمفهومها المتكامل للتحديات المستقبلية، التي يقف على رأسها التحدي الصهيوني.

وقد استحوذت هذه النقاط على الاهتمام الرئيسي للمعلق الحالي، ولذلك، فإن معظم ما سيرد ذكره هنا مشتق أولاً من تعقيبنا على بحث «البشر والتنمية في الوطن العربي» للدكتور نادر فرجاني، ومن مداخلتنا على بحث د. يوسف صايغ «حول الإقتصاد السياسي والاجتماعي لإدارة التنمية العربية»، وبحث د. محمود عبد الفضيل «الإقتصاد العربي: نظرات وهواجس مستقبلية».

تقع دراسة د. نادر فرجاني ضمن المحاولات الجادة، التي لوحظ بأن الاقتصاديين العرب لجأوا اليها، فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال المتعلق بماهية وشروط ومواصفات التنمية العربية، المحققة للتغيير الحقيقي المطلوب على المستويين القومي والقطري، من أجل تحقيق الرفاهية بمضمونيها المادي والمعنوي.

وتضمنت الدراسة إطارين أساسيين: أحدهما نظري مرتبط بمفاهيم التنمية، التي تتخذ من قاعدة البشر «الموارد البشرية» محوراً مركزياً لحركتها وسياساتها وأدواتها وأهدافها، والآخر تطبيقي، يحاول استكشاف مدى نفاذ هذه المفاهيم في أوضاع الاقتصاد العربي على المستوى القومي.

تعتمد الدراسة منهاجين معروفين للتنمية ويتمثلان في: التنمية بمنظور اقتصادي ـ تقاني يركز على الاستثمار والإنتاج، والتنمية بمنظور حضاري واجتماعي وسياسي. وهي التنمية الموجهة ضمن حركة تاريخية، تستهدف ترقية الرفاه الاجتماعي للبشر في مجتمع متخلف.

وفق المنهاج الأول، يدعو الباحث الى الفكر التنموي المرتبط بالمنظور الحضاري، الاجتماعي والسياسي والملتزم بدعم الذاتية الحضارية دونما انغلاق أو تعصب، وبتطوير انساق الانتاج والتوزيع، بما يكفل ارتفاعاً مطرداً في الرفاه المادي والمعنوي لكل البشر.

كما يحدد شرطين لنفاذ هذا التصور؛ السعي للتخلص من الاستغلال الخارجي بكسر شوكة التبعية، والداخلي بتحقيق مستوى راقٍ من المشاركة الشعبية.

يستلزم ذلك نضالاً سياسياً، وتأمين الشروط الموضوعية الكفيلة بتحقيقه لأعلى مستوى من الرفاه، وتطوير العطاء البشري، وبناء القدرة الذاتية في التقانة، وتعظيم القدرة الانتاجية. وتتحرك هذه التنمية، في إطار مسار تحكمه القيم الانسانية (الكرامة ـ الحرية ـ المساواة)، وتمنح الحياة المتواصلة لمقولة «ليس بالخبز وحده يحيا الانسان».

ووفق المنهاج الثاني والمرغوب للتنمية الحقيقية، البشر هم المحور المركزي، ومحددو

شكل المجتمع وغاياته، وهم صانعو القرار في جميع مناحي الحياة بفعالية، والمستفيدون بثماره بعدالة. كما يتم النظر الى البشر باعتبارهم يذودون عن الوطن، وفق مفهوم للاعتماد لا يرتبط بحجم الثروة. وتؤكد الورقة على أن العطاء البشري، هو الفارق بين التقدم والتخلف، كما تؤكد على أهمية الحجم السكاني للمجتمعات.

وفي تحليلها لأهمية العطاء البشري لأحداث التنمية الحقيقية، فرّقت الدراسة بين إمكانية العطاء (طاقة) والعطاء الفعلي، وطالبت بالتمسك بمنظار العطاء البشري وتطويره ضمن التنظيم الاجتماعي، الأمر الذي يؤمّن عملية تفجير واستغلال الطاقات الكامنة باتجاه العطاء البشري.

كما أكّد الباحث على أن مفهوم التنمية، يعتمد على مقياس لمنجزاتها من زاوية البشر، بمعنى تمحور جميع الأنشطة صوب بلورة التنظيم الاجتماعي، الذي يتولى عمليتي التأهيل والتوجيه للطاقات الكامنة في البشر، من أجل تحويلها الى عطاء فعلي وناتج في النهاية. وفي إشارتها لمحددات العطاء البشري، أشارت الدراسة الى محددين رئيسيين هما: الصحة والتربية.

أما الصحة، فهي تعني حالة موجبة تتنافى مع الاعتلال الجسدي أو المعنوي. أما المحدد المتعلق بالتربية، فيرتبط بالعملية المجتمعية، الرامية لإكساب البشر التوجيهات والمعارف والقدرات. وليس التعليم بالمفهوم النظامي فقط، وإنما يتسع مجالها للتنشئة الاجتماعية على مدى الحياة وفي كل المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المعهد والمعبد والاعلام والتنظيمات السياسية).

وينتقل الباحث بعد ذلك، للتطبيقات المتعلقة بالوطن العربي، فأشار الى أن الوطن العربي، وعلى الرغم من الوحدة الثقافية والتاريخية التي تربطه، فإنه مجزأ الى كيانات رسمية عديدة، وتواجه الأقطار العربية تحدي المشروع الصهيوني، الذي لا يقتصر على حدود فلسطين، والقطر العربي غير مؤهل منفرداً لخوض معركة التنمية من المنظور الحضاري.

وقد أكّد المعقب الحالي، على أن تشريح المعوقات الأساسية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وكذلك معوقات التنمية العربية، سواء على المستوى القطري أم المستوى القومي، لا بد وأن يعكس فعالية أداء التحدي الصهيوني ضمن هذه المعوقات.

واستشهد على انعكاسات هذا التحدي الصهيوني على أوضاع التنمية في الوطن الفلسطيني المحتل، كنموذج للاستنزاف الصهيوني للتنمية العربية في هذا الوطن المحتل، والذي سيؤثر على كامل جدار الأمن القومي العربي، مما يهدد في النهاية بانهياره.

وحول هذه النقطة، فقد تمكن الاحتلال الصهيوني من حيث المبدأ، من تحويل احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة، الى مشروع تجاري يحقق عائداً مالياً صافياً، وأسوق على سبيل المثال لا الحصر، تقديراً لما أمكن تقديره من بنود النهب الصهيوني، وتحديد القيم المادية التي حققها العدو الصهيوني، نتيجة احتلاله للضفة والقطاع، ذلك حسب تقديرات عام ١٩٨٦، وكما تم اشتقاقها من العديد من الدراسات المسحية لأوضاع الأرض المحتلة.

وفيما يتعلق بتطبيقات المفاهيم المتعلقة بدور البشر في التنمية العربية وفق منظورها القومي، فقد أشار الباحث الى أن الوطن العربي ليس غنياً، في الأجل الطويل سوى بالبشر، ومن أجل الحصول على عطاء متقدم للبشر، فلا بد من تحقيق مشاركة فعالة في مختلف صنوف النشاط المجتمعي، بخاصة السياسي والاقتصادي، وفي مجالات اتخاذ القرارات والإدارة، وفي الإنتاج، وكذلك في الاستمتاع بثمار النتائج. والشعار الذي

ينبغي الالتزام بتطبيقاته هو: «الخبز مع الحرية».

وعن البعد القومي للتنمية، بدلاً من الكيانات المجزأة، فقد أكدّ الباحث (د. فرجاني)، على أن المنظار الحضاري للتنمية، يجعل من المستحيل قيام تنمية حقيقية على أساس قطري: «اي معالجة لمسألة التنمية في الوطن العربي تضل الطريق ما لم تضع البعد القومي في صدر الساحة».

كما أشار د. فرجاني، الى أن البعد القومي للعطاء البشري، يستلزم على الصعيد الاقتصادي، حرية انتقال عناصر الانتاج لتعظيم العائد التنموي.

وحول المنظور القومي لحركة انتقال القوى العاملة، دعا الباحث الى اخضاع تلك الحركة، لشروط تكامل اعضاء الجسد الواحد والتي تعني تآزرها، ووفق مؤشرات تحقق الاستغلال الأمثل لحركتها ومن منظار قومي. وذلك بعد ان اتسم نظام الحركة بين بلدان الارسال وبلدان الاستقبال، بالاختلال وتحقيق نتائج متواضعة. ويعني ذلك، قيام المواطنة العربية التي تتجاوز المواطنات القطرية الضيقة، ووفق نظام للحوافز والقيم، يرتبط بمدى مساهمة الفرد في التنمية القومية.

وحول إشكالية التنمية البشرية في الوطن العربي، تساءل د. فرجاني عن المستقبل، ومصير التنمية وفق المنظور الحضاري بشكل عام، وفي نطاق تطوير العطاء البشري بوجه خاص. ولدى الإشارة الى ما استجد من مؤشرات تتعلق بمقارنة الانجازات لا بالمجتمع الصناعي المتطور، وإنما بمجتمعات ما بعد الصناعة (مجتمع الالكترونيات الدقيقة والهندسة البيولوجية)، فإن الباحث يحذر بأنه: «ما لم تحدث نقلة نوعية في العطاء البشري على جانبنا من السور، فإن الهوة ستتسع ليصل مداها الى الأبعاد الفلكية، ويعني ذلك انبطاح المجتمعات العربية أمام المراكز العالمية المسيطرة على التقانات الجديدة، ومن ثم الى نفس مصير البدائيين أمام البيض حاملي البنادق في العصور السابقة». ونوّهت الدراسة، بأهمية قياس العطاء الفعلي للبشر، وما يقتضيه من تبني لأساليب قياس جديدة.

كما حذّرت الدراسة، من المقاييس التقليدية المستعملة في تقدير العطاء البشري، وصعوبات هذا القياس، واختلاف المؤشرات المتعلقة بذلك، ومدلولاتها بين كل من المجتمعات المتقدمة والنامية، كمؤشر «محو الأمية».

وأشارت الدراسة بشكل محدد، الى قصور المؤشرات التقليدية المتعلقة بالتعليم، عن قياس انجازات نسق التربية في البلدان العربية.

ولم تسهُ خاتمة الدراسة عن التأكيد، على أن كل التطورات المطلوبة، مرهونة بتغيير جذري في هيكل القوة، ونظم الحكم في الأقطار العربية، وإن من العبث الحديث عن التنمية الفاعلة، وعن تطوير العطاء البشري دون كسر القيد السياسي الحاكم في مقدرات الوطن العربي، وعلى المستويين القطري والقومي.

وفي ختام استعراضه لهذا البحث، قام المعقب الحالي بإيجاز تعقيبه بما يلي:

تكمن أهمية هذا البحث، في بلورة مجموعة من المفاهيم، التي تجعل من شعار «الانسان هو وسيلة التنمية وغايتها» شعاراً يستند الى مضمون ومواصفات معينة، حتى يصبح نافذاً بشكل محقق للتنمية الحقيقية.

وهو يندرج ضمن إطار الدراسات الانمائية، المتعلقة بفلسفة التنمية ومفاهيمها، والاطار بالغ الأهمية، بضوء الحصاد السلبي للتنمية العربية، خلال عقود الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات.

إلا أن منهاجية البحث تميزت بصعوبة اللغة، والافتقار للتسلسل المنطقي في طرح الأفكار. ولم يقدم الباحث المبررات العملية المقنعة لضرورة تبني المنهاج القومي لا القطري للتنمية وحركة انتقال عوامل الانتاج.

ولاحظ المعقب الحالي بداية، أن البحث القيّم، الذي قدمه د. يوسف صايغ لهذه

الاجتماعات بعنوان «في الاقتصاد السياسي والاجتماعي لإدارة التنمية العربية»، قد تضمن بعض المبررات التي نقصدها.

ولم يحدد البحث، الاطار المفهومي والايديولوجي المترجم لمجموعة المفاهيم والأسس، التي يدعو اليها في تحقيق التنمية القومية، المتخذة من البشر محوراً مركزياً لها. وتنبغي الإشارة، إلى المساس المباشر للتصور الاسلامي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمفاهيم التي يطرحها البحث، بما في ذلك نظام التربية والمعرفة، ومفاهيم العمل التي من شأنها أن تسهّل مهمة تفجير الطاقات الإنسانية الممكنة، وذلك في اتجاه إقامة مجتمع الرفاهية المادية والروحية.

في بداية مداخلة المعقب الحالي، على بحث د. يوسف صايغ بعنوان «في الاقتصاد السياسي والاجتماعي لإدارة التنمية العربية»، حيّا تجاوب اللجنة المنظمة للمؤتمر، مع الدعوة الى اعلان يوم ١٩٨٨/٢/٧ يوم التضامن القومي العربي مع الانتفاضة الوطنية للشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة، وطالب بتقديم الدعم المادي والمعنوي للانتفاضة، سواء بتعويض العمال الذين فقدوا مصادر رزقهم، أم بالعمل على تمويل برامج إعادة استيعابهم في اقتصادات الأرض المحتلة، الى جانب فتح البلدان العربية لاسواقها، لاستيعاب المنتوجات الزراعية والصناعية المنتجة هناك.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بورقة د. يوسف صايغ، التي تدعو الى التنمية المعتمدة على النفس. وهي دعوة على درجة كبيرة من الأهمية، باعتبارها تهيىء الأرضية التي تسمح بالانطلاق الفكري صوب التنمية الحقيقية المعتمدة على النفس، وأنا اسميها التنمية العربية ذاتية التوليد، وليس التنمية العربية النازفة، التي كان معظم حصادها قد تسرّب الى الاقتصادات الاجنبية. وفي هذا المقام، فإنني أرى أن هذه الورقة تتكامل مع الورقة الجيدة، التي شرّفت بالتعقيب عليها للدكتور نادر فرجاني بعنوان «عن البشر والتنمية في الوطن العربي»، بخاصة وان الورقة الأخيرة، تضع بعض المفاهيم والأسس التي من شأنها أن تكون مقياساً للحكم على مقولة: «إن الانسان هو وسيلة التنمية وغايتها النهائية». والإنسان يمس معظم محددات التنمية، التي أشارت اليها ورقة د. يوسف صايغ، بخاصة ما يتعلق بالموارد والتكنولوجيا وإدارة التنمية.

الملاحظة الثالثة، تتضمن استفساراً حول الأسس التي لجأ اليها د. صايغ فيما يتعلق بالحكم على إدارة التنمية، بخاصة وانني عندما قرأت المصفوفة المسجلة لنتائج تحليلاته، فقد أوضحت أن الدرجة التي حصلت عليها جميع دوائر التنمية، قد وقعت بين درجة ضعيف ومتوسط.

أما الملاحظة الرابعة، فمرتبطة بشرط ايلاء الحاجات الأساسية الأولوية القصوى، من أجل تحقيق التنمية المعتمدة على النفس، ويقف على رأسها الحاجة للأمن الوطني. وأتفق وبقوة مع د. صايغ، على أن تلبى هذه الحاجة «بشكل عقلاني رشيد لا يخضع لضغوط تجار الأسلحة والوسطاء النافذين الساعين وراء العمولات السمينة، وأن تلبى من ضمن قدرات القوى البشرية واحتمالات تطويرها، بعد إجراء تحديد مسؤول لهوية من ينبغي أن تستخدم نظم الدفاع في وجههم».

وهنا أود أن اثير السؤال المتعلق «بإنتاجية الانفاق العسكري». وعلى الرغم من كون هذا الانفاق مصنّف حتى تاريخه ضمن بنود الانفاق الاستهلاكي، إلا أن جزءاً رئيسياً من هذا الانفاق، عرفنا أنه يمكن اعتباره انتاجياً، تستفيد منه القطاعات الانمائية المدنية، كالأبحاث والخبرات المتراكمة. ولكن وبمفهوم التنمية المعتمدة على النفس أو التنمية المستقلة، فإنني أدعو لاعتبار هذا الانفاق العسكري جزءاً من الانفاق العام المنتج، باعتبار أن بناء القدرة العسكرية الدفاعية

على المستوى الوطني والقومي يعتبر شرطاً أساسياً لحماية منجزات التنمية، بل وجزءاً مكملاً لها، كالطريق الذي نبنيه للمصنع أو المزرعة، وفي الوقت نفسه، فإنني أكرر مطالبتي، باعتبار مشروعات إقامة صناعة السلاح على مستوى قومي متقدم، يمكّن الوطن العربي من التحرر التدريجي من التبعية العسكرية، تحتل أقصى درجات الأولوية ضمن مشروعات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وفي مداخلة المعقب الحالي حول بحث د. محمود عبد الفضيل بعنوان «الاقتصاد العربي: نظرات وهواجس مستقبلية»، جرى التطرق الى مسألة أولى وتتعلق بإثارة موضوع تعرّض الأمن القومي العربي للخطر، من خلال التطبيقات المتعلقة بأنظمة وحزم برامج المعلومات المستوردة، والتي تتحكم بها أجهزة أجنبية تتمكن من خلالها من النفاذ الى قلب المعلومات العربية، والوقوف على أسرار جميع المؤسسات الرسمية والشعبية.

وأكّد على أن درجة الخطر المترتبة على هذه العملية، تفوق كثيراً الدرجة التي أوصى بها الباحث، بخاصة وأن نظام الأمن القومي العربي، يجري التضحية به، ليس من خلال نظم المعلومات المستوردة فقط، وإنما من خلال العديد من قنوات شبكة العلاقات الاقتصادية العربية ـ الدولية، وتتمثل احدى القنوات في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والمعونات التي تقدمها بعض الدول والقوى الكبرى المسيطرة الى البلدان العربية، ويتم من خلال الفرق المرسلة للأقطار العربية، السعي لجمع معلومات تفصيلية، تتخطى دائرة ما هو مطلوب لتمويل مشروع معين، ويتم من خلال ذلك وقوف الدوائر الأجنبية على ما يجري في كل شبر، وفي كل مشروع على الأرض العربية.

وعلى الرغم من أهمية استيراد التكنولوجيا المتعلقة بالحاسوب وأنظمة المعلومات، ينبغي الحذر من الخطر المترتب عليها، ولا بد **أولاً** من اليقظة في تحديد ما نستورده. وشروط ذلك، وثانياً السعي ولو تدريجياً لتصميم الأنظمة المعلوماتية العربية المستقلة، ويقف هذا المشروع على قائمة أولويات العمل العربي المشترك.

والمسألة الأخرى، تتعلق بإشارة الباحث بأن الاقتصادات العربية، انتقلت من مرحلة النشاط الزراعي الى مرحلة الخدمات دون المرور بالمرحلة الثانية، وأنا بدوري أسأل هل هذا الانتقال منطقي وحدث بعد أن استكملت عملية بناء قاعدة التنمية الزراعية؟ وعلى الأغلب إن هذا الانتقال كان عشوائياً، ومن ثم فما زالت هناك فجوات في قاعدة التنمية الزراعية العربية، ينبغي الكشف عنها من أجل معالجتها بشكل جذري أثناء توجهاتنا المستقبلية.

أخيراً ينبغي وضع الحدود بين جدوى التوجهات الوطنية، وجدوى التوجهات شبه الإقليمية، وجدوى التوجهات القومية، حيث يتم من خلالها احداث انسجام في التوجه التنموي، بدلاً من اختلاط الأوراق والازدواجية وهدر الطاقات، وفي ضوء ذلك، يتم وضع مؤشرات تساعد في الحكم النهائي على قضية كقضية انتاج القمح في السعودية، وهل نؤيد هذا المشروع على المستوى الوطني، أم ينبغي أن يتم من خلال تعاون شبه اقليمي أو تعاون اقليمي؟

رابعاً: البيان الختامي للمؤتمر

تضمن البيان الختامي للمؤتمر مجموعة التوصيات التالية:

ـ **التحديات السياسية للتنمية**: لقد كان حاضراً في ذهن المؤتمرين، أن اجتماعهم ينعقد في ظل ظروف، اكتسبت فيها القضايا القومية مزيداً من التوتر والتفجّر. وان الصراع الذي تولده هذه القضايا، يشكل

استنزافاً واهداراً للطاقات العربية، وتعطيلاً لجهود التنمية في عدد من الأقطار العربية، ويشكل تحديات خطيرة لمسيرة التنمية في الوطن العربي.

فاستمرار الحرب الطاحنة في مشرق الوطن العربي لمدة تقارب الثماني سنوات، يشكل تهديداً للأمن العربي برمته، إضافة الى الخسائر المباشرة في الأرواح، والإستنزاف الهائل في الموارد المالية العربية، والتعطيل القاتل لجهود التنمية في عدد من البلدان العربية.

وفي الوقت الذي يقدر فيه المجتمعون موقف وصمود شعب العراق العظيم ضد العدوان الايراني، يطالبون الشعب العربي وهيئاته الجماهيرية بمساندة هذا الصمود ودعمه، كما يطالبون البلدان العربية والمجتمع الدولي، بالعمل جدياً على تنفيذ قرار مجلس الأمر الدولي رقم (٥٩٨)، القاضي بوقف الحرب العراقية ـ الايرانية، تنفيذاً كاملاً ودقيقاً، واذ يقدرون للعراق موقفه من قبول قرار مجلس الأمن، يدعون ايران الى تغيير موقفها والتعاون من أجل وقف الحرب، والجلوس الى طاولة المفاوضات حقناً للدماء، وتوجيهاً للموارد الى دورها المطلوب بإلحاح في تنمية المنطقة، استجابة لصوت العقل ونداءات المجتمع الدولي، وصوناً لمصالح شعوب المنطقة، وإقراراً للسلم وحسن الجوار بين دولها.

وفي ساحة الصراع العربي ـ الصهيوني، انفجرت انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني، في مواجهة حملة الاستيطان والتمييز والقمع والتنكيل، التي تمارسها سلطات الكيان الصهيوني ضد الشعب العربي الفلسطيني، والمستهدفة اقتلاع الوجود العربي لمصلحة الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة، في ظل تراجع المواقف العربية والغياب الكامل للفعل العربي.

وإذ يحيي المجتمعون انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني، يدينون حملة الممارسات الاسرائيلية في فلسطين المحتلة، ويؤيدون الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بخاصة حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي والوحيد، وفي مقاومة الاحتلال بكل السبل المتاحة، وإذ يدركون أن هدف الصمود الوطني في فلسطين المحتلة، مرتبط بهدف المحافظة على جدار الأمن القومي العربي، ويطالبون البلدان العربية، والمنظمات الشعبية والجماهيرية، بتأمين أقصى أشكال الدعم المادي والمعنوي اللازمين، لمساندة صمود الشعب الفلسطيني. ويدعون الهيئات الدولية، الى العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بشأن حماية حقوق الشعب الفلسطيني.

وفي لبنان دخلت الحرب الأهلية عامها الخامس عشر، بما يعنيه ذلك من استمرار المعاناة اللامتناهية لشعب لبنان، وللفلسطينيين على أرضه. ويطالب المجتمعون البلدان العربية، بتقديم كل الدعم الممكن لمساندة القطر الشقيق، في استعادة وحدته الوطنية، وإعادة بناء لبنان العربي الديمقراطي.

ـ تباطؤ التنمية العربية: عبر المجتمعون عن «ضرورة تبلور ارادة سياسة قادرة على النهوض بالتنمية العربية، في إطار من التعاون العربي الفعال، وفي مواجهة التطورات الاقتصادية الدولية غير المواتية».

ـ اندماج الاقتصادات العربية في النسق الاقتصادي العالمي، بعد الإشارة الى مشكلة اندماج الاقتصادات العربية في النسق الاقتصادي العالمي من موقف تابع وضعيف، ومخاطر ذلك على التنمية في الوطن العربي. فقد ساد اتفاق، على أن مدى نجاح الوطن العربي في مواجهة هذه التطورات مرهون «بزيادة قوته التفاوضية في الحلبة الدولية التي تستمد زاداً جوهرياً من التعاون العربي الفعال، والتنسيق مع بلدان العالم الثالث».

ـ **التنمية الزراعية والأمن الغذائي**: أكّد المجتمعون على «ضرورة اعطاء هذا القطاع ما يستحق من أولوية بانتهاج التنمية الريفية المتكاملة التي تشكل جزءاً عضوياً رئيسياً في التنمية الشاملة، وتغليب النظرة القومية في استراتيجية وسياسات التنمية الزراعية. وزيادة كفاءة مؤسسات التمويل العربية في مجال تطوير قطاع الزراعة».

ـ **التنمية الصناعية**: لاحظ المجتمعون أن الصناعة العربية، لم تستطع أن تواكب الآمال المعقودة عليها لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي شامل في البلدان العربية. وقد تم التأكيد على أن التنمية الصناعية، لا يمكن أن تتم بمعزل عن الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي، وعلى الأثر الخطير للتجزئة على إعاقة التقدم الصناعي في الوطن العربي. ويترتب على ذلك، أن نقلة نوعية في الصناعة العربية، تقتضي تطوراً جوهرياً في الظروف الموضوعية المحيطة بالتصنيع، قطرياً وقومياً. وقد اقترحت مجموعة من التوجهات الإصلاحية التي تنطلق من واقع الصناعة العربية، بأمل إحداث تراكم كمي في المجال الصناعي، تضم تشغيل الطاقات العاطلة، والتنسيق بين الصناعات القائمة، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم المشروعات الصناعية المشتركة، وتشجيع المشروعات التي تؤدي الى التشابك بين قطاع الصناعة وباقي القطاعات الاقتصادية، ووضع سياسات الحوافز المناسبة لإضافة منشآت الصيانة والتدريب والاستشارة والبحث والتطوير، وتقوية مؤسسات التعاون الصناعي العربي.

ـ **أزمة المديونية**: تدارس المشاركون في المؤتمر، باستفاضة، أزمة المديونية الخارجية التي تتعرض لها الأقطار العربية، وأكّدوا على خطورة الآثار الناجمة عنها، وناقشوا الحلول التي تطرح على الصعيد الدولي لمعالجتها (مثل إعادة الجدولة، وبرامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وتحويل الدين الى مشاركة في الملكية...)، وأشاروا الى عدم ملاءمتها لأوضاع البلدان العربية، وذلك لعدم تصديها للجذور الحقيقية للأزمة. ونادى المشاركون برؤية عربية، تقود الى تحقيق الاعتماد على الذات، وتعبئة موارد الوطن العربي، وحسن استخدامها لتحقيق التنمية المستقلة.

ـ **التجارة الدولية**: عالج المؤتمرون موضوع مكانة التجارة الخارجية البينية منها والعربية ـ الدولية على السواء، وألّحوا على ضرورة ايلاء المبادلات التجارية بين الأقطار العربية، المكانة التي تليق بها في إطار التعاون والتكامل الاقتصاديين.

كما أكّدوا على أهمية توفير الهياكل الملائمة، لتنمية هذه التجارة التصديرية، من أدوات نقل واجراءات التأمين والصرف وغيرها، وضرورة ربط تنمية التجارة الخارجية بالتنمية الصناعية والزراعية المنشودة.

ويوصي المؤتمرون، بدعم دور المؤسسات العربية القطرية والاقليمية والقومية، والرفع من أدائها بما يتماشى مع أهداف التنمية الكاملة.

ـ **التنمية البشرية**: إن تطوير الطاقات البشرية العربية، شرط ضروري لدعم التنمية في الوطن العربي. وفي ضوء الطفرة المعرفية والتقانية في البلدان المصنعة، فإن تطور نسق التربية في البلدان العربية، بما يؤدي لإكساب المواطنين العرب توجهات اجتماعية ايجابية، ومعارف وقدرات تتناسب مع احتياجات القرن الحادي والعشرين، يعد مطلباً ذا أولوية. ولا يقتصر نطاق هذه المهمة على التعليم النظامي، وإنما يمتد الى جميع المؤسسات المؤثرة في المجتمعات العربية، كذلك هناك حاجة لدعم الحوافز المجتمعية، التي تعلي قيم المعرفة والعمل المنتج لرفاه المجتمع. إن إحراز التقدم يقضي بتسهيل انتقال عناصر الانتاج بين الأقطار العربية، بما يعظم العائد التنموي على صعيد الوطن العربي، تدل خبرة انتقال العمالة في الوطن العربي، على قلة اتساقها مع

هـذا المنطق. ولذلـك فإن الأقطـار العـربيـة، مـدعوة الى الحـد من استقدام العمـالة غـير العربية، وزيادة ادماج العـرب الوافـدين، بما يـرفـع من مسـاهمتهم في الانتـاج في اقطـار الاستقبـال، والى التعاون الفعّـال في تطـويـر القوى البشرية العربية.

وتبقى في الختـام، الاشارة الى مسـألتـين على جانب كبير من الأهمية، فـرضتا نفسهمـا على مناقشـات ومداولات المؤتمـر في معظم إن لم يكن جميع جلساته:

الأولى، تتـعلق بـالأثـر السلبـي لتـردي المشاركة الشعبية في فرص التقدم والتنمية في البلـدان العربيـة، ممـا أدى بـالمجتمعـين الى التأكيد على أهمية المبـدأ الأساسي، وهو أن التنمية للإنسان ولا تكون الا بـالإنسان، ممـا يتطلب معـه الاهتمام الفـائق بقيـام وتـدعيم أشكـال المشاركـة الشعبية، وضمـان حقـوق الإنسان بتعزيـز الإرادة السياسيـة في سبيل تجاوز الأوضاع القائمة في البلـدان العربيـة، وصولاً الى تنمية تعلي من شأن وعزة الإنسان العربي.

المسألة الأخرى، وهي صعوبة، إن لم يكن استحالة التنمية ضمن الأطر القطـرية، التي افرزتها التجزئة السياسية، بخاصة في ظروف المتغيرات الدولية الراهنة.

وقـد أكّد المجتمعـون في مناقشـاتهم، عـلى أهمية التوجه القومي في مجال التنمية، وهـذا يتطلب أمرين أساسيين: الأول، ايجاد صيـغ واقعية وعملية للتعـاون العربي عـلى المستوى القـومي صعوداً نحـو التكامـل الاقتصـادي، والثاني، اخلاص البلدان العربيـة والتزامهـا الأمـين بـالمـواثيق المنشئـة لهـذه الصيـغ والمؤسسات□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

مختارات قومية

لمحمد عزة دروزة

محمد عزة دروزة

تحرير : ناجي علوش

الثمن: ١٨ دولاراً او ما يعادلها.